

جامعة سطيف -2- كلية الحقوق والعلوم السياسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص : حقوق الإنسان والأمن الإنساني

دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ترقية الأمن الإنساني

الطالب :

كردالواد مصطفى

تحت إشراف :

الأستاذ الدكتور برفوق أمحمد

أمام أعضاء لجنة المناقشة

- 1- الأستاذة الدكتورة : عواشيرية رقية - كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة باتنة-.....رئيساً
- 2- الأستاذ الدكتور: برفوق أمحمد - كلية العلوم السياسية - جامعة الجزائر -.....مشرفاً ومقرراً
- 3- الأستاذ الدكتور : مصطفى بن عبد العزيز - كلية العلوم السياسية - جامعة الجزائر -.....عضواً ممتحناً

السنة الجامعية: 2013 - 2014

شكر وتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالى الذي سدّد خطاي و وفّقني لإنهاء هذه المذكرة

وأتقدّم بجزيل الشّكر والتّقدير للأستاذ الدكتور: أمجد برقوق على قبوله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى كل نصابه وتوجيهاته .

أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة: الأستاذة الدكتورة عواشيرة رقية والأستاذ الدكتور مصطفى بن عبد العزيز على تفضّلهم بقبول مناقشة المذكرة .

كما أتوجّه بشكري إلى عميد الكلية: الدكتور بلعيساوي محمد الطاهر وإلى كل أساتذتي في السنة النظريّة:الأستاذ الدكتور قشي الخير، الأستاذ الدكتور نخبان مبروك، الأستاذة الدكتورة عواشيرة رقية، الدكتور بلحسن عبد الله ، الأستاذ زيدان العربي .

ولا يفوتني أن أشكر كل أعضاء طاقم مكتبة الحقوق والعلوم السياسية على يد المساعدة والعون طيلة فترة البحث، كما أعبّر عن شكري لكلّ من ساهم من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل المتواضع.

قائمة المختصرات

أولاً: باللغة الإنجليزية

AIDS: Acquired immunodeficiency syndrome
CNES : Conseil national économique et social
ECOSOC : The Economic and Social Council
EWM : Early Warning Mechanism's
GNP: Gross national product
GDP: Gross domestic product
HDI: Human development index
HIV: Human immunodeficiency virus
IMF: International Monetary Fund
MDGS: Millennium Development Goals
NGO: Non- Governmental Organization
UNDP: United Nations Development Program
UNCTAD: United Nations Conference on Trade and Development
UNESCO: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
UNICEF: United Nations Children's Fund
UNV: United Nations Volunteer
WB: World Bank
WHO: World Health Organization
WTO: World Trade Organization

ثانياً: باللغة الفرنسية

PNUD: Programme Des Nation Unies Pour Le Développement

ثالثاً: باللغة العربية

البرنامج: برنامج الأمم المتحدة للتّمية.
ب.ت.ن: بدون تاريخ النّشر.
ب.د.ن : بدون دار للنّشر.

مقدمة:

يعتبر تحقيق التعاون الدولي في المسائل الاقتصادية والاجتماعية وإشاعة احترام حقوق الإنسان من أهم مبادئ الأمم المتحدة التي نصّت عليها المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة¹، وأسندت مهمة تجسيد هذه المبادئ السامية إلى أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية، ووكالاتها المتخصصة وكذا الهيئات التابعة التي أنشأتها الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة²، واحتلت قضايا التنمية والأمن حيزاً هاماً في جداول أعمال هذه الأجهزة، والوكالات والبرامج منذ إنشائها، بهدف مساعدة الدول والشعوب الفقيرة والحفاظ على الأمن الدولي خاصة في ظلّ الصّراع الذي كان سائداً آنذاك بين قطبي العلاقات الدولية الإتحاد السوفياتي سابقاً والولايات المتحدة الأمريكية في إطار الحرب الباردة .

وبعد نهاية الحرب الباردة تسارعت وتيرة الترابط العالمي، ورافقه تحولات فكرية ومعرفية كبيرة مسّت مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية...وفي سياق هذه التحولات العالمية الجديدة حدثت تغيير حاسم على مستوى محور تركيز حقل العلاقات الدولية التي اتجهت أكثر نحو الإهتمام بحقوق الإنسان في محاولة منها لأخلقة العلاقات الدولية³.

لكن نهاية الحرب الباردة لم ينتج عنها تعدّد في المراكز بل أنتجت واقع معقّد، وفواعل متعدّدة على عدّة مستويات مثل الأقليات الإثنية، واللّغوية، والمنظّمات غير الحكومية، والمنظّمات الإقليمية، فهذه اللّامتناهية، وعدم التّجانس خلقت ضبابية وهشاشة⁴، شجّعت على ظهور طائفة جديدة من التّهديدات كالحروب الإثنية، والجرائم عبر وطنية، والإرهاب، وانتشار الأسلحة الخفيفة، والأمراض، بالإضافة إلى تزايد عدد الفواعل غير الدّولتية⁵ التي تعاضمت أدوارها نتيجة تراجع أدوار الدولة.

ففي ظلّ هذه الظروف الدّولية المضطربة التي ميّزت بداية عقد التسعينات من القرن الماضي صدر تقرير التّنمية الإنسانية عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) سنة 1994 ضمّنه مفهوماً جديداً

¹ Bertrand G. Ramcharan : «Contemporary human rights ideas», New York : Routledge global institutions, First published ,2008, p.99.

² د عمر سعد الله :د أحمد بن ناصر : «قانون المجتمع الدولي المعاصر» ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة، 2005، ص 189.

³ David Chandler : «From Kosovo to Kabul and beyond , human rights and international intervention» , London : Pluto press, new edition, 2006 , p.89.

⁴ Jorge Nef : «Human security and mutual vulnerability : The global political economy of development and underdevelopment» , Canada: Second edition , international development research centre , national library of Canada, 1999,p.22.

⁵ Elke Krahnmann : «New threats and new actors in security governance , developments problems and solutions» , In : Elke Krahnmann : «New threats and new actors in international security» England: Palgrave Macmillan ,First published , 2005,p.199.

وأبعادا جديدة للأمن الإنساني، فهذا التقرير اعتبر الأمن الإنساني مفهوما تكامليا قائما على شمولية المطالب الحياتية، فهو بذلك يختلف عن المفهوم الدفاعي الخاص بأمن الأراضي والأمن العسكري¹.

وفي سياق هذه الثورة المفاهيمية والعملية التي بدأ مفهوم الأمن الإنساني يُحدثها على المستوى العالمي والوطني، كانت كندا سباقة قبل غيرها من الدول في تبني الأمن الإنساني في سياستها الخارجية وصنفته فوق أمن الدولة²، خاصة بعد إستلام لويد أكسورثي (Lloyd Axworthy) حقيبة الخارجية الكندية سنة 1996، كما تعتبر كندا عضو مؤسس فعال لشبكة الأمن الإنساني التي تأسست سنة 1999³ وإلتحق اليابان بكندا في تبني مفهوم الأمن الإنساني في سياسته الخارجية خاصة بعد الأزمة الاقتصادية الآسيوية سنة 1997 وتحديدًا في عهد وزير الخارجية الياباني كيزو أبيشي (Keizo Obuchi)⁴.

وشبكة الأمن الإنساني التي تم إنشائها كما سبق ذكره تضم العديد من الدول بلغ عددها 13 دولة وهي على التوالي: كندا والنمسا والشيلي وكوستاريكا واليونان وإيرلندا والأردن ومالي وهولندا والنرويج والسويس وسلوفينيا وتايلاند وإفريقيا الجنوبية (كملاحظ). وتعد هذه الشبكة إجتماعها السنوي على المستوى الوزاري تتم خلاله مناقشة المواضيع المتعلقة بالأمن الإنساني وطرق وأدوات التنسيق بين هذه الدول التي تتقاسم نفس الإنشغالات، وكذا بغرض تطوير سياسات مشتركة والعمل جنبًا إلى جنب في إطار مختلف اللقاءات المتعددة الأطراف⁵.

كما تم إنشاء مؤسسات وطنية، وأخرى دولية من أجل أعمال الأمن الإنساني مثل لجنة الأمن الإنساني المنشأة بمبادرة من الحكومة اليابانية سنة 2001، وكذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة سنة 2003 الذي يتولى إدارة قضايا الأمن الإنساني⁶.

وشهدت الفترة الممتدة من 1994 إلى غاية 1998 إنتشار الأمن الإنساني في أعمال العديد من المنظمات الحكومية، وغير الحكومية مثل منظمة أوكسفام (Oxfam UK)، والمحافظة السامية لشؤون

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: « الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني »، تقرير التنمية الإنسانية 1994، نيويورك : برنامج الأمم المتحدة للتنمية 1994 ص 22.

² د علي أحمد الطراح: د غسان منير حمزة سنو : الهيمنة الاقتصادية العالمية و التنمية و الأمن الإنساني، « مجلة العلوم الإنسانية »، العدد الرابع، الجزء الأول، منشورات جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003، ص 14.

³Shiro Okubo,Louise Shelley: « **Human security,transnational crime and human trafficking: Asian and western perspectives** », London : New York: First published , Routledge, 2011, p.21.

⁴ Ibid, p.19.

⁵ Keith Krause : « **Une approche critique de la sécurité humaine** », In :Jean François Rioux : Rioux : « **La sécurité humaine : une nouvelle conception des relations internationales** », Paris :

L' Harmattan 2001, p.91.

⁶ Ernest-Marie Mbonda : « **La sécurité humaine et la responsabilité de protéger :vers un ordre international plus humain ?** », Cameroun Université catholique d'Afrique centrale Faculté de philosophie,p.1.

اللاجئين، ومركز الإعلام حول الدفاع، ولجنة الحوكمة الشاملة، ولجنة كارنجي للوقاية من النزاعات، والشبكة الدولية للأسلحة الخفيفة¹، وتعتبر وحدة الأمن الإنساني التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة من الفواعل الرئيسية المهتمة بقضايا الأمن الإنساني².

ولم تتأخر منظمة اليونيسكو من جانبها في تبني مفهوم الأمن الإنساني في نشاطاتها وذلك من خلال تنشيطها للعديد من ورشات للأمن الإنساني عبر العديد من دول العالم، ومدّ جسور التعاون مع مراكز الدراسات الأمنية والإستراتيجية، مثل مركز دراسات الأمن بجنوب إفريقيا والاتحاد الإفريقي ومع معهد دراسات فلاسكو بدولة الشيلي، كما تعاونت في آسيا مع جامعة كوريا والهيئة الوطنية الكورية، أمّا في الشرق الأوسط فقد تعاونت منظمة اليونيسكو مع معهد الدراسات الدبلوماسية والأمنية في الأردن من أجل تنظيم ندوة عالمية حول الأمن الإنساني، وهذا التعاون كان بغرض دراسة ومعرفة التحديات التي تحوّل دون تحقيق الأمن الإنساني³.

كما أنّ لجنة أمن الإنسان التي أنشأت سنة 2001 تبنت من جهتها مفهوم الأمن الإنساني، وضمت تقريرها الذي نشرته سنة 2003 بعنوان "أمن الإنسان الآن" أهم مسائل الأمن الإنساني⁴. فكلّ هذه الأمثلة تدلّ على أنّ قضايا الأمن الإنساني أصبحت إنشغالا عالميا للعديد من الفواعل الحكومية، وغير الحكومية؛ لذلك هناك اليوم مبادرة لنشر (علم الأمن الإنساني) يترعّمها معهد ليو (Liu Institute) التابع لجامعة كولومبيا البريطانية الذي يديره لويد أكسوورثي (Lloyd Axworthy) وزير الخارجية الكندي الأسبق ويختصّ هذا المعهد بدراسة القضايا الشاملة⁵.

لكن يبقى الحديث عن مفهوم الأمن الإنساني هو حديث عن مفهوم نسبي في السياق الغربي المرتبط أساسا بالوضع القانوني للفرد، لأنّ المجتمعات الغربية نفسها تطبّق الأمن الإنساني بطرق مختلفة⁶، لذلك لا يملك الأمن الإنساني مفهوما واحدا متّفقا عليه من طرف الباحثين ومراكز الدراسات والدول؛ فعلى سبيل المثال تملك كلّ من كندا، والاتحاد الأوروبي، واليابان، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية مفاهيم وتصورات متباينة حول الأمن الإنساني من حيث مفهومه، وخصائصه، والتحديات التي ترتبّص به

¹ Keith Krause :op.cit ,In: Jean François Rioux : op.cit ,p.82.

² Wolfgang Benedek : «**Human security and human rights interaction**» , In : Moufida Goucha :John Crowley: «**Rethinking human security**», UK: Blackwell publishing Ltd oxford, UNESCO , 1st published,2008, p.11.

³ المنظمة العربية للتنمية الإدارية : «التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة» ، أعمال مؤتمرات مصر ، 2007 .

⁴ Mohamed Behnassi:Sidney Draggan Sanni Yaya : «**Global food insecurity ,rethinking agricultural and rural development paradigm and policy**» ,Editions , Springer, 2011,p.219.

⁵ S . Neil MacFarlane ,Yuen Foong Khong :«**Human security and the UN :A critical history**» , Bloomington and Indianapolis :Indiana University Press, 2006,p.227.

⁶ Anne-Claire Gayet: « **la sécurité humaine dans le contexte occidental: un Concept Relatif? contrôles migratoires et criminalisation des étrangers** » , p.92. In : Program for peace and Human security (CERI), "Human trafficking" .Human security journal ,Paris : volume 6, Spring 2008.

وفواعله بنوعيه المعززة والمهددة له¹، بينما ذهبت بعض الدول النامية إلى حدّ اعتبار الأمن الإنساني أداة جديدة لانتهاك سيادتها، والتدخل في شؤونها الداخلية لصالح الشعوب من طرف الدول الكبرى².

● أسباب اختيار الموضوع :

وترجع أسباب اختيار موضوع دور برنامج الأمم المتحدة في ترقية الأمن الإنساني إلى مجموعة من الأسباب بعضها ذاتي، وبعضها الآخر موضوعي .

1- الأسباب الذاتية :

ويأتي في صدارة الأسباب الذاتية الدافعة لاختيار موضوع دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ترقية الأمن الإنساني إلى جاذبية المواضيع المتعلقة بالأمن الإنساني، خاصة بعد التحولات المعرفية الكبرى التي شهدتها العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة في المجالات السياسية، والاقتصادية، والقانونية، فهذه التحولات الجديدة تحتاج إلى منظور جديد لتحليل علاقتها بالإنسان الذي أصبح بدوره موضوعها المرجعي الجديد.

ونظرا لامتلاك برنامج الأمم المتحدة للتنمية منظورا محوريّا في تحليل المسائل المتعلقة بالأمن الإنساني وقع الاختيار على هذا الموضوع، كمحاولة منّي لإبراز دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في مرحلة أولى في تكريس الأمن الإنساني كمفهوم أممي جديد يقوم على محورية الفرد وحقوقه وكرامته؛ ثم في مرحلة ثانية لإبراز دور البرنامج الأمم المتحدة للتنمية في ترقية الأمن الإنساني، بشكل جعل منه مفهوما متداولاً لدى معظم الدوائر البحثية والأكاديمية، وموجّها للسياسات الرسمية للعديد من الدول كما هو الحال بالنسبة لكندا واليابان كما سبق بيانه.

2- الأسباب الموضوعية :

وتكمن الأسباب الموضوعية الدافعة لاختيار موضوع دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ترقية الأمن الإنساني، لكون أنّ برنامج الأمم المتحدة للتنمية في حدّ ذاته كجهاز تابع للأمم المتحدة أنشأته الجمعية العامة يرجع له الفضل في إضفاء الطابع الرسمي على مفهوم الأمن الإنساني الذي كان محصور التداول في أوساط المنظمات غير الحكومية فقط، حيث شكّل إدراج برنامج الأمم المتحدة للتنمية لمفهوم الأمن الإنساني في تقريره حول التنمية الإنسانية لسنة 1994 ثورة مفاهيمية، وتحولاً فكرياً هاماً مسّ أحد أعقد المفاهيم ألا وهو مفهوم الأمن.

¹ Sharbanou Tadjbakhsh, Anuradha M . Cheney : «**Human security concepts and applications**» London : New York : Routledge , 1st published , 2007, p.09.

² Ibid, p.36 .

زيادة على ذلك، إستمرّ برنامج الأمم المتحدة للتنمية في نشر مفهوم الأمن الإنساني ورصد تطوّره على الصّعيد الدّولي والإقليمي والوطني من خلال تقاريره حول التّمنية الإنسانية التي ينشرها سنويًا وكذلك من خلال ممارسته لأدواره العالمية، والإقليمية، والوطنية، وهدف البرنامج من وراء ذلك هو تشجيع مختلف الفواعل الحكومية وغير الحكومية على تبني هذا المفهوم الجديد في سياساتها واستراتيجياتها، وبرامجها من أجل تحقيق ترقية أفضل للأمن الإنساني.

وتزداد أهمية الموضوع أكثر خاصّة بعد مرور عشرين سنة من تاريخ أوّل طرح رسمي للأمن الإنساني من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية، هذا ما يطرح بدوره عدّة تحدّيات على هذا المفهوم الأمني الجديد في ظلّ معطيات البيئة الدّولية والوطنية السريعة التحوّل والشديدة الحساسية لمختلف المتغيّرات السّياسية والاقتصادية والأمنية.

● أدبيات الدراسة :

ومن الأدبيات السّابقة المتعلّقة بدور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ترقية الأمن الإنساني نشير على سبيل المثال لا الحصر للدراسات التّالية :

الدراسة الأولى:

وهي عبارة عن كتاب لمؤلفه إسماعيل العربي بعنوان: «التعاون الاقتصادي للتّمنية في نطاق المنظّمات الدّولية»، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1979.

وقد خصّص الكاتب الفصل الأوّل من كتابه لدور برنامج الأمم المتّحدة للتنمية في مجال التعاون الاقتصادي، حيث استهلّ هذا الفصل بعرض التطوّر التاريخي لنشأة البرنامج ثم استعرض وظائفه وأدواره الإنمائية من خلال مساعدته وتمويله للعديد من المشاريع عبر العديد من دول العالم، وهنا نلاحظ أن الكاتب ركّز بصفة خاصّة على المشاريع التي تكفلّ البرنامج بتمويلها، ومساعدتها في الدّول العربية في كلّ من الجزائر، العراق، اليمن، تونس، اليمن، المملكة المغربية، الأردن، ليبيا، السودان مصر المملكة العربية السعودية، لبنان، سوريا.

واختتم الكاتب هذا الفصل المخصّص لدور البرنامج في مجال التعاون الاقتصادي بعرض مختلف الصّعوبات التي يلاقيها البرنامج أثناء تأدية وظائفه وأدواره، خاصّة ما يلاقيه ممثلي البرنامج المُقيمين وخبرائه من مشاكل ميدانية على المستوى الوطني مع الحكومات، كما ضمّن الكاتب مؤلّفه في الأخير بعضاً من الإنتقادات الموجهة للبرنامج خاصّة فيما يتعلّق بتركيزه على التنمية من منظور الأرقام وليس من منظور إنساني .

وبعد تفحص واستعراض هذه الدراسة (الكتاب) نلاحظ قِدَمَهَا وهو ما تُظهِرُه سنة النَّشر (1979) كما أنَّ هذه الدِّراسة (الكتاب) تحدّثت عن الوظائف التّقليدية للبرنامج التمثّلة في تقديم المساعدة الفنيّة والمالية للمشاريع، زيادة على أنّ هذه الدِّراسة تحدّثت عن دور البرنامج في مجال التنمية بمفهومها الاقتصادي وليس الإنساني.

علاوة عن ذلك، ينعلم في هذه الدِّراسة أي إشارة أوحديث عن دور البرنامج في مجال ترقية الأمان الإنساني الذي هو موضوع بحثنا الحالي.

الدِّراسة الثّانية:

وهي عبارة عن كتاب للمؤلّفين: Desmond Mc Neill, Asuncion Lera St. Clair
بعنوان:

« **Global poverty : ethics and Human rights :The role of multilateral organisations** », London : New York : Routledge,2008

فقد خصّص مؤلّفنا هذا الكتاب الفصل الرّابع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ودوره في مجال التنمية الإنسانية وحملَ هذا الفصل عنوان : "UNDP :the human development paradigm"
وخلال هذا الفصل تطرّق المؤلّفان للإطار التّاريخي لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وإلى الهيكلة الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ثم استعرضا ميزانية البرنامج (UNDP)¹ ومصادرها، ولم يُغفل المؤلّفان مناقشة مسألة هامة تتعلق بحيادية البرنامج بالنسبة لبعض المسائل الدولية والوطنية الحسّاسة أثناء القيام بأدواره الوطنية، والإقليمية، والعالمية، ومسألة حيادية البرنامج تهمنا في بحثنا .
ولكن رغم أنّ هذا الكتاب تطرّق لأدوار هامة يضطلع بها البرنامج في مجال التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان، إلّا أنّه أغفل الإشارة إلى أنّ هذين المدخلين هما أساس ترقية الأمان الإنساني، وهو ما يشكّل موضوع بحثنا الحالي.

الدِّراسة الثّالثة :

ومن بين الدِّراسات السّابقة المتعلّقة بموضوع بحثنا نجد أيضا مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير -جامعة سطيف - تخصّص الاقتصاد الدّولي والتنمية المستدامة، بعنوان:
"دور المساعدات الدّولية والإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة في الدّول الأكثر فقرا: دراسة حالة الدّول الإفريقية الأكثر فقرا"، من إعداد الطّالبة نوي سميحة للسنة الجامعية 2011/2012.
فهذه الدِّراسة تناولت برنامج الأمم المتحدة للتنمية كمنظمة دولية مأنحة للمساعدات الدّولية في إطار المهام التّقليدية للبرنامج، وهو ما يتقاطع ولو بشكل يسير مع موضوع بحثنا. ولكن هذه الدِّراسة أغفلت

¹ ونقصد بعبارة البرنامج من هنا فصاعداً: برنامج الأمم المتحدة للتنمية .

الحديث عن الوظائف الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، كما أغفلت هذه الدراسة أهم دور يضطلع به البرنامج ألا وهو ترقية الأمن الإنساني الذي يشكل موضوع بحثنا الحالي. وفي الأخير نُبدي ملاحظتين عامتين فيما يخص الأدبيات السابقة المتعلقة بدور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ترقية الأمن الإنساني :

الملاحظة الأولى:

معظم الأدبيات السابقة المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وعلى قلتها إن وُجِدَتْ فهي تتناول البرنامج الأمم باعتباره منظمة دولية تابعة للأمم المتحدة، فهي بذلك تركّز على جانبه الوظيفي والإداري ودوره الفني في مجال التنمية فقط، أما دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في مجال ترقية الأمن الإنساني فهو مُغيب تقريبا.

الملاحظة الثانية:

معظم الأدبيات التي تحصّلنا عليها فيما يخصّ دور البرنامج (UNDP) فهي تتحدّث عن دوره في مجال التنمية الإنسانية فقط، أمّا إن تحدّثت عن دوره في مجال الأمن الإنساني فهي تُعيدُ اجترارَ تقارير البرنامج وخاصة تقريره لسنة 1994 دون مناقشة أو تحليل عميق .

● إشكالية الدراسة :

تتفق معظم المصادر على أن أوّل استعمال رسمي لمفهوم الأمن الإنساني كان من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريره السنوي حول التنمية الإنسانية سنة 1994 والذي حمل عنوان: "الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني"¹، لكن هذه الخطوة الأولى المتمثلة في الطرح الرسمي للمفهوم تبعته عدّة خطوات من طرف البرنامج من أجل تعميق وتكريس الأمن الإنساني في النظم الوطنية والعلاقات الدولية وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية الرئيسية لبحثنا كالتالي:

ما هو دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ترقية الأمن الإنساني ؟

ومن أجل بلورة حقيقة لإشكالية بحثنا الرئيسية، نرى أن هذه الإشكالية يمكن أن تتفرّع إلى التساؤلات الفرعية التالية:

التساؤلات الفرعية:

- 1- ما هي وظائف وأدوار برنامج الأمم المتحدة للتنمية ؟
- 2- ما هو مفهوم الأمن الإنساني، وما هي فواعله، وتهديداته من منظور برنامج الأمم المتحدة للتنمية ؟
- 3- كيف تمّت ترقية الأمن الإنساني من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية ؟

¹Jean François Rioux: Charles Philippe David: «Le concept de la sécurité humaine», In : Jean François Rioux: op.cit, p.21.

● فرضيات الدراسة :

لمناقشة وتحليل دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ترقية الأمن الإنساني، يقتضي بنا الحال وضع مجموعة من الفرضيات لتتحقق من صحتها في نهاية البحث، وهذه الفرضيات هي:

الفرضية الأولى :

كلما ارتقى البرنامج من أداء وظائف وأدوار تقليدية إلى أداء وظائف وأدوار جديدة، كلما ارتقى الأمن الإنساني.

الفرضية الثانية :

كلما ضبط برنامج الأمم المتحدة للتنمية مفهوماً للأمن الإنساني وشخص تهديداته وحدد فواعله، كلما ارتقى الأمن الإنساني .

الفرضية الثالثة :

كلما رقى برنامج الأمم المتحدة للتنمية مضامين وأدوات واستراتيجيات الأمن الإنساني، وبشكل مستدام، كلما ارتقى الأمن الإنساني .

● الإطار النظري :

ويمنح الإطار النظري لبحثنا عمقا في التحليل المتعلق بدور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ترقية الأمن الإنساني، وبما أن البرنامج (UNDP) هو جهاز فرعي أنشأته الجمعية العامة في إطار صلاحياتها الخاصة بإنشاء أجهزة فرعية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وذلك من أجل تسهيل إنجاز بعض مهامها في مجال التنمية الإنسانية. لذلك يقتضي بنا الحال الاستعانة بالنظرية الوظيفية التي تهتم أساسا بدراسة وتحليل المنظمات الدولية.

وظهرت النظرية الوظيفية (*Functionalism Theory*) في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، وهي تهتم أساسا بدراسة آليات الاندماج بين الدول، حيث كان لها تأثير كبير في التحليلات المتعلقة بالمنظمات الدولية، وهي تقول بأن السيادة القانونية والإقليمية سوف تتآكل تدريجيا إذا ما قامت هذه الدول بنقل مسؤولياتها الوظيفية إلى الوكالات الدولية، ومنحتها تفويضا محددًا للتعامل مع المشكلات الدولية التي تلقى إجماعا دوليا بضرورة التعاون من أجل حلها. وقدّم **دفيد متراني** (*David Mitrany*) باعتباره من رواد هذه النظرية تصوّره للوظيفية كبديل من أشكال الاندماج السياسي والدستوري، خاصة بعد فشل عصبة الأمم كهيكلة دستورية قبل الحرب العالمية الثانية. هذا ما جعل النظرية الوظيفية تحتلّ المشهد الدولي، والتعاطي مع المشكلات العابرة للحدود بما توفّره من أشكال للتعاون الدولي في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي بدأت الدول أثناءه تتجه إلى ضرورة تأمين رفاه

شعوبها، وهذا الذي لن يُتاح لها في حالة ما إذا بقيت في عزلة عن باقي الكيانات الدولية؛ وبعد الإنتقادات التي لحقت بالنظرية الوظيفية والتي وُصفتها بأنها مقارنة سياسية ليبرالية نفعية؛ إتخذت هذه النظرية إطارا جديدا أكثر اعتدالا مع الوظيفيين الجدد، خاصة مع إرنست هاس (*Ernst B. Haas*) الذي اعترف بأنّ الوظيفية كآلية تكون سهلة التطبيق أكثر على المستوى الإقليمي، مثلما هو الحال في أوروبا الغربية نتيجة الرّصيد الثقافي والسياسي والتاريخي المتقارب، ورغم أن فكر النظرية الوظيفية بشقيّيه الكلاسيكي والحديث قد عرف تراجعاً في حقبة الثمانينات والتسعينات، إلاّ أنّها مازالت ذات أهميّة في تحليل ودراسة التعاون الدولي. وبما أنّ هذه الأفكار الوظيفية كان لها تأثير كبير في تطوير العديد من المنظّمات الدولية مثل منظّمة الصّحة العالمية واتّحاد البريد العالمي، ومنظّمة الطّيران المدني¹، فهي أيضا سوف تساعدنا على تحليل ودراسة برنامج الأمم المتحدة للتنمية كفاعل يؤدّي دورا هاما في ترقية للأمن الإنساني.

● الإطار المنهجي :

من أجل القيام بتحليل علمي ومنهجي للإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، وبهدف اختبار صحّة الفرضيات المقترحة سوف نستعين في بحثنا بمنهج البحث التالية :

1- المنهج الوظيفي :

وهو منهج الذي يرتبط بالتقليد الكلاسيكي للنظرية السياسية، وبالضبط بالجزء الخاص بتحليل العملية السياسية، والتفريق بين العمليات الفرعية، ومراحل القرار، والعمل السياسي؛ وتاريخيا أدى الاشتغال بهذا المنهج إلى صياغة نظرية الفصل بين السلطات في القرن السابع عشرة والثامن عشر، مما مهّد لاحقا لظهور مؤسسات تخصّصت في حماية الحريات الفردية وإقامة العدل. لذلك كثيرا ما يلائم المنهج الوظيفي الدراسات المتعلقة بالمؤسسات²، وهو ما يشكّل مدخل منهجي هام لدراسة موضوع بحثنا المتعلّق بدور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ترقية الأمن الإنساني .

2- المنهج التاريخي:

ويُمثّل المنهج التاريخي في علم السياسة هــ.سابين (Sabine)، لأنّ النظرية السياسية عنده هي دائمة وسابقة، مما يفرض إعادة بناء المكان والزّمان والظّروف التي ولدت فيها³؛ و تتجلّى أهمية استخدام هذا

¹ مارتن غريفشيس : تيري أو كالاهان، ترجمة مركز الخليج للأبحاث : « المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية »، دبي: مركز الخليج للأبحاث 2008، ص 458-460، 459.

² د محمد نصر مهنا، د منال أبو زيد الشهابي : « في النظرية السياسية و فلسفة السياسة »، الأزراطة، الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب 2009، ص 153-154.

³ نفس المرجع، ص 45.

المنهج في بحثنا من أجل الوقوف على مختلف المراحل التاريخية لإنشاء وتطور برنامج الأمم المتحدة للتنمية والمفاهيم الأساسية التي اشتغل عليها المتمثلة في التنمية الإنسانية، وحقوق الإنسان، والأمن الإنساني.

3- المنهج الوصفي :

وهذا المنهج عادة ما يتم الإستعانة به في العلوم الإنسانية لأنه يساعد على جمع المعلومات ومن ثمة تصنيفها وتحليلها، لذلك تبرز الحاجة لتوظيف هذا المنهج في بحثنا، ذلك لأنه يُمكننا من جمع المعلومات والمعطيات حول برنامج الأمم المتحدة للتنمية في حدّ ذاته، من حيث هيكلته الإدارية على المستوى المركزي والإقليمي والوطني، ودوره في مجال ترقية مفهوم الأمن الإنساني، ومدخله الأساسية .

وفي الأخير، نشدّد على أهمية المدخل الوظيفي في بحثنا باعتباره من أهمّ المدخل المنهجية التي تقوم بتفسير الظواهر الاجتماعية انطلاقاً من وظيفتها التي تؤدّيها داخل النّسق الاجتماعي¹، لذلك فسوف يُمكننا هذا المدخل من تحليل وظائف وأدوار برنامج الأمم المتحدة للتنمية من القاعدة إلى القمة.

● الإطار المفاهيمي :

وتقتضي دراسة دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ترقية الأمن الإنساني، الإحاطة بالإطار المفاهيمي لكلّ من برنامج الأمم المتحدة؛ التنمية للتنمية الإنسانية؛ الأمن الإنساني؛ حقوق الإنسان على التّوالي:

1- برنامج الأمم المتحدة للتنمية (United Nations Development Program):

يعتبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية جهاز فرعي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة² عَقِب اتّخاذها للقرار رقم 1029 في سنة 1966، والقاضي بإدماج برنامج توسيع المساعدة التقنية، والصندوق الخاص بالأمم المتحدة في برنامج واحد بعنوان برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وذلك نظراً لتقارب عمل هذين البرنامجين³.

ويُدير البرنامج مجلس إدارة مُكوّن من أعضاء تختارهم الدّول الأعضاء في المجلس، ويُصنّف هذا البرنامج كأضخم برنامج لتقديم المعونة المتعدّدة الأطراف، لكنّ هذه المعونات التي يقدمها لا تُموّل المشروعات بالكامل، بل يقع على الدّول النامية المساهمة بجزء من التّمويلات اللازمة لإقامة المشروعات

¹ أحمد عياد: «مدخل منهجية البحث الاجتماعي»، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 49.

² د عميمر نعيمة: «دمقرطة منظمة الأمم المتحدة»، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص 36-37.

³ Manuel Diez De Velasco Vallejo : «Les organisation internationales» , paris: Collection droit international, Economica , 2002 ,p.322.

على أراضيها¹. و مع بداية عقد التسعينات من القرن 20م أُضيف لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وظائف وأدوار جديدة في إطار ثلاثية التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان والأمن الإنساني.

2- التنمية الإنسانية :

وعرّفها برنامج الأمم المتحدة للتنمية في العديد من تقاريره الخاصة بالتنمية الإنسانية بأنها: عملية توسيع الخيارات المتاحة للأفراد عن طريق توسيع الإمكانيات والقدرات البشرية؛ والقدرات الأساسية الثلاث للأفراد هي أن يعيشوا حياة مديدة، وصحية، وأن يحصلوا على المعرفة، وهذه القدرات لازمة لتحقيق مستوى معيشة لائق².

لكن يُلاحظ أنّ الأدبيات في هذا الصدد تستخدم لفظي التنمية البشرية، والتنمية الإنسانية للدلالة على مفهوم واحد، ويرجع هذا الاستخدام المتوازي للفظين إلى الترجمة اللغوية للمصطلح المأخوذ من اللغة الإنجليزية (*Human Development*)، لذلك سوف نقتصر في بحثنا على استخدام لفظ التنمية الإنسانية لأنها "أصدق تعبيراً عن المضمون الكامل والأصيل للمفهوم" عند تعريبه، في حين تُعبّر التنمية البشرية عن المفهوم بدلالة أضيق، ويقابلها ما يُصطلح عليه بعبارة تنمية الموارد البشرية³.

3-الأمن الإنساني :

وعرّف تقرير التنمية الإنسانية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 1994 الأمن الإنساني (*Human security*) بأنه: "التحرّر من الجوع والخوف"، كما يعني الأمن الإنساني: "السّلامة من التهديدات المزمّنة مثل الجوع والمرض والإضطهاد، وثانيا الحماية من الإختلالات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية سواء في البيوت أو في الأعمال أو في المجتمعات المحليّة، وهذه التهديدات يمكن أن توجد على جميع مستويات الدّخل والتنمية في أي بلد"⁴.

4- حقوق الإنسان :

حقوق الإنسان هي: " [تلك] الحقوق التي يملكها جميع الأشخاص، بحكم إنسانيتهم المشتركة. لكي يعيشوا في حرّية وكرامة. وهي تمنح جميع الناس حقوقا معنوية فيما يتعلّق بسلوك الأفراد. وفيما يتعلّق بتصميم الترتيبات الاجتماعية. وهي شاملة ولا يمكن التصرّف فيها، ولا يمكن تجزئتها"⁵.

¹ د إسماعيل عبد الفتاح، أ زكريا القاضي: « معجم مصطلحات حقوق الإنسان »، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2006، ص 78-79.

² Programme des Nations Unies pour le développement: « **Droits de l'homme et développement humain** », **Rapport Mondial sur le développement Humain 2000**, Paris Bruxelles: De Boeck & Larcier s.a, 2000, p.17.

³ د البشير شورو: « الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية »، باريس: اليونيسكو، 2005، ص 11.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 22-23.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية»، تقرير التنمية الإنسانية 2000، فسي :

برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «الثورة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية»، تقرير التنمية الإنسانية 2010، ترجمة: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بإشراف عهد سبول، فرجينيا: (Colocraft of Virginia)، 2010، ص 18.

ويرى كذلك برنامج الأمم المتحدة للتنمية بأن حقوق الإنسان: "تعبّر عن فكرة جريئة مؤدّاه أن لجميع الناس رجالاً و نساءً على حد سواء حقوقاً في الإمكانيات الإنسانية والتّرتيبات الاجتماعية التي تحميهم من أسوأ أشكال الاستغلال والحرمان؛ وتمكّنهم من التمتع بكرامتهم كبشر"¹. كما يربط برنامج الأمم المتحدة للتنمية حقوق الإنسان (*Human Rights*) بالحرّيات انطلاقاً من كون القوة الأخلاقية لحقوق الإنسان تعتمد على أهمية حرياته في نهاية المطاف²، لأنّ حقوق الإنسان تتضمن واجبات ميثيئة على الآخرين بحماية تحقيقها وليس مجرد الامتناع عن انتهاكها، وخرقها وتأسيساً على ذلك تحتاج إتفاقيات حقوق الانسان لنظام دولي يضمن تأمين هذه الحقوق، ويؤكد على الواجبات الميثيئة المفروضة على الحكومات، وغيرها من الفاعلين المساهمين في تحقيقها³.

● خطة البحث :

لدراسة موضوع دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ترقية الأمن الإنساني. قمنا بتقسيم خطة البحث إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول :

حيث يتناول برنامج الأمم المتحدة للتنمية: مقارنة في الوظائف والأدوار، ويندرج تحت هذا العنوان ثلاث مباحث: يتطرق المبحث الأول إلى وظائف برنامج الأمم المتحدة للتنمية، أما المبحث الثاني فيعالج أدوار برنامج الأمم المتحدة للتنمية، في حين أن المبحث الثالث مُخصّص لثلاثية حقوق الإنسان، والتنمية الإنسانية، والأمن الإنساني.

الفصل الثاني :

يستعرض الأمن الإنساني فواعله وتهديداته من منظور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ثلاث مباحث: يعالج المبحث الأول مفهوم الأمن الإنساني من منظور البرنامج، أما المبحث الثاني يتطرق للفواعل المعززة للأمن الإنساني من منظور البرنامج، ثم يناقش المبحث الثالث تهديدات الأمن الإنساني من منظور البرنامج.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية : « مذكرة تطبيقية حول حقوق الإنسان في برنامج الأمم المتحدة للتنمية »، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للتنمية أبريل 2005 ص8.

<http://www.undp.org/governance/docs/HRPN-Arabic.pdf>

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع»، تقرير التنمية الإنسانية 2004، ترجمة غسان غصن، ماريا أبو خليفة، عمر الأيوبي سعيد العظم، بيروت: مطبعة كركي، 2004، ص15.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية»، تقرير التنمية الإنسانية 2003، ترجمة غسان غصن ماريا أبو خليفة، سامر أبو هوش، بيروت: مطبعة كركي، 2003، ص 28.

الفصل الثالث:

نعالج فيه ترقية الأمن الإنساني من خلال الأدوار الوظيفية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وهذا الفصل مقسّم بدوره إلى ثلاث مباحث: يتناول المبحث الأول ترقية مضامين وأدوات الأمن الإنساني وضماناتها أما المبحث الثاني فيستعرض استراتيجيات الأمن الإنساني وآليات ترقيته، في حين نخصّص المبحث الثالث لمناقشة استدامة الأمن الإنساني.

ونختتم البحث بخاتمة نخصّصها للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية مع نتائج إختبار صحّة الفرضيات، كما نُورد فيها أهم النتائج المتوصّل إليها من خلال مراحل البحث المختلفة.

الفصل الأول

برنامج الأمم المتحدة للتنمية: مقارنة في

الوظائف والأدوار

"لقد آن الآوان لنحويل التّوايا الطّيبة إلى
أعمال مَلْمُوسَة تُحدِثُ فَرْقًا حقيقيًا"

هيلين كلارك

مديرة برنامج الأمم المتحدة للتنمية

تضمّن ميثاق الأمم المتحدة الأهداف والمبادئ العامّة التي تسري على العلاقات الدوليّة، لذلك خلى الميثاق من أحكام تفصيلية خاصّة بالتنمية، بل اكتفَى بطرحها كمشكلة دولية، حيث لم يكن بإمكانه تفصيل كلّ القضايا على شكل أحكام تفصيلية على حدّ قول مُقرّر اللّجنة المكلفة بصياغة الفصل الأول من الميثاق¹.

ففي ظلّ حالة الإضطراب التي اتّسمت بها العلاقات الدوليّة غداة نهاية الحرب العالميّة الثانية، قامت منظمّة الأمم المتّحدة بعد تأسيسها بعملية تطويرية لبعض المنظمّات الدوليّة التي كانت قائمة في ظلّ عصبة الأمم مثل منظمّة العمل الدوليّة، واستحدثت منظمّات دولية أخرى مثل منظمّة الصّحة العالميّة (WHO)، ومنظمّة اليونسكو (UNESCO)، والوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة، والوكالة الدوليّة للتنمية... فهذه المنظمّات شكّلت لاحقا ما عُرف بنظام الأمم المتّحدة. وإلى جانب ذلك قامت منظمّة الأمم المتّحدة بإنشاء ما يُعرف بالوحدات الأساسيّة على غرار اليُونِكْتَاد (UNCTAD)، ومعهد الأمم المتّحدة للتّكوين والبحث وبرنامج الأمم المتّحدة للتنمية².

ونظرا لأهميّة دور برنامج الأمم المتّحدة للتنمية في ترقية الأمن الإنساني، ارتأينا تخصيص هذا الفصل لدراسة برنامج الأمم المتّحدة للتنمية في حدّ ذاته، من حيث الوظائف والأدوار، وعليه تمّ تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي :

المبحث الأوّل: وظائف برنامج الأمم المتّحدة للتنمية

المبحث الثّاني: أدوار برنامج الأمم المتّحدة للتنمية

المبحث الثّالث: ثلاثيّة حقوق الإنسان والتنمية الإنسانيّة والأمن الإنساني

ثمّ نُختم هذا الفصل بخلاصة .

¹ د عمر إسماعيل سعد الله: « القانون الدولي للتنمية دراسة في النظرية والتطبيق »، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعيّة، 1990، ص 80.

² د غضبان مبروك: « التنظيم الدولي والمنظمات الدوليّة: دراسة تاريخية تحليلية وتقييمية لتطور التنظيم الدولي ومنظّماته: مع التركيز على عصبة الأمم ومنظمّة الأمم المتّحدة »، بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعيّة، 1994، ص ص 111-112، 113.

المبحث الأول: وظائف برنامج الأمم المتحدة للتنمية

لقد فرض برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) نفسه في عالم التنمية؛ وهو ما يمكن لإدارسي التنمية الوقوف عليه من خلال القيمة العملية التي أصبحت تُعَلَّقُ على مجهوداته الإنمائية خاصة في الدول الفقيرة، وكذلك من خلال القيمة العلمية التي تتمتع بها تقاريره السنوية التقييمية حول التنمية الإنسانية على المستوى العالمي، لأن الموضوعات والاحصائيات التي يُوفِّرها برنامج الأمم المتحدة للتنمية أصبحت تلقى قبولا واسعا لدى الأوساط العلمية¹.

كما يمكننا استشعار الدور الهام الذي يقوم به البرنامج (UNDP) بالمقارنة مع غيره من الهيئات العاملة في ميدان التنمية من خلال طرحه عبر التخصصي للكثير من المفاهيم العلمية السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مثل حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية والأمن الإنساني.

وعليه قبل الخوض في هذه الثورة المفاهيمية التي أحدثها برنامج الأمم المتحدة للتنمية على المستوى العملي والعلمي، نتطرق لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية كجهاز أممي في مطلب أول، ثم إلى عملية التحديث المستمر لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في مطلب ثان، ونخصّص المطلب الثالث لتقييم فعالية برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

المطلب الأول: برنامج الأمم المتحدة للتنمية كجهاز أممي

يعتبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية جهازا تابعا للأمم المتحدة؛ فهو ذراعها الرئيسي في مجال التنمية الإنسانية والأمن الإنساني وحقوق الإنسان. هذه المكانة الريادية التي يحتلها البرنامج كفاعل رئيسي في قضايا العصر الكبرى؛ لم يكن ليحتلها لو لم يكن على قدر من المؤسسة، والتنظيم الإداري والوظيفي على مستوى مقره الرئيسي، وعلى المستوى الإقليمي ممثلا في مكاتبه الإقليمية، وعلى المستوى الوطني ممثلا في مكاتبه الوطنية.

الفرع الأول: نشأة برنامج الأمم المتحدة للتنمية

تعود أصول إنشاء برنامج الأمم المتحدة للتنمية كما يرى الأستاذ روبين مانداز (*Ruben Mendez*) إلى عقد الخمسينيات من القرن الماضي، وبالضبط عندما أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة (*General Assembly*) برنامجين هما البرنامج الموسع للمساعدة التقنية (PEAT)² والصندوق الخاص (FS)³ بالأمم المتحدة سنة 1958 تحت إدارة (*Paul Hoffman*) المسؤول

¹ Ken Booth : « Theory of world security », New York :Cambridge, University Press :First published , 2007 , p.13 .

² Programme élargi d'Assistance Technique

³ Fond Spécial

السابق عن برنامج مارشال ومؤسسة فورد، فهذا الصندوق تم إنشائه بإلحاح من الدول السائرة في طريق النمو آنذاك حيث أُسندت له مهمة ترقية الاستثمارات والنهوض بها في العالم. وكان يُدير نشاطات الصندوق بالبلدان التي يوجد بها ممثل مُقيم لبرنامج المساعدة التقنية¹.

وكان الهدف من وراء إنشاء البرنامج الموسَّع للمساعدات التقنية هو جعل المساعدات الدولية تقدّم على أساس متعدّد الأطراف، واستبعاد الإطار الثنائي الذي أنتج بعض السلبيات المتمثلة في طغيان طابع المشروطة على المعونات الدولية، مما أضرّ بالاستقلال السياسي والاقتصادي للدول المتلقية للمساعدات². زيادة على ذلك أدت المساعدات الإنمائية الرسمية آنذاك دورا سلبيا في تمويل عمليات التنمية في الدول النامية بسبب محاولة تكريس الدول المانحة لفكرة التضامن بالتعبئة³، خاصّة في ظلّ ظروف الحرب الباردة وسياسة الاستقطاب التي اتبعتها المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي.

وبسبب تقارب عمل البرنامج الموسَّع للمساعدة التقنية من جهة والصندوق الخاصّ بالأمم المتحدة المنشأ سنة 1958 من جهة أخرى، وتمثيلهما من طرف نفس الممثل المُقيم لدى الدول، قامت الجمعية العامّة للأمم المتحدة (*General Assembly*) في دورتها العشرين بدمج البرنامج، والصندوق بموجب القرار رقم 1029 الصادر في 22 نوفمبر من سنة 1965⁴ تحت اسم برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وبدأ عمله بعنوانه الجديد في الأوّل من شهر جانفي من سنة 1966⁵.

والهدف من دمج هذين الجهازين الأمين في جهاز واحد حسب ما ورد في قرار الجمعية العامّة هو عقلنة نشاطات الجهازين سالفين الذكر، وتسهيل التخطيط، وزيادة التنسيق بين مختلف برامج التعاون التقني المنصوبة تحت مظلة الأمم المتحدة والمؤسسات ذات الصلة، وذلك بغرض الرّفيع من مستوى فعالية هذه الأجهزة والبرامج والمؤسسات⁶.

¹ Jean Marc Bellot, Marc Chatigner : « **Réduire les inégalités, a quoi sert le programme des Nations unies pour le développement ?** » .

<http://www.umanuscrit/france/org.ndp-pnud.pdf>

² إسماعيل العربي: « التعاون الاقتصادي للتنمية في نطاق المنظمات الدولية », الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1979، ص 27.

³ نفس المرجع، ص 39.

⁴ Desmond Mc Neill , Asuncion Lera St. Clair : « **Global poverty : ethics and Human rights :The role of multilateral organisations** », London : New York : Routledge, 2008, p.64 .

⁵ د إبراهيم أحمد خليفة: « دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية في ظل التطورات الدولية المعاصرة », دراسة في الطبعة القانونية للقاعدة الدولية للتنمية، الأزراطية: دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 107.

⁶ L'Assemblée Générale: Résolution 1029, le 22 Novembre 1965, Créant le Programme des Nations Unies pour le développement .

الفرع الثاني: تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية

إن برنامج الأمم المتحدة للتنمية جهاز فرعي تنفيذي يُصنّف ضمن أهم الأجهزة الثانوية التي أنشأتها الجمعية العامة بموجب القرار رقم 1029 الصادر في أول 22 نوفمبر من سنة 1965¹. وبمقتضى صلاحياتها الممنوحة لها بموجب المادة 22 من الميثاق الأممي²، بناءً على توصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC)، وقضى قرار الجمعية العامة المشار إليه بدمج الصندوق الخاص، والبرنامج الموسّع للمساعدة التقنية في جهاز واحد بعنوان برنامج الأمم المتحدة للتنمية³.

أولاً: الشّخصية القانونية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية

وحول ما إذا كان برنامج الأمم المتحدة للتنمية يتمتع بالشخصية القانونية الدولية أو لا ؟. نستحضر هنا النقاش الفقهي في القانون الدولي حول مدى تمتع المنظمات الدولية بالشخصية القانونية الدولية، وما ينتج عنها من آثار كما هو الحال بالنسبة لباقي أشخاص القانون الدولي⁴.

أ- البرنامج يتمتع بشخصية قانونية محدودة :

يُصنّف هذا الاتجاه برنامج الأمم المتحدة للتنمية ضمن الوحدات الأساسية التي أنشأتها الأمم المتحدة التي تتمتع باستقلالية أقلّ بالمقارنة مع منظمات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى، باعتبار المدير التنفيذي للبرنامج معيّن من قبل الأمين العام للأمم المتحدة. بموافقة الجمعية العامة، بالإضافة إلى أن جزء من ميزانية البرنامج (UNDP) تعتمد على المساهمات التطوّعية للحكومات، والجزء الآخر يُدفع من ميزانية العادية للمنظمة⁵.

ب- البرنامج يتمتع بشخصية قانونية كاملة:

ويملك برنامج الأمم المتحدة للتنمية الشخصية القانونية الكاملة والمستقلة، انطلاقاً من كونه يتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية ويتمّ تمويله عن طريق الاعتمادات والهبات، بمعنى أن له ميزانية خاصة به ومستقلة عن ميزانية منظمة الأمم المتحدة⁶.

¹ فيما يخصّ قرار الجمعية العامة رقم (1029) الخاصّ بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للتنمية: أنظر الملحق رقم (1-1) .

² د عمير نعيمة : مرجع سابق، ص 36-37.

³ راجع : الفرع الأول من هذا المطلب من هذا البحث من هذا الفصل أعلاه.

⁴ لمزيد من التفاصيل فيما يخص آثار تمتع المنظمات الدولية بالشخصية المعنوية، أنظر: (د سهيل حسين الفتلاوي: « نظرية المنظمة الدولية »، موسوعة المنظمات الدولية، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص 24).

⁵ د غضبان مبروك : « التنظيم الدولي والمنظمات الدولية: دراسة تاريخية تحليلية وتقييمية لتطور التنظيم الدولي ومنظماته: مع التركيز على عصابة

الأمم ومنظمة الأمم المتحدة »، مرجع سابق، ص 112.

⁶ د عمير نعيمة : مرجع سابق، ص 41.

وينتج عن تمتع برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالشخصية القانونية تمتع البرنامج بالحصانات، ومختلف الإمتيازات التي تتمتع بها كافة أجهزة الأمم المتحدة، رغم أنه يرتبط ارتباطاً دستورياً بالجمعية العامة للأمم المتحدة التي تحدد مهامه وهيكلته وتقرر إنفاذه إذا ارتأت ذلك عن طريق قرارات تتخذها في هذا الشأن بناءً على ميثاق الأمم المتحدة الذي يمنحها هذه الصلاحيات¹.

وفيما يخص مسؤولية البرنامج فهو يعتبر مسؤولاً أمام الجمعية العامة، ويتجلى ذلك من خلال التقارير التي يرفعها إليها عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي². أما فيما يخص اجتماعاته فهو يعقد دورتين عاديتين في السنة ويتخذ قراراته بالإجماع³.

ثانياً: الهيكلة الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية

وتختلف الهيكلة الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية حسب مستويات تواجده، لذلك سوف نحاول استعراض الهيكلة الإدارية للبرنامج على مستوى مقره الرئيسي؛ وعلى المستوى الإقليمي والوطني؛ وكل ذلك من خلال العناصر التالية:

أ- الهيكلة الإدارية للبرنامج على مستوى المقر الرئيسي:

ويتكوّن الهيكل الإداري⁴ للبرنامج (UNDP) من مجلس إدارة يتكوّن من ست وثلاثون عضو يمثلون الدول المتقدمة والدول النامية⁵ موزعين كالتالي: ثمانية أعضاء يمثلون إفريقيا، وسبعة أعضاء يمثلون آسيا وأربعة أعضاء يمثلون أوروبا الشرقية، وخمسة أعضاء يمثلون أمريكا اللاتينية ومنطقة الكارييب وإحدى عشر عضو يمثلون أوروبا الغربية. ومقارنة بالبنك العالمي فإن برنامج الأمم المتحدة للتنمية يأخذ بعين الاعتبار عامل التوازن في توزيع عدد المقاعد بين الدول الغنية والدول الفقيرة⁶.

ويترأس البرنامج (UNDP) مدير معيّن من طرف الأمين العام للأمم المتحدة بموافقة الجمعية العامة لمدة أربع سنوات⁷، ويساعد المدير مجلس إستشاري مشترك بين الوكالات (*Inter Agency Consultative Board*)⁸.

¹ نفس المرجع، نفس الصفحة .

² The Europa world year book: «**International Organizations**», London : Europa publications limited ,Volume 1, 37 edition , 1996 , p. 39.

³ Desmond MC Neill, Asuncion Lera St. Clair : op.cit, p.66.

⁴ فيما يخص الهيكلة الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية : أنظر الملحق رقم (2-1).

⁵ د خليل حسين: «النظرية العامة والمنظمات العالمية: البرامج والوكالات المتخصصة: التنظيم الدولي»، دار المنهل اللبناني: المجلد الأول، الطبعة الأولى، 2010، ص498.

⁶ Desmond MC Neill , Asuncion Lera St. Clair : op.cit ,p.66.

⁷ M. Thomas Winderl : « **Le PNUD pour débutants** », pp.20 -21

undp/eginnersb_for_undp/sdocument/org.gpsj.www/http-beginners_for_pdf.r_f

⁸ إسماعيل العربي : مرجع سابق، صص30-31

وفيما يخصّ مقرّ برنامج الأمم المتحدة للتنمية فهو يقع في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية¹.

ب- الهيكلية الإدارية للبرنامج على المستوى الإقليمي:

ويمتلك برنامج الأمم المتحدة للتنمية على المستوى الإقليمي خمس مكاتب إقليمية، في كل من آسيا والمحيط الهادي، وفي إفريقيا، وأمريكا اللاتينية والكارييب، والدول العربية، وقارة أوروبا ومجموعة الدول المستقلة².

ويترأس كلّ مكتب من مكاتب البرنامج الإقليمية مدير إقليمي.

ت- الهيكلية الإدارية للبرنامج على المستوى الوطني:

ويملك البرنامج على مستوى الوطني للدول مكاتب دائمة منتشرة في 177 دولة تعتبر بمثابة هيئات عاملة في الميدان³.

ويمثّل البرنامج على مستوى هذه الدول ممثل مُقيم يُعتبر بمثابة حلقة وصل بين برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وحكومة البلد المقيم لديها⁴. ففي الجزائر مثلا تتكوّن الهيكلية الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية من مكتب للبرنامج يضمّ عشرين موظّف يترأسه ممثل مُقيم⁵.

ثالثا: الموارد المالية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية

وتعتمد ميزانية البرنامج على التبرّعات المالية ومساهمات أعضاء الأمم المتحدة، ومساهمات الوكالات والصناديق (الجدول رقم (1-2))⁶. فمثلا بلغت مداخيل البرنامج سنة 2006 حوالي 0.9 بليون دولار كتمويل أساسي، إضافة إلى حوالي 8.3 بليون دولار أمريكي مبلغ التبرّعات وتُثلث هذه التبرّعات قدّمتها دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبعض الشركاء وبعض البرامج الحكومية خاصّة من دول أمريكا اللاتينية؛ ويلاحظ أنّ تمويل البرنامج قد عرف انخفاضا بالمقارنة مع سنة 1991 حيث بلغ آنذاك حوالي 3.1 بليون دولار أمريكي (الجدول رقم (2-2))⁷.

¹ M Thomas Winder: op.cit, pp.20-21

² Ibid.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «دعم التقدّم العالمي»، التقرير السنوي 2013/2012، شعوب صامدة شعوب متمكّنة، ترجمة أيمن ح. حداد نيويورك: مكتب العلاقات الخارجية والتوعية للبرنامج، (Consolidated Graphics)، 2013، ص 2.

⁴ إسماعيل العربي: مرجع سابق، ص 30-31.

⁵ وفيما يخصّ المكتب الوطني لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في الجزائر: راجع الفرع الثاني من المطلب الأول من المبحث الثاني من هذا الفصل أدناه .

⁶ The Europa world year book :op.cit, p.39.

⁷ Desmond MC Neill: Asuncion Lera St. Clair : op.cit,p.66.

الجدول رقم (1-2) : مقارنة بين ترتيب مَانِحِي البرامج خلال سنة 2012 مع ترتيب المانحين خلال سنة 2011.

المانحين لسنة °2011	الإجمالي لسنة \$/2012	الموارد الأخرى لسنة \$/2012	الموارد العادية* لسنة \$/2012	المانحين لسنة •2012
1.اليابان	443,672,491	363,200,230	80,472,261	1.اليابان
2.الو.م.أ.	325,039,977	246,636,333	78,403,644	2.الو.م.أ.
3.النرويج	216,675,150	113,299,306	103,375,844	3.السويد
4.المملكة المتحدة	203,668,845	65,848,906	137,819,939	4.النرويج
5.السويد	193,064,253	105,762,446	87,301,807	5.المملكة المتحدة
6.هولندا	111,202,698	39,774,127	71,428,571	6.هولندا
7.كندا	104,498,298	75,461,395	29,036,903	7.ألمانيا
8.الدنمارك	89,530,273	31,465,757	58,064,516	8.سويسرا
9.ألمانيا	88,501,414	66,935,652	21,565,762	9.أستراليا
10.أستراليا	85,136,784	27,468,736	57,668,048	10.الدنمارك
11.سويسرا	62,928,893	57,928,893	5,000,000	11.جمهورية كوريا
12.بلجيكا	49,183,081	41,183,081	8,000,000	12.إسبانيا
13.فنلندا	42,432,749	17,557,127	24,875,622	13.فنلندا
14.إسبانيا	31,269,544	3,493,707	27,775,837	14.بلجيكا
15.فرنسا	31,225,935	31,225,935	**	15.كندا
16.إيرلندا	19,525,253	1,239,018	18,286,235	16.فرنسا
17.إيطاليا	18,305,507	6,375,212	11,930,295	17.إيرلندا
18.جمهورية كوريا	16,586,344	10,071,686	6,514,658	18.نيوزلندا
19.لكسمبورغ	10,955,306	8,955,306	2,000,000	19.م.ع. السعودية
20.نيوزلندا	10,277,674	6,360,011	3,917,663	20.لكسمبورغ
21.التمسا	5,177,000	1,552,000	3,625,000	21.الصين
22.الهند	4,369,764	1,979,326	2,390,438	22.التمسا
23.الصين	3,474,256	2,374,256	1,100,000	23.تركيا
24.م.ع. السعودية	2,080,000	2,080,000	**	24.الهند
25.ماليزيا	1,312,500	662,500	650,000	25.الإتحاد الروسي
	1,143,932	1,143,932	—	26.إيطاليا
	939,610	389,610	550,000	27.البرتغال
	865,112	—	865,112	28.تايلندا
	570,000	—	570,000	29.الكويت
	402,000	1,000	401,000	30.بنغلاداش

*قائمة المساهمين تستند إلى المساهمات للموارد العادية والصناديق الاستثمارية المواضيعية وتقاسم التكاليف مع أطراف ثالثة.

**المساهمات من كندا والهند لعام 2012 تم استلامها في عام 2013 .

المصدر:

• برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «دعم التقدم العالمي»، التقرير السنوي 2012/2013، مرجع سابق ص 40.

° برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «المستقبل المستدام الذي نريده»، التقرير السنوي 2011/2012، شعوب متمكنة شعوب صامدة، ترجمة أيمن ح. حداد نيويورك: مكتب العلاقات الخارجية والمساعدة للبرنامج، (a.g.s.custom graphis-a Consolidated graphics Company) جوان 2012، ص 36.

وكقراءة لهذا الجدول نقوم بمقارنة قائمة ترتيب المانحين خلال سنة 2012 الواردة في الجدول رقم (2-2) مع قائمة ترتيب المانحين خلال سنة 2011¹، نسجل نوعين من التغييرات في قائمة المانحين. وهنا نورد التغييرات العامة التي مسّت القائمة ككلّ، والتغييرات الخاصة التي تمسّ ترتيب الدول في القائمة وهنا نكتفي بإيراد ترتيب الدول العشرة الأولى فقط.

● فبالنسبة للتغييرات العامة التي مسّت القائمة ككلّ فقد عرفت قائمة سنة 2012 مغادرة دولة واحدة هي ماليزيا؛ مع دخول ستّة دول أخرى هي: تركيا (المرتبة 23)، الإتحاد الروسي (المرتبة 25) البرتغال (المرتبة 27)، تايلاندا (المرتبة 28)، الكويت (المرتبة 29)، بنغلاداش (المرتبة 30).

● أما بالنسبة للتغييرات الخاصة التي مسّت ترتيب الدول العشرة الأولى في قائمة 2012 بالمقارنة مع قائمة 2011؛ ففي قائمة 2011 كانت المرتبة الثالثة من نصيب النرويج أمّا في قائمة 2012 فقد أصبحت من نصيب السويد، والمرتبة السابعة في قائمة 2011 كانت من نصيب كندا، وأصبحت في قائمة 2012 من نصيب ألمانيا، والمرتبة الثامنة كانت من نصيب الدنمارك في قائمة 2011 أما في قائمة 2012 فقد أصبحت هذه المرتبة من نصيب سويسرا، أما بالنسبة للمرتبة التاسعة في قائمة 2011 فقد كانت من نصيب ألمانيا في حين أنّه في قائمة 2012 فقد أصبحت من نصيب أستراليا، والمرتبة العاشرة كانت من نصيب أستراليا في قائمة 2011 وأصبحت من نصيب الدنمارك في قائمة 2012.

¹ فيما يخصّ القائمة الكاملة لترتيب مانحي البرنامج خلال سنة 2011 أنظر: الملحق رقم (3-1).

الجدول رقم (2-2): الموارد المالية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية

المبلغ الإجمالي بالدولار الأمريكي	السنة	مصادر البرنامج
0.967 بليون	2010	المساهمات الطوعية للموارد العادية (الرئيسية)
0.974 بليون	2011	
3.86 بليون	2011	المساهمات المخصصة (غير الأساسية)
1.45 بليون	2011	المساهمات من المانحين الثنائيين (معظمها من الدول الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)
1.52 بليون	2011	الموارد التي عهدت بها الجهات الشريكة غير الثنائية والصناديق المتعددة الأطراف

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «المستقبل المستدام الذي نريده»، التقرير السنوي 2012/2011، مرجع سابق ص34.

وفي إطار محاولة برنامج الأمم المتحدة للتنمية الرّفع من مستوى أدائه المالي اعتمد البرنامج في أول جانفي من سنة 2012 معايير البرنامج المحاسبي الدولي للقطاع العمومي، مما يدلّ على إرادة البرنامج في إضفاء شفافية عالية على نُظُم الإدارة والتسيير المالي داخل الجهاز¹، وهذه المعايير العالية في الإدارة المالية التي يلتزم بها البرنامج جعلت مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة يمنح رأيه بدون تحفظات للسنة الثالثة على التوالي فيما يخصّ تقارير مراجعة حسابات البرنامج².

الفرع الثالث: وظائف برنامج الأمم المتحدة للتنمية

لقد ساعدت ظاهرة العولمة على تسريع من وتيرة التحوّلات المفاهيمية والتكنولوجية الكبرى، فهذه التحوّلات أَلقت بضلالها على وظائف ومهام العديد من الفواعل الوطنية والدولية، الحكومية وغير الحكومية، ولم يشُدّ برنامج الأمم المتحدة للتنمية عن هذا الإطار وخضعت هو الآخر وظائفه للتّحديث استجابة ومُسايرةً لهذه الحركات العالمية التي لم تشهدا الإنسانية من قبل.

وعبّر أحد مدراء البرنامج (UNDP) السابقين مارك براون (Mark Brown) عن هذه التحوّلات الوظيفية بقوله في أحد تصريحاته: "إنّ برنامج الأمم المتحدة للتنمية في القرن 21 أصبح يركّز بقدر أقل على المشاريع (...)"، وبدلاً من ذلك بدأنا نستغل رصيدنا الهائل، ألا وهو تواجدنا القديم العهد في ما يزيد على 130 بلداً عبر أنحاء العالم، والعلاقات المتينة التي تربطنا بالحكومات على مدى السنين، وذلك من أجل توفير خدمات إستشارية متقدّمة للبلدان التامية، مع العمل في الوقت ذاته

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «المستقبل المستدام الذي نريده»، التقرير السنوي 2012/2011، مرجع سابق، ص 33.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «دعم التقدّم العالمي»، التقرير السنوي 2013/2012، مرجع سابق، ص35.

على قيادة جهد عالمي جديد، من أجل رصد وقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية لقمة الألفية¹.

وبناء على تصريح مدير البرنامج السابق تُمَيِّز بين نوعين من الوظائف التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للتنمية وهي:

أولاً: الوظائف التقليدية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية

إنّ الوظائف التقليدية التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للتنمية في بداية الأمر يمكن استخلاصها من قرار الجمعية العامة الذي قضى بإنشاءه، حيث أسند للبرنامج وظائف زيادة التعاون والمساعدة التقنية الموجهة للدول النامية²؛ وتوجّه هذه المساعدات الفنية والخبرانية للقطاعات ذات الأولوية لتحقيق التنمية في هذه الدول³، لذلك يُصنّف البرنامج بأنه أضخم برنامج لتقديم المساعدات للدول النامية ويتم تنفيذ هذه المساعدات بالتعاون مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة⁴.

وبشيء من التفصيل فيما يخصّ المساعدات التقنية التي يقدمها البرنامج فهي تتخذ عدّة أشكال نستعرضها كالتالي⁵:

- أ- إرسال خبراء ومستشارين إلى البلدان المحتاجة للمساعدات الفنية؛
- ب- تقديم الأجهزة الخاصة بالمشروعات التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية؛
- ت- عقد دورات تدريبية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ث- تكوين خبراء للدول المحتاجة للتنمية عن طريق منح دراسية لأبناء هذه الدول؛
- ج- إعداد دراسات تمهيدية سابقة للاستثمارات للتحقق من مدى نجاعتها في النهوض بالتنمية الاقتصادية؛
- ح- القيام بالتجارب التقنية والتجريبية الخاصة بالمشروعات؛
- خ- تمويل وتشجيع برامج البحث العلمي في مختلف العلوم.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية : « شراكات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل مكافحة الفقر»، التقرير السنوي 2001، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2001.

² 1'Assemblé Générale, Résolution 1029: op.cit.

³ Manuel Diez De Velasco Vallejo: op.cit,p.323.

⁴ نوي سميحة : « دور المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأكثر فقرا: دراسة حالة الدول الإفريقية الأكثر فقرا »، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012/2011، ص 76.

⁵ إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص32

ثانيا: الوظائف الجديدة للبرنامج وأدوات تفعيلها

عرفت وظائف برنامج الأمم المتحدة للتنمية عدّة محاولات تحيين من أجل تكييفها مع المتطلبات الجديدة التي فرضتها التحوّلات الفكرية والتقنية الكبرى في العقدين الأخيرين. وعليه انطلق البرنامج في سلسلة من الوظائف الجديدة تحوّل على إثرها إلى شبكة الأمم المتحدة العالمية للتنمية، فقد أصبح يمدّ الدول والأفراد بالمعارف والخبرات والموارد من أجل بناء حياة أفضل، ولتحقيق هذا الغرض يعمل البرنامج مع العديد من الدول من أجل إيجاد حلول لتحديات التنمية الوطنية والعالمية، والنهوض بالقدرات المحلية وتطويرها¹. فهذا الوضع الجديد جعل من البرنامج أوسع آلية على المستوى الدولي لتحقيق التعاون الدولي المتعدّد الأطراف، وتنسيق الاستثمار لصالح التنمية من خلال برامج عالمية وإقليمية وطنية².

أ- الوظائف السداسية الجديدة للبرنامج:

زيادة على الوظائف التقليدية يشتغل البرنامج (UNDP) على خطة جديدة سداسية الوظائف، متعدّدة الأدوات لا تقل أهمية عن الوظائف السابق ذكرها أعلاه. وهذه الوظائف الجديدة التي يشتغل عليها برنامج الأمم المتحدة للتنمية يمكن تفصيلها في النقاط التالية :

1- الحكم الديمقراطي (Democratic Governance):

ويسعى برنامج الأمم المتحدة للتنمية في عدد من البلدان لإقامة وتطوير مؤسسات قادرة على تحقيق التنمية لتلبية احتياجات المواطنين، وذلك من خلال تقوية النظم الانتخابية والتشريعية والتنظيمية والخدماتية التي تمكّن من توفير فرص لعدالة أكبر لأفراد الشعب من الجنسين، وأدرج البرنامج مفهوم الحوكمة الشاملة في جميع نشاطاته³، ومن شروط هذه الحوكمة تفعيل مشاركة مختلف الفواعل وتوسيع المسائلة على جميع الأصعدة والفعالية في جميع المشروعات⁴.

فالحكم الديمقراطي بمفهوم برنامج الأمم المتحدة للتنمية يلعب دورا أساسيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي تخفيض معدلات الفقر ومجابهة التغيّر المناخي، بل أكثر من ذلك فهو يمنع من اندلاع الصراعات ويوفّر إدارة أفضل للنزاعات في حالة نشوبها، لأنّه ببساطة يُتيح فرص المشاركة في صنع القرار

¹ Hans Gunter Brauch *et al* : «**Coping With Global Environment Change , Disasters And Security , Threats Challenges , Vulnerabilities And Risks**», Vertag Berlin Heidelberg :Vol 5 /Hexagon ,Series On Human And Enviromtal Security And Peace , Springer ,Berghof Foundation ,Springer,Vertag Berlin Heidelberg, 2011,p.1304.

² ميلود بن غربي :«**مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة**»، منشورات الحلبي الحقوقية ،الطبعة الأولى ، 2008، ص83.

³ Caroline Thomas :«**Global governance:development and Human security : the challenge of poverty and inequality**», London : First published, Pluto press 2000, p.17.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية : «**شراكات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل مكافحة الفقر**»، التقرير السنوي 2001 ، مرجع سابق .

لمختلف الفواعل أفراداً كانوا أو مجموعات، كما يجعل من المؤسسات الديمقراطية أكثر استجابة لاحتياجات الناس وخضوعاً للمساءلة¹.

2- تخفيض الفقر (Poverty Reduction) :

وفي هذا الصدد انخرط برنامج الأمم المتحدة للتنمية في إستراتيجية تخفيض الفقر التي أصبحت إطاراً جديداً لأعماله² من خلال تقوية دور الأمم المتحدة في مجال التنمية الإنسانية، والتركيز على الثروات الوطنية للدول في مجال تمويل مشاريع التنمية الإنسانية³.

ويُترجم البرنامج (UNDP) هذه الوظيفة الجديدة في شكل إقامة مشاريع وبرامج من أجل إيجاد حلول مبتكرة تُشرك مختلف الفواعل في العمليات الإنمائية⁴. زيادة على ذلك يُعتبر القضاء على الفقر واستئصاله الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية التي تعهدت الدول بتحقيقها بأفاق 2015 وتبناها برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أدواره الوظيفية⁵.

3 - منع الأزمات والانتعاش (Crisis Prevention & Recovery) :

عرفت فترة ما بعد الحرب الباردة انتشار أنواع جديدة من التهديدات والمخاطر التي هدّدت بقاء النوع الإنساني وسلامة بيئته الطبيعية والسياسية والاقتصادية، فقد تزايدت النزاعات الداخلية والتهديدات الإجرامي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى وقوع العديد من الكوارث الطبيعية والتهديدات المناخية والأمراض المختلفة وغيرها...

وانطلاقاً من هذه الأوضاع الجديدة التي ميّزت عقد التسعينات من القرن العشرين شرع البرنامج في تكييف وظائفه مع هذه الأزمات الجديدة، عن طريق اعتماد آليات الحلّ المسبق للنزاعات الدولية وتعزيز آليات الإنذار المبكر (EWM) ، أمّا بعد حدوث النزاعات أو الكوارث الطبيعية والتكنولوجية فيقتضي الأمر حسب البرنامج تقديم المساعدة على أساس الربط بين الإغاثة الطارئة والتنمية الطويلة الأمد للتهوض بالأفراد والمجتمعات والدول المتضررة، وفي هذا المجال يساهم البرنامج في عمليات إعادة بناء

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: « الوفاء بالالتزامات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان العمل 2010/2009»، الدتشارك: (Phoenix (Design Aid A/S)، 2010/2009، ص 16.

²Mark W. Plant: « **Human rights, poverty reduction strategies , and the role of the international monetary fund** », In :Philip Alston, Mary Robinson: **Human rights and development : towards mutual reinforcement** », Oxford , Oxford University press ,reprinted in 2009, p. 500.

³ د خليل حسين ، مرجع سابق ، ص497.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: « شراكات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل مكافحة الفقر»، التقرير السنوي 2001 ، مرجع سابق.

⁵Michael Brzoska:Peter .J.Croll:«**Promoting security :but how and for whom ?**»,contributions to BICC,s,Bonn :International Center for conversion BICC ,10 anniversary conference,October 2004 , p.21.

السَّلْم (Peace Building) في المناطق الساخنة من العالم، كما يشارك أيضا في عمليات حفظ السلم (Peace Keeping) والمصالحة وإدماج المهاجرين والمقاتلين في المجتمع بعد الإنتعاش من الصّراعات¹.

4 - الطّاقة والبيئة (Environment & Energy):

إنّ جدلية البيئة والتنمية أصبحت تطرح نفسها بقوة على مختلف برامج التنمية الحكومية وغير الحكومية لهذا أخذت قضايا البيئة نصيبا وافرا في أجنحة برنامج الأمم المتحدة للتنمية على أساس أنّه يعتبر التغيرات المناخية تحدّي خطير للتنمية وليس كتحدّي بيئي فقط².

وتتلخص وظائف برنامج الأمم المتحدة للتنمية من أجل توفير الطاقة، وضمان الإستدامة البيئية في تقوية قدرات الأفراد والمجتمع والدولة والمجموعة الدولية ككلّ، وفي مجال البيئة يوصي البرنامج بالتعامل المُسبق مع التهديدات البيئية قبل حدوثها لأنّ الإستباقية تعتبر إحدى خصائص الأمن الإنساني، وبعد حدوث هذه الأزمات البيئية يُركّز البرنامج على استراتيجيات التخفيف عن طريق تسريع برامج المساعدة الطارئة وإعادة البناء بعد الكوارث، فهذه الوظيفة الجديدة في مجال البيئة والطاقة تقتضي البحث عن أفضل السبل والتّصائح المبتكرة وأرقى التطبيقات العملية من أجل إشراك أكبر لمختلف الفواعل في مجال الطّاقة والبيئة³.

5- فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب الايدز / السيدا (HIV/AIDS):

وفيما يخصّ وظيفة البرنامج (UNDP) في مجال فيروس نقص المناعة البشرية (متلازمة نقص المناعة المكتسب الأيدز/ السيدا)؛ يعتمد البرنامج على الشراكة مع مختلف الفواعل الحكومية وغير الحكومية من أجل تعبئة أكبر، وعلى جميع المستويات الفردية والمجتمعية والدولية لمواجهة هذا التهديد الصحي الذي يهدّد بقاء الجنس البشري، و وضع البرنامج هذا التهديد الصحي في صلب برامجه التنموية من خلال رصد الموارد اللازمة وتوفير المعارف والخبرات العلمية و انتهاج أفضل البرامج الصحية الوقائية الحديثة، بغرض تقوية قدرات الفرد والمجتمع والدولة لمواجهة هذا التهديد⁴.

6- تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية:

لقد انخرط برنامج الأمم المتحدة للتنمية في هذا المسعى الدولي المتمثّل في العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والمتأمّل للمحاور الكبرى لهذه الأهداف الثمانية يجدها لا تختلف عن روح الأهداف التي

¹Thomas G. Weiss, et al: « **The United Nations and changing world politics** », Colorado,USA fifth edition ,West view press , 2007, p.274 .

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية : « الوفاء بالالتزامات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان العمل 2010 /2009 »، مرجع سابق، ص28.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية : « شراكات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل مكافحة الفقر»، التقرير السنوي 2001، مرجع سابق.





⁴ نفس المرجع .

يسعى البرنامج لتحقيقها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. وعلى هذا الأساس سوف تُحاول تعريف الأهداف الإنمائية للألفية، وإبراز أهدافها المشتركة مع أهداف التنمية الإنسانية، ثم نستعرض الدعم الذي يقدمه البرنامج لتحقيقها ومتابعة تنفيذها.

6-1- تعريف الأهداف الإنمائية للألفية:

والأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) هي: مجموعة من الأهداف المنبثقة عن إعلان الأمم المتحدة للألفية سنة 2000 وتبنت هذه الأهداف 147 دولة، وهي تتضمن ثمانية أهداف تلزم الدول غنيهاً، وفقيرها بتحقيقها بآفاق سنة 2015، وتتهدد هذه الدول ببذل المزيد من الجهد خاصة لاستئصال الفقر والجوع وتحقيق تعليم ابتدائي شامل، وترقية المساواة الجنوسية، مع تخفيض وفيات الأطفال، وتحسين الصحة الأمومية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب، وضمان الاستدامة البيئية، وتطوير شراكة شاملة من أجل التنمية (الجدول رقم (2-3))¹.

الجدول رقم (2-3): الأهداف الإنمائية للألفية

غايات الأهداف الإنمائية للألفية	الأهداف الإنمائية للألفية
الغاية 1: بين (1995-2015)، انقاص نسبة من يقل دخلهم عن دولار في اليوم إلى النصف.	الهدف 1: استئصال الفقر والجوع 
الغاية 2: بين (1995-2015)، انقاص نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف.	الهدف 2: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل 
الغاية 3: ضمان كون الأطفال في كل مكان، الصبيان و البنات على نحو مماثل، قادرين بحلول العام (2015) على إكمال المقرّر التعليمي للمدارس الابتدائية.	الهدف 3: الحوضّ على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء 
الغاية 4: إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي و الثانوي والمفضّل حدوث ذلك بحلول العام (2005)، وفي جميع مستويات التعليم خلال فترة لا تتجاوز العام (2015).	الهدف 4: تخفيض نسبة وفيات الأطفال 
الغاية 5: بين عاميّ (1990-2005)، تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة بمقدار الثلثين.	

¹ Sabine c. Carey , Mark Gibney , Steven C.Poe: «**The politics of Human rights :the quest for dignity** », UK:Cambridge,Cambridge university press ,2010,pp.15-16.

<p>الغاية 6: بين عامي (1990-2015)، تخفيض معدل وفيات للنساء إبان الحمل والوضع بنسبة ثلاثة أرباع.</p>	<p>الهدف 5: تحسين الصحّة الأمومية</p> 
<p>الغاية 7: بحلول العام (2015)، وقف نهائي لانتشار فيروس نقص المناعة/الأيدز، و متابعة ما بُدئ من العمل على عكس اتجاههما.</p> <p>الغاية 8: بحلول العام (2015)، وقف نهائي لمدى حدوث الملاريا و أمراض رئيسية أخرى و متابعة ما بُدئ من العمل على عكس اتجاهه.</p>	<p>الهدف 6: مكافحة الأمراض الرئيسية</p> 
<p>الغاية 9: دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد و برامجه، و عكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية .</p> <p>الغاية 10: بحلول العام (2015)، انقاص نسبة منعدمي فرصة الحصول على مياهه الشرب المأمونة إلى النصف.</p> <p>الغاية 11: بحلول العام (2020)، تحقق تحسّن هام في حياة ما لا يقلّ عن مئة مليون من القاطنين في أحياء فقيرة مكتظة.</p>	<p>الهدف 7: ضمان الاستدامة البيئية</p> 
<p>الغاية 12: مزيد من التطوير لنظام تجاري ومالي منفتح متوقع السلوك، غير تمييزي (يشمل الإلتزام بالحكم الصالح و التنمية و تخفيض الفقر).</p> <p>الغاية 13: معالجة الاحتياجات الخاصة لأقلّ الدول نموا (بما في ذلك امكانيات الصادرات المعقّية من التعريفات و الحصص المحددة، و برنامج معزّز للتخفيف من أعباء الديون الثنائية الرسمية أو إلغائها، ومساعدات إنماء رسمية أكثر سخاء للبلدان الملتزمة بتخفيض الفقر).</p> <p>الغاية 14: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الخاطئة باليابسة و الدول الجزرية الصغيرة النامية (عبر برنامج العمل للتنمية المستدامة الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية و عبر أحكام الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة)</p> <p>الغاية 15: التعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية من خلال اجراءات قطرية و دولية لجعل الديون قابلة للتحمّل على الأمد الطويل.</p> <p>الغاية 16: بالتعاون مع الدول النامية، تطوير استراتيجيات لاتاحة العمل اللائق و المنتج لمن هم في سنّ الشباب .</p> <p>الغاية 17: بالتعاون مع شركات الأدوية، تأمين فرص الحصول على عقاقير جوهرية في الدول النامية بأسعار محمولة.</p> <p>الغاية 18: بالتعاون مع القطاع الخاص، جعل فوائد التقانات الجديدة وبخاصة تقانات المعلومات والاتصالات متوفّرة.</p>	<p>الهدف 8: شراكة عالمية من أجل التنمية</p> 

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-3) بأن العديد من الأهداف الإنمائية للألفية هي أهداف مباشرة وغير مباشرة للتنمية الإنسانية. لذلك سوف نُخصّصُ العُنصرَ المُوالي لتبيان الأهداف المشتركة بين الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية الإنسانية .

6-2- الترابط بين أهداف التنمية الإنسانية والأهداف الإنمائية للألفية:

ويرى برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن الأهداف الإنمائية للألفية تضع الإنسان في محور تركيزها، وهو النهج الذي تؤيده تقاريره حول التنمية الإنسانية (الجدول رقم (2-4))، فهذه الرؤية تجعل الفرق واضحا بين الأهداف الإنمائية للألفية وعقود التنمية الأولى والثاني والثالث التي أقرّهم الأمم المتحدة في ستينيات وسبعينيات وثمانينات من القرن الماضي والتي ركزت في مجملها على النمو الاقتصادي فقط¹.

الجدول رقم (2-4): إرتباط أهداف التنمية الإنسانية بالأهداف الإنمائية للألفية

مقابلها من الأهداف الإنمائية للألفية	القدرات الرئيسية للتنمية الإنسانية
الأهداف 6/5/4: تخفيض وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات ومكافحة الأمراض الرئيسية .	العيش حياة صحية مديدة.
الهدفان 3/2: تحقيق التعليم الأوّلي الشّامل والحضّ على المساواة بين الجنسين (وبخاصة في التعليم) وتمكين المرأة.	تلقيّ التعليم.
الهدف 1: تخفيض الفقر والجوع.	الوصول إلى مستوى معيشي لائق
ليس هدفا لكنه غاية عالمية مُهمّة مدرجة في إعلان الألفية.	التمتع بالحريات السياسية والمدنية للمشاركة في حياة المرء في مجتمعه.
مقابلها من الأهداف الإنمائية للألفية	الشروط الأساسية للتنمية الإنسانية
الهدف 7 : ضمان الإستدامة البيئية.	الاستدامة البيئية.
الهدف 3 : الحضّ على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء.	الإنصاف : وبخاصة الإنصاف بين الجنسين.
الهدف 8 : تقوية الشراكة بين البلدان الغنية والفقيرة .	توفير القدرات البيئية الاقتصادية العالمية.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق، ص 28.

6-3- تقديم الدّعم من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية:

ويتحلّى دعم البرنامج (UNDP) لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)² في البلدان التي يعمل فيها من خلال التّركيز على أربع ميادين أساسية هي³ :

● الدّعوة: وتظهر من خلال مختلف الأنشطة التي يقوم بها البرنامج لتثبيت أهداف التنمية في الوعي العالمي.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق، ص 27

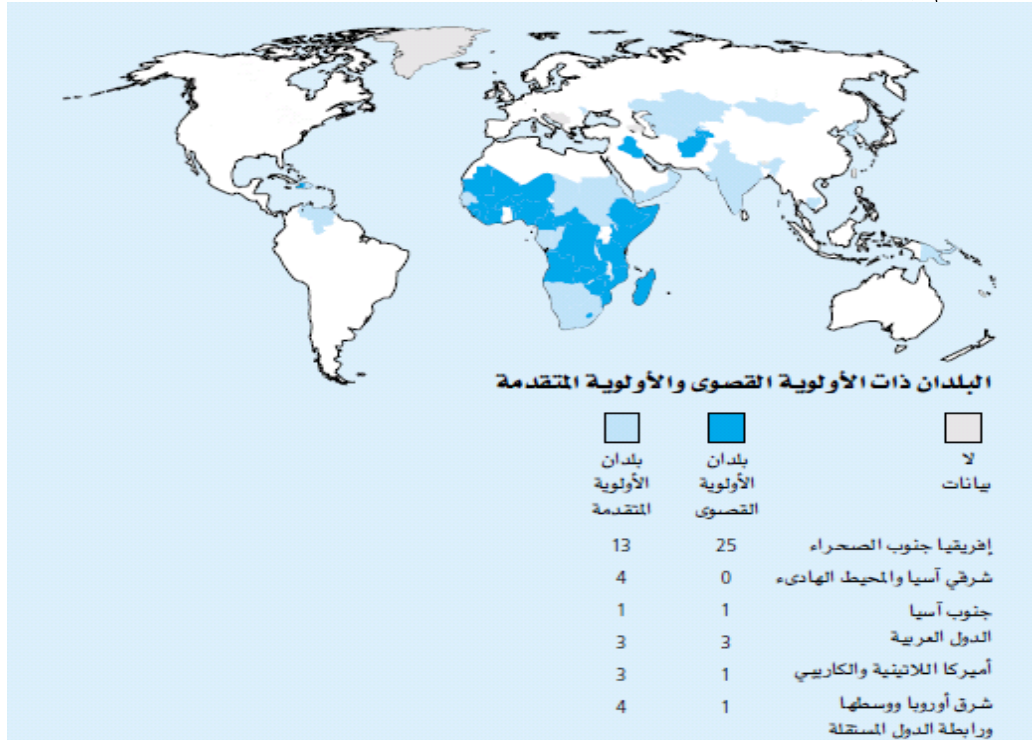
² Millennium Development Goals

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: « الوفاء بالالتزامات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان العمل 2009 / 2010 »، مرجع سابق، ص 6.

- التقييم والتخطيط: ويتجلى من خلال المساعدات التي يقدمها البرنامج للدول من أجل قياس ورصد ما حققته من الأهداف، كما يُقدّم لهذه الدول أفضل السُّبل والاستراتيجيات للإسراع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛
 - تنفيذ التنمية الشاملة للكافة: ويتخذ عمل البرنامج مع الحكومات شكل المشورة التقنية من خلال اتباع نهج التعاون الدولي؛
 - بناء القدرة على التحمّل: ويركز البرنامج على دعم الدول في مجال منع الأزمات والإنعاش والتغيرات المناخية، وتحليل آثار الأزمات الاقتصادية والمالية.
- ### 6-4- متابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية:

ومن أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية صُنّف البرنامج البلدان إلى مجموعتين: بلدان ذات أولوية قصوى وبلدان ذات أولوية متقدّمة (الخريطة رقم (1-3))، وفي تقييمه للنتائج المحقّقة كان تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2005 الصادر عن البرنامج متشائم بشأن تحقيق أهداف الألفية بآفاق 2015 مثلما تمّ الإتفاق عليه في مؤتمر قمة الألفية؛ خاصّة في ظلّ عدم إلتزام الدول الصناعية بتمويل التنمية في حدود 0.7% من الناتج المحلي الخام¹.

الخريطة رقم (1-3): البلدان ذات الأولوية القصوى والأولوية المتقدّمة من أجل تحقيق أهداف الإنمائية للألفية.



المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق، ص44.

¹ Philippe Vincent: «Institutions économiques international», Bruxelles: Larcier, 2009, p.37.

وفي تعليقنا على هذه الخريطة الخاصة بتصنيف البلدان ذات الأولوية القصوى والأولوية المتقدمة من أجل تحقيق أهداف الألفية، نلاحظ أن معظم هذه البلدان ذات الأولوية المتقدمة تقع في القارة الإفريقية جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، وهو ما يعكس التدني الكبير في مستويات التنمية الإنسانية في هذه المنطقة من العالم، في حين أن معظم البلدان ذات الأولوية القصوى تتقاسمها القارة الآسيوية والقارة الإفريقية مع وجود بعض البلدان ذات الأولوية القصوى في أمريكا الوسطى والجنوبية.

6-5- الانتقادات الموجهة للأهداف الإنمائية للألفية :

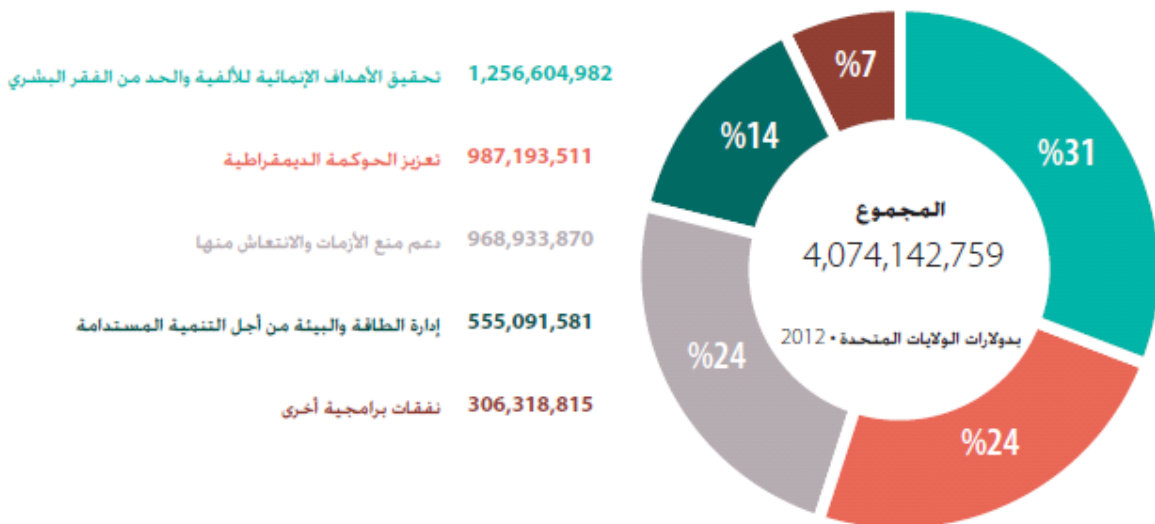
رغم القبول الواسع الذي لقيته الأهداف الإنمائية للألفية من طرف مختلف الفواعل إلا أن هذه الأهداف وُجّهت لها بعض الانتقادات نُجملها في العناصر التالية¹ :

- تتسم هذه الأهداف بالضيق والحصرية، فهي تُغفل أولويات التنمية مثل الحكم القوي على الصعيد الوطني والعالمي، وكذلك تُغفل زيادة اليد العاملة وتحسين الرعاية الصحية التناسلية؛
- تعتمد على مؤشرات ضيقة وضعيفة مثل فجوات الالتحاق بالمدرسة لقياس التقدم في المساواة بين الجنسين؛

● يغلب على هذه الأهداف عدم الواقعية مما يجعلها تستخدم في الكثير من الأحيان لتثبيت الهمم وإخجال الدول؛

● تُسبب هذه الأهداف يُؤدّي إلى تشويه الأولويات الوطنية والقيادات الوطنية نتيجة اعتماد جدول أعمال مفروض من الخارج تتحكّم في توجيهه الدول المانحة في الكثير من الأحيان.

الشكل رقم (4-1): توزيع نفقات البرنامج حسب مجالات التركيز إلى غاية فيفري 2013.



المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: « دعم التقدّم العالمي »، التقرير السنوي 2013/2012، مرجع سابق، ص 5.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق، ص 30.

من خلال ملاحظة الشكل رقم (4-1) والخاص بتوزيع نفقات البرنامج إلى غاية أفريل 2012 ، يمكننا ترتيب وظائفه على أساس ما أنفقه في كل وظيفة، حيث يحتل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحد من الفقر المرتبة الأولى، ثم تليها تعزيز الحوكمة الديمقراطية في المرتبة الثانية، في حين كانت المرتبة الثالثة من نصيب وظيفة البرنامج الخاصة بمنع الأزمات والإنتعاش منها، أما المرتبة الرابعة فعادت لوظيفة إدارة البيئة والطاقة.

ب- أدوات البرنامج لتفعيل وظائفه الجديدة:

وتتمثل أدوات البرنامج التي يستعين بها البرنامج (UNDP) في أداء لوظائفه الجديدة في إصدار تقارير التنمية الإنسانية، وإدارته لصناديق الأمم المتحدة:

1 - إصدار تقارير التنمية الإنسانية :

وفلسفة البرنامج في إصدار هذه التقارير هي قياس مستويات التنمية الإنسانية في دول العالم عن طريق إصدار تقارير تقييمية كمية ونوعية. فهي تُشكّل إطاراً تحليلياً ومصدر إلهام لباقي تقارير التنمية الإنسانية الإقليمية والوطنية¹، ويعتبر مستشار برنامج الأمم المتحدة للتنمية المفكر والاقتصادي و وزير المالية الباكستاني محبوب الحق (Mahbub Ul Haq) أول المفكرين الذين كانوا وراء فكرة إصدار تقارير للتنمية الإنسانية من طرف البرنامج خلال سنة 1990²، وهدف البرنامج آنذاك من إصدار تقارير حول التنمية الإنسانية هو خلق بيئة لتمتع الأفراد بصحة جيدة وبجياة مديدة وخلاقية³.

1-1- كيفية إعداد تقارير التنمية الإنسانية:

ويتم إعداد هذه التقارير من طرف شبكة عالمية من الخبراء المستقلين تضم عدّة متخصصين كالجامعين وأفرادا حكوميين وحتى من فعاليات المجتمع المدني، ويغلب على هذه التقارير في كونها مُحرّرة في مجملها بطريقة موجزة، وتستعمل لغة سهلة القراءة بعيدة عن المصطلحات التقنية الصعبة لأنها موجهة بالأساس إلى وسائل الإعلام والجمهور الواسع⁴.

ويُصدر البرنامج كلّ سنة تقريره السنوي حول التنمية الإنسانية يستعرض من خلاله أوضاع التنمية الإنسانية في مناطق العالم المختلفة، وكلّ تقرير يُخصّص لدراسة موضوع معيّن متعلّق بالنقاشات الكبرى

¹ Hans Gunter Brauch *et al* : op.cit,p.1304.

² Sharbanou Tadjbakhsh:Anuradha M . Cheney: op.cit,p.98.

³ Shiro Okubo :Louise Shelley :op.cit,p.15.

⁴ « **Le PNUD pour débutants** », un guide du PNUD à L'attention des non – inities, deuxième édition , Juin 2006 ,pp.16-17,18.

www.sas.undp.org/documents/UNDP_for_Beginners_fr.pdf

مثل التنمية الإنسانية والأمن الإنساني وحقوق الإنسان، وما يندرج تحت هذه المواضيع من نقاشات فرعية متعلقة بقضايا البيئة والصحة والتكنولوجيا والماء والمساواة والفقير والعدالة...¹.

ولقد كان برنامج الأمم المتحدة للتنمية جدّ حذر أثناء إصداره لتقاريره الأولى، لكن استقلالية ووحدة محرري تقارير التنمية الإنسانية شكّلت نقطة قوّة تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ولولا هذه الاستقلالية التي دافع عنها وليام دراير (William Draper III) ومدراء البرنامج اللاحقين، لحرّرت هذه التقارير بطريقة مغايرة، فوليام دراير نفسه كان جدّ متحمّس لصدور أوائل تقارير التنمية الإنسانية أثناء عهده، رغم أن الأعضاء الحكوميين للبرنامج آنذاك كانت نظرتهم سلبية اتجاه هذه التقارير، ودلّ على ذلك مواقفهم اتجاه انتقادات برنامج الأمم المتحدة للتنمية لسياسات التعديل الهيكلي لاقتصاديات الدّول في ذلك الوقت² التي اتبعتها المؤسسات المالية الدولية .

1-2- آثار تقارير التنمية الإنسانية العالمية:

وتمنح تقارير التنمية الإنسانية تحليلاً للتقدّم والتراجع المسجّل في مختلف ميادين الأمن الإنساني، كما تعتبر إحصاءاً للأولويات تعمل بموجبها الجماعات الوطنية والمحلية سواء في التجمّعات السّكنية الحضرية أو الريفية³. فقد تخطّت آثار هذه التقارير الحدود الفكرية والجغرافية فاتحة الأبواب لنقاشات كبرى على عدة مستويات وطنية وإقليمية ودولية، سواء في الأوساط الأكاديمية أو الرّسمية. مما دفع إلى قيام العديد من الدوائر المهتمّة إلى مراجعة الكثير من المفاهيم والسياسات والاستراتيجيات في مجال التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان والأمن الإنساني والمواضيع ذات الصّلة.

وعليه يمكن التّفرقة بين نوعين من آثار تقارير التنمية الإنسانية:

1-2-1- الأثر العمودي لتقارير التنمية الإنسانية:

إنّ إصدار برنامج الأمم المتحدة للتنمية لتقاريره العالمية حول التنمية الإنسانية كانت دافعا محفزاً لإصدار تقارير إقليمية وأخرى وطنية حول التنمية الإنسانية (الجدول (2-5))⁴، مما شكّل ضغط فعلي على الدّول من أجل تحسين جهازها الإحصائي⁵. لأنّ من بين أهداف استراتيجية البرنامج عند إصداره

¹ أنظر الملحق رقم (1-4) الخاص بـ: «أمن الإنسان والتقارير الوطنية حول التنمية الإنسانية: مفاهيم وأبعاد التحليل».

² Desmond MC Neill, Asuncion Lera St. Clair , op.cit ,p.82.

³ Programme des Nations unies pour le développement, «La Mondialisation à Visage Humain », **Rapport mondial sur le développement Humain 1999**, Paris, Bruxelles: De Boeck & Larcier s.a, PNUD,1999,p.96.

⁴ Jyotsna Puri, et al : «Précis De Mesure Du Développement Humain », lignes directrices et outils pour la recherche statistique.l'analyse et les actions de sensibilisation, New York : Gretchen Sidhu, AIGA ,PNUD,2008, p.2.

⁵ Programme des Nation Unies pour le développement: «Aspects mondiaux du développement humain», **Rapport mondial sur le développement humain 1992**, Paris: Economica, PNUD,1992, p.23.

لتقاريره العالمية الأولى هو تحفيز ودفع الدول إلى إصدار تقارير وطنية للتنمية الإنسانية¹ تعتبر بمثابة تقييم ذاتي للمجهودات الوطنية (*Self Evaluation*) في ميدان التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان والأمن الإنساني.

ففي هذا الإطار كان لتقرير التنمية الإنسانية لسنة 1994 الصادر عن البرنامج (UNDP) تأثيرا مباشرا في صدور حوالي 20 تقرير وطني للتنمية الإنسانية تناولت في مجملها الأمن الإنساني، وكيفية مواجهة بعض التهديدات الأمنية². أما تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2009 مثلا فقد أُطلق في أكثر من 70 بلد وتمّ تحمّله عن طريق الأنترنت أكثر من 80.000 مرّة، وحظيَ بتغطية مختلف وسائل الإعلام وحُررَ بشأنه 1000 مقال تمّ نشره على أوسع نطاق³.

فهذه التقارير إذن، أصبحت مصادر بالغة الأهمية لأحدث البيانات والاحصائيات عن البلد مما يساعد على ترقية أدوات القياس والتحليل والمقارنة لضبط التقدّم في التنمية الإنسانية⁴.

وعلى سبيل المثال يتعاون برنامج الأمم المتحدة للتنمية في مصر مع معهد التخطيط المصري لإصدار تقارير حول التنمية الإنسانية التي بلغ عددها إلى حد الآن حوالي أربع تقارير⁵. وفي الجزائر يتعاون البرنامج مع المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)⁶ لإصدار تقارير حول التنمية الإنسانية⁷.

1-2-2- الأثر الأفقي لتقارير التنمية الإنسانية:

في تصريح سابق لأحد مدراء البرنامج السابقين مارك براون (*Mark Brown*) اعترف بأنّ تقارير التنمية الإنسانية منحت البرنامج مقعد ريادي وسلطة تطوير الأفكار البديلة، وهو الموقف نفسه

¹Programme des Nations Unies pour le développement: «**Participation populaire au développement humain**» , Rapport mondial sur le développement humain , Paris: Economica, PNUD,1993 ,p.21.

²Stephane De La Peschadiere : «**La sécurité humaine**», Revue de la sécurité humaine , Etat de l'art et bibliographiques , issue 1, April 2006,p.15.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «**الوفاء بالالتزامات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان العمل 2009 / 2010**» ، مرجع سابق ، ص5

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق ، ص 47

⁵ معهد التخطيط القومي المصري: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «**شباب مصر: بناء مستقبلنا**»، تقرير التنمية الإنسانية 2010 ، مصر:ص.23

⁶ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر (Conseil économique et social): هو هيئة إدارية استشارية وطنية مُنشأة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 93- 225 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993؛ تتمثل مهامه حسب المادة الثانية من المرسوم السالف الذكر في ضمان استمرارية الحوار والتشاور بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، وتقويم المسائل ذات المنفعة الوطنية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والثقافية، وتقديم الاقتراحات والتوصيات وإبداء الآراء حول القضايا المدرجة في اختصاصاته. مقتبس من :

(د ناصر لباد : «**القانون الإداري : التنظيم الإداري**» ، د ب ن، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، مخر الدراسات السلوكية والدراسات حول القانون دت ن ، ص ص150-152 .)

⁷Conseil national économique et social, PNUD d'Algérie : Rapport national sur le développement humain 2008 , Algérie : CNES, 2009.

http://www.dz.undp.org/publications/national/Rapport_CNES2008.pdf...ALGERI 2008

الفصل الأول.....برنامج الأمم المتحدة للتنمية: مقارنة في الوظائف والأدوار

تقريباً الذي عبّر عنه أيضاً سلفه كمال درفيس (Kemal Dervis)¹، فقد كانت هذه التقارير سبّاقة منذ بداية صدورها سنة 1990 في بعث العديد من المواضيع الجديدة على غرار المساواة الجنوسية والاستهلاك وحقوق الإنسان والتغيّر المناخي والأمن².

ويرجع الفضل الكبير لهذه التقارير في بعث نقاشات مُنْتَظَمة حول عمق الفقر الذي تعاني منه الجماهير والهوّ العظيمة الموجودة بينهم، والفقدان الواسع للغذاء، والحاجة الماسّة للصّحة الجيّدة، والماء الصّحي، والتّعليم (الجدول (5-2))³. وبذلك يُعدّ برنامج الأمم المتحدة للتنمية من أوائل المنظّمات التي ربطت في أعمالها بين الرّفاهية، والتّمية الإنسانيّة، والأمن الإنساني⁴.

الجدول رقم (5-2): آثار التقارير العالمية للبرنامج حول التنمية الإنسانية

الآثار العمودي للتقارير العالمية حول التنمية الإنسانية		أهم مواضيع التقارير الإقليمية	أهم مواضيع التقارير الإقليمية	الآثار الأفقي للتقارير العالمية حول التنمية الإنسانية
إصدار تقارير حول التنمية الإنسانية	عدد التقارير			
إصدار تقارير إقليمية	40 تقرير إقليمي خلال العقدين الأخيرين.	التقارير العربية	التقارير العربية	التمكين السياسي
إصدار تقارير وطنية	700 تقرير وطني. 140 بلد يصدر تقارير وطنية منذ 1992.	التقارير الإفريقية	التقارير الآسيوية	الأمن الغذائي
		التقارير الآسيوية	تقارير أوروبا الوسطى	تغيّر المناخ
		تقارير أمريكا اللاتينية والكرايب	تقارير أمريكا اللاتينية والكرايب	معاملة الأقليات
		تغيّر المناخ، بطالة الشباب، عدم المساواة بسبب الجنس أو الإثنية العرقي.		عدم المساواة و أمن المواطنين

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «هفّضة الجنوب: تقدّم بشري في عالم متنوّع» تقرير التنمية الإنسانية 2013 مرجع سابق، ص التّصدير.

وحالياً يتمّ الحديث من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية عن الجيل الجديد من التقارير الوطنية للتنمية الإنسانية التي تهتمّ برصد التقدّم المسجّل في تحقيق أهداف الألفية والتّجّاحات والإخفاقات في

¹ Thomas G. Weiss et al : op.cit, p.274.

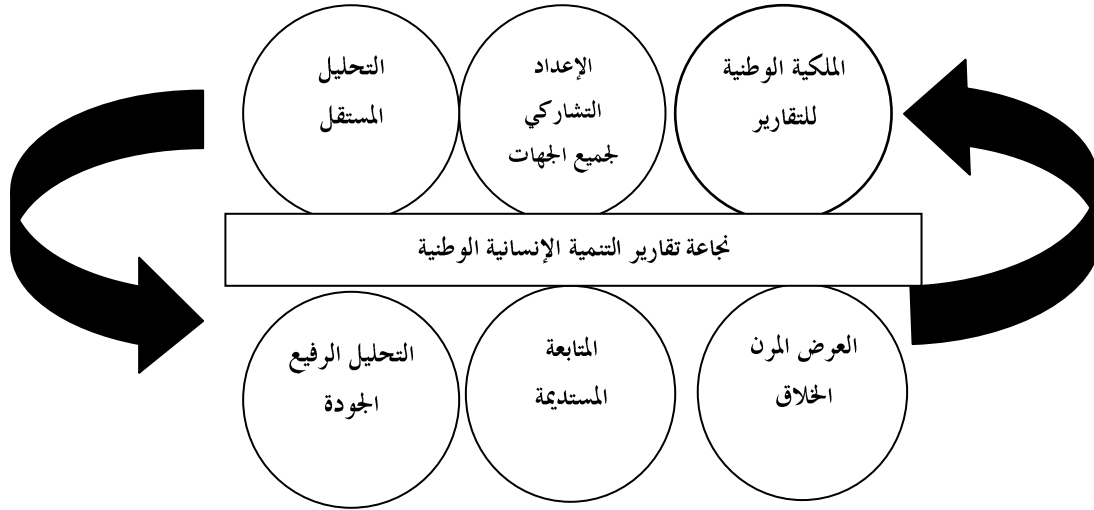
² Desmond MC Neill :Asuncion Lera St. Clair ,op.cit,p.82.

³ Ken Booth : op.cit, p.13.

⁴ S.Neil MacFarlane:Yuen Foong Khong :op.cit,p.141.

هذا الصدد¹، ويُشترط في هذه التقارير الوطنية بعض المعايير التي حدّدها دليل توجيهي تمّ وضعه سنة 2009².

الشكل رقم (4-2): مبادئ وضع تقارير وطنية ناجعة للتنمية الإنسانية



Source :Programme des Nations Unies pour le développement : «**Approfondir la démocratie dans un monde fragmenté**», **Rapport mondial sur le développement humain 2002** , Bruxelles: De Boeck & Larcier s.a,2002. p.32.

وفيما يخصّ علاقة التقارير العالمية للتنمية الإنسانية بالتقارير الوطنية للتنمية الإنسانية، يُلاحظ وجود عدم تجانس مفاهيمي واحصائي على هذا المستوى. ويُرجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري—ري (CNES) هذا الشرح إلى افتقاد برنامج الأمم المتحدة للتنمية أثناء إعدادها للتقارير العالمية حول التنمية الإنسانية لأدوات التَحَقُّق والرّقابة من صِدْقِيّة المعطيات التي تُورِدُها التقارير الوطنية لذلك يكتفي برنامج الأمم المتحدة للتنمية بإيراد هذه المعطيات والاحصائيات الوطنية على شكل أطر واستشهادات في متن التقارير العالمية للتنمية الإنسانية التي يُصدرها سنويا، ويقع على الدّول التي ترغب في أن يستعين البرنامج بالمعطيات والإحصائيات التي تنشرها في تقاريرها الوطنية؛ أن ترسل هذه الأخيرة أي التقارير الوطنية للتنمية الإنسانية التي تتضمنّ الإحصائيات في الأجل المحدّدة إلى برنامج الأمم

¹ UNDG :« **Addendum to the 2nd guidance note on country reporting on the millennium development goals**», 2009.

www.statssa.gov.za/.../Addendum to 2nd Guidance

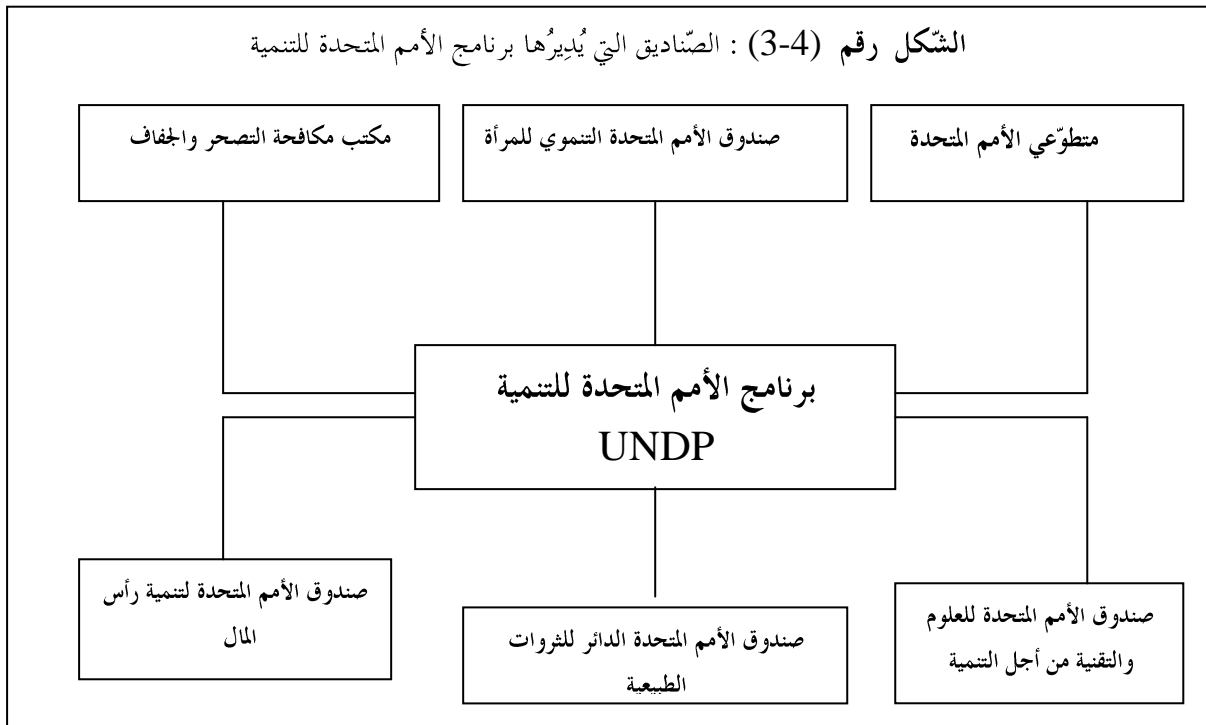
² Programme des Nations Unies pour le développement :« **Sur la voie de la réalisation des objectifs du millénaire pour le développement**» : Synthèse des expériences pays recueillies à travers le Monde , USA :Juin 2010.

www.undp.org/.../Synthesis%20Report_French_Sept%202010.pdf

المتحدة للتنمية إرسالاً رسمياً مرفقة بمختلف التعاليق، والشُّروح الوافية حول أسباب الاختلافات. ويشترط كذلك في الإحصائيات الوطنية التي ترسل للبرنامج أن تصدر عن دوائر وطنية مختصة، وأن تبعث رسمياً إلى هيئات متابعة الإحصائيات التابعة للمنظمات الدولية، وعلى سبيل المثال لا الحصر بالنسبة لإحصائيات ونسب التمدرس والأمية يُشترط فيها أن تصدر عن وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي بالتعاون مع الوكالة الوطنية للإحصائيات، وتُرسل بعدها هذه الإحصائيات والنسب إلى منظمة اليونسكو (UNESCO) حتى يتم اعتمادها فيما بعد من طرف البرنامج¹.

2- إدارة وتسيير صناديق الأمم المتحدة :

وسبق للبرنامج (UNDP) وأن دعى إلى ضرورة تنسيق عمل صناديق الأمم المتحدة المتمثلة أساساً في صندوق الأمم المتحدة للسكان، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية واليونسيف، وهو ما يقتضي حسب تنسيق استراتيجيات المساعدة المتهدجة من طرف هذه الصناديق (الشكل رقم (3-4))².



المصدر: د خليل حسين : مرجع سابق، ص20

¹ Conseil national économique et social : programme des Nations Unies pour le développement : «**Rapport national sur le développement humain 2007** », Algerie: CNES ,Juillet 2008 ,p.117.
http://www.dz.undp.org/publications/national/Rapport_CNES2007.pdf...ALGERI2007

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 3.

ويبلغ عدد الصناديق التي يديرها البرنامج (UNDP) حالياً 48 صندوق، تُعتبر بمثابة آليات أساسية لتمويل وتنسيق وتعزيز عمل الوكالات الأممية وتحقيق أهداف الأمم المتحدة على المستوى الوطني والعالمي، وفي هذا الشأن أشارت دراسة لمجموعة التنمية للأمم المتحدة سنة 2011 إلى الشفافية العالية، والجودة النوعية للخدمات في تسيير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لهذه الصناديق¹.

المطلب الثاني: التحديث المُستمر لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية

ولما كان برنامج الأمم المتحدة للتنمية يمارس أدواره الوظيفية في عالم سريع التحوّل، فقد كان لزاماً عليه منذ إنشائه القيام بالعديد من الإصلاحات منها ما مسّ بناءه الإداري ومنها ما مسّ وظائفه وأدواره وكل ذلك بُغية التكيف مع التحوّلات العالمية.

كما سبق القول بأن الإصلاحات التي مسّت برنامج الأمم المتحدة للتنمية تأثرت إلى حدّ كبير بالمعطيات الدولية خاصة أثناء وبعد فترة الحرب الباردة، لكنّ الحدث البارز الذي أثر في هيكله ووظائفه وأدوار البرنامج هو شروعه في إصدار تقارير تقييمية سنوية حول التنمية الإنسانية سنة 1990 . وعلى هذا الأساس سوف نقسّم الإصلاحات التي مسّت البرنامج إلى فرعين :

الفرع الأول: الإصلاحات التي مسّت البرنامج منذ إنشائه إلى غاية سنة 1990

عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية منذ إنشائه عدّة إصلاحات هيكلية بغية تحديثه ليستجيب أكثر للمعطيات الدولية المستجدة، وفرض نفسه أكثر في عالم التنمية، وهذا ما يمكن الوقوف عليه خاصة في عهد المدير بول هوفمان (*Paul Hoffman*). بمساعدة الفرنسي بول مارك (*Paul Marc*)² فقد قام البرنامج بابتكار مقاربات جديدة للمساعدات الدولية لم تكن مستعملة من طرف الهيئات الدولية الأخرى العاملة في ميدان التمويل التنموي، تقوم أساساً على التنفيذ المحلي أو الوطني للمشاريع، ومن طرف الدّول طالبة المساعدة نفسها، وتُشير الإحصائيات في هذا الصّدّد إلى أن حوالي 80% من نشاطات برنامج الأمم المتحدة للتنمية تتحقّق عن طريق المؤسسات الوطنية، وبمشاركة الخبراء الوطنيين على خلاف البنك العالمي الذي يجسّد نشاطاته التنموية عن طريق اتّباع نهج المشاريع النوعية³.

كما قام الأسترالي السير روبرت جاكسون (*Jackson*) بطلب من مدير البرنامج آنذاك بول هوفمان (*Paul Hoffman*) بإجّاز دراسة قيّمة سنة 1969 حول النّظام المُتبّع من طرف الأمم المتحدة في مجال التنمية، وذلك من أجل تقوية قدرات البرنامج وتعيينها مع المستجّدات السياسية

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «المستقبل المستدام الذي نريده»، التقرير السنوي 2012/2011، مرجع سابق، ص 31.

² Jean Marc Bellot : Marc Chatigner, op.cit.

³ Ibid

والاقتصادية العالمية السائدة آنذاك في إطار التسق الدولي، وركز التقرير الصادر عن هذه الدراسة على ضرورة مَرَكزة جهود التنمية في جهاز الأمم المتحدة¹.

هذا ما دفع الجمعية العامة إلى اتخاذ قرار أصبح بموجبه البرنامج الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة في مجال التعاون التقني².

وتبنت الجمعية العامة بموجب القرار رقم (XXX) 2688 الصادر سنة 1971 أول قرار رسمي لإصلاح البرنامج من خلال إعادة تنظيمه وهيكلته فأنشأت على مستوى مكتب نيويورك مكاتب جهوية مُكَلِّفة بالأنشطة العملية³.

وفي سنة 1975 قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإصلاح القطاع الاقتصادي للأمم المتحدة حيث تم في هذا الإطار تحويل الممثل المقيم إلى مُنَسَّق مقيم يتمتع بصلاحيات مُعززة. أما قرار الجمعية العامّة رقم 40/237 الذي أنشأت بموجبه مجموعة تفكير مُكوّنة من شخصيات ذات كفاءة عالية توصلت إلى ضرورة إعادة صهر ميكانيزمات التعاون ما بين الحكومي، وتعزيز وتقوية التنسيق بين المؤسسات العاملة في الميدان التنموي، وفي هذا الشأن تم التأكيد على الدور الريادي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ودور المنسقين المقيمين في توحيد نظام تقديم مشاريع الميزانيات للهيئات الأمية⁴.

الفرع الثاني: الإصلاحات التي مسّت البرنامج بعد سنة 1990

مع بداية عقد التسعينات وجد برنامج الأمم المتحدة للتنمية مُجَبِّراً على استحداث مكاتب جهوية في دول أوروبا الشرقية والجمهوريات السوفياتية السابقة، هذا ما شتت موارد البرنامج المالية والبشرية⁵ فهذه الوضعية الجديدة التي واجهها البرنامج مُضافاً إليها ضُعب وهشاشة المساهمات المالية الطوْعية دفعته إلى إعادة هيكله وتنظيم نفسه تحت تأثير العديد من العوامل نحاول تلخيصها كالتالي:

1-تأثير بلدان الجنوب دفع برنامج الأمم المتحدة للتنمية للتوقّف عن تمويل مشاريع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، وتمّ اللجوء إلى طرق جديدة للمساعدة المُقدّمة من البرنامج تعتمد على التنفيذ الوطني للمشاريع.

¹ بول هوفمان: «برنامج الأمم المتحدة للتنمية»، السياسة الدولية، مجلّة العالم الثالث، أبريل وجوان 1971.

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=213366&eid=3767>

² Klingebiel,S, «Effectiveness And Reform Of The United Nations Development Programme (UNDP)», London And Portland OR : Frank Cass

نقلا عن :

Desmond MC Neill : Asuncion Lera St. Clair ,op.cit,p.64.

³Jean Marc Bellot: Marc Chatigner ,op.cit.

⁴ Ibid

⁵Jean Marc Bellot ,Marc Chatigner ,op.cit.

2-تكتل وفود البلدان المتقدمة خاصة من طرف دول شمال أوروبا سنة 1993 داخل الجمعية العامة مما دفع هذه الأخيرة إلى تبني القرار 48/62 المتعلق بإعادة دراسة نظام الحوكمة السياسية الخاص بالبرنامج وتم إنشاء مجلس إدارة للبرنامج مكوّن من 36 عضو¹.

فهذه العوامل السابق ذكرها مضافاً إليها عامل بروز مخاطر وتهديدات جديدة لم تكن معروفة سابقا في فترة الحرب الباردة فرضت على الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بالخصوص ضرورة تحين وتكييف الوظائف والأدوار، من أجل مجابهة هذه الطائفة الجديدة من المخاطر والتهديدات عبر تبني مقاربات جديدة.

كما تؤكد قرارات وتوصياتها الجمعية العامة منذ 1992 الخاصة بتقييم نشاطات التنمية التي تقوم بها الأمم المتحدة؛ لاسيما القرار رقم 50/120 الصادر في 20 ديسمبر 1995، والقرار رقم 53/ الصادر في 15 ديسمبر 1998، والقرار رقم 56/201 الصادر في 21 ديسمبر 2001؛ فجميع هذه القرارات تؤكد على الدور المركزي والتنسيقي الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للتنمية في مجال الأنشطة الميدانية التي تقوم بها مختلف الوكالات والصناديق والبرامج الأمية².

ويلاحظ على خطة العمل الجديدة للبرنامج الأمم المتحدة للتنمية التي وضعها مدير البرنامج غوستاف سبيث (*Gustave Speth*) أنها تدعم وتعزز التنمية المستدامة بأعمدها الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع تسجيل زيادة الاهتمام بالفقر وقضايا الحوكمة، مقابل زيادة التعاون مع البنك العالمي والصندوق العالمي الخاص بالبيئة. لكن هذه الإصلاحات التي نادى بها غوستاف سبيث لم تتجسد كلية على أرض الواقع³.

ولما انتخب كوفي عنان (*Kofi Annan*) أمين عام جديد للأمم المتحدة في ديسمبر من سنة 1996 احتلت مسائل إعادة تنظيم وتسيير إدارة جهاز الأمم المتحدة جوهر برنامجه لإصلاح منظمة الأمم المتحدة، وبحكم الرصيد المهني المعتبر الذي يمتلكه كوفي عنان في جهاز الأمم المتحدة، جعله يحمل اعتقادا راسخا بأن الإصلاح الحقيقي ينبغي أن يكون نابعا من داخل المنظمة وليس من خارجها؛ وهذا ما يشكل رداً على تصريح السيناتور الأمريكي جيس هالمس (*Jesse Helms*) الذي انتقد امتلاك الأمم المتحدة لعدد كبير من الوكالات، واللجان؛ فهي تعتبر حسب زعمه المشكل الرئيسي للمنظمة الأمية؛ لهذا دعى هذا السيناتور الأمين العام للأمم المتحدة للقيام بإصلاح صارم، وإلا فإن الأمم المتحدة لن تكون محمية بشكل جيد⁴.

¹ Manuel Diez De Velasco Vallejo :op.cit ، p.323.

² Jean Marc Bellot ,Marc Chatigner: op.cit .

³ Ibid

⁴ Thomas G. Weiss et al : op.cit, p. 272.

وفي سنة 1997 اقترح المستشار الخاص للأمين العام الكندي موريس سترونغ (Maurice Strong) في إطار إصلاح الجهاز الأممي القيام بعملية دمج كامل للصناديق والمشاريع الأممية؛ مثل برنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية. ويتم هذا الدمج في شكل هيئة تنفيذية واحدة¹ حتى تتمكن من تشكيل قوة مضادة تُقلل من نفوذ المؤسسات المالية الدولية (Bretton Woods)، ولم يتم اعتماد هذا المقترح. لكن تم فيما بعد إنشاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية سنة 1997 ترأسها مدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية من أجل التنسيق الجيد بين مختلف صناديق وبرامج الأمم المتحدة، وإيجاد حلول ملموسة لمشاكل البرمجة المشتركة².

وفي إطار التحديث المستمر للإرتقاء ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية من حيث الموارد البشرية والمادية إلى الأفضل، أطلق برنامج في سنة 2011 أجندة للتغيير التنظيمي سمحت بإدخال إصلاحات هامة على تطبيقاته المؤسسية الخاصة بتسيير موارده البشرية ومقنناته³.

وُذكر في الأخير، بأن الشهرة الواسعة التي إكتسبها برنامج الأمم المتحدة للتنمية ترجع إلى سنة 1990 وبالضبط مع بداية صدور أولى تقاريره حول التنمية الإنسانية، والتي تزامنت مع تصاعد موجة الانتقادات الكبيرة الموجهة آنذاك للمؤسسات المالية الدولية نتيجة سياساتها. وفي نفس الفترة تقريبا كانت نظرة العديد من الدول المتقدمة اتجاه برنامج الأمم المتحدة للتنمية يغلب عليها الشك والريب لكن مع مباشرة مجموعة من الإصلاحات الجوهرية التي أطلقها مدير البرنامج آنذاك مارك مالوش وبالموازاة مع القروض المقدمة للبرنامج، زادت مشروعية البرنامج (UNDP) كمنظمة دولية في نظر العديد من الدول النامية والمأنحين الرئيسيين، مما خلق نوعاً من الإحترافية في عمل ونشاط البرنامج⁴.

المطلب الثالث : فعالية برنامج الأمم المتحدة للتنمية

يتمتع برنامج الأمم المتحدة للتنمية بثقة كبيرة لدى العديد من الدول خاصة لدى الدول النامية؛ لأنه أكثر الأجهزة الدولية استجابة لاحتياجاتها بفضل سياسة الحياد التي ينتهجها، ففي سنة 1978 كانت الصين الشعبية تنظر إلى البرنامج على أنه من أكثر المنظمات التنموية حياداً واستقلاليةً، فهذه الحيادية مكنت البرنامج (UNDP) آنذاك من التعامل في زمن الحرب الباردة مع كل من إيران

¹ Jean Marc Bellot : Marc Chatigner, op.cit .

² Thomas G. Weiss et al : op.cit, p. 273.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «المستقبل المستدام الذي نريده»، التقرير السنوي 2011/2012، مرجع سابق، ص32.

⁴ Murphy, C : «The UN Development Programme : A Better Way?», Cambridge : Cambridge University Press ,2006.

ورومانيا¹ ومؤخراً أكدت دراسة استقصائية أجرتها هيئات مستقلة سنة 2009 لسبر آراء شركاء برنامج الأمم المتحدة للتنمية من منظمات حكومية، وشركات تجارية، ووسائل إعلامية، وحكومات؛ فقد اعتبر هؤلاء الشركاء وبنسبة 95% بأن البرنامج شريك مهم للمساهمة في تحقيق أهداف الألفية² التي تبنتها 189 دولة سنة 2000 في شكل إعلان للألفية؛ تضمن ثمانية أهداف يقع على الدول غنيها وفقيرها واجب تحقيقها بآفاق سنة 2015³.

وبالرّجوع إلى التصّوص المنشأة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية و واقع عمله، يمكن القول بأنّ فعالية البرنامج تتحكّم فيها عدة محدّدات خاصّة تلك التي تتعلّق بأجندة كبار المانحين وممّولي البرنامج، كما لا يمكن إغفال دور المحدّدات الأخرى المتعلّقة بتوزيع المهام بين مختلف الفواعل الألفية النّاشطة في ميدان التنمية الإنسانية وهذه المحدّدات سوف نحاول الإحاطة بها في العناصر التالية :

الفرع الأوّل: محدّدات متعلّقة بتوزيع المهام بين المؤسّسات الألفية

برنامج الأمم المتحدة للتنمية هو جهاز حكومي تابع للأمم المتّحدة تتولّى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تحديد سياسته العامّة. بموجب القرار الأممي المنشأ للبرنامج⁴، فهذه التّبعية في حدّ ذاتها تؤثر على حرية البرنامج في رسم سياساته و وضع استراتيجياته، واتّخاذ قراراته، وتنفيذها. ضيف إلى ذلك أنّ تمثيل الأعضاء على مستوى مقاعد البرنامج يكون بواسطة أعضاء حكوميين أدّى إلى أنّ نفس الدّولة أصبحت تتبني موقفين متضاربين عن طريق ممثليها في مجالس إدارة كلّ من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والبنك الدولي في نفس الوقت⁵، هذه الوضعية المتناقضة التي تتسم بها مواقف الدّول على المستوى الدولي زادت في شدّة تعقيد وغموض توزيع المهام بين المؤسّسات الألفية. وفيما يخصّ صلاحيات الجمعية العامة في إنشاء ما تراه من أجهزة ثانوية حسب الحاجة للقيام ببعض المهام، فبناء على ذلك أنشأت الجمعية العامة العديد من الأجهزة الفرعية التي تتكفل بمهام تنمية ومساعدة الأفراد والمجتمعات والدول، هذا ما خلق تداخل وتضارب في الوظائف والأدوار بين مختلف هذه الفواعل المنشأة للعمل في ميدان التنمية⁶.

¹Murphy, C :op.cit ,

نقلا عن:

Desmond MC Neill : Asuncion Lera St. Clair ,op.cit,pp.63-71.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: « الوفاء بالالتزامات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان العمل 2010/2009 »، مرجع سابق، ص6.

³ Sabine c .Carey , Mark Gibney , Steven C.Poe: op.cit., p. 15.

⁴ L'Assemblée Générale: Résolution 1029, le 22 Novembre 1965,op.cit.

⁵Desmond MC Neill : Asuncion Lera St. Clair , op.cit .

⁶ د عمير نعيمة : مرجع سابق ، ص 37.

بل إنَّ التّداخل في توزيع المهام نشأ حتى بين الأجهزة الأمية الرئيسية والأجهزة الفرعية؛ فبرنامج الأمم المتحدة للتنمية مثلا أصبح يمارس تأثيرا ملحوظا على المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعلى الأمانة العامة للأمم المتحدة¹.

وأتخذ هذا التّداخل في الوظائف والأدوار شكل التّصادم خاصّة بين برنامج الأمم المتحدة للتنمية والمؤسسات المالية الدولية، ومن أجل تخفيف حدّة هذا التّصادم وقّع البرنامج اتفاق إطار مع البنك الدولي لتقوية التعاون بينهما، ورغم ذلك يبقى أصل المشكل هو عدم التناسب في الإمكانيات المالية والبشرية بين برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي؛ فمثلا يتوفّر البنك الدولي على إمكانيات هائلة في مجال مكافحة الفقر³؛ رغم أن برنامج الأمم المتحدة للتنمية كان سبّاقا لطرح التّقاشات الكبرى حول الفقر والعدالة التوزيعية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي في أوائل تقاريره الخاصّة بالتنمية الإنسانية في عقد التسعينيات من القرن الماضي⁴ إلا أنّ البرنامج وجد نفسه مهمّشا أثناء تحضير الإطار الإستراتيجي لمكافحة الفقر.

كما أنّ محدودية الخبرة التّقنية للبرنامج (UNDP)، وعدم قدرته على ممارسة الضّغوط السياسية على الحكومات الوطنية جعله في وضعية ضعيفة بالمقارنة مع البنك الدولي الذي يملك الكثير من أدوات الضّغط على الحكومات. لهذا تُصنّف فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين التي عرفت ازدهار عمليات إعادة هيكلة اقتصاديات كأشوء مرحلة في تاريخ البرنامج، فقد اتّسم دوره بالحذر الشّديد اتّجاه مؤسّسات بيروتون وودز⁵.

لكن هناك تحدّي آخر يواجهه البرنامج (UNDP) يتمحور حول السّلطة المعنوية التي اكتسبها؛ نتيجة لتبني مفهوم التنمية الإنسانية، فهذا المركز الرّيادي الذي أصبح يحتلّه البرنامج فرض عليه واجب معنوي جديد لترقية المفاهيم الأخرى ذات الصّلة، بينما يواجه البرنامج في الواقع رفض بعض شركائه الإنسياق وراء طروحاته التي يعتبرونها مثالية⁶.

¹ نفس المرجع، ص 290.

² مجموعة البنك الدولي (WBG) World Bank : يتألف من خمس وكالات تمّ إنشائها سنة 1945 مقرّه الرئيسي بالعاصمة الأمريكية واشنطن دي سي ويقوم البنك بمنح قروض لمشاريع التّمية في الدّول النامية، وبعد إعادة هيكلته سنة 1979 أصبح البنك الدولي يهتم بقضايا التنمية وسياسات التطوير الاقتصادي في الدول النامية ودول أوروبا الشرقية . مقتبس من : (Caroline Thomas :op.cit)

³ Jean Marc Bellot : Marc Chatigner ,op.cit .

⁴ Programme des Nation Unies pour le développement : « **Du rôle du PNUD dans le processus des DSRP** », Rapport Principal 2003 ,New York : Bureau De L'évaluation ,Sept 2003.

www.undp.org/eo/documents/PRSP-French.pdf

⁵ Desmond MC Neill : Asuncion Lera St. Clair ,op.cit , pp.72-89

⁶ Ibid, p .90.

الفرع الثاني: محدّدات مالية تتحكّم في نشاط البرنامج

ويعتمد التّمويل المالي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية على المساهمات الطّوعية للدّول المانحة¹ ولا توجد آليات أو إجراءات إكراهية لإجبار الممولّين على الوفاء بالتزاماتهم المالية²، وما أزمّ الوضع المالي للبرنامج أكثر هو ضعف التّمويل التّاجم أساسا عن تفضيل المانحين التّعامل مباشرة مع البنك العالمي، وصندوق التّقد الدولي باعتبارهما الآليات الأساسية لتمويل التنمية المتعدّدة الأطراف³. وفي حالات أخرى يرجع ضعف أداء البرنامج زيادة على ضعف موارده المالية، وغياب أهدافه إلى تشبّت الصّناديق التي يديرها البرنامج⁴، هذا ما رهن العديد من البرامج والمشاريع والمبادرات التي يديرها برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

ومُشكل التّمويل المالي للبرنامج المبني على المساهمات الطّوعية للمانحين يطرح بدوره مشكل عملي آخر يتعلق بالضّغوط التي تمارس على البرنامج من قبل المانحين والمساهمين، بعدم الخروج عن الخطّ العام الذي تحدّده الدّول الغنيّة المموّلة له⁵.

هذه الوضعية المالية غير المستقرّة التي يتخبّط فيها البرنامج (UNDP) دفعت أحد مدراءه السّابقين إلى التّصريح علنا بأن برنامج الأمم المتحدة للتنمية محكوم عليه إمّا بالإصلاح وإعادة الهيكلة أو الفناء⁶.

الفرع الثالث: محدّدات تقنية متعلّقة بكفاءة البرنامج وبنظّم إحصائيّاته

يتميّز برنامج الأمم المتحدة للتنمية بعدم كفاءة جهازه التّسييري⁷ وعدم كفاءة موارده البشرية على المستوى المركزي وعلى مستوى مكاتبه⁸. وترجع أسباب عدم الكفاءة إلى طبيعة هيكله البرنامجي وتهميش الكفاءات وغياب المتخصّصين⁹، كما أنّ محدودية تجربة البرنامج تُخلّق صعوبات كبيرة للبرنامج أثناء

¹ فيما يخصّ موارد البرنامج المالية: راجع الفرع الثاني من المطلب الأول من المبحث الأول من هذا الفصل أعلاه.

² د إبراهيم أحمد خليفة، مرجع سابق، ص113

³ Thomas G. Weiss *et al* : op.cit, p.254 .

⁴ Klingebiel , S: op.cit.

نقلا عن:

Desmond McNeil : Asuncion St Clair,op.cit, p.65.

⁵ د إبراهيم أحمد خليفة، مرجع سابق، ص112

⁶ Mark Malloch Brown , « **Opening statement at the UNDP/UNFPA executive board** », New York ,June 10,2003.

نقلا عن :

Thomas G. Weiss *et al* : op.cit, p.275.

⁷ Desmond McNeil And Asuncion St Clai, op.cit, p.65.

⁸ Klingebiel ,S ,op.cit.

نقلا عن:

Desmond MC Neill : Asuncion Lera St. Clair ,op.cit ,p67

⁹ Desmond McNeil : Asuncion St Clair, op.cit, p.67.

وضع وتحديد سياساته خاصة عند مقارنة هذه التجربة بتلك التي يملكها البنك العالمي، وبعض الدول التي تتواجد بها مكاتبه¹.

كما لا يمكن إغفال الجانب المتعلق بشخصية المدراء الذين تعاقبوا على إدارة البرنامج (UNDP) والذين كان لهم تأثير بالغ على فعالية البرنامج أو عدم فعاليته، ففيما يخص المدير جيمس سبيث (James Speth) فمساره الأكاديمي بالإضافة إلى الخبرة الهامة في مجال البيئة، جعلته يساهم في إنشاء مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعي كما أنشأ المعهد العالمي للموارد سنة 1982 وترأسه لمدة تسع سنوات، أما المدير السابق مارك براون مالوش (Mark Malloch) فقد انتقل من البنك العالمي إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وشغل قبل ذلك منصب نائب رئيس لأعمال الأمم المتحدة كما سبق له العمل في مجلة الاقتصادي، وأنشأ تقرير التنمية الاقتصادية، وكان أحد أبرز محرريه من سنة 1979 إلى سنة 1983 كما اشتغل أيضا في مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، كل هذه الخبرات جعلت الفترة التي تولى فيها مارك براون رئاسة البرنامج بارزة في تاريخ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وبالنسبة للمدير السابق كمال درفيس (Kamel Dervis) فهو الآخر سبق له العمل في البنك العالمي كنائب لرئيس منطقة وسط شرق وشمال إفريقيا ونائب رئيس مكلف بتخفيض الفقر والتسيير الاقتصادي، واشتغل كوزير للشؤون الاقتصادية والخزينة في تركيا، وانتخب كنائب في البرلمان التركي فيما بعد، ونشر عدّة مؤلفات بالتعاون مع مركز التنمية الشاملة تناول من خلالها قضايا التنمية، وإصلاح المؤسسات الدولية على غرار الأمم المتحدة ومجلس الأمن².

ونظرا لأهمية الإحصائيات والمعطيات والبيانات في أداء البرنامج (UNDP) لوظائفه، وأدواره، خاصة وأنه يعتمد عليها في بناء مؤشرات، وترتيبه للدول في مجال التنمية الإنسانية، وحقوق الإنسان، والأمن الإنساني. فقد تعرّض البرنامج في هذا الشأن للعديد من الانتقادات فيما يخص نظامه التصنيفي والمقارناتي للدول المبني على أساس هذه الإحصائيات الكمية التي يشوبها عدم الدقة، مما رهن مصداقيته في هذا المجال.

ونظراً للصعوبات الجمة التي يلاقيها برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الحصول على البيانات والإحصائيات، وإن حصل عليها فهي تبقى في الكثير من الأحيان مشوبة بعيب التقص³، رغم أن غياب ونقص المعطيات، والإحصائيات هي سمة تمتاز بها معظم الدول التامية، وهذا ما يعكس في حد ذاته حالة

¹ Desmond MC Neill : Asuncion Lera St. Clair ,op.cit, p.76.

² Ibid , p.69.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1992, op.cit, p.35.

التخلف، وعدم كفاءة الأداء الحكومي الذي يفتقر للعمل العلمي في مجال الإحصائيات؛ مما خلق ضعف في الطلب على الإحصائيات والبيانات هذا ما أدى إلى قلة انتاجها¹.

المبحث الثاني: أدوار برنامج الأمم المتحدة للتنمية

رغم أن برنامج الأمم المتحدة للتنمية يُصدر تقارير نظرية حول التنمية الإنسانية؛ إلا أن دوره الميداني لا يقل أهمية عن دوره التّطبيقي؛ باعتباره يتواجد في العديد من الدّول من خلال ممثله المقيم الذي يُدير كلّ برامج التنمية المُضَوِّية تحت إواء الأمم المتّحدة في الدولة المقيم لديها²، كما يسجّل البرنامج تواجده على المستوى الإقليمي من خلال مكاتبه الإقليمية الخمسة؛ دون إغفال لدوره العالمي الذي يمارسه مقرّه الرئيسي بنيويورك.

ويُلاحظ أنّ الأدوار الثلاثة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية طرأت عليها عدّة تغييرات في محاولة من البرنامج للتكيف مع التّحوّلات العالمية الكبرى من أجل مطابقة أدواره الميدانية مع المفاهيم الكبرى التي أطلقها على غرار مفهوم التنمية الإنسانية، والأمن الإنساني، وحقوق الإنسان .

المطلب الأوّل: الدّور الوطني لبرنامج الأمم المتّحدة للتنمية

وكما سبق القول يُقدّم برنامج الأمم المتّحدة للتنمية خدماته على المستوى الوطني عن طريق مكاتبه 177 المنتشرة داخل الدول³، فهذا الانتشار الواسع للبرنامج في معظم الدّول هو بمثابة مصدر قوّة للبرنامج⁴ ساعده على تحقيق 80٪ من أنشطته وبرامجه على يد خبراء من الأطر الوطنية⁵. إنّ الممثل المقيم الذي يمثّل البرنامج على المستوى الوطني يتمتّع باستقلالية كبيرة، ويتولّى تنسيق نشاطات جميع وكالات الأمم المتّحدة العاملة على المستوى الوطني للدّول، بالإضافة إلى مهمّته في مساعدة الدّول على التّخطيط⁶.

الفرع الأوّل: أساس الدّور الوطني للبرنامج

وينطلق البرنامج (UNDP) في فلسفته على المستوى الوطني من فكرة مؤدّاهَا أنّ الدّولة القومية مازالت ذات قوّة وتأثير هائل في تكوين حياة الأفراد، لكن بروز عناصر فاعلة جديدة (*New Actors*)

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: الصندوق العربي للإئماء الإقتصادي و الاجتماعي : « خلق فرص للأجيال القادمة »، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، عمان: المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2002، ص 23.

² Thomas G. Weiss et al : op.cit,p.274.

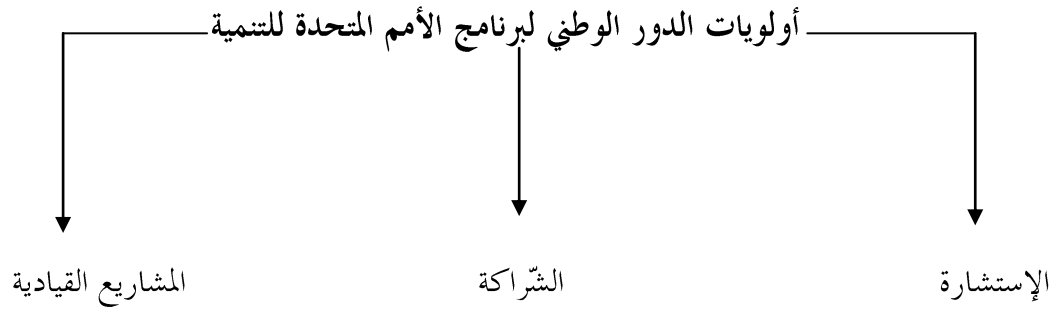
³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «دعم التقدّم العالمي»، التّقرير السنوي 2012/2013، مرجع سابق، ص 2.

⁴ Desmond MC Neill : Asuncion Lera St. , op.cit , pp.69-70

⁵ Jean Marc Bellot : Marc Chatigner, op.cit .

⁶ Desmond Mc Neill : Asuncion Lera St, op.cit, p.70.

إلى جانب الدولة مثل المجتمع المدني، والشركات الوطنية والدولية، و وسائل الإعلام المحلية والدولية جعل هامش المناورة لدى الدولة محل منافسة بين هذه الفواعل الجديدة¹.
لذلك يتعامل البرنامج (UNDP) مع مختلف الفواعل من حكومات وهيئات ومنظمات وأفراد عبر شبكة كبيرة منتشرة في جميع الدول² وفق رؤية قوامها إشراك المجتمعات المحلية في تصميم السياسات وتحديد الاحتياجات، وتنفيذ ومراقبة مختلف العمليات والبرامج؛ لكون هذه المجتمعات المحلية أدرى باحتياجاتها وأفضل رقيب على مختلف مراحل تلبية هذه الحاجات³.



source : Thomas G. Weiss et al : op.cit.,p. 274.

ويتخذّ تعاون البرنامج شكل إنشاء علاقات متطورة مع فواعل المجتمع المدني في الدول التي ينشط بها بغرض كسب ثقة هذه الفواعل من خلال سياسة الحياد⁴ التي يتبعها البرنامج هذا من جهة، ومن جهة أخرى لكسر قاعدة التعامل الحصري مع الدول حسب تعبير ممثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية غويندو (Guindo) المقيم بـ مدغشقر⁵.
كل ذلك خلق لدى البرنامج عقيدة جديدة في أداء أدواره الميدانية تعتمد على قيادة الأفراد للحكومات والأسواق؛ وعلى إدماج كل الفواعل المجتمعية من حكومات، وقطاع خاص، ومنظمات غير حكومية، وشركات تجارية خاصة، ومجتمعات محلية؛ وذلك بهدف تمكين الناس وخلق أفضل الشروط لمركزة الفرد في قلب التنمية⁶.

¹ PNUD: Rapport mondial sur ledéveloppement humain 2002 ,op.cit,p.61.

² د خليل حسين ، مرجع سابق ، ص498.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية :الصيدوق العربي للإثماء الإقتصادي و الإجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 ،مرجع سابق، ص 40.

⁴ فيما يخص سياسة الحياد التي يتبعها البرنامج، راجع المطلب الثالث من المبحث الأول من هذا الفصل أعلاه .

⁵ Murphy, C :op.cit ,p.316.

نقلا عن :

Desmond MC Neill : Asuncion Lera St,op.cit,p.71.

⁶ Thomas G. Weiss et al : op.cit,p. 275.

فهذا التوجّه الجديد في أدوار البرنامج (UNDP) نستشرفه بوضوح من تصريح المدير المساعد أد. مالكييرت (Ad Melkert) حين ذكّر بأن فلسفة البرنامج للتنمية الإنسانية، وحقوق الإنسان تقوم على دعم القدرات الوطنية للدول؛ مع إسناد عملية تنفيذ الاستراتيجيات إلى شركائه في إطار استراتيجياتهم الوطنية الخاصة بهم، لأنّ سياسة المشروطة وفرض التنمية على الدول سواء كمفهوم أو ممارسة مصيرها الفشل¹.

وإيمان البرنامج بأن الخطط والأولويات الوطنية تُعتبر بمثابة الإطار المرجعي العملي الوحيد لوضع البرامج الوطنية للأنشطة التنفيذية للتنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة²؛ أدخله في رحلة بحث مستمرة من أجل إيجاد فرص جديدة للتعاون مع المؤسسات الخاصة وبغرض الحصول أيضا على مصادر تمويل جديدة لبرامجه وخدماته، فهذا الشكّل الجديد من التقارب بين المجال العام والمجال الخاص أنتج عدة آثار هامة خاصة ما تعلق منها بالعملية الديمقراطية (الجدول (2-6))³.

الجدول رقم (2-6): مشاركة البرنامج على المستوى الوطني

عدد البلدان	النتائج	مساهمات البرنامج سنة 2011
81	إحداث تغيير في مواقف العامة (الناس) إزاء انعدام المساواة بين الجنسين.	زيادة الوعي
87	التوسط لإقامة شراكات ناجحة بين الجماعات من أجل التنمية من مؤسسات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ووزارات العدل ولجان المصالحة.	
56	تطوير خطط أو استراتيجيات وطنية بشأن النوع الجنساني.	تغيير السياسات
70	تطوير الميزانيات الوطنية ودون الوطنية لأخذ احتياجات التنمية الإنسانية بعين الاعتبار.	
22	إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لتمكين الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض والمشاريع التجارية الصغيرة من الحصول على طائفة واسعة من الخدمات المالية والقانونية	تنفيذ المشاريع
89	تنفيذ مشاريع تجريبية تثبت فعاليتها من أجل توسيعها أو تكرار تطبيقها في أماكن أخرى.	
94	بناء الصمود على المستويات المحلية والوطنية من أجل التصدي للأزمات .	تعزيز الصمود
45	تعزيز قدرة المؤسسات من وزارات البيئة إلى منظمات القطاع الخاص للتمويل البالغ الصغر من أجل تحمل الأزمات والصدمات.	

المصدر : برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «المستقبل المستدام الذي نريده»، التقرير السنوي 2012/2011، مرجع سابق ص 3.

¹ Desmond MC Neill : Asuncion Lera St. Clair ,op.cit,pp.88-89.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «إدارة الحكم لخدمة التنمية الإنسانية المستدامة»، وثيقة للسياسات العامة، نيويورك: مكتب السياسات ودعم البرامج يناير 1997، ص 3.

³ Caroline Thomas : op.cit, p.16.

الفرع الثاني: نماذج عن الدور الوطني للبرنامج (مع التركيز على دوره في الجزائر)

ويتخذ تعاون البرنامج (UNDP) في الإطار الوطني كما سبق بيانه عدة أشكال منها التعاون الوطني الثنائي والتعاون الوطني المتعدد الأطراف مع مختلف شركائه مثل مؤسسات التمويل، والجمع المدني، والأجهزة المختصة بالتنمية، والقطاع الخاص¹؛ كما يتخذ شكل إقامة تحالفات مع مختلف الأطراف الحكومية وغير حكومية، وغرض البرنامج من كل ذلك هو التنسيق وتبادل المعلومات². وعلى هذا الأساس سوف نحاول من خلال هذا الفرع التركيز على الدور الوطني للبرنامج في الجزائر مع استعراض دوره في بعض الدول، وذلك في إطار العناصر التالية:

أولاً: دور البرنامج في الجزائر

يقوم برنامج الأمم المتحدة للتنمية بدور بارز في الجزائر؛ ويظهر ذلك من خلال مساهماته ومساعداته الفنية، والمالية التي يقدمها لمختلف الفواعل الحكومية وغير الحكومية الناشطة في مجال التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان، ولتفصيل أكثر فيما يخص دور البرنامج في الجزائر نحاول في العنصر الأول الإحاطة بالنظام الوظيفي للبرنامج في الجزائر، ثم نخصص العنصر الثاني لنشاطاته في الجزائر أيضاً.

أ- النظام الوظيفي للبرنامج في الجزائر:

وبما أن برنامج الأمم المتحدة للتنمية جهاز تابع لمنظمة الأمم المتحدة له مكتب وطني في الجزائر، فهو خاضع لنظام وظيفي يُنظم هيكلته الإدارية وعلاقته بالدولة الجزائرية ومختلف أجهزتها ومؤسساتها وعلاقته بباقي منظمات الأمم المتحدة الناشطة في الجزائر.

لذلك يستند عمل البرنامج في الجزائر على اتفاقية المقرّر (*L'Accord de siège*) الموقعة مع الحكومة الجزائرية في سنة 1977. وعلى هذا الأساس سوف نحاول الإحاطة أكثر بالنظام الوظيفي للبرنامج في الجزائر من خلال العناصر التالية³:

1- مكتب البرنامج في الجزائر:

ويرأس مكتب البرنامج في الجزائر ممثل مُقيم⁴ يشغل في نفس الوقت مهمة المنسق المقيم لجهاز الأمم المتحدة، ويتولّى هذا المنسق تحرير تقرير سنويّ حول نشاط الأمم المتحدة في الجزائر، وفيما يتعلّق بطاقم البرنامج العامل فهو يتكوّن من عشرين موظّف يشكّلون ما يُعرف بمكتب البرنامج في الجزائر.

¹ Hans Gunter Branch *et al*, op.cit, p.1306.

² «Le PNUD pour débutants»: op.cit.

³ Programme des Nations Unies pour le développement en Algérie, (Date de visite :17/11/2012) (disponible sur le site) : <http://www.dz.undp.org>

⁴ والممثل المقيم الذي انتهت عهده في الجزائر هو مادو مباي (Mamadou Mbaye) وخلفته حالياً الممثلة المقيمة كريستينا أمارال (Cristina Amaral).

ومن أهم المبادئ التي تحكم دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية على المستوى الوطني هو مبدأ الحيادية (*Neutrality Principle*)، الذي يشير إلى وجوب عدم تدخل البرنامج في الشؤون الداخلية، وهو ما يفرض موافقة الحكومة الجزائرية على نشاطات البرنامج على المستوى الوطني وفق مبدأ الملائمة الوطنية؛ الذي يتطلب بدوره ملائمة مشاريع البرنامج مع خطط التنمية الوطنية التي تضعها السلطات الجزائرية.

لذلك فإن نشاطات البرنامج (UNDP) في الجزائر تدخل في إطار مشاريع تقوية القدرات موافق عليها من طرف البرنامج والحكومة الجزائرية معا، ويُشارك في كل مشروع من مشاريع البرنامج على المستوى الوطني وكالة تنفيذ وطنية، أو مؤسسة عاملة في نفس مجال مشروع البرنامج موضوع المساعدة المقدمة من البرنامج.

2- الفواعل التي يتعامل البرنامج في الجزائر:

إن استراتيجيات وسياسات برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الجزائر تقوم على التعاون مع مجموعة من الفواعل ذات طبيعة مختلفة، نحاول إجمالها في النقاط التالية:

● وزارة الخارجية ممثلة في مديريتها العامة للعلاقات المتعددة الأطراف التي يرتبط بها نشاط البرنامج في الجزائر بشكل أساسي.

● المؤسسات الوطنية (*Les Institutions nationales*)؛

● الجماعات المحلية (*Les Collectivités locales*)؛

● الجمعيات (*Les Associations*)؛

● المجتمع المدني (*La Société civile*).

3- مصادر تمويل البرنامج في الجزائر: ويحتاج برنامج الأمم المتحدة للتنمية لميزانية مالية هامة من أجل تنفيذ أولوياته المُدرّجة في إطار دوره الوطني في الجزائر، وحاليا يستفيد البرنامج من المساهمات المالية التي يقدمها شركاء البرنامج؛ وهؤلاء المساهمين الماليين هم:

● المساهمات المالية للحكومة الجزائرية؛

● المساهمات المالية لبعض الدول مثل بلجيكا وكندا وسويسرا وهولندا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية؛

● المساهمات المالية لبعض الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر مثل الشركة الأمريكية أنداركو (Anadarko) والشركة الفرنسية غاز فرنسا (Gaz de France) والشركة النرويجية ستاتوال (Statoil).

ب- نشاطات البرنامج في الجزائر:

وتعتبر الجزائر حسب البرنامج (UNDP) بلد صاعد يحتلّ موقع استراتيجي، ومكانة هامة في الهياكل الإقليمية لكلّ من الإتحاد الإفريقي، والجامعة العربية، واتّحاد المغرب العربي، كما أنّها تَحُوّزُ على تجارب تنموية عديدة¹. لذلك صُنِفَت الجزائر حسب البرنامج في تقاريره الأخيرة للتنمية الإنسانية ضمن عشرة الدّول التي حقّقت تقدّمًا كبيرًا فيما يخصّ مؤشّرات التنمية الإنسانية منذ 1970، كما سجّلت تقدّمًا مقبولًا فيما يخصّ تحقيق أهداف الإنمائية للألفية².

وتستند أولويات أجندة البرنامج في الجزائر على وظائف البرنامج مكيّفة مع خطط التنمية الوطنية الجزائرية وفق مبدأ الملائمة الوطنية. ويمكن تلخيص هذه الأولويات في النقاط الأربعة التالية:

- التنمية الإنسانية ومكافحة الفقر؛
- دعم الحكم الراشد والمساواة بين الجنسين؛
- الطاقة وحماية البيئة؛
- الوقاية من الكوارث الطبيعية.

ولكن إلى جانب هذه الأولويات قام ويقوم مكتب البرنامج بالجزائر بعدة أدوار تراوحت بين أدواره الوظيفية التقليدية، وأدواره الوظيفية الجديدة مستعينا في تحقيقها بمجموعة من الأدوات وفق ما يوضحه الجدول رقم (2-7).

¹ Conseil d'administration du Programme des Nations Unies pour le développement, Fonds des Nations Unies pour la population, Bureau des Nations Unies pour les services d'appui aux projets: «**Programme de pays pour l'Algérie (2012-2014)**», New York : Deuxième session ordinaire, 6-9 septembre 2011,p.3.

²République Algérienne Démocratique et Populaire :Système des Nations Unies en Algérie :«**Cadre de Coopération Stratégique 2012-2014**»,Alger :Bureau du coordinateur Résident des Nations Unies en Algérie,p.5.

http://www.dz.undp.org/publications/national/CdCS_Algeria12-14.pdf

الجدول رقم (2-7) : نماذج عن دور البرنامج في الجزائر

الأدوار الوظيفية للبرنامج	بعض أدوار البرنامج في الجزائر
الأدوار الوظيفية التقليدية	<ul style="list-style-type: none"> ● مشروع تدريب المهندسين في جامعة الجزائر من تنفيذ منظمة اليونسكو سنة 1964. ● مسح الموارد الطبيعية في منطقة الحضنة من تنفيذ منظمة الفاو سنة 1966. ● مشروع تنمية المراعي في منطقة الجلفة من تنفيذ الفاو سنة 1969. ● مشروع تنمية الأرياف في شرق الجزائر من تنفيذ منظمة الفاو سنة 1969. ● مشروع تدريب المعلمين في ولاية وهران من تنفيذ منظمة اليونسكو سنة 1970. ● مشروع سلطة المياه الوطنية من تنفيذ الصحة العالمية سنة 1971.
الأدوار الوظيفية الجديدة	<p>1-الحكم الديمقراطي :</p> <ul style="list-style-type: none"> ● دعم إنشاء مركز موارد خاص بالاجتمع المدني². ● دعم نشر وتطبيق نتائج التقارير المتابعة الخاصة بمؤتمرات حقوق الإنسان وتلك التابعة للأمم المتحدة و أجهزة مراقبة تنفيذ المعاهدات وغيرها من الآليات الرقابية³. ● ساهم في توطيد الحكم الرأشد من خلال تعزيز قدرات البرلمان⁴. ● مشروع المساعدة على عصنة قطاع العدالة بموجب اتفاق بين البرنامج والحكومة الجزائرية في 26 أفريل 2011⁵.
	<ul style="list-style-type: none"> ● ساعد على وضع خريطة للفقر في الجزائر <i>(Une) carte de la pauvreté</i>⁶. ● في 29 مارس 2012 أطلق مشروع "وُلوج الشباب لأوّل فرصة عمل" (<i>Appui à l'Accès des Jeunes au Premier Emploi</i>)⁷.
	<p>3 - منع الأزمات :</p> <ul style="list-style-type: none"> ● قدّم البرنامج دعمه للحكومة والجماعات الإقليمية من أجل وضع خريطة المشاشة والكوارث الطبيعية⁸.
	<p>4- الطاقة والبيئة :</p> <ul style="list-style-type: none"> ● قدّم مساعدات تقنية ومالية لتقوية القدرات في مجال البيئة وإعمال الإتفاقيات الدولية البيئية⁹. ● نظّم في 14 فيفري 2013 ورشة عمل جمعت بين المديرية العامة للغابات (وزارة الفلاحة) وبرنامج الجزائر (<i>UNDP Algérie</i>) من أجل مناقشة مشروع دعم برنامج تعزيز القدرات الإنسانية والمساعدة التقنية¹⁰ (<i>PA-PRCHAT</i>)¹¹.

¹ إسماعيل العربي: مرجع سابق، صص 40-42، 41.

نشير إلى أن بعض هذه المساعدات مولها الصندوق الخاص الذي أدمج سنة 1966 مع البرنامج الموسع للمساعدة التقنية لإنشاء البرنامج UNDP .

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «المستقبل المستدام الذي نريد»، التقرير السنوي 2011/2012، مرجع سابق، ص 24.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية : « مذكرة تطبيقية حول حقوق الإنسان في برنامج الأمم المتحدة للتنمية »، مرجع سابق، ص 18 .

⁴ Programme des Nations Unies pour le développement en Algérie, op.cit

⁵ Ibid.

⁶ Ibid.

⁷ Ibid.

⁸ Ibid.

⁹ Le Gouvernement Algérien, Système des Nations Unies :«**Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement**», Alger: Le Gouvernement Algérien, El-Diwan, Juillet, 2005, p.73.

¹⁰ UNDP :«**Dryland development center Arabs States programme**».

http://www.ddc-as.org/index.php?option=com_content&view=article&id=192:pa-prchat-launch&catid=50:whatsnewarticles

¹¹ The PA-PRCHAT : "project is supported by the "Programme of Catalytic Support to="

<p>● قَدِّم مساعدات لتحقيق أهداف الألفية مثلا مبادراته لمكافحة الفقر وإصداره سنة 2006 لدليل تأسيس مقارنة الجنوسة¹.</p>	<p>5- تقديم الدّعم لتحقيق أهداف الألفية للتنمية</p>	
<p>● تعاون البرنامج مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري من أجل إصدار تقارير حول التنمية الإنسانية في الجزائر².</p>	<p>1 - إصدار تقارير التنمية الإنسانية :</p>	<p>أدوات تفعيل الأدوار الوظيفية</p>
<p>● يؤدّي الممثل المقيم للبرنامج دور المُنسّق المقيم لجهاز الأمم المتحدة في الجزائر³.</p>	<p>2-إدارة صناديق الأمم المتحدة:</p>	

وقد شرع برنامج الأمم المتحدة للتنمية عقب نهاية العمل ببرنامج الجزائر السابق الذي غطّى الفترة الممتدة (2007-2011) في العمل ببرنامجه الجديد في الجزائر للفترة الممتدة (2012-2014) ويعتبر إطار التعاون الإستراتيجي الذي سوف نتناول خطوطه العريضة في الجدول رقم (2-8) جزء من هذا البرنامج الجديد.

وإطار التعاون الاستراتيجي (*Le cadre de Coopération Stratégique*) هو إطار استلهم البرنامج خطوطه التوجيهية من إعلان التنمية للألفية؛ وهو يتضمن الأولويات والإستراتيجيات المقترحة لبرنامج الجزائر (2012-2014)؛ ويركّز هذا الإطار الاستراتيجي حسب الجدول رقم (2-8) على مرافقة السياسات والأولويات (مبدأ الملائمة الوطنية) المعرفة في برنامج التنمية الخماسي (2010-2015)⁴.

=Implement the Convention to Combat Desertification in West Asia and North Africa. Its main objective is to support the implementation of the 10 year Rural Renewal Strategy which requires building the capacity of the various stakeholders, enhancing integration, coordination and synergy at the local level and the promotion of new partnership arrangements between civil society, business and government, a necessary condition to enhance ownership of the local development process at the most decentralized level ". In :Ibid.

¹ Programme des Nations Unies pour le développement en Algérie, op.cit.

² Mohamed Séghir Babès. In : «**Rapport national sur le développement humain**», UNDP Algérie, Conseil national économique et social, 2008, op.cit, p.8.

³ Programme des Nations Unies pour le développement en Algérie, op.cit.

⁴ Conseil d'administration du Programme des Nations Unies pour le développement, Fonds des Nations Unies pour la population, Bureau des Nations Unies pour les services d'appui aux projets: «**Programme de pays pour l'Algérie (2012-2014)**», op.cit, p.3.

الجدول رقم (2-8) : إطار التعاون الاستراتيجي (2012-2014) بين البرنامج والجزائر

إطار التعاون الاستراتيجي (2012-2014) ¹	
<p>أ-الحكومة وحقوق الإنسان:</p> <p>● تدعيم مجهودات حماية الحقوق وممارسة الحريات . ● تدعيم تعزيز الفواعل العمومية وتكوين منظمات المجتمع المدني . ● مكافحة الفساد وتحسين الأداء الإداري العمومي. ● ترقية مشاركة المواطنين في الحياة العامة.</p>	<p>ب- التنمية المستدامة :</p> <p>1- التنمية الاجتماعية: وأولوياتها هي :</p> <p>● الصحة (مراقبة الأمراض وصحة الأمومة والأطفال وتسهيل وصول المصابين بالسيدا للعلاج ...) ● الجنس (LeGenre) من القضاء على اللامساواة وترقية مساهمة المرأة في الحياة العامة . ● السهر على ضمان وصول الفئات الضعيفة (الأفراد:المسنين/المعوقين/المصابين بالسيدا /العمال المهاجرين) إلى الفرص على قدم المساواة مع الفئات الأخرى. ● الحماية الاجتماعية والقضائية للطفل. ● التربية والتعليم ومكافحة الأمية. ● العدل و مكافحة الفقر.</p> <p>2-التنمية الاقتصادية: وأولوياتها هي :</p> <p>● تنويع الاقتصاد الجزائري وتوفير الإستشارات حول البيئة القانونية والاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME)². ● تخفيض التبعية الغذائية. ● زيادة فرص العمل. 3-البيئة: وأولوياتها هي :</p> <p>● تخفيض المشاشة البيئية . ● تقوية وتحسين الحماية من الأخطار الكبرى والكوارث الطبيعية و تسييرها. ● العمل على تقوية قدرات المجموعات اخلية لوضع الخطط العمل من أجل مكافحة التغيرات المناخية و تعزيز التنمية المستدامة . ● التعاون من أجل تخفيف ضعف الفئات الضعيفة وحماية النظام البيئي .</p>
<p>ت-ثلاثية السلم والأمن والحماية</p> <p>1-المسائل الإنسانية : وأولوياتها هي :</p> <p>● اللاجئين (خاصة اللاجئين الصحراويين). ● طالبي اللجوء .</p>	<p>ج. الحوار المبراه</p>

¹République Algérienne Démocratique et Populaire :Système des Nations Unies en Algerie :«**Cadre de Coopération Stratégique 2012-2014**»,op.cit, pp.5-6.

Conseil d'administration du Programme des Nations Unies pour le développement, Fonds des Nations Unies pour la population, Bureau des Nations Unies pour les services d'appui aux projets: «**Programme de pays pour l'Algérie (2012-2014)**», op.cit, pp.3-4.

² Petites et Moyennes Entreprises

<ul style="list-style-type: none"> ● وزارة الخارجية . ● وزارة الإستشراق والاحصائيات . 	<p>الفواعل المشاركة</p>	<p>التسيير والتابعة وتقييم النتائج</p>
<p>● يحاول البرنامج والحكومة تعبئة الموارد الخارجية الإضافية والقيام بالتابعة الفعالة وتقوية قدرات التسيير الوطنية وزيادة المساعدة العمومية للتنمية.</p>	<p>الموارد</p>	

كما نُشير إلى قيام الحكومة الجزائرية بصَبِّ مساعداتها ومساهماتها المالية في صندوق برنامج الأمم المتحدة للتنمية؛ الذي يتكفل بتمويل نشاطات التنمية الاقتصادية والمساعدة الإنسانية من أجل الإستجابة للاحتياجات الخاصة للبلدان الفقيرة، ويتم هذا في إطار مساهمة الدولة الجزائرية في تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية باعتبارها الهدف الثامن من أهداف الألفية للتنمية (MDGs)¹.

وعليه فإن تقديم الجزائر لمساعدات مالية لصندوق البرنامج (UNDP) دليل على أنّ العلاقة بين الطرفين ليست دائمة اتجاه واحد وبأنّ الجزائر هي دائما الطرف المُتلقّي للمساعدة من البرنامج (البرنامج < الجزائر)، بل إنّ العلاقة متبادلة بين طرفي المعادلة (البرنامج=الجزائر) أحد فواعلها دولة(الجزائر)، والآخر جهاز فرعي تابع للأمم المتحدة (منظمة) .

وفي الأخير نصل إلى القول، بأنّ البرنامج (UNDP) يقوم بأدوار متعدّدة في الجزائر تشمل طائفة متنوّعة من النشاطات تغطّي قطاعات حيوية لها علاقة مباشرة بتوسيع فرص بالإنسان، وتعزيز حقوقه، وترقية أمنه، وتتراوح هذه الأدوار بين دعم المشاريع، وتقديم الخبرة الفنيّة والمالية، وتنظيم ورشات عمل مفتوحة مع مختلف الشركاء، والفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين².

ثانيا: دور البرنامج في بعض الدّول

ويقوم برنامج الأمم المتحدة للتنمية بدور هام على مستوى العديد من الدّول التي تتواجد فيها مكاتبه الوطنية؛ وذلك من أجل تجسيد وظائفه الهادفة إلى ترقية أفضل للأمن الإنساني، وهو ما سنحاول استعراضه من خلال الجدول رقم (2-9) الذي يُبرز بعضاً من أدوار البرنامج في بعض دول العالم.

¹ Le Gouvernement Algérien :« **1ère Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement**», Algérie : part1,Le Gouvernement Algérien,septembre, 2010, pp.117-118.
http://www.dz.undp.org/publications/national/RNODM_2010/RNODM_2010_part_1.pdf

² لمزيد من التفاصيل فيما يخصّ المساعدات التي قدمها البرنامج للجزائر في إطار أدواره الوظيفية التقليدية وموّلها الصندوق الخاص: أنظر الملحق رقم (1-5) .

الجدول رقم (2-9) : نماذج عن دور البرنامج في بعض الدول .

السنة	شركاء البرنامج	دور البرنامج في هذا البلد وهدفه	البلد
بعد الاعتداء الإسرائيلي على لبنان في صيف 2006	البلديات	التعاون مع بعض البلديات (شوكين والنبطية وجزين وحاصبيا) التي كانت مغلقة إبان فترة الاحتلال الإسرائيلي لتحسين خدمات المياه والصرف الصحي والري وإدارة وتسيير النفايات ومن المقرر أن يستتبع البرنامج هذه العمليات بجهود لإقامة تعاونيات فلاحية للمزارعين وتطوير التدريب المهني.	لبنان ¹ (Lebanon)
2008	الحكومات الوطنية	دعم الحكومات الوطنية في إطار منع الأزمات ومراحل ما بعد النزاعات واختلاف هذا الدعم ما بين الدعم المادي والدعم التقني المباشر والقيادة السياسية والتنسيق بين الوكالات الدولية بغرض ضمان الفعالية وبناء القدرات .	87 مكتبا من مكاتبه المنتشرة داخل الدول ²
2010	الأفراد /أفراد الشرطة /أفراد العدالة .	أنشأ خمس مراكز لتقديم المساعدة عن طريق توفير تكوين للأفراد في مجال العدالة والشرطة والمهن اليدوية الأخرى، وكانت نتيجة هذه المبادرات تكوين 5000 إنسان في مجال البناء وإعادة تهيئة وبناء حوالي 2000 منزل دمرها الزلزال.	هايتي ³ (Haiti)
2010-2011	وزارة البيئة الهندية	قدم مساعدات تقنية وعلمية لرعاية اثني عشر مشروع في مجال البيئة.	الهند ⁴ (India)
2011	مساعدة المجموعات على وضع لجان للتنمية و فيدراليات مدنية مهمتها التخطيط لبناء وتطوير البنى التحتية	أطلق مبادرات نوعية في 23 مدينة وقرية تحت اسم " الشراكة الحضرية لتخفيض الفقر" وشملت هذه المبادرات حوالي 2,3 مليون إنسان.	بانغلا داش ⁵ (Bangladesh)

¹ وحدة الأمن البشري : مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية : « الأمن البشري للجميع استجابات متكاملة لحماية الأفراد والمجتمعات المحلية وتمكينهم نظرة على تسعة جهود واعدة»، نيويورك : الأمم المتحدة ، 2008، ص 13.

[http://ochaonline.un.org/humansecurity \(pdf\)](http://ochaonline.un.org/humansecurity (pdf))

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية : « الوفاء بالالتزامات :برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان العمل 2010 /2009»، مرجع سابق، ص 12.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «المستقبل المستدام الذي نريده»، التقرير السنوي 2011/2012، مرجع سابق، ص 16.

⁴ Noorjahan Bava: «Sustainable Development in India», In : Gedeon .M , Mudacumura : Desta Mebrati : M.Shamsul Haque : «Sustainable Development Policy And Administration», London , New York : CRC Press ,Taylor & Francis Group, 2006. p 258.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «المستقبل المستدام الذي نريده»، التقرير السنوي 2011/2012، مرجع سابق، ص ص 2-24، 3.

2011	حكومة جنوب السودان الجديدة	مساعدة من أجل بناء مؤسسات الحكم.	دولة جنوب السودان الجديدة ¹ (New state of south Sudan)
		دعم نشر وتطبيق نتائج التقارير المتابعة الخاصة بمؤتمرات حقوق الإنسان وتلك التابعة للأمم المتحدة وأجهزة مراقبة تنفيذ المعاهدات وغيرها من الآليات الرقابية.	كمبوديا / سريلانكا ² (Cambodia /SiriLanka)
		مساعدة تم على إثرها إعادة تهيئة 275 عيادة توفر الخدمات الصحية لحوالي 340.000.	أكرانيا ³ (Ukraine)
	التعاون مع مركز التدريب الريفي للحرف التقليدية في داكار (Dakar).	بغرض تدريب سكان القرى على الحرف التقليدية من أجل المحافظة على هويتهم الثقافية.	السنغال ⁴ (Senegal)

من خلال الجدول رقم (2-9) الذي يُبرز بعضاً من أدوار البرنامج الوطنية على سبيل المثال لا الحصر والتي تراوحت ما بين تقديم الدعم في الفترات التي تعقب الكوارث والصراعات، ومكافحة الفقر إلى تقديم المساعدة على بناء مؤسسات الحكم... ولتوضيح دور البرنامج أكثر على المستوى الوطني سوف نستعين بالجدول رقم (2-10) الذي يُرتب 12 دولة استناداً إلى الاستفادة التي تحصلت عليها من موارد البرنامج خلال سنة 2012، وبذلك يُعطينا هذا الجدول صورة واضحة عن البلدان ذات الأولوية القصوى للاستفادة من المساعدات المختلفة التي يقدمها البرنامج.

¹ نفس المرجع، ص 11.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «مذكرة تطبيقية حول حقوق الإنسان في برنامج الأمم المتحدة للتنمية»، مرجع سابق، ص 18.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «المستقبل المستدام الذي نريده»، التقرير السنوي 2012/2011، مرجع سابق، ص 7.

⁴ Thomas G. Weiss et al: op.cit, p. 263 .

الجدول رقم (2-10) : أكبر الدول المستفيدة من الموارد الأخرى للبرنامج خلال سنة 2012.

مبلغ الإستفادة/\$	الدول
615,638,298	1. أفغانستان.....
195,005,739	2. زيمبابوي.....
136,906,931	3. السودان.....
114,162,066	4. جمهورية الكونغو الديمقراطية.....
95,167,748	5. جنوب السودان.....
53,707,650	6. بانغلاداش.....
53,606,373	7. زامبيا.....
49,902,551	8. كينيا.....
48,741,011	9. برنامج تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني.....
47,814,045	10. باكستان.....
47,220,163	11. الصومال.....
36,874,420	12. هايتي.....

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «دعم التقدم العالمي»، التقرير السنوي 2013/2012، مرجع سابق، ص 40.

المطلب الثاني: الدور الإقليمي للبرنامج

وكما ينشط برنامج الأمم المتحدة للتنمية على المستوى الوطني فهو ينشط أيضا على المستوى الإقليمي من خلال مكاتبه الإقليمية الخمسة المتواجدة في كل من: آسيا والمحيط الهادي وفي إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكرايب والدول العربية وأوروبا الغربية ودول أوروبا الشرقية؛ وتلعب هذه المكاتب دورا رئيسيا في الربط بين المركز الرئيسي للبرنامج (UNDP) ومكاتبه داخل الدول¹.
ويوجد على رأس كل مكتب إقليمي من المكاتب الإقليمية للبرنامج مدير إقليمي².

الفرع الأول: أساس الدور الإقليمي للبرنامج

ويستند نشاط برنامج الأمم المتحدة للتنمية على المستوى الإقليمي على التصوص المنشأة له، وعلى القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبارها صاحبة الولاية العامة عليه، والتي ركزت في

¹ Desmond MC Neill :Asuncion Lera St, op.cit,p.74.

² وفيما يخص الهيكلة الإدارية للبرنامج على المستوى الإقليمي، راجع : الفرع الثاني من المطلب الأول من المبحث الأول من هذا الفصل أعلاه .

العديد من قراراتها ومنذ سنة 1946 على أهمية المستوى الإقليمي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة منها القرار رقم 44/ 221 الصادر سنة 1989 والقرار رقم 50/120 الصادر سنة 1995¹. والمكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لا تعتبر مصدر لسياسات البرنامج بقدر ما تعتبر مصفاة للمعلومات بين المقر الرئيسي للبرنامج والميدان²، من أجل توفير الدعم، والتعاون مع المكاتب الموجودة على المستوى الوطني، والإمداد بالمعارف، والمعلومات، وتسهيل التعاون مع باقي منظمات الأمم المتحدة على المستوى الإقليمي³.

الفرع الثاني: نماذج عن الدور الإقليمي للبرنامج (مع التركيز على دوره في المنطقة العربية)

ويحتلّ تعاون برنامج الأمم المتحدة للتنمية مع المنظمات الإقليمية صدارة النشاط الإقليمي للبرنامج مثل تعاونه مع المنظمات غير الحكومية الجهوية⁴، ومختلف الفواعل الحكومية النشطة في مجال وظائف وأدوار البرنامج.

ويجسد البرنامج (UNDP) أدواره الوظيفية على المستوى الإقليمي من خلال مختلف النشاطات والسياسات والخُطط التي ترعاها مكاتبه الإقليمية الخمسة المنتشرة في مناطق العالم. وعلى هذا الأساس سوف نستعرض دور البرنامج على المستوى الإقليمي، ونركّز على دور البرنامج في المنطقة العربية (Arab Region) التي كانت محل وضع، وتنفيذ العديد من البرامج، والمبادرات مثل برنامج إدارة الحكم في المنطقة العربية (POGAR)⁵، وتأطيرٍ لمختلف العمليات الإنمائية والانتخابية التي جرت في بلدان المنطقة (الصورة رقم (1-5)).

¹ United Nations Development Program: «Evaluation of UNDP contribution at the regional level to development and corporate results»,USA: Evaluation office, A.K. Office Supplies,Ltd, UNDP, December 2010, p.5.

² Desmond Mc Neill :Asuncion Lera St.Clair ,op.cit,p.74.

³United Nations Development Program: «Evaluation of UNDP contribution at the regional level to development and corporate results», op.cit, p.XI.

⁴ Hans Gunter Branch *et al* ,op.cit,p.1306.

⁵ Program On Governance In The Arab Region

الصورة رقم (1-5): تأطير البرنامج لأول مشاركة نسوية في الانتخابات التشريعية الكويتية سنة 2006 .



source :PNUD : « Pour une Mondialisation au bénéfice de tous »,
Rapport annuel 2007 ,New York : 2007, p24.
[http// www.undp.org/french\(pdf\)](http://www.undp.org/french(pdf))

أولاً: دور البرنامج في المنطقة العربية

يضمّ برنامج الأمم المتحدة للتنمية بدور ريادي على مستوى المنطقة العربية (*Arab Region*) من خلال مكتبه الإقليمي، الذي استطاع بعث العديد من النقاشات حول ثلاثية حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية، والديموقراطية في المنطقة العربية. كما حاول البرنامج تجسيد هذه النقاشات الكبرى في برامج وخُططه، ومشاريعه من أجل ترقية الأمن الإنساني؛ خاصّة في ظلّ ما تشهده هذه المنطقة الجغرافية من العالم ذات البعد الحضاري المشترك من تحولات هامة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية . وعلى أساس ما تقدّم سوف نحاول استعراض دور البرنامج في المنطقة العربية من خلال الجدول رقم (2-11).

الجدول رقم (2-11) : نماذج عن دور البرنامج في المنطقة العربية

السنة	شركاء البرنامج	هدف البرنامج	دور البرنامج في هذه المنطقة	المنطقة العربية
	الأطراف الحكومية /المجتمع المدني /القطاع الخاص .	من أجل تحسين عمليات إدارة الحكم وذلك بالتركيز على الشفافية وحكم القانون والمسائلة والمشاركة من خلال أنشطة تقديم المشاورات السياسية والمشروعات التجريبية وتدعيم القدرات المؤسسية.	دعم البرنامج للبلدان العربية من أجل دمج نهج حقوق الإنسان مع التنمية الإنسانية، ومن خلال البرنامج المعروف ببرنامج إدارة الحكم في المنطقة العربية . (POGAR)	الدول العربية ¹
(2009-2006)	الحكومات	بهدف ترقية المساواة الجنوسية وتمكين النساء ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وإدارة الموارد المائية.	التعاون الإقليمي الثاني	الدول العربية ² .
(2012-2011)	الحكومات	بغرض تسهيل عملية الانتقال الديمقراطي.	تأطير المطالبات الشعبية في المنطقة العربية من خلال توفير التدريب الانتخابي وتقديم خبرة تقنية.	النول العربية التي شهدت توترات داخلية: (تونس /مصر /اليمن ³)
2012	الأفراد/ الكشافة	سمحت هذه الحملة في ضمان تسجيل 1.3 مليون امرأة ليبية في الاقتراع.	شارك البرنامج في تأطير أول انتخابات ليبية منذ 60 سنة بحملة بعنوان "صوتي لها"	ليبيا ⁴
2012	أفراد متطوعين	مبادرة تساعد على تطوير مبادرات إقليمية و وطنية لدعم المتطوعين الشباب .	مبادرة شباب عربي متطوع من أجل مستقبل أفضل.	مصر /المغرب/تونس/الأردن/ اليمن ⁵

وفيما يخص الأحداث الأخيرة التي تشهدها المنطقة العربية فقد نبّه المكتب الإقليمي للبرنامج لاحتمال وقوع هذه الأحداث أثناء تقييمه للوضع في هذه المنطقة من خلال تقريره الإقليمي للتنمية الإنسانية العربية لسنة 2004، حينما اعتبر أن استمرار القهر والعجز التنموي الداخلي مع التدخلات الأجنبية سوف يؤدي إلى تعميق الصراعات المجتمعية في الدول العربية؛ خاصة في ظل غياب وعجز الآليات

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، «مذكرة تطبيقية حول حقوق الإنسان في برنامج الأمم المتحدة للتنمية»، مرجع سابق، ص 21.

² UNDP: «**Evaluation of UNDP contribution at the regional level to development and corporate results**», op.cit, p.11.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «المستقبل المستدام الذي نريده»، التقرير السنوي 2012/2011، مرجع سابق، ص 10.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «دعم التقدم العالمي» التقرير السنوي 2013/2012، مرجع سابق، ص 11.

⁵ نفس المرجع، ص 31.

الفصل الأول.....برنامج الأمم المتحدة للتنمية: مقارنة في الوظائف والأدوار

السلمية إن وجدت لرفع المظالم. فكل ذلك سوف يُؤدّي بقطاع مُعتبر من الأفراد إلى اللجوء للعنف للاحتجاج والتعبير بشكل تتزايد معه فرص الإقتتال الداخلي، وقد يُفضي كل ذلك إلى تداول على السّلطة عن طريق العنف المسلّح. فهذا الخيار مهما صُغرت نتائجه فسوف يُؤدّي إلى خسارة إنسانية¹.

ثانيا: دور البرنامج في المناطق الإقليمية الأخرى

ويقوم برنامج الأمم المتحدة للتنمية بدور محوري في باقي المناطق الإقليمية من العالم من أجل ترقية الأمن الإنساني ومداخله الأساسية المتمثلة في حقوق الإنسان، والتنمية الإنسانية، والديمقراطية. وهو ما يبرزه الجدول رقم (2-12) الذي نحاول من خلاله معالجة الدور الإقليمي للبرنامج.

الجدول رقم (2-12) : نماذج عن الدور الإقليمي للبرنامج

التاريخ	شركاء البرنامج	دور البرنامج في هذه المنطقة وهدفه	المناطق الإقليمية
(2010-2006)	القطاع الخاص/ الحكومات(العدالة/ الإدارة)	◀ التعاون البرنامج الإقليمي الذي ركّز بالأساس على مجالات تخفيض الفقر والتنمية الاقتصادية عن طريق القطاع الخاص والحكم الديمقراطي من خلال دعم اللامركزية، العدالة وحقوق الإنسان بالإضافة إلى إصلاح الإدارة العامة ودعم مبادرات مكافحة الفساد مع التركيز على قضايا البيئة واستدامة الطاقة .	دول أوروبا ودول أوروبا الشرقية ² .
(2007-2002)	الحكومات	◀ التعاون الإقليمي الثاني الذي ركّز على الحوكمة من أجل التنمية والتنمية المستدامة والعمولة والحكم الاقتصادي بالإضافة إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية.	الدول الآسيوية ودول المحيط الهادئ ³ .
(2007-2002)		◀ التعاون الإقليمي الثاني الذي يتمحور حول الفقر وتخفيض اللامساواة تحقيق أهداف الألفية للتنمية وخدمات الاستشارة التقنية وخلق شبكة معرفة .	دول أمريكا اللاتينية ودول الكارييب ⁴ .
	الحكومات/ القطاع الخاص	◀ تقديم المساعدة في مجالات التنمية الإنسانية والتنمية الاجتماعية عن طريق تدعيم قطاع التعليم والصحة وخاصة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب والمياه والإسكان وإدماج المرأة، كما تدخل البرنامج لتدعيم الإمكانيات التنظيمية والإنتاجية وحماية البيئة الإفريقية من مختلف التهديدات و المخاطر .	الدول الإفريقية ⁵ .

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية: « نحو الحرية في الوطن العربي»، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004 ، عمّان: المكتب الإقليمي للدول العربية، ص 19.

² UNDP: «Evaluation of UNDP contribution at the regional level to development and corporate results», op.cit, p.11.

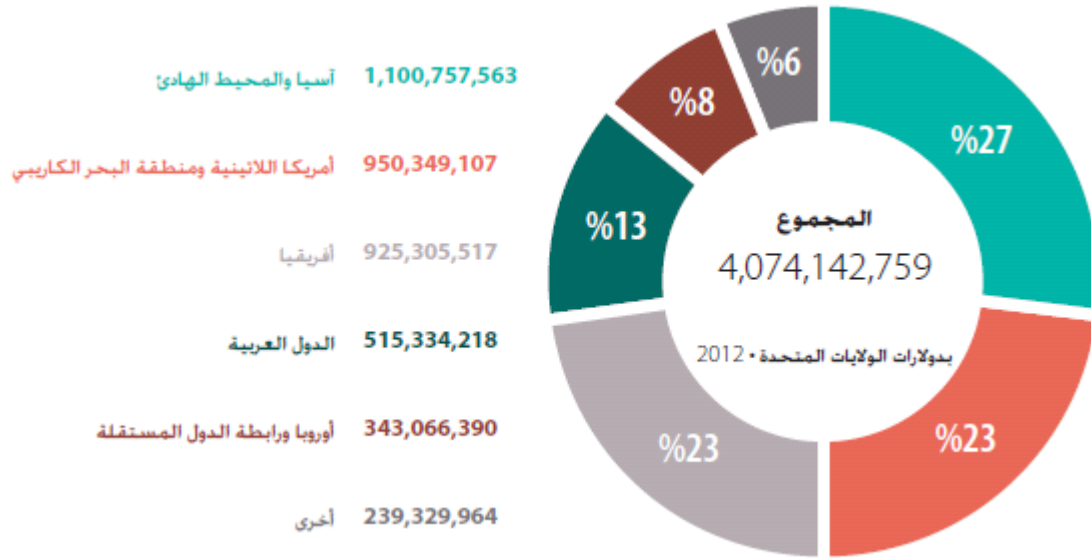
³ Ibid

⁴ Ibid

⁵ د إبراهيم أحمد خليفة، مرجع سابق، ص ص 109-110.

ونلاحظ من خلال الجدول (2-12) الدور البارز الذي يقوم به البرنامج على المستوى الإقليمي ولتحديد المناطق الإقليمية التي استفادت أكثر من نفقات البرنامج في شكل برامج ومشاريع وخطط وغيرها نستعين بالشكل رقم (4-4) .

الشكل رقم (4-4): توزيع النفقات البرمجية للبرنامج حسب المناطق الإقليمية إلى غاية فيفري 2013



المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: « دعم التقدم العالمي »، التقرير السنوي 2013/2012، مرجع سابق، ص5.

ومن خلال الشكل رقم (4-4) نلاحظ أن توزيع نفقات البرنامج (UNDP) تختلف حسب المناطق العالم ويمكن إرجاع ذلك لكون احتياجات المناطق التي تضم بلدانا مازالت بحاجة لدور البرنامج في ترقية الأمن الإنساني من خلال مداخله الأساسية المتمثلة في حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية والديموقراطية لذلك جاء ترتيب المناطق إلى غاية شهر فيفري 2013 على سُلّم نفقات البرنامج يختلف من منطقة لأخرى حيث تحتل المرتبة الأولى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ثم تليها في المرتبة الثانية منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ثم إفريقيا في المرتبة الثالثة، أما الدول العربية فقد جاءت في المرتبة الرابعة، بينما تحتل أوروبا ورابطة الدول المستقلة المرتبة الخامسة، ويُختتم الترتيب بالمناطق الأخرى في المرتبة السادسة .

المطلب الثالث: الدور العالمي للبرنامج

إلى جانب أدواره الوطنية والإقليمية كما سبق بيانه يضطلع برنامج الأمم المتحدة للتنمية بدور عالمي لهذا وصف مدير البرنامج السابق **مارك مالوش براون** البرنامج بشبكة الأمم المتحدة العالمية للتنمية¹.

¹ Desmond MC Neill : Asuncion Lera St. Clair , op.cit , p. 68.

وهو وصف ينطبق على الأداء الثلاثي للبرنامج الذي منح أدوار البرنامج ديناميكية نشيطة اتبعت مسارات عمودية، وأفقية في نفس الوقت مما أضفى شكلا شبكيا على العمل الميداني للبرنامج.

الفرع الأول: أساس الدور العالمي للبرنامج

ويدعو ميثاق الأمم المتحدة إلى تعزيز التعاون الدولي بين جميع الأمم على حلّ المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، ولم تتخلف الجمعية العامة للأمم المتحدة عن هذا المسعى، وقامت بتبني إعلان العلاقات الودية، والتعاون بين الدول وفق ميثاق الأمم المتحدة بموجب القرار 2526 الصادر في 24 أكتوبر 1970 والذي يعتبر تقينا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة في هذا الشأن¹.

الفرع الثاني: نماذج عن الدور العالمي للبرنامج

يتعاون برنامج الأمم المتحدة للتنمية مع المؤسسات الدولية على غرار البنك العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والأجهزة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة²، كما يقوم البرنامج بالتنسيق والتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية³. وهدف البرنامج من التعاون مع كلّ هذه المنظمات العالمية والمؤسسات والشركات العابرة للقارات هو إيجاد فرص الدعم المالي لتمويل برامجه ومشاريعه⁴ والاستفادة من الخبرات، والتجارب التي تتوفر عليها المؤسسات الوطنية والإقليمية والعالمية⁵.

وتتنوع أساليب البرنامج (UNDP) في مدّ جسور التواصل مع غيره من الفواعل حيث يقوم البرنامج ببناء شراكات مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، وكذا مع المؤسسات والشبكات خارج المنظومة الأممية مثل الإتحاد الدولي للسلطات المحلية، والإتحاد البرلماني الدولي، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، وفي بعض الأحيان يضطلع البرنامج بدور ريادي في إطار هذه الشراكات⁶.

ونسجّل في هذا الإطار قيام برنامج الأمم المتحدة للتنمية بإنشاء قاعدة الحوار حول حقوق الإنسان وهي عبارة عن شبكة بريد إلكترونية تسمح بتبادل المعارف، والخبرات والبحث، وتقديم الإرشادات حول المسائل التوعوية على المستوى العالمي⁷. ولم يقتصر الحوار على قضايا حقوق الإنسان فقط، بل عمد

¹ Bertrand G. Ramcharan: op.cit , p. 99.

² Hans Gunter Brauch *et al* :op.cit,p.1306.

³ تأسس مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (UNCTAD) سنة 1964 ويقع مركزه بجنيف ويبلغ عدد أعضائه 178 دولة وينظر في القضايا الاقتصادية و التجارية بين الدول خاصة فيما يتعلق بدول الجنوب، وعُرفَ عن المؤتمر متابعته لمسار النظام الاقتصادي العالمي الجديد. مقتبس من: (د علي أحمد الطراح: د غسان منير حمزة سنو: مرجع سابق، ص ص89-90).

⁴ نفس المرجع، ص ص 82-83.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «إدارة الحكم لخدمة التنمية الإنسانية المستدامة»، مرجع سابق، ص 31.

⁶ نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁷ Desmond Mc Neill : Asuncion Lera St. Clair , op.cit, p. 87.

البرنامج كذلك على تشجيع الحوار العالمي حول قضايا التنمية الإنسانية، خاصة في ظلّ التحدّيات العالمية التي فرضتها العولمة على التنمية الإنسانية مثل الفقر، وفيروس نقص المناعة البشرية¹.

كما عقد البرنامج شراكات مع المفوض السامي لحقوق الإنسان² بغرض دعم جهود البرنامج لحماية حقوق الإنسان، فقد وقع مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم في مارس 1998 بغرض تعميق الشراكة في مجال حقوق الإنسان؛ نتج عنها زيادة كبيرة في عدد برامج حقوق الإنسان بشكل أفضل تبني برنامجين هما: "برنامج تعزيز حقوق الإنسان" و"برنامج مساعدة المجتمعات معاً"³.

وإيمان برنامج الأمم المتحدة للتنمية بحقوق الإنسان لا يُلغى إيمانه بالقوة الاقتصادية في مجال التعاون الدولي، هذا ما جعله يشارك في منتدى دافوس 1999 إلى جانب الأمين العام للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة على غرار المفوض السامي لحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، من أجل المساهمة في النقاشات الخاصة بتخفيض الاستغلال الاقتصادي لليد العاملة⁴.

وفي الأخير يمكن القول بأنّ البرنامج (UNDP) يحاول دائماً إيجاد نوع من التنظيم، والتكامل في تأدية هذه الأدوار الوطنية والإقليمية والعالمية كما سبق بيانه؛ بشكل يمكنه من ملامسة مختلف الفواعل والمستويات والمجالات، فهذه الأدوار الشبكية التي يقوم بها البرنامج تندرج ضمن استراتيجيته الهادفة لترقية الأمن الإنساني.

¹ Programme des Nations Unies pour le développement : «**La Révolution de l'égalité entre les sexes**», **Rapport mondial sur le développement humain 1995**, Paris : Economica, 1995,p.130.

² وتم إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان في أعقاب المؤتمر التولي الذي نظّمته الأمم المتحدة في مدينة فيينا جويلية 1993 حيث اعتمدت الجمعية العامة بموجب القرار رقم 141/48 الصادر في 20 ديسمبر 1993 إنشاء مفوض سامي لحقوق الإنسان، يُعنى بتنسيق ونشاط منظمة الأمم المتحدة والمؤسسات المختصة في مجال حقوق الإنسان، وفي نفس الوقت يقوم بتنسيق مبادرات مركز حقوق الإنسان الذي تم إنشاؤه من قبل في مقر المنظمة بجنيف. مقتبس من :

(كلود يو زانغي، ترجمة فوزي عيسى: «الحماية الدولية لحقوق الإنسان»، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون، 2006، ص 92).

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، «مذكرة تطبيقية حول حقوق الإنسان في برنامج الأمم المتحدة للتنمية»، مرجع سابق، ص 20-05.

⁴ Thomas G. Weiss *et al* , op.cit, p.182 .

المبحث الثالث: ثلاثية حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية والأمن الإنساني

يُعتبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية من المؤسسات الأُمّية السبّاقة لترقية ثلاثية المفاهيم الكبرى المتمثلة في التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان والأمن الإنساني مُجمعة مع بعضها البعض بشكل تكاملي وبمنظور عبر تخصّصي مُستعينا في ذلك بمختلف الأدوات التحليلية، والمناهج التي توفرها العلوم الإنسانية وهذا التميّز في الطّرح الذي ينفرد به البرنامج، يمكن تفسيره بأنّه محاولة منه لمُسايرة مختلف التّحوّلات المعرفية والمادّية التي أملتتها حركة العولمة التي أنتجت أفكار، ومفاهيم، وتصوّرات، وتكنولوجيات جديدة فرضت نفسها بقوّة على حياة الإنسان، وعلومه في القرن العشرين، وبداية الألفية الجديدة.

ومن هذه المفاهيم التي طرحها برنامج الأمم المتحدة للتنمية بمضمون جديد نجد مفهوم التنمية الإنسانية الذي يغيّر تماما المفهوم التقليدي للتنمية المبني على تراكم النموّ والدّخل، الذي لا يضمن استدامة لحاجات الإنسان وبيئته، ومفهوم حقوق الإنسان الذي يختلف عن التّصوّر التقليدي القانوني البحت الذي لم تكف غزارة نُصوصه القانونية وتنوّعها لتحقيق انتفاع حقيقي للإنسان من حقوقه ومفهوم الأمن الإنساني الذي يُغيّر المفهوم التقليدي للأمن القائم على تراكم القوّة العسكرية والاقتصادية التي لم توفر لا أمن الدّولة ولا أمن الإنسان .

وعلى أساس ما تقدّم سوف نُقسّم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب نحاول في المطلب الأوّل معالجة قيم حقوق الإنسان كأساس للأمن الإنساني، أمّا المطلب الثاني فسوف نخصّصه للتنمية الإنسانية كمدخل للأمن الإنساني، ونختتم بالمطلب الثالث الذي نستعرض فيه بوادر اهتمام البرنامج بالأمن الإنساني.

المطلب الأوّل: قيم حقوق الإنسان كأساس للأمن الإنساني

لقد أصبحت حقوق الإنسان تحتلّ مكانة هامّة في جدول أعمال الأمم المتّحدة، ووكالاتها، ومختلف برامجها، ومنها برنامج الأمم المتّحدة للتنمية الذي أدمج مسائل حقوق الإنسان في مختلف عمليّاته ونشاطاته التنموية¹ بمناسبة دعوته إلى جعل حقوق الإنسان موجه لأعمال مختلف المؤسسات والمنظّمات². وبرزت حقوق الإنسان كمفتاح في مختلف النّشاطات التنموية لبرنامج الأمم المتّحدة للتنمية بشكل جليّ في شهر جانفي من سنة 1998؛ وبعدها أفرّد البرنامج تقرير خاصّا بحقوق الإنسان³، هذا ما يدلّ

¹ Thomas G. Weiss *et al* : op.cit, p.220.

² Zdzislaw Kedzia: «**Mainstreaming Human rights in the United Nations**», p232, In : Gudmundur Alfredsson, *et al* : **International human rights monitoring mechanisms** », Leiden: Boston , 2nd Revised Edition , Volume 35 , Martinus Nijhoff publishers , 2009, p.232.

³ Ibid , p.232.

على مركزية حقوق الإنسان في نشاطات البرنامج¹، ونظراته المتكاملة لحقوق الإنسان في بُعدها الأخلاقي والقانوني.

ولتعميم قيم حقوق الإنسان على نطاق واسع قام برنامج الأمم المتحدة للتنمية بإنشاء الشبكة الإلكترونية الموسّعة للأمم المتحدة حول معارف حقوق الإنسان²، وتضمّ هذه الشبكة العديد من الممارسين، والعاملين في مختلف الآليات الأُممية، والصناديق، والبرامج، والأمانة العامة للأمم المتحدة، ومن الأجهزة المكلفة بحفظ السلم³.

والإنجاز النوعي الذي يُحسبُ لصالح البرنامج (UNDP) في مجال حقوق الإنسان هو إجراءه لمجموعة من الحوارات بالتعاون مع منظمة اليونيسيف (UNICEF)، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان سنة 2003 خلال اجتماع ستامفورد⁴، من أجل تطوير مفهوم وتطبيقات لمقاربة حقوق الإنسان الأساسية القائمة على التنمية، وفي نفس الوقت لخلق تجانس بين مختلف التصوّرات والتفسيرات لمقاربة حقوق الإنسان الأساسية في نظام الأمم المتحدة بغرض جعل مبادئ ومعايير حقوق الإنسان الموجهة المنهجية لبرمجة سياسات التنمية الوطنية⁵.

وانطلق برنامج الأمم المتحدة للتنمية مؤخرًا في الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى سنة 2010 في العمل بالجيل الثالث من برنامجه الشامل لتعزيز حقوق الإنسان⁶ من أجل المساهمة في دعم استراتيجيته القاضية بدمج حقوق الإنسان في جميع سياساته⁷.

الفرع الأول: تعريف حقوق الإنسان

يُعرّف برنامج الأمم المتحدة حقوق الإنسان بأنها: "تلك [الحقوق التي يملكها جميع الأشخاص، بحكم إنسانيتهم المشتركة. لكي يعيشوا في حرية وكرامة. وهي تمنح جميع الناس حقوقًا معنوية فيما يتعلق بسلوك الأفراد. وفيما يتعلق بتصميم الترتيبات الاجتماعية. وهي شاملة ولا يمكن التصرف فيها ولا يمكن تجزئتها]"⁸.

¹ Paul Gorden Lauren: «The Evolution of Human rights», Philadelphia :second edition, University of Pennsylvania press, 2003, p.267.

² UN- Wide Electronic Human Rights Knowledge Net Work .(HURITALK).

³ Patrick Van Weerelt : Zanofer Ismalebbe : «The normative impact of Human rights on programming in the UNDP », In : Gudmundur Alfredsson et al : op.cit. pp.285-286,

⁴ تقع كونيتيكتات Connecticut بالولايات المتحدة الأمريكية.

⁵ Patrick Van Weerelt : Zanofer Ismalebbe : «The normative impact of Human rights on programming in the UNDP », p287, In : Gudmundur Alfredsson et al : op.cit. p287,

⁶ Global Human rights strengthening programme (GHRSP 2007-2010).

⁷ Patrick Van Weerelt : Zanofer Ismalebbe : op.cit, p.289, In : Gudmundur Alfredsson et al : op.cit.

⁸ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية»، تقرير التنمية الإنسانية 2000، في :

ويُساير البرنامج الفقه المعاصر في اعتبار حقوق الإنسان مجموعة الحقوق التي تضمّنتها المواثيق العالمية للإنسان باعتباره إنسان بغضّ النظر عن جنسه، ودينه، وعرقه، ولونه، وفكره¹؛ فهي إذن(حقوق الإنسان): "تعبّر عن فكرة جريئة مؤدّاهما أنّ لجميع الناس رجالا ونساء على حدّ سواء حقوقا في الإمكانيات الإنسانية والترتيبات الاجتماعية التي تحميهم من أسوأ أشكال الاستغلال والحرمان وتمكّنهم من التمتع بكرامتهم كبشر"².

والقول بأنّها حقوق يمتلكها كلّ الأفراد باعتبار إنسانيتهم للعيش بحريّة وكرامة يفرض إلزاما أخلاقيا على باقي الأفراد والهياكل الاجتماعية باحترامها³؛ فهذه الإلزامات والواجبات المفروضة تنسحب على جميع الفواعل لتحقيق الحقوق سواء أفراد، أو مجموعات، أو كيانات، أو مؤسسات؛ ليس فقط بعدم خرقها، ولكن أيضا بحماية تحقيقها⁴، وعندما يُنتهك حقّ من الحقوق أو لم يُحمى بالشكل المطلوب؛ فهذا يحتمل تفسيراً واحداً أنّ هناك فرداً أو مؤسسة فشلت في أداء إلتزاماته⁵.

وقسم البرنامج الحريّات إلى قسمين: حريّات سلبية وحريّات ايجابية، فالحريّات السلبية تقتضي إلغاء الإكراه الممارس على الحريّات، وعددا من المؤسسات التي تحميها، أمّا الحريّات الإيجابية فهي تقتضي أخذ الفرد حيزاً في حياة الجماعة من خلال حريّة إنشاء أحزاب سياسية معارضة، ونقابات عمّالية⁶.

الفرع الثاني: خصائص حقوق الإنسان

إنّ منظور البرنامج لحقوق الإنسان هي أنّها حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة أو الإلغاء⁷ ويجمعها اعتماد متبادل، فهذا المنظور الجديد يُخالفُ المنظور التقليدي القائم على تجزئة حقوق الإنسان إلى ثلاث أجيال، لذلك سوف نعالج خصائص حقوق الإنسان لدى البرنامج (UNDP) من خلال العناصر التالية:

أولاً: عالمية حقوق الإنسان

وعالمية حقوق الإنسان يُقصد بها أنّ كلّ كائن إنساني يمتلك حقوقاً بحكم إنسانيته¹، وهذا المبدأ عبّرت عنه عديد المواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نصّ على

برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «الثورة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية»، تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 18.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2004، مرجع سابق، ص 12.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «مذكرة تطبيقية حول حقوق الإنسان في برنامج الأمم المتحدة للتنمية»، مرجع سابق، ص 8.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement Humain 2000, op.cit, p. 16.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق، ص 28.

⁵ PNUD: Rapport mondial sur le développement Humain 2000, op.cit, p. 16.

⁶ Programme des Nations Unies pour le développement: «**Financement du développement humain**», Rapport mondial sur le développement Humain 1991, Paris: ECONOMICA, PNUD, 1991, pp. 19-20.

⁷ PNUD: Rapport mondial sur le développement Humain 2000, op.cit, p. 16.

حماية حقوق كل إنسان². فمن تطبيقات هذا المبدأ أنه يحقّ لجميع الناس، وفي كل مكان التمتع بهذه الحقوق التي لا يجوز التنازل عنها، ولا إنكارها³.

هذا ما أنتج إقراراً دولياً بهذه الحقوق من طرف أغلب النظم، ومختلف الثقافات في أرجاء المعمورة مما أسفر عنه نشوء نظام دولي لحقوق الإنسان في النصف الثاني من القرن الماضي⁴.

لكنّ مبدأ عالمية حقوق الإنسان لا يتنافى مع وجود بعض الفروقات الجهوية فيما يخصّ هذه الحقوق⁵ لذلك يعترف البرنامج ببقاء بعض التمايز بين عالمية حقوق الإنسان، والخصوصية الثقافية، وبين السيادة والرقابة الدولية على تطبيق حقوق الإنسان على المستوى الوطني للدول⁶.

ثانياً: عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة

ويشير هذا المبدأ إلى أنّ حقوق الإنسان كلّ لا يتجزأ سواء كانت ذات طابع مدني أو ثقافي أو اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي، لأنّ هذه الحقوق متأصلة في كرامة كلّ إنسان، وتحتلّ مكانة متساوية، هذا ما ينفي عنها صفة التدرّج الهرمي⁷، لأنّ فكرة الهرمية بين حقوق الإنسان تتنافى مع روح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 الذي يُستشفّ من أنّ واضعيه كانت لديهم نظرة شمولية اتّجاه حقوق الإنسان⁸.

إنّ تبني برنامج الأمم المتحدة للتنمية لمبدأ عدم تجزئة حقوق الإنسان يعتبر في حدّ ذاته تجاوزاً لمفهوم الثنائية الحقوقية الذي كرّسته الأوضاع الدولية التي كانت سائدة إبان فترة الحرب الباردة (Cold War) حيث كان يُفصل بين الحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁹.

¹ هناك من منظري الحقوق أمثال جاك دونللي (Jack Donnelly) وويل كيمليكا (Will Kymlicka) من يعتبرون أنّ الحقوق الأساسية وجودة الحياة لا تحدّد فقط على أساس معايير خارجية عالمية. فحسب هؤلاء المنظرين فمن الضروري أن تتحدّد الحاجات انطلاقاً من وجهة نظر الانسان الذي يعيشها. مقتبس من :

(David Chandler : « **From Kosovo to Kabul and beyond , human rights and international intervention** », op.cit,p.95.)

²Sabine c . Carey : Mark Gibney : Steven C.Poe : op.cit, p.11.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، «مذكرة تطبيقية حول حقوق الإنسان في برنامج الأمم المتحدة للتنمية»، مرجع سابق، ص17

⁴ PNUD:Rapport mondial sur le développement Humain 2000, op.cit,p.29.

⁵ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1992,op.cit ,p.33.

⁶ PNUD:Rapport mondial sur le développement Humain 2000,op.cit,p.30.

⁷ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، «مذكرة تطبيقية حول حقوق الإنسان في برنامج الأمم المتحدة للتنمية»، مرجع سابق، ص17.

⁸ Programme des Nations Unies pour le développement : «**La croissance au service du développement humain**»_Rapport mondial sur le développement Humain 1996, Paris: Economica, PNUD,1996,p.98.

⁹ د أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم : «التنمية وحقوق الإنسان: نظرة اجتماعية»، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص306.

ودفاع برنامج الأمم المتحدة للتنمية عن مبدأ عدم قابلية حقوق الإنسان للإنتقاء خلق عقيدة جديدة تعتبر حقوق الإنسان حقوقاً متشابكة يعتمد بعضها على بعض¹.

لكن رغم ذلك يعترف البرنامج ضمناً بوجود تعارض بين مبدأ عدم تجزئة حقوق الإنسان، ومبدأ تحديد الأولويات التي تفرضها محدودية الموارد²، لذلك يُسجّل البرنامج نقائص عديدة في مجال حقوق الإنسان عبر العالم؛ خاصة فيما يتعلّق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وهذه النقائص المنتشرة على المستوى الوطني والعالمي تمسّ بشكل كبير بعض الحقوق خاصة منها الحقّ في الغذاء، والحقّ في الصحة، والحقّ في التعليم، والحقّ في عمل مقبول، والحقّ في السكن، والحقّ في المساهمة في التقدّم التكنولوجي، والحقّ في الحماية من الكوارث³.

ثالثاً: الاعتماد المتبادل بين حقوق الإنسان

ومُقتضى هذا المبدأ أن تحقيق أحد الحقوق يعتمد كلياً أو جزئياً على تحقيق غيره من الحقوق؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر يعتمد تحقيق الحقّ في الصحة على تحقيق الحقّ في التعليم، والحقّ في الحصول على المعلومات⁴، كما يؤدّي هذا الاعتماد المتبادل بين الحقّ في الصحة والحقوق أخرى إلى إعمالها بشكل يُمكن الفرد من التمتع بجميع حقوقه والعيش في ظلّ حياة كريمة⁵.

كما يعتبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن حقوق الإنسان هي حقوق متشابكة يعتمد بعضها على بعض؛ فمثلاً يرتبط التحرر من الخوف والعوز بحرية التعبير والمعتقد. وينسحب كذلك نفس الأمر على الحقّ في التعليم الذي يرتبط بصحة الفرد؛ وفي مثال آخر تبرزُ العلاقة بوضوح بين حصول الأمّ على تعليم وتمتّع أطفالها بصحة جيّدة⁶.

فمبدأ الاعتماد المتبادل بين الحقوق يُترجم الفكرة القائلة بأنّ ترقية الحقوق المدنية والسياسية تُمكن الفقراء من المطالبة بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁷.

ومن تطبيقات مبدأ الاعتماد المتبادل بين حقوق الإنسان أنّه يُقوّي المؤسسات الديمقراطيّة، ويوسّع القدرات الإنسانية؛ فالتعليم مثلاً يُمكن الأفراد من المشاركة، والقيام بدور أكثر فعالية في العملية السياسية؛ زيادة على ذلك ينتج عن تعزيز السياسة الديمقراطيّة تنمية للفواعل غير الرسمية على غرار المجتمع المدني، هذا ما يرفع من مستوى تمثيل الأفراد في المؤسسات الديمقراطيّة⁸.

¹ نفس المرجع، نفس الصفحة.

² PNUD:Rapport mondial sur le développement Humain 2000,op.cit,p.30.

³Ibid , p.73.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، «مذكرة تطبيقية حول حقوق الإنسان في برنامج الأمم المتحدة للتنمية»، مرجع سابق، ص17

⁵ Sabine C . Carey : Mark Gibney : Steven C.Poe : op.cit, p.87.

⁶ د أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، مرجع سابق، ص306

⁷ PNUD:Rapport mondial sur le développement Humain 2000,op.cit,p.8.

⁸ PNUD:Rapport mondial sur le développement Humain 2002,op.cit,p.5.

وبموجب هذا المبدأ فإن إنكار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يحمل في طياته مساسا بالحقوق بالحريات المدنية والسياسية، وينطبق نفس الشيء عند إهمال الحقوق المدنية والسياسية الذي يحمل هو الآخر في ثناياه خطر المساس بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية¹.

لكن رغم وجود علاقة سببية بين تحقيق حق وآخر، وأن هذه الحقوق بينها اعتماد متبادل، إلا أن هذه العلاقة السببية بين الحقوق لا تتحقق في كل الأحوال².

الفرع الثالث: معيارية حقوق الإنسان كإطار للأمن الإنساني

إن تصوّر برنامج الأمم المتحدة للتنمية لحقوق الإنسان كما سبق بيانه يقوم على أساس امتلاك الفرد حقوقاً باعتباره كائناً إنسانياً³، وليس باعتباره مواطناً في دولة معينة، فهذا التصوّر يُعتبر في حدّ ذاته خروجاً عن التصوّر المواطاني والقانوني لحقوق الإنسان .

وعمل البرنامج على ربط حقوق الإنسان بالأمن الإنساني واعتبرهما مفهوماً مترابطين، وبينهما تعزيز متبادل، لأن تحقيق الأمن الإنساني يقتضي احترام حقوق الإنسان⁴.

لذلك سوف نحاول تفكيك هذه الرابطة التي أنشأها البرنامج بين المفهومين من خلال العنصرين التاليين :

أولاً: الإطار القانوني لحقوق الإنسان

لقد تحقّق الثّقنين المُنظّم لحقوق الإنسان على المستوى الدّولي من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، والعهد الدّولي للحقوق المدنية والسياسية 1966، والعهد الدّولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية 1966⁵. فهذه الصّكوك الدّولية تُشكّل في مجموعها القانون الدّولي لحقوق الإنسان⁶ أو ما يسمّى بالشرعة الدّولية لحقوق الإنسان التي تتّسع في معناها الواسع لتشمل زيادة على الصّكوك السّابقة

¹ PNUD:Rapport mondial sur le développement Humain 2000,op.cit, p. 9.

² Ibid,p.74.

³ Ibid, p.24

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، المكتب الإقليمي للدول العربية: «تحدّيات أمن الإنسان في البلدان العربية»، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009 بيروت : لبنان: شركة كركي للنشر، 2009، ص 2.

⁵ PNUD:Rapport mondial sur le développement Humain 1991, op.cit,pp.19-20.

⁶ يُعتبر القانون الدولي لحقوق الإنسان من الفروع الجديدة للقانون الدولي العام الذي يهتم بالقواعد المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في وقت السلم، كما يتضمّن القواعد المتعلقة بالحماية الدولية لحقوق الإنسان ومبدأ السيادة الوطنية والمسائل المتعلقة بالتدخل الإنساني لأغراض إنسانية وتحقيق الديمقراطية باعتبارها أحد المبادئ الجديدة التي يقوم عليها القانون الدولي المعاصر وحقوق الأقليات . مقتبس من :

(أ د جمال عبد الناصر مانع: «القانون الدّولي العام، المدخل والمصادر»، عناية : دار العلوم للنشر والتوزيع 2005، ص23)

كلّ الاتفاقيات والإعلانات، والمعاهدات، والمبادئ التي تُفصّلُ مكوّنات هذه الشرّعة وتُعمّق ممارسة الحقوق (الجدول رقم (2-13))¹.

وتتحقق فعالية الإطار القانوني لحقوق الإنسان كأساس للأمن الإنساني من خلال اشتغاله على المستويين العمودي والأفقي معاً، فعلى المستوى العمودي تُوفّر إتفاقيات حقوق الإنسان كما هو مبين في الجدول رقم (2-13) معايير دولية للالتزام بحقوق الإنسان يقع على الدولة أو مجموعة من الدول في إطار إقليمي مُعيّن مراعاتها، فهذه الإتفاقيات تُمارس ضغطاً عمودياً على مختلف الفواعل لإدماج هذه القواعد والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في اتفاقياتها الإقليمية وقوانينها الداخلية، وهذا الضغط وكّد حركية دولية واسعة لإدماج هذه الحقوق في مختلف القوانين والسياسات والبرامج نتيجة لما أصبحت تمارسه هذه الحقوق من ضغط أخلاقي خاصّة على الفواعل الحكومية للالتزام بحقوق الإنسان.

فإذا ما تحقّق إدماج إتفاقيات حقوق الإنسان على المستوى الداخلي، فإنّ ذلك سوف يُنتج عنه أولاً إثراء للمنظومة الحقوقية الوطنية، وثانياً سوف يُفرض على الدولة تكييف هذه المنظومة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وبالرجوع إلى الجدول رقم (2-13) في جُزئه المتعلّق بإدماج إتفاقيات حقوق الإنسان في القانون الوطني الجزائري، نلاحظ أنّ الجزائر (Algeria) أدمجت عن طريق التصديق (Ratification) أهمّ الإتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان². ولكن تبقى هذه الحقوق المُدمّجة داخليا بحاجة إلى سياسات وبرامج، وخطط لتمكين الناس من الانتفاع الحقيقي منها، وليس مجرد نصوص قانونية غير مُفعّلة على أرض الواقع.

أمّا بالنسبة للمستوى الأفقي فإنّ حقوق الإنسان تُعتبر مؤشّرات نوعية للأمن الإنساني، فالحقوق التي وردت في إتفاقيات حقوق الإنسان المختلفة تُعطي شقّي الأمن الإنساني المُتمثّلين في التحرّر من الحاجة والتحرّر من الخوف، فعلى سبيل المثال لا الحصر يُعتبر حقّ الإنسان في الصّحة وحقّه في الحصول على الغذاء مؤشّرين نوعيين عن تحرّر الإنسان أو عدم تحرّره من الحاجة كالجوع والمرض، وكذلك الشّأن بالنسبة للتمتّع بالحقوق المدنية والسياسية فهي تعبّر عن تحرّر الإنسان أو عدم تحرّره من الخوف والقهر.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: الصندوق العربي للإمضاء الاقتصادي والاجتماعي: برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004، مرجع سابق، ص 68.

² تنصّ المادة 132 من دستور الجزائري 1996: "المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية، حسب الشّروط المنصوص عليها في الدّستور، تسمو على القانون". مقتبس من: (دستور الجزائر: المصادق عليه بموجب استفتاء 28 نوفمبر 1996، الديوان الوطني للأشغال التربوية 1998، ص 35)

الجدول رقم (2-13): الإطار القانوني لحماية لحقوق الإنسان.

الشَّرْعَةُ الدَّوْلِيَّةُ لحقوق الإنسان	
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أصدرته الجمعية العامة في 10 ديسمبر 1948 • . The universal declaration of Human rights	العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وأقرته الجمعية العامة في 1966 ، ودخل حيز النفاذ في 1976 ، صادقت عليه 142 دولة • . The International Covenant on Economic, Social and Cultural rights
العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية تبنته الجمعية العامة في 16 ديسمبر 1966 و دخل حيز النفاذ في 1976 ، صادقت عليه 144 دولة • . The International Covenant on Civil and Political rights	
إتفاقيات حماية حقوق الفئات الضعيفة	
إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري تبنتها الجمعية العامة في 1965 ودخلت حيز النفاذ في 18 جويلية 1969. صادقت عليها 155 دولة • . The convention on suppression and punishment of the crime of apartheid	إتفاقية حقوق الطفل 1989 دخلت حيز النفاذ سنة 1990 صادقت عليها 191 دولة • . The International Convention on the rights of Child
إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في 1979 ودخلت حيز النفاذ في 1981. صادقت عليه 165 دولة • . The convention on Elimination Of all Forms of discrimination against Woman	إتفاقية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم تبنتها الجمعية العامة سنة 1990 International Agreement for the Immigrated & their Families rights
إتفاقية مكافحة التعذيب و المعاملات اللاإنسانية و القاسية و المهينة و تبنتها الجمعية العامة في 1984 ودخلت حيز النفاذ في 1989. صادقت عليها 116 دولة. The Convention against Torture and other Cruel Inhuman or degrading Treatment or punishment	
الإتفاقيات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان	
الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لسنة 1969 دخلت حيز النفاذ في سنة 1978. The inter-convention on Human rights	الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لسنة 1981 The African Charter on Human and Peoples' Rights
الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان 1950 The European Convention on Human Rights	الميثاق العربي لحقوق الإنسان 1994 The Arab Charter of Human Rights
إدماج إتفاقيات حقوق الإنسان على المستوى الوطني (الجزائر نموذجا) ♦	
أهم إتفاقيات حقوق الإنسان	
إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1965	مُصادق عليها
العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية 1966	مُصادق عليه
العهد الدولي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية 1966	مُصادق عليه
إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1979	مُصادق عليها
إتفاقية مكافحة التعذيب و المعاملات اللاإنسانية و القاسية و المهينة 1984	مُصادق عليها

مُصادق عليها	الاتفاقية المتعلقة بوضعية اللاجئين 1989
مُصادق عليها مُصادق عليها	الحق في تنظيم المفاوضات الجماعية : اتفاقية الحرية النقابية وحماية الحق النقابي 1948 اتفاقية الحق في المفاوضات الجماعية 1949
مُصادق عليها مُصادق عليها	إلغاء العمل الجبري : الاتفاقية المتعلقة بالعمل الجبري والإلزامي 1930 الاتفاقية المتعلقة بإلغاء العمل الجبري 1957
مُصادق عليها مُصادق عليها	القضاء على التمييز في مجال العمل و المهن : اتفاقية المساواة في المكافأة 1959 الاتفاقية المتعلقة بالتمييز في العمل و المهن 1958
مُصادق عليها غير مُصادق عليها (إلى غاية تاريخ 4 أبريل 2000 لم تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ)	القضاء على عمالة الأطفال : اتفاقية السنّ الأدنى للعمـ 1973 اتفاقية أسوأ أشكال عمالة الأطفال 1999

Sources: PNUD: Rapport mondial sur le développement Humain 2000, op.cit, pp.28-45,46-47-48-52.

برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «مذكرة تطبيقية حول حقوق الإنسان في برنامج الأمم المتحدة للتنمية» مرجع سابق ص 10-11.

برنامج الأمم المتحدة للتنمية: الصندوق العربي للإئماء الإقتصادي والإجتماعي: برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004 ، مرجع سابق، ص 68 .
ملاحظات إحصائية :

● الإحصائيات المتعلقة بالدول المصدّقة على الاتفاقيات: صالحة إلى غاية تاريخ 16 فيفري 2000.

◆ الإحصائيات المتعلقة بالاتفاقيات التي انضمت إليها الجزائر: بالمصادقة صالحة إلى غاية 4 أبريل 2000

ثانيا: آليات حماية لحقوق الإنسان¹

لقد أدّى الضّغط الأخلاقي الذي تمارسه قضايا حقوق الإنسان إلى إسراع معظم الدّول، والتجمّعات الإقليمية لتبني إتفاقيات حقوق الإنسان، وإدماجها مباشرة في قوانينها الدّاخلية، وإتفاقياتها الإقليمية وتكييف منظومتها القانونية والحقوقية الدّاخلية مع المعايير الحقوقية الدّولية .

لكنّ القوانين والتشريعات لا تستطيع وحدها ضمان إحترام حقوق الإنسان. فالعملية التشريعية في هذا المجال يجب أن تركز على مجموعة من المؤسسات الضّامنة²، ويُؤكّد برنامج الأمم المتحدة للتنمية

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement Humain 2000, op.cit, pp.28-45,46-47.

² Ibid, p.6.

على أن تحقيق حقوق الإنسان يقتضي وضع ضمانات هيكلية¹؛ من قبيل نظام قضائي دولي مُدعّم بالمحاكم الجنائية الدولية وهو الوضع الذي تمّ استدراكه لاحقاً من خلال إنشاء نظام روما الخاصّ بالمحكمة الجنائية الدولية لسنة 1998² التي تشمل ولايتها نظر الإنتهاكات الإجرامية لحقوق الإنسان.

وحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية فإنّ آليات حماية حقوق الإنسان على المستويين الدولي والوطني لا تنحصر في الآليات القضائية فقط؛ فهناك أيضاً إلى جانبها آليات غير قضائية.

وعلى أساس ما تقدّم سوف سنحاول تفصيل الآليات (*Mechanisms*) المتعلقة بحماية حقوق الإنسان اعتماداً على الجدول رقم (2-14).

أ- الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان:

وحسب البرنامج (الجدول رقم (2-14)) تنقسم الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان³ بدورها إلى آليات قضائية وأخرى غير قضائية، وعليه سوف نعالج كل آلية على حدى وفق العنصرين التاليين:

1- الآليات الدولية القضائية: وهي آليات ذات طبيعة قضائية تُتبع أمامها إجراءات التقاضي التي تُحددها أنظمتها الأساسية التي أنشأتها، وقد أورد البرنامج (الجدول رقم (2-14)) ثلاث آليات قضائية دولية في هذا الشأن هي:

● محكمة العدل الدولية (*International Court of Justice*): وأنشأت هذه المحكمة سنة 1946، وتختصّ بالفصل في المنازعات التي تكون أطرافها الدول فقط، كما تقدّم آراء استشارية للمنظمات الحكومية والوكالات المتخصصة.

● المحاكم الجنائية الدولية (*International criminal tribunals*): وذكر البرنامج كلّ من المحكمة الجنائية في يوغسلافيا والمحكمة الجنائية في رواندا كنموذجين لهذه الآليات الدولية القضائية لحماية حقوق الإنسان.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «الثورة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية»، تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 18.

² PNUD: *Rapport mondial sur le développement Humain 2000*, op.cit, p.29.

³ لمزيد من التفاصيل فيما يخصّ الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان. أنظر:

(د فادري عبد العزيز: «حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية، المحتويات والآليات»، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة السادسة، 2008).

- المحكمة الجنائية الدولية (*International criminal court*): وهي محكمة دائمة لنظر الانتهاكات الإجرامية لحقوق الإنسان أنشأت سنة 1998 ومقرها روما بإيطاليا¹. وتختص المحكمة بالمهام التالية :
 - متابعة الأفراد مرتكبي جرائم الإبادة (*Genocides*) والجرائم ضد الإنسانية (*Crimes against humanity*) وجرائم الحرب (*war crimes*)؛
 - توسيع مسؤولية الدول (*State responsibility*) فيما يخص انتهاكات حقوق الإنسان؛
 - السعي من أجل إقامة نظام دولي (*International order*) لإحترام حقوق الإنسان .
- 2- الآليات الدولية غير القضائية : و تنقسم هذه الآليات حسب ما أورده البرنامج إلى نوعين هما:
- آليات أنشأتها اتفاقيات حقوق الإنسان: وهي آليات كما تدلّ عليها تسميتها أنشأت بموجب إتفاقيات حقوق الإنسان، وهي تهم برصد تنفيذ ما جاء في الإتفاقيات التي تعاهدت عليها الدول الأعضاء في هذه الإتفاقيات، وتعتمد هذه الآليات في عملها على أسلوب التقارير الدورية والسنوية.
 - آليات مُنشأة في إطار منظمات دولية: وأورد البرنامج نوعين من هذه الآليات التي أنشأتها منظمات دولية هما:
 - آلية الثلاثية المنشأة بموجب إتفاقية منظمة العمل الدولية: وهذه الآلية تضم ممثلين عن الدول وأرباب العمل والعمال من أجل حماية حقوق العمال.
 - المفوض السامي لحقوق الإنسان (*High Commissioner for Human Rights*): وأنشأ منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان سنة 1993²، ويقوم المفوض بمجموعة من المهام في مجال حقوق الإنسان نُجملها في النقاط التالية:
 - تقديم استشارات ومساعدات تقنية للدول والآليات الأمم المتحدة العاملة في ميدان حقوق الإنسان؛
 - ترقية وتحسين التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان؛
 - مباشرة الحوار مع الحكومات لضمان إحترام حقوق الإنسان.

¹ ودخلت المعاهدة المنشأة لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في 1 جويلية 2002 وحدد هذا النظام الاختصاص الموضوعي للمحكمة وقواعد الإجرائية الشكلية المتبعة أمامها، وفيما يخص اختصاص المحكمة السابق الإشارة إليه أعلاه تنصّ عليه المادة 5 من نظامها الأساسي. لمزيد من التفاصيل أنظر:

(د عمر سعد الله: «حقوق الإنسان وحقوق الشعوب»، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2005، ص 309-310)

² ويُعيّن المفوض السامي لحقوق الإنسان (*High Commissioner for Human Rights*) من طرف الأمين العام للأمم المتحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار لمعيار التنابؤ الجغرافي، وتصادق الجمعية العامة على هذا التعيين، وتحدّد عهدة المفوض السامي لحقوق الإنسان بأربع سنوات قابلة للتجديد لفترة أخرى. لمزيد من التفاصيل أنظر:

(د نبيل مصطفى إبراهيم خليل: «آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان»، القاهرة: دار النهضة العربية، 2005، ص 264).

ب- الآليات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان:

وحسب البرنامج (الجدول رقم (2-14)) تنقسم الآليات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان بدورها إلى آليات قضائية وأخرى غير قضائية، وعليه سوف نعالج كل آلية على حدى وفق العنصرين التاليين :

1- الآليات الإقليمية القضائية: وهذه الآليات أنشأت بموجب إتفاقيات حقوق الإنسان الإقليمية وفيما يلي نستعرض هذه الآليات الإقليمية القضائية لحقوق الإنسان:

● **المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان:** واستحدثت سنة 1959 وهي تنظر الدعاوى التي ترفع إليها من طرف الحكومات الأطراف في الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ومن طرف الأفراد، كما تُبدي هذه المحكمة آراء استشارية حول المسائل المتعلقة بالاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها.

● **المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان:** وأنشأت هذه المحكمة سنة 1979، وهي تختصّ بنظر المنازعات المرفوعة إليها من طرف الدول الأطراف ومن طرف اللّجنة، والمتعلّقة بخرق إتفاقية حقوق الإنسان الأمريكية كما تمارس هذه المحكمة إختصاصا إستشاريا فيما يخصّ تفسير إتفاقية حقوق الإنسان الأمريكية.

● **المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان 1998:** و تتكوّن من 11 قاضي معينين بصفتهم الشّخصية وعملها يُركّز على حماية حقوق الإنسان أكثر من الدّفاع عنها، فوظيفتها إذن مكّملة لِنشاط لجنة حقوق الإنسان الإفريقية .

2- الآليات الإقليمية غير القضائية:

وهذه الآليات الإقليمية أنشأتها اتفاقيات حقوق الإنسان الإقليمية، وهي:

- آليات الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان؛
- آليات الإتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان؛
- آليات الإتفاقية الإفريقية لحقوق الإنسان.

ت- الآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان:

وحسب البرنامج (الجدول رقم (2-14)) تنقسم هذه الآليات الوطنية إلى آليات وطنية قضائية وآليات وطنية غير قضائية، لذلك سوف نحاول معالجة هذه الآليات من خلال العنصرين التاليين :

1- الآليات الوطنية القضائية :

● **المحاكم (Tribunals):** ويشير وصف المحاكم إلى مختلف أجهزة التّقاضي على المستوى الوطني التي تنظر في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان المكرّسة بموجب القوانين الوطنية.

2- الآليات الوطنية غير القضائية: وتتخذ هذه الآليات ثلاثة أشكال، نحاول استعراضها كما يلي:

- اللجان الوطنية المستقلة لحماية حقوق الإنسان: (*Independent national commissions for human rights*) وتتولى هذه اللجان مراقبة احترام حقوق الإنسان عن طريق إصدار تقارير دورية وسنوية حول وضعية حقوق الإنسان على المستوى الوطني¹.
- وُسطاء حماية حقوق الإنسان: (*Ombudsmen*) وعادة ما يتولى هذا المنصب شخصية وطنية ذات تكوين و خبرة مناسبة لطبيعة العمل المتعلق بحقوق الإنسان.
- لجان حقوق الإنسان البرلمانية: (*Parliamentary Human rights bodies*) وهذه اللجان تُنشأ على مستوى البرلمانات لمراقبة احترام حقوق الإنسان.

الجدول رقم (2-14): آليات حماية حقوق الإنسان

آليات حماية حقوق الإنسان	
الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان	
آليات دولية غير قضائية	آليات دولية قضائية
أ- آليات أنشأتها إتفاقيات حقوق الإنسان :	1- محكمة العدل الدولية 1946
1- لجنة حقوق الإنسان المُنشأة بموجب العهد الدولي لحقوق الإنسان المدنية والسياسية .	2- المحاكم الجنائية الدولية مثل المحكمة الجنائية التي أنشأت في يوغسلافيا سابقا، والمحكمة الجنائية في رواندا.
2- لجنة حقوق الإنسان المُنشأة بموجب العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية.	3- المحكمة الجنائية الدولية بروما 1998 .
3- لجنة القضاء على التمييز العنصري مُنشأة بموجب إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.	
4- لجنة القضاء التمييز العنصري ضد المرأة بموجب إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.	
5- لجنة القضاء على التعذيب والعقوبات القاسية واللاإنسانية والمهينة بموجب إتفاقية مكافحة التعذيب والمعاملات اللاإنسانية والقاسية و المهينة .	
6- لجنة حقوق الطفل بموجب إتفاقية حقوق الطفل.	
ب- آليات أنشأتها منظمات دولية :	
1- آلية الثلاثية المتعلقة باتفاقية منظمة العمل الدولية وتضم الدول وأرباب العمل والعمال لحماية حقوق العمال.	
2 - المفوض السامي لحقوق الإنسان 1993	

¹ في الجزائر يمثل اللجان الوطنية المستقلة لحماية حقوق الإنسان كل من المرصد الوطني لحقوق الإنسان سابقا، والذي حلّت محله اللجنة الإستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها المُنشأة بتاريخ 16 جانفي 2001 . مقتبس من : (محمد سعادي: «حقوق الإنسان»، الجزائر: دار ريجانة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002، ص84).

آليات إقليمية لحقوق الإنسان	
آليات إقليمية قضائية	آليات إقليمية غير قضائية
1- المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان 1959 2- المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان 1979 3- المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان 1998	آليات إقليمية أنشأتها اتفاقيات حقوق الإنسان 1- آليات الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان 2- آليات الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان 3- آليات الاتفاقية الإفريقية لحقوق الإنسان
آليات وطنية لحقوق الإنسان	
آليات وطنية قضائية	آليات وطنية غير قضائية
المحاكم	1- اللجان الوطنية المستقلة لحماية حقوق الإنسان 2- وُسطاء حماية حقوق الإنسان 4- لجان حقوق الإنسان البرلمانية

Source :PNUD:Rapport mondial sur le développement Humain 2000,op.cit,pp.28-45,46-47.

برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «مذكرة تطبيقية حول حقوق الإنسان في برنامج الأمم المتحدة للتنمية» مرجع سابق، ص ص 10-11.

وبعد استعراضنا لمختلف آليات حماية حقوق الإنسان التي أوردتها برنامج الأمم المتحدة للتنمية، نشير إلى أن هذه الآليات أصبحت من السمات البارزة لحماية حقوق الإنسان في العقود الأخيرة، حيث نقلت هذه الحقوق من مستوى التنظير الذي لازمها لعقود طويلة إلى مستوى التطبيق؛ الذي أصبح يتخذ في بعض الأحيان شكل تعويض الضحايا الذين أُنْهَكَت حقوقهم وإقامة مسؤولية الفواعل المنتهكة لهذه الحقوق في أحيان أخرى.

ورغم أن هذه الآليات بنوعها الدولية والداخلية تعاني من مُشكل في الفعالية، خاصة بالنسبة للآليات الدولية التي تعاني من التشكيك في فعاليتها من طرف بعض الدول النامية التي تعتبرها أداة للتدخل في شؤونها الداخلية، ولتطويع مواقفها من أجل خدمة مصالح الدول التي أنشأتها، وإلى جانب هذه النظرة المشككة من طرف هذه الدول؛ هناك أيضا موقف آخر للولايات المتحدة الأمريكية التي سبق لها رفض الانضمام إلى الميثاق الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وعلى عكس من الآليات الدولية تعتبر الآليات الإقليمية رائدة في مجال حماية حقوق الإنسان؛ خاصة بالنسبة للنموذج الأوروبي الذي يسجل نجاحا متزايدا في هذا الشأن، ثم يليه النموذج الإقليمي الأمريكي الذي حقق خطوات أفضل من النموذجين الإفريقي والعربي في مجال فعاليته في حماية حقوق الإنسان.

أما بالنسبة لفعالية الآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان فهي بدورها تُعاني من مشكل في الفعالية نتيجة تغليب منطق الدولة القائم على أولوية حماية النظام العام وأمن الدولة على حساب حماية حقوق الإنسان؛ خاصة في ظلّ التشريعات الجديدة التي أعقبت الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001 حيث عمدت العديد من الدول إلى التضييق على حقوق الإنسان تحت ذريعة محاربة التهديد الإرهابي .

ولكن رغم مُشكل الفعالية الذي تطرحه هذه الآليات، إلا أنها تشكّل دعامة هامة لترقية الأمن الإنساني الذي يقوم أساسا على حقوق الإنسان؛ خاصة في ظلّ إفتقار الأمن الإنساني لهذا النوع من الآليات التي عمل برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومازال يعمل لإيجادها على أرض الواقع؛ فقد سبق للبرنامج وأن دعى لإنشاء مجلس أمن إنساني (*Human Security Council*)¹ تُوكّل له مهمّة حماية الأمن الإنساني الذي تتربّص به العديد من التهديدات.

المطلب الثاني: التنمية الإنسانية كمدخل للأمن الإنساني

وتعتبر التنمية الإنسانية فكرة من وحي مجموعة ملتزمة من المفكرين والخبراء الذين اقتنعوا بضرورة تجديد التفكير من أجل تحقيق تقدّم للمجتمعات الإنسانية²، وعلى رأس هؤلاء المفكرين نجد الباكستاني محبوب الحق (*Mahbub Ul Haq*) أحد مُحرّري تقارير البرنامج وزميله الهندي أمارتيا سان (*Amartya Sen*) الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد³، فهذا الأخير تبني برنامج الأمم المتحدة للتنمية نظريته للتنمية الإنسانية⁴.

ويُرجع أمارتيا سان⁵ أساس نجاح فكرة التنمية الإنسانية وانتشارها إلى فكرة مفادها أن العالم كان مُستعدًا لقبولها؛ خاصة مع تنامي عدم الرضا اتجاه سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية التي انتهجها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي⁶.

¹ فيما يخصّ آليات ترقية الأمن الإنساني: راجع المطلب الثاني من المبحث الثاني والثالث من الفصل الثالث أدناه.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 120

³ الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1998 حول بحوثه الاقتصادية المتعلقة برفاية الأفراد ودراساته حول المجاعة والفقر واللامساواة. مقتبس من :

(Jean- Michel Bonvin :Nicolas Farvaque: «**Amartya Sen : une politique de la liberté**»,Paris Michalon,2008,p10.)

⁴ Talita Yamashiro Fordelone: Robert Schütte1: «**Program for peace and Human security , Human security and conflicts**», *Human Security Journal*, CERJ, Issue 3 , February 2007 ,p.70.

⁵ تنتمي مقارنة القدرات للتنمية الإنسانية التي اقترحها أمارتيا سان للبيبرالية الاجتماعية التي تجمع بين الحرية اللامشروطة والمساواة الحقيقية وبفضل هذه المقاربة يكون أمارتيا سان قد أحيا مجددا نظرية العدالة التي تدور حول القدرات الإنسانية. مقتبس من :

(Alexandre Bertin : « **L'Approche par les capacités d Amartya Sen , une voix nouvelle pour le socialisme liberal** », Groupe de recherche en économie théorique et appliquée , France, 2008.

www.gretha.fr)

⁶ Desmond Mc Neill :Asuncion Lera St. Clair ,op.cit ,p.78-79.

الفرع الأول: تعريف التنمية الإنسانية ومكوناتها

انتقل برنامج الأمم المتحدة للتنمية من الإهتمام بالتنمية الاقتصادية خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي إلى الإهتمام بالتنمية الإنسانية مع بداية صدور أوائل تقارير حولها خلال بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين¹، لذلك أدمج البرنامج مفهوم التنمية الإنسانية في جميع نشاطاته².

أولاً: تعريف التنمية الإنسانية

إفتتح برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أول تقرير له حول التنمية الإنسانية الصادر سنة 1990 بالقول أن: "الأفراد هم الثروة الحقيقية للأمم"³، وجسد البرنامج لاحقاً هذه العبارة الموحدة في تعريفه للتنمية الإنسانية الذي حافظ عليه في العديد من تقاريره، فالتنمية الإنسانية (*Human Development*) هي: "... عملية توسيع الخيارات الممنوحة للأفراد للعيش حياة مديدة وصحية وأن يحصلوا على تعليم وأن يمتلكوا موارد تسمح لهم بمستوى معيشي مقبول (...)"⁴.

ولا تشمل عملية توسيع خيارات الجيل الحالي فقط، بل تعداه لتشمل توسيع خيارات الأجيال المستقبلية فهذا ما يتطلب إضافة بُعد الاستدامة للتنمية الإنسانية⁵. مما دفع بالبرنامج لاحقاً إلى طرح مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة التي تتجاوز حماية البيئة المادية والموارد الطبيعية لتشمل حماية النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية المستقبلية⁶، لأن أساس التنمية الإنسانية مبدأ أخلاقي يتمثل في عالمية مطالب الحياة باعتبارها الخيط المشترك الذي يربط مطالب التنمية الحالية بمطالب التنمية المستقبلية⁷.

¹ Shiro Okubo: Louise Shelley: op.cit,p.15.

² Paul Gordon Lauren : op.cit, p.267.

³Programme des Nations Unies pour le développement: «**Définition et mesure du développement**» Rapport mondial sur le développement Humain 1990 , Paris: Economica, PNUD,1990, p.9.

⁴ Ibid, p.1.

⁵ PNUD:Rapport mondial sur le développement Humain 1992,op.cit,p.

⁶ PNUD:Rapport mondial sur le développement Humain 1990,op.cit, p.8.

⁷ برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تقرير التنمية الإنسانية 1994 ، مرجع سابق ، ص13.

الفصل الأول.....برنامج الأمم المتحدة للتنمية: مقارنة في الوظائف والأدوار

ويلاحظ أن مفهوم التنمية الإنسانية¹ الذي صكّه خبراء برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقرير التنمية الإنسانية لسنة 1990 هو مفهوم واسع يتجاوز الحدود الدنيا للتنمية المتمثلة في تلبية الحاجات الأساسية التي سبق المناداة بها من طرف الأمم المتحدة في سياسات التنمية خلال عقد السبعينات².

فهذا المفهوم الجديد يشمل قيم أساسية لا تقل أهمية عن توسيع القدرات وحسن توظيفها مثل الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإبداع والإنتاج واحترام الذات وضمان حقوق الإنسان³، فهي تشمل كل الحاجات والطموحات الإنسانية⁴ والفرص الممنوحة للفرد، لتوسيع خياراته الغير المحدودة والقابلة للتطور مع الزمن⁵.

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج الأمم المتحدة للتنمية لم يكتف بالتعريف التقليدي للتنمية الإنسانية المبني على نهج تحقيق الحاجات الأساسية للإنسان الأساسية ومنهج الرفاه الإنساني، بل طوره ليشمل نهج المشاركة الإنسانية (*Human Participation*) في مُحمّل الأوجه الحياتية للناس⁶.

كما أن العبرة في التنمية الإنسانية ليس بمستوى الدخل (*Revenue*) ولكن بأوجه استخدام الدخل⁷ فالدولة مثلا قد تنفق الدخل على الأسلحة أو على التعليم، ونفس الشيء بالنسبة للفرد الذي قد يُنفق دخله في الغذاء أو في المخدرات⁸.

فالارتباط بين الثروة ونهج الثراء الإنساني قد يتحقق في بعض المجتمعات؛ ولكن قد ينهار في العديد من المجتمعات نتيجة وجود تعارض حقيقي بين الثروة والتنمية الإنسانية⁹، فعلى سبيل المثال لا الحصر تحتل

¹ يختلف مفهوم التنمية الإنسانية عن مفهوم تنمية الموارد البشرية كون أن ظهور مفهوم تنمية الموارد البشرية كان من منظور إقتصادي بحيث يعتبر الإنسان مورد من الموارد الإقتصادية ويركز على الإنسان بوصفه منتج فقط وعلى إنتاجية العمل بدرجة أولى فهذه النظرة الإقتصادية للإنسان أهملت جوانبه الإقتصادية والبشرية. مقتبس من :

(د كمال النابعي : « التنمية البشرية دراسة حالة مصر »، القاهرة : كتب عربية :

<http://www.kotobarabia.com>)

² د محروس محمود خليفة: « التنمية البشرية وقضاياها النظرية والمنهجية - تحليل نقدي - »، الإسكندرية: منتدى التنمية البشرية للشباب بالإسكندرية المكتب الجامعي الحديث، أوت 2003، ص ص 27-28.

³ PNUD: *Rapport mondial sur le développement Humain 2000*, op.cit, p.10.

⁴ PNUD: *Rapport mondial sur le développement Humain 1992*, op.cit., p.17.

⁵ PNUD: *Rapport mondial sur le développement Humain 2000*, op.cit, pp.10 -12.

⁶ د أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، مرجع سابق، ص 210.

⁷ توصل وليام إسترلي (William Easterly) في مقالة له نشرت سنة 1999 بعنوان " الحياة في ظل النمو " (Life During Growth) أن هناك ضعف في العلاقة بين النمو ومؤشرات نوعية الحياة مثل التعليم والصحة والحرية السياسية وعدم المساواة والصراع، ونفس النتيجة توصل إليها العديد من الباحثين الإفريقيين والأوربيين أمثال فرنسوا بورغينيون (Francois Bourguignon) مدير مدرسة باريس للعلوم الإقتصادية. مقتبس من : (برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص ص 46-47).

⁸ برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق ص 17.

⁹ نفس المرجع ، ص 15.

الصين (China) المرتبة الأولى من حيث تحقيق التّمو الاقتصادي منذ 1970 لكن تحتلّ المرتبة 79 من بين 135 بلدا من حيث تحسين الصّحة ومستوى التعليم¹.

وبهذا نصل إلى القول، بأنّ هذا التعريف الجديد للتنمية (التنمية الإنسانية) يُعتبر نُقْلة نوعية في الأدبيات الفكرية للتنمية²، انتقل البرنامج (UNDP) بموجبه من الدّراسات الاقتصادية للتنمية إلى الدّراسات الإنسانية التي تشمل التركيز على مفاهيم أساسية مثل حقوق الإنسان الأساسية واحترام الذات والحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والابداع والانتاج³، لأنّ التنمية الإنسانية نهج حيوي مُتَطَوِّر ينطبق على جميع الإيديولوجيات والثّقافات⁴ يهدف لتحقيق السّلام في العالم فهي في الأخير تُفضي إلى تحقيق الأمن الإنساني⁵.

ثانيا: مكونات التنمية الإنسانية

بالرجوع إلى تعريف التنمية الإنسانية المقدم من طرف البرنامج (UNDP) يمكن القول بأنّه مهما يكون مستوى التنمية فهناك ثلاث قدرات أساسية يجب توفرها هي: العيش حياة مديدة وفي صحة جيدة، والحصول تعليم وإمكانية الوصول إلى الموارد الأساسية للاستفادة من شروط حياة جيّدة ومقبولة، لكنّ التنمية الإنسانية تتطلب ما هو أبعد، حيث تتضمن عوامل أخرى يرتبط بها الأفراد أكثر مثل المشاركة والأمن والبقاء وحقوق الإنسان⁶، حتّى يكون هؤلاء الأفراد أحراراً في اتّخاذ الخيارات المناسبة للتّفاذ إلى الأسواق والمشاركة في صرح الهياكل السياسية⁷.

وانطلاقاً من مختلف تعاريف التنمية الإنسانية التي تكرّرت في تقارير البرنامج بعبارات وصيغ مختلفة يمكن استخلاص مكونات التنمية الإنسانية وإجمالها في النقاط التالية:

أ- **توسيع الخيارات الإنسانية:** ويقصد بها توسيع خيارات الأفراد عن طريق توسيع القدرات والطاقات الإنسانية، فهذه الأخيرة تُعتبر حسب البرنامج النّطاق المُمكن الذي يحوزّه الأفراد للاستفادة من غذاء مناسب، والعيش حياة مديدة، والمشاركة في حياة الجماعة⁸.

ب- **بناء القدرات الشخصية للأفراد:** ويقصد بها أن يحيا المرء حياة مديدة وصحيّة وأن يحصل على تعليم وأن تُتاح له فرص الوصول إلى الموارد الأساسية؛ وأن تُتاح له فرصة المشاركة في حياته المجتمعية

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص107.

² د أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم ، مرجع سابق ، ص206.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement Humain 1990, op.cit, p .12.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق ص22

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق ص2

⁶ PNUD: Rapport mondial sur le développement Humain 2000, op.cit, p.17.

⁷ PNUD: Rapport mondial sur le développement Humain 1990, op.cit, p .1.

⁸ PNUD: Rapport mondial sur le développement Humain 2000, op.cit, p.17.

وهذا ما يضمن في الأخير كرامته¹، ويعتبر من قبيل القُدُرات أيضا كلّ من الأمن الشّخصي والقدرة على التحرّر من العنف والخطر الجسدي².

ت- استعمال هذه القدرات الشّخصية: ويُقصد بما توظيف الأفراد لقدراتهم في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية³ سواء في أوقات العمل والراحة أو في إطار النّشاطات الثقافية أو السياسية⁴.

لكن اقتصار البرنامج على ثلاث قدرات (التعليم والصحة والحياة المديدة) لا يعني بأنّ القدرات محدودة بل هي كثيرة ومتنوّعة حسب الشّكل وحسب المحتوى، وهي مرتبطة دائما ببعضها البعض وتتضمّن الحرّيات الأساسية المتمثلة في التحرّر من الجوع والمرض وغيرها من الحرّيات الأخرى، كما تتضمّن الإمكانيات والفرص الممنوحة للفرد مثل التعليم والتنقل وإختيار المسكن...⁵.

الفرع الثاني: التنمية الإنسانية المُتمخّرة حول حقوق الإنسان وحرّياته

ورغم أنّ الفرص من طبيعة مختلفة إلّا أنّها تعتبر حيوية للحياة الإنسانية مثل الوصول إلى عمل والمعلومات والتكنولوجيا، والوصول إلى الانتاج التّشّط مثل امتلاك الأرض، والحصول على القروض المالية، والوصول إلى المياه الصالحة للشرب، والحصول على التعليم، والخدمات الصحيّة الأساسية، فكلّ هذه الفرص هي حرّيات ذات أشكال اقتصادية واجتماعية وسياسية. والتّوسيع في الوصول إلى فرصة معينة يمكن أن يؤدّي إلى توسيع قدرة أخرى؛ فمثلا ترفع فرصة الوصول إلى تعليم من فرص الحصول على عمل وفرصة المشاركة في الحياة الاجتماعية⁶.

يهدف كلّ من التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان إلى زيادة الكرامة الإنسانية ورفاهية الفرد وحرّياته رغم امتلاكهما لتصورات واستراتيجيات مختلفة، مما يدلّ على أهمية التنمية الإنسانية لتحقيق حقوق الإنسان وأهمية حقوق الإنسان من جهتها لتحقيق التنمية الإنسانية، لذلك تتضمّن سياسة كلّ من التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان تحقيق ثلاث أولويات⁷، وفي نفس الوقت تلتقي التنمية الإنسانية بحقوق الإنسان في هدف تحقيق الحرّيات السّبع⁸.

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement Humain 2002, op.cit, p.13.

² Ibid, p. 53 .

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 13.

⁴ PNUD: Rapport mondial sur le développement Humain 1990, op.cit, p.1.

⁵ PNUD: Rapport mondial sur le développement Humain 2000, op.cit, p.20.

⁶ PNUD: Rapport mondial sur le développement Humain 1992, op.cit, p.98.

⁷ PNUD, Rapport mondial sur le développement Humain 2000, op.cit, pp.2-8.

⁸ Stephen Golub: «**Less law and reform, more politics and enforcement : a civil society approach to integrating rights and development** ». In : Philip Alston : Mary Robinson : op.cit p.306.

أولاً: تحقيق الأولويات الثلاث¹

تهدف سياسة كل من التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان إلى تحقيق ثلاث أولويات هي:

أ- أولوية ترقية الحقوق المدنية والسياسية من أجل إعطاء الفقراء الوسائل اللازمة للمطالبة بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أن خاصية الاعتماد المتبادل بين الحقوق تسمح للفقراء بالخروج من فقرهم من خلال المشاركة السياسية واتخاذ القرارات التي تحدد مصيرهم، وهي الفرصة التي تمنحهم إيّاها كل من المنظمات غير الحكومية و وسائل الإعلام والمنظمات المهنية.

ب- أولوية أعمال الدولة للإجراءات الضامنة لاحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمُعْدَمِين (*Les Plus Démunis*) وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرارات، والمطالبة بالحقوق المتعلقة بالسكن والصحة .

ت- أولوية الإستثمار في الموارد الاقتصادية من أجل تحقيق الحقوق الاقتصادية، لذلك ينبغي أن تُوجّه الميزانيات العمومية لتمويل قطاع التعليم، والعدالة، وتوفير شروط العمل. ولكن هذا لا يعني وجود علاقة مباشرة بين الدّخل المرتفع وحقوق الإنسان؛ فحتى في الدول الغنية تُسجّل العديد من الإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، في حين لم يمنع الفقر بعض الدول من تحقيق تقدّم مُدهش في حماية حقوق الإنسان.

ثانياً: تحقيق الحريات السبع

عَمِل برنامج الأمم المتحدة للتنمية منذ بداية عقد التسعينات على ربط حقوق الإنسان بالتنمية الإنسانية من خلال الحريات السبع التالية²:

الحرية الأولى: حرية العيش دون معاناة من التمييز والحرمان؛

الحرية الثانية: حرية العيش في حماية من الحاجة؛

الحرية الثالثة: حرية تنمية وتحقيق الإمكانيات؛

الحرية الرابعة: حرية العيش دون معاناة من الخوف؛

الحرية الخامسة: حرية العيش دون معاناة من اللّاعدالة؛

الحرية السادسة: حرية المشاركة واتخاذ القرارات والتعبير عن الرّأي وتكوين الجمعيات؛

الحرية السابعة: حرية الحصول على عمل مناسب دون استغلال.

وعليه فإنّ التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان يتقاسمان هدف ضمان الحريات الأساسية؛ فالفكرة الجريئة التي تعبّر عنها حقوق الإنسان مؤدّاها حقّ جميع الأفراد في الوصول إلى الآليات المجتمعية التي تحميهم من التعسّف والمصادرة؛ مع إعطائهم حرية العيش في ظلّ الكرامة، ومن جهتها تهدف التنمية

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement Humain2000,op.cit,pp.8-9.

² Ibid, p.1.

الإنسانية إلى زيادة ومضاعفة القدرات الإنسانية وتوسيع الخيارات والفرص لكي يعيش كل فرد في ظلّ حياة كريمة. وبهذا فإنّ التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان يدفعان باتجاه تقوية قدرات الأفراد وحماية حقوقهم وحرّياتهم الأساسية¹.

أمّا فيما يخصّ علاقة التنمية الإنسانية بالأمن الإنساني فيرى برنامج الأمم المتحدة للتنمية بأنّه إذا كانت التنمية الإنسانية قائمة أساساً على توسيع خيارات الناس، فإنّ الأمن الإنساني يُعنى بممارسة هذه الخيارات بحريّة وأمان وأن هذه الفرص الموجودة اليوم يجب أن لا تُفقد غداً².

الفرع الثالث: قياس التنمية الإنسانية

وكما سبق القول يعتبر المفكر محبوب الحق (*Mahbub Ul Haq*) من أبرز مُحرّري تقارير التنمية الإنسانية الذي كان وراء فكرة وضع مؤشّرات للتنمية الإنسانية، والتي تبناها برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أوّل تقرير له حول التنمية الإنسانية سنة 1990³.

وتضمّن أوّل تقرير صادر عن البرنامج حول التنمية الإنسانية سنة 1990 طريقة جديدة لقياس التنمية الإنسانية⁴، عن طريق اعتماد دليل التنمية الإنسانية في شكل مركّب يقيس مُتوسّط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية الإنسانية هي: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق (الشكل رقم (4-5))⁵.

وتتطلب عملية وضع مؤشّرات جهود مفاهيمية ومنهجية وإحصائية⁶ فهذه العملية تتأثر مباشرة بكميّة ونوعية الإحصائيات والبيانات الوطنية والدولية⁷. لذلك تعاون البرنامج مع مجلس التنمية الخارجي (ODC)⁸ من أجل وضع مؤشّرات مادية بَعرض قياس نوعية الحياة في جميع الدول فيما يتعلق بجوانب الدّخل والعناية الصحيّة والتعليم⁹.

لكن عملية قياس التنمية الإنسانية تعتبر في حد ذاتها محلّ خلاف¹⁰ فقد تعرّض دليل قياس التنمية الإنسانية للعديد من الانتقادات بسبب طريقة القياس والمؤشّرات المستعملة، غير أنّ هذه الانتقادات

¹ Ibid, p.2.

² Sharbanou Tadjbakhsh :Anuradha M . Cheney ,op.cit, p.106.

³ Kanti Bajpai : «The idea of Human Security » , *International Studies* , London: sage, 2003,p199.

<http://isq.sagepub.com/content/40/3/195.full.pdf+html>

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص90.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص26.

⁶ PNUD: *Rapport mondial sur le développement Humain 1992*, op.cit, p .36.

⁷ فيما يخص الصّعوبات المتعلّقة بالإحصائيات والمعطيات، راجع الفرع الثالث من المطلب الثالث من المبحث الأول من هذا الفصل أعلاه .

⁸ مجلس التنمية الخارجي (Overseas Development Council) هو مجموعة خاصّة يقع مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية.

⁹ Thomas G. Weiss *et al*, op.cit, p. 262.

¹⁰ S . Neil MacFarlane : Yuen Foong Khong , op.cit, p.144.

وظفها البرنامج في إدخال العديد من التحسينات في الجوانب المتعلقة بدقة وشُمُول وتقنيات حساب دليل التنمية الإنسانية¹.

الشكل رقم (4-5): عناصر دليل التنمية الإنسانية وفق المنهجية الجديدة للبرنامج (UNDP).



المصدر : برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 13.

أولاً: تطور دليل التنمية الإنسانية عبر الزمن (HDI)²

وهناك من المفكرين أمثال بول ستريتن (*Paul Streeten*) الذي يرى بأن عمق وغنى مفهوم التنمية الإنسانية يحول دون إمكانية قياسها وحصرها في شكل مؤشرات، ولكن في نفس الوقت هذا لا ينفي فوائد مؤشرات التنمية الإنسانية في توضيح المشكلة وجلب الانتباه نظراً لعدم كفاية مؤشر الناتج المحلي الإجمالي³.

واعتمد برنامج الأمم المتحدة للتنمية كما سبق القول في أول تقرير له حول التنمية الإنسانية دليلاً للتنمية الإنسانية مكوّن أساساً من ثلاثة أبعاد هي: بُعد الصحة والمعبر عنه بمؤشر العمر المتوقع عند الولادة وبُعد التعليم المعبر عنه بمؤشر مستوى الإلمام بمؤشرين هما مؤشر متوسط سنوات الدراسة ومؤشر سنوات

¹ د أشرف محمد عاشور: «جغرافية التنمية في عالم متغير»، الإسكندرية، الأزراطية: دار المعرفة الجامعية، 2008، الطبعة الأولى، ص 178-179.

² Humain development indicator

³ د إبراهيم مراد الدعمة: «التنمية البشرية (الإنسانية): بين النظرية والتطبيق»، عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2008، ص 41.

الدراسة المتوقع، وبعْد الدّخل المعبّر عنه بمؤشر نصيب الفرد من الدّخل القومي الإجمالي والذي يكفّل التمتّع بحياة كريمة¹.

وبرّر البرنامج تركيزه على هذه المتغيّرات دون غيرها بعامل فقدان الإحصائيات من جهة، ومن جهة أخرى من أجل تفادي تعقيد دليل التنمية الإنسانية².

لكن هذا الدليل أُدخلت عليه تعديلات لاحقة ففي تقرير التنمية الإنسانية لسنة 1991 تم توسيع مقياس التحصيل العلمي ليشمل مؤشّر متوسط سنوات الدّراسة إلى جانب مؤشّر مستوى الإمام بالقراءة والكتابة كمؤشرين لبعْد التعليم³، كما أصبح الدّخل يُقاس بالدولار المعدّل بحسب القوّة الشرائية ويُقاس العُمُر المتوقّع بسنوات الحياة⁴.

وفي نفس الوقت جاء تقرير التنمية الإنسانية 1991 بمؤشّر جديد يتعلّق بمؤشّر الحرّية الإنسانية تمّ إعماله على مستوى 88 دولة⁵، وأثبت وجود علاقة حقيقية بين دليل التنمية الإنسانية ومؤشّر الحرّية الإنسانية حيث يرتفع هذا الأخير في الدّول التي تسجّل مستويات تنمية إنسانية مرتفعة، في حين يسجّل مستوى مؤشّر الحرّية الإنسانية مستوى متوسط في الدّول التي تسجّل مستوى تنمية إنسانية منخفض⁶.

ويمكن تفسير ذلك بأنّ مؤشّر الحرّية السياسية (الجدول رقم (2-15)) الذي تمّ استحداثه ليُعبر عن الحقوق السياسية يعتبر شديد الحساسية للظروف السياسية، وسريع التقلّب نتيجة الثورات وعمليات الانتقال الديمقراطي وغير الديمقراطي التي تشهدها الدّول، في حين أنّ دليل التنمية الإنسانية يتّسم بالثبات النسبي ويحتاج لمُدّة طويلة حتى يتغيّر لأنّه يُحاول قياس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومدى احترامها وهذه الحقوق ترتبط بالتقدّم الاقتصادي والاجتماعي الذي يتمّ بدوره بصفة بطيئة نوعا ما وعليه فإنّ عملية عزل دليل التنمية الإنسانية عن الصّدّات السياسية التي يعبر عنها مؤشّر الحرّية السياسية سوف يُعطي صورة دقيقة عن الواقع⁷ بعيدا عن التقلّبات المفاجئة.

وإجمالا يمكن القول بأنّ استحداث أدلة مركّبة مثل مؤشّر الفقر البشري ومؤشّر الحرّية السياسية⁸ ومؤشّر فقدان القدرات الثلاثة الذي أُستحدث بغرض تكملة قياس الفقر المادي⁹، وغيرها

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 13

² PNUD: Rapport mondial sur le développement Humain 1992, op.cit, p p. 22-23.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement Humain 1991, op.cit, p.2 .

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق ، ص92

⁵ PNUD: Rapport mondial sur le développement Humain 1991, op.cit, p.03.

⁶ PNUD: Rapport mondial sur le développement Humain 1992, op.cit, p.36.

⁷ Ibid, p .32.

⁸ PNUD: Rapport mondial sur le développement Humain 2000, op.cit, pp.90-91.

⁹ PNUD: Rapport mondial sur le développement Humain 1996, op.cit, p. 31.

من المؤشرات المعدلة لدليل التنمية الإنسانية (الجدول رقم (2-15))، فكلّ هذه المؤشرات جلبت انتباه أصحاب القرار وساهمت في بعث نقاشات كبرى حول استراتيجيات خدمة التنمية الإنسانية¹.

تطور دليل التنمية الإنسانية عبر الزمن

$$(HDI^2 = \frac{PFI^3 + GDI^4 + HPI^5 (HPI1 * HPI2) + TAI^6}{Time})$$

الجدول رقم (2-15) : بعض مؤشرات التنمية الإنسانية التي طرحها البرنامج

تطور المؤشر	مجال قياس المؤشر	مؤشر التنمية الإنسانية
<p>● مؤشر الفوارق بين الجنسين¹⁰ : اقترحه البرنامج ليضم ثلاثة أبعاد مُعبر عنها بخمسة مؤشرات :</p> <p>1- بُعد سوق العمل: مُعبر عنه بمؤشر المشاركة في القوى العاملة.</p> <p>2- بُعد التمكن: مُعبر عنه بمؤشرين: مؤشر التحصيل العلمي (المستوى الثانوي فما فوق)، ومؤشر التمثيل البرلماني.</p> <p>3- بُعد الصّحة الإنجابية: مُعبر عنه بمؤشرين: مؤشر خصوبة للمراهقات، ومؤشر وفيات الأمهات.</p>	<p>◀ يقوم البرنامج بقياس العدل الجنوسي وتصنيف الدول على هذا الأساس⁸ نتيجة التفاوت الحاصل بين الذكور والإناث من حيث العمر المتوقع عند الولادة والأجور⁹.</p>	<p>● مؤشر التنمية الإنسانية المرتبط بنوع الجنس (GDI) :</p> <p>◀ تمّ طرحه مع بداية تسعينيات القرن 20م⁷</p>
<p>◀ حالت الصّعوبات المنهجية والمفاهيمية التي يطرحها مؤشر الحرية السياسية دون ذلك مواصلة العمل به في التقرير اللاحقة للبرنامج.¹² لأنه مؤشر غير ثابت نتيجة التغيرات السياسية المفاجئة¹³.</p>	<p>◀ حاول البرنامج قياس الحرية الإنسانية في سياقها الاقتصادي والاجتماعي¹¹.</p>	<p>● مؤشر الحرية السياسية (PFI) :</p> <p>◀ طرحه تقرير التنمية الإنسانية 1992</p>
<p>1- مؤشر الفقر البشري (HPI1) : واقترحه البرنامج كبديل لقياس الفقر البشري المبني على مؤشر الدخل فقط، ويقوم على قياس الفقر من منظور التنمية الإنسانية، وهو مبني على مؤشرات أبعاد الحرمان الإنساني المتمثلة في قصر العمر وعدم توفر التعليم الأساسي</p>	<p>◀ تمّ استحداث مؤشر الحرمان البشري الذي يعتبر منظور حرمان للتنمية الإنسانية، أي طريقة عيش الحرومين والفقراء في مجتمع معين</p>	<p>● مؤشر الفقر البشري (HPI) :</p> <p>◀ طرحه تقرير التنمية الإنسانية 1997</p>

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement Humain 2000, op.cit, pp. 90-91.

² HDI = Human development index.

³ PFI = Political Freedom index

⁴ GDI = Gender development index

⁵ HPI = Human Poverty index

⁶ TAI = Technical Achievement Index

⁷ د إبراهيم مراد الدعمة : مرجع سابق ، ص 26 .

⁸ Naomi Cahn : « **Women s security :State security** », In : Cecilia M. Bailliet : « **Security : a multidisciplinary normative approach** », Leiden , Boston: Martinus Nijhoff publisher , 2009, pp. 271-283 .

⁹ د إبراهيم مراد الدعمة : مرجع سابق ، ص 26 .

¹⁰ برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تقرير التنمية الإنسانية 2010 ، مرجع سابق ، ص 91.

¹¹ Thomas G. Weiss et al : op.cit, p.204.

¹² PNUD: Rapport mondial sur le développement Humain 1990, op.cit, p.16.

¹³ PNUD Rapport mondial sur le développement Humain 1992, op.cit, p.32 .

<p>وعدم توفر فرص الحصول على الموارد الخاصة والموارد العامة².</p> <p>2- <u>مؤشر الفقر البشري 2 (HPI2):</u></p> <p>◀ واستُحدث هذا المؤشر نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان المتقدمة والنامية. ويركز مؤشر الفقر البشري 2 على الأبعاد الثلاثة التي يقيسها دليل الفقر البشري 1 ولكن يضيف بُعد الاستبعاد الاجتماعي³.</p> <p>3- <u>مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد⁴:</u> اقترحه البرنامج في تقرير 2010 محل مؤشر الفقر البشري، ويضم ثلاثة أبعاد مُعَبَّر عنها بعشرة مؤشرات:</p> <p>أ- بُعد مستوى المعيشة: معبر عنه بستة مؤشرات هي:</p> <p>الأصول / الأرضية/الكهرباء/المياه/الصرف الصحي/وقود الطهو.</p> <p>ب-بُعد التعليم معبر عنه بمؤشرين هما:إلتحاق الأطفال بالمدارس /سنوات الدراسة.</p> <p>ت- بُعد الصحة: معبر عنه بمؤشرين هما:وفيات الأطفال/التغذية.</p>	<p>وهنا تكمن أهمية المؤشر في أنه يكشف أن الأغنياء يحققون تقدم وهو ما لا يعكس على الفئات المحرومة¹.</p>	
<p>◀ وأستحدث البرنامج⁵ هذا المؤشر لقياس انتشار التكنولوجيا الحديثة مثل الأنترنت في مختلف دول العالم، وأثرها في بناء القدرات الإنسانية وقياس نسبة المتدربين المسجلين في التخصصات الرياضية والعلمية⁶. ولما تم إعماله احتلت فيلندا المرتبة الأولى والموزامبيق المرتبة الأخيرة⁷.</p>		<p>● مؤشّر الإنجاز التقني (TAI):</p> <p>◀ طرحه تقرير التنمية الإنسانية 2001</p>

ثانيا: أهمية دليل التنمية الإنسانية

ساهم تبني برنامج الأمم المتحدة للتنمية لدليل التنمية الإنسانية في حفظ هذا المفهوم من الاندثار⁸، لكن رغم هذه الأهمية التي يمثّلها دليل في قياس التنمية الإنسانية إلاّ أنّه لم يسلم من الانتقادات، وعلى هذا الأساس سوف نحاول حصر إيجابيات استحداث دليل للتنمية الإنسانية في العنصر الأول، أمّا العنصر الثاني فسوف نتناول من خلاله أهم الانتقادات الموجهة لهذا الدليل:

¹ Programme des Nations Unies pour le développement: «**Le développement humain au service de l'éradication de la pauvreté**», Rapport mondial sur le développement Humain 1997, Paris: Economica, PNUD,1997,p.15.

² Ibid, p .4.

³ Programme des Nations Unies pour le développement :_«**Modifier les modes de consommation d'aujourd'hui pour le développement humain**», Rapport mondial sur le développement Humain 1998, Paris: Economica, PNUD, 1998, pp.27-15 .

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق ، ص96.

⁵ Programme des Nations Unies pour le développement :« **mettre les nouvelles technologie au service du développement humain**», Rapport mondial sur le développement Humain 2001, Paris, Bruxelles: De Boeck & Larcier s.a, PNUD,2001, pp.46-51.

⁶ Ibid

⁷ Ibid

⁸ Desmond MC Neill : Asuncion Lera St.Clair, op.cit .p.83.

أ- إيجابيات استحداث دليل للتنمية الإنسانية:

كما سبق القول أن تبني برنامج الأمم المتحدة للتنمية لدليل التنمية الإنسانية ساعد على نشر المفهوم على نطاق واسع حيث أصبحت العديد من تقارير التنمية الإنسانية على المستوى العالمي والإقليمي والوطني تُحاكي هذا الدليل في قياس التنمية الإنسانية، لذلك سوف نستعرض إيجابيات استحداث البرنامج لدليل التنمية الإنسانية في النقاط التالية¹:

- 1- تحفيز النقاشات السياسية الوطنية بين الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية وأجهزة الإعلام؛
- 2- اعتبار التنمية الإنسانية أولوية وطنية التي أثبتت التجارب أن البلدان الفقيرة يمكنها النهوض بتنميتها الإنسانية؛
- 3- الوقوف على الفروقات داخل الدول الفقيرة وحتى الغنية منها؛
- 4- فتح وتوسيع أطر التحليل من أجل إعداد التقارير والإحصائيات الوطنية والإقليمية والدولية مما يُتيح أنواع جديدة من المقارنات الدولية²؛
- 5- جذب إهتمام الأكاديميين وأصحاب القرار بقضايا التنمية الإنسانية؛
- 6- عدم وجود رابط سببي بين التنمية الإنسانية والنمو الاقتصادي، فهناك دول تحتل مستويات متقدمة في الدخل لكن لم ينعكس ذلك على التنمية الإنسانية³؛
- 7- دليل التنمية الإنسانية يبين الطريق الذي يجب على كل دولة سلوكه لتمكين أفرادها من الاستفادة من الخيارات الممنوحة لهم⁴؛
- 8- ساهم دليل التنمية الإنسانية في فتح باب المنافسة بين الدول لتحسين ترتيبها على سلم التنمية الإنسانية⁵.

ب- الانتقادات الموجهة إلى دليل للتنمية الإنسانية :

ورغم الإيجابيات السابق ذكرها حول دليل التنمية الإنسانية إلا أنه لم يسلم من الانتقادات⁶ خاصة لما تم تبني مؤشر الدخل ضمن دليل التنمية الإنسانية لأن الدخل وسيلة وليس غاية في حد ذاته¹. كما

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 101.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement Humain1993,op.cit, p.17 .

⁴ PNUD: Rapport mondial sur le développement Humain1995, op.cit, p.14 .

⁵ Ibid, p.12.

⁶ ومثلا يقترح نادر فرجاني الخريز الرئيسي لتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 بديلا لدليل التنمية الإنسانية الحالي يقوم على ستة مؤشرات هي العمر المتوقع عند الميلاد والتحصيل العلمي ومقياس الحرية ومقياس تمكين النوع والإتصال بشبكة الإنترنت وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد . مقتبس من : (برنامج الأمم المتحدة للتنمية :الصدوق العربي للإثماء الاقتصادي والاجتماعي : تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 ، مرجع سابق، ص

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement Humain1995,op.cit,p.122.

أنَّ بُعْدَ الصِّحَّةِ المُسْتخدَمِ فِي دَلِيلِ التَّنْمِيَةِ الْإِنْسَانِيَةِ لَا يَعْكَسُ بَعْضَ الْأَمْرَاضِ الْجَدِيدَةِ الَّتِي ظَهَرَتْ مُؤَخَّرًا¹ وَهِيَ عِبَارَةٌ أَمْرَاضَ فَيروسِيَّةٍ مُعْدِيَّةٍ تَهَاجِمُ الْأَجْهَازَةَ التَّنْفِيسِيَّةَ مِثْلَ مَرَضِ السَّارْسِ وَمِخْتَلَفِ الْإِنْفَلُونَزَاتِ.

وَسَارِعَ الْبَرْنَامِجِ إِلَى الرَّدِّ عَلَى مُنْتَقِدِي دَلِيلِ التَّنْمِيَةِ الْإِنْسَانِيَةِ بِالْقَوْلِ بِأَنَّ دَلِيلَ التَّنْمِيَةِ الْإِنْسَانِيَّةَ مَا هُوَ إِلَّا مَحَاوَلَةٌ لِقِيَاسِ جِزْئِيٍّ لِلتَّقَدُّمِ الْإِنْسَانِيِّ، وَهَذَا مَا يَقْتَضِي تَكْمِلَتَهُ بِدَرَسَاتٍ كَمِّيَّةٍ وَأُخْرَى نَوْعِيَّةٍ². وَرَغْمَ كُلِّ الْإِنْتِقَادَاتِ إِلَّا أَنَّ دَلِيلَ التَّنْمِيَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ حَقَّقَ نَجَاحًا مَشْهُودًا حَتَّى وَإِنْ كَانَ مَقْيَاسَ جِزْئِيٍّ لِلأَبْعَادِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالاجْتِمَاعِيَّةِ لِلتَّنْمِيَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ حَسَبِ اعْتِرَافِ الْبَرْنَامِجِ³. أَمَّا إِشْكَالِيَّةُ احْتِلَالِ بِلَدٍ مَا مَرَكِزَ مُتَقَدِّمٍ فِي دَلِيلِ التَّنْمِيَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَفِي نَفْسِ الْوَقْتِ مَرَكِزَ مُتَدَبِّئِيٍّ فِي أَبْعَادِ التَّنْمِيَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ الْآخَرَى، فَيَجِبُ بَرْنَامِجُ الْاُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ لِلتَّنْمِيَةِ عَلَى الْقَوْلِ بِغِيَابِ رَابِطٍ سَيِّئٍ بَيْنَ دَلِيلِ التَّنْمِيَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَأَبْعَادِ التَّنْمِيَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ الْآخَرَى⁴.

وَحَسَبَ الْبَرْنَامِجِ (UNDP) فَإِنَّ عَالَمَ الْيَوْمِ أَفْضَلُ بِكَثِيرٍ مِنْ عَالَمِ 1990 فِي عِدَّةِ جَوَانِبٍ فَإِنْسَانِ الْيَوْمِ يَعْيشُ حَيَاةً أَطْوَلَ وَيَحْصِلُ عَلَى مَزِيدٍ مِنَ السَّلْعِ مِنْ غِذَاءٍ وَمَلْبَسٍ وَسَكَنِ مِمَّا تَتَطَلَّبُهُ الْحَيَاةُ الْكَرِيمَةُ كَمَا أَنَّ طِفْلَ الْيَوْمِ يُمَضِي فِتْرَةً أَطْوَلَ عَلَى مَقَاعِدِ الدَّرَاسَةِ، مِمَّا أَفْضَى إِلَى عَالَمٍ مُتَقَارِبٍ فِي دَلِيلِ التَّنْمِيَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ. لَكِنْ رَغْمَ ذَلِكَ مَازَالَتْ الْفَجْوَاتُ كَبِيرَةٌ مِنْ مَنْظُورِ التَّنْمِيَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ، فَالطِّفْلُ الَّذِي يُولَدُ مِثْلًا فِي النِّيْجَرِ يُتَوَقَّعُ لَهُ أَنْ يَعْيشَ حَيَاةً أَقْلَ بِنَحْوِ 26 سَنَةً عِنْدَ مَقَارَنَتِهِ بِالطِّفْلِ الَّذِي يُوَلَدُ فِي الدَّنْمَارِكِ وَأَنَّ يُمَضِي فِتْرَةً دَرَسَةٍ أَقْلَ بِنَحْوِ تِسْعِ سِنَوَاتٍ، وَفِيمَا يَخْصُّ كَمِّيَّةَ السَّلْعِ الَّتِي يُتَاحَ لَهُ لِاسْتِهْلَاكِهَا أَقْلَ بِنَحْوِ 53 مَرَّةً. كَمَا أَفَادَ اسْتِطْلَاعُ الرَّأْيِ فِي النِّيْجَرِ سَنَةَ 2008 أَنَّ سَبْعَةَ أَشْخَاصٍ مِنْ أَصْلِ عَشْرَةِ أَشْخَاصٍ لَمْ يَجِدُوا الْمَالَ الْكَافِيَّ لِشِرَاءِ الْغِذَاءِ لِأَسْرِهِمْ، فَإِذَا كَانَ الدَّنْمَارِكِيُّونَ يَنْتَخِبُونَ نَوَّابَهُمْ بِكُلِّ حُرِيَّةٍ مِنْذَ 1849 فَفِي النِّيْجَرِ حُلُّ الْبَرْلَمَانِ وَالْمَحْكَمَةِ الْعَلِيَا سَنَةَ 2009 بِأَمْرِ مِنَ الرَّئِيسِ الَّذِي أُطِيعَ بِهِ فِي إِنْقِلَابٍ عَسْكَرِيٍّ⁵.

ثالثًا: استعراض دليل التنمية الإنسانية حسب تقرير البرنامج لسنة 2013

لَقَدْ صرَّحَ الْبَرْنَامِجِ (UNDP) بِأَنَّ مَسْتَوِيَّاتِ التَّنْمِيَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ فِي عَالَمِ الْيَوْمِ سَجَّلتْ تَحْسُّنًا أَفْضَلَ مِنْ السَّابِقِ خِلَالَ الْعَقْدِ الْآخِرِ مِنَ الْقَرْنِ الْمَاضِي. وَعَلَى هَذَا الْاَسَاسِ سَوْفَ نَحَاوِلُ اسْتِعْرَاضَ دَلِيلِ التَّنْمِيَةِ

¹ د إبراهيم مراد الدَّعْمَةُ : المرجع السابق ، ص48.

² PNUD: Rapport mondial sur le développement Humain1995,op.cit,p.132 .

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement Humain2002,op.cit,p.53.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 6.

⁵ نفس المرجع ، ص ص 43-44.

الإنسانية على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، استنادا إلى تقرير البرنامج للتنمية الإنسانية لسنة 2013 .

أ- استعراض دليل التنمية الإنسانية وعناصره على المستوى العالمي (نماذج مختارة من الدول):

الجدول رقم (2-16) : نماذج مختارة من ترتيب دول العالم حسب دليل التنمية الإنسانية، وعناصره

ترتيب الدول حسب دليل التنمية الإنسانية	دليل التنمية الإنسانية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	متوسط سنوات الدراسة بالسنوات	متوسط سنوات الدراسة المتوقعة بالسنوات	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
دول ذات تنمية إنسانية مرتفعة جداً	القيمة 2012	البيانات إلى 2012	البيانات إلى غاية 2010	البيانات إلى غاية 2011	القوة الشرائية بدولار 2005
1- النرويج	0.955	81.3	12.6	17.5	48.688
2- أستراليا	0.938	82.0	12.0	19.6	34.340
3- الولايات م. الأمريكية	0.937	78.7	13.3	16.8	43.480
دول ذات تنمية إنسانية مرتفعة					
55-الإتحاد الروسي	0.788	69.1	11.7	14.3	14.461
76-إيران	0.742	73.2	7.8	14.4	10.695
90-تركيا	0.722	74.2	6.5	12.9	13.710
دول ذات تنمية إنسانية متوسطة					
101-الصين	0.699	73.7	7.5	11.7	7.945
121-جنوب إفريقيا	0.629	53.4	8.5	13.1	9.594
136-الهند	0.554	65.8	4.4	10.7	3.285
دول ذات تنمية إنسانية منخفضة					
153-نيجيريا	0.471	52.3	5.2	9.0	2.102
186-جمهورية الكونغو الديمقراطية	0.304	48.7	3.5	8.5	319
186-النيجر	0.304	55.1	1.4	4.9	701

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «هضبة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع»، تقرير التنمية الإنسانية 2013 ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، كندا: (Lowe-Martin) 2013، ص 155-156

ملاحظات :

1- أبعاد دليل التنمية الإنسانية: وهذه الأبعاد هي¹:

أ- الصحة وتقاس بالعمر المتوقع عند الولادة ؛

ب- التعليم ويقاس بمؤشرين: المؤشر الأول هو متوسط سنوات الدراسة والثاني هو متوسط سنوات الدراسة المتوقع؛

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 15

ج- مستوى المعيشة ويقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي الخام.

2- يوصي البرنامج بعدم مقارنة دليل التنمية الإنسانية والبيانات الواردة وترتيب الدول في هذا التقرير ودليل التنمية الإنسانية والبيانات الواردة في التقارير السابقة لأن البرنامج يقوم بإعادة النظر فيها دورياً¹.

3- اقتصرنا في هذا الجدول على نماذج مختارة من الدول نظراً لطول قائمة الدول الواردة التي أوردتها البرنامج في تقريره². وبالتالي فإن قائمة الدول الواردة في هذا الجدول غير مرتبة باستثناء الدول الثلاثة الواردة في قائمة الدول ذات التنمية الإنسانية المرتفعة جداً فهي مرتبة حسب ورودها في تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2013 .

وكتعليق على هذا الجدول(2-16) الخاص بترتيب الدول على مقياس دليل التنمية الإنسانية على المستوى العالمي نلاحظ تبوء كل من الترويج وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية على التوالي للمراتب الثلاثة في قائمة الدول ذات التنمية الإنسانية المرتفعة، وهو تصنيف يعكس مستوى الحياة المتقدم الذي حققته هذه الدول لشعوبها. ويلاحظ كذلك من خلال هذا الجدول أن الصين مُصنفة في قائمة الدول ذات التنمية الإنسانية المتوسطة فيما يخص دليل التنمية الإنسانية (المرتبة عالمياً 101)، رغم المكانة الاقتصادية المتقدمة التي يحتلها هذا البلد على المستوى العالمي، وهو ما يؤكد طرح البرنامج القائل بإنعدام العلاقة بين التنمية بمفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية. ويُلاحظ كذلك أن المراتب الأخيرة في قائمة الدول ذات التنمية الإنسانية المنخفضة هي من نصيب الدول الإفريقية مُمثلة في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية والتيجر على التوالي؛ وهو تصنيف يعكس ضعف مستوى التنمية الإنسانية في هذين البلدين الإفريقيين.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «فئة الجنوب: تقدّم بشري في عالم متنوّع»، تقرير التنمية الإنسانية 2013، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، كندا : (Lowe-Martin) 2013، ص150

² يضمّ الجدول الذي أوردته برنامج الأمم المتحدة للتنمية الذي يضمّ قائمة ترتيب الدول حسب دليل التنمية الإنسانية 187 دولة، أنظر الملحق رقم (6-1).

ب- استعراض دليل التنمية الإنسانية وعناصره على المستوى الإقليمي (الدول العربية نموذجاً):

الجدول رقم (2-17): ترتيب الدول العربية حسب دليل التنمية الإنسانية، وعناصره.

ترتيب الدول العربية حسب دليل التنمية الإنسانية على المستوى العربي	ترتيب الدول العربية حسب دليل التنمية الإنسانية على المستوى العالمي	دليل التنمية الإنسانية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات	متوسط سنوات الدراسة بالسنوات	متوسط سنوات الدراسة المتوقعة بالسنوات	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
القيمة 2012	البيانات إلى 2012	البيانات إلى 2010	البيانات إلى 2011	القوة الشرائية بدولار 2005		
دول ذات تنمية إنسانية مرتفعة جدًا						
قطر	36	0.834	78.5	7.3	12.2	87.478
الإمارات. ع. م.	41	0.818	76.7	8.9	12.0	42.716
دول ذات تنمية إنسانية مرتفعة						
البحرين	48	0.796	75.2	9.4	13.4	19.154
الكويت	54	0.790	74.7	6.1	14.2	52.793
م.ع. السعودية	57	0.782	74.1	7.8	14.3	22.616
ليبيا	64	0.769	75.0	7.3	16.2	13.765
لبنان	72	0.745	72.8	7.9	13.9	12.364
عُمان	84	0.731	73.2	5.5	13.5	24.092
الجزائر	93	0.713	73.4	7.6	13.6	7.418
تونس	94	0.712	74.7	6.5	14.6	8.103
دول ذات تنمية إنسانية متوسطة						
الأردن	100	0.700	73.5	8.6	12.7	5.272
فلسطين	110	0.670	73.0	8.0	13.5	3.359
مصر	112	0.662	73.5	6.4	12.1	5.401
سوريا	116	0.648	76.0	5.7	11.7	4.674
المغرب	130	0.591	72.4	4.4	10.4	4.384
العراق	131	0.590	69.6	5.6	10.0	3.557
موريتانيا	155	0.467	58.9	3.7	8.1	2.174
دول ذات تنمية إنسانية منخفضة						
اليمن	160	0.458	65.9	2.5	8.7	1.820
جيبوتي	164	0.445	58.3	3.8	5.7	2.350
جزر القمر	169	0.429	61.5	2.8	10.2	986
السودان	171	0.414	61.8	3.1	4.5	1.848

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2013، مرجع سابق، ص 155-156.

وكتعليق على هذا الجدول الخاص بتصنيف الدول العربية على مقياس التنمية الإنسانية حسب المناطق على المستوى العالمي، احتلت المنطقة العربية ككل من بين ست مناطق المرتبة الرابعة بـ: 0.652 كدليل للتنمية الإنسانية.

وبشئ من التفصيل نُحاول قراءة هذه التصنيفات التي أوردتها تقرير البرنامج لسنة 2013 على ضوء الأحداث التي تعيشها بعض الدول العربية (تونس، مصر، ليبيا، سوريا، اليمن). والمُلفت للإنتباه في هذا الصدد أن ليبيا التي تعيش أوضاعا سياسية وأمنية متدهورة لم يتأثر اتجاه التنمية الإنسانية لديها بهذه الأوضاع غير المستقرة، فقد صُنفت ضمن الدول ذات التنمية الإنسانية المرتفعة واحتلت بذلك المرتبة 64 عالميا والمرتبة 6 عربيا متقدمة على الجارة الجزائر (المرتبة 93 عالميا و9 عربيا) التي تعيش أوضاعا جدّ مستقرّة بالمقارنة بليبيا، وبالتّسبة لتونس لم يتأثر كذلك اتجاه التنمية الإنسانية لديها بالإضطرابات السياسية والاجتماعية فقد جاء تصنيفها ضمن الدول ذات التنمية الإنسانية المرتفعة في المرتبة 94 على المستوى العالمي والمرتبة 10 على المستوى العربي، أمّا مصر فقد صُنفت ضمن قائمة الدول ذات التنمية الإنسانية المتوسطة في المرتبة 112 عالميا والمرتبة 13 عربيا وهو تصنيف يعكس نسبيا حقيقة الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية غير المستقرّة التي يعيشها هذا البلد، وتلي مصر الجارة سوريا مباشرة في التصنيف التي وردت ضمن قائمة الدول ذات التنمية الإنسانية المتوسطة في المرتبة 113 عالميا والمرتبة 14 عربيا، وهو تصنيف لا يعكس حقيقة الوضع السياسي والأمني والاقتصادي المُنهاري في هذا البلد، في حين يعتبر تصنيف اليمن ضمن قائمة الدول ذات التنمية الإنسانية المنخفضة تصنيف يعكس حقيقة الأوضاع السياسية والأمنية الخطيرة التي عرفها اليمن في السنوات الأخيرة .

وعليه نخلص إلى القول بأنّ دليل التنمية الإنسانية في بعض الأحيان لا يعكس حقيقة الأوضاع السياسية والأمنية التي يعيشها البلد. لأنّه مقياس جزئي للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية الإنسانية كما صرّح به برنامج الأمم المتحدة للتنمية¹.

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement Humain2002,op.cit,p.53.

ت-استعراض تطوّر دليل التنمية الإنسانية وعناصره على المستوى الوطني (الجزائر نموذجاً) :

الجدول رقم (2-18): تطوّر دليل التنمية الإنسانية في الجزائر في الفترة (1980- 2012)

السّنوات	متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة	متوسّط سنوات الدّراسة المتوقّع	متوسّط سنوات الدّراسة	نصيب الفرد من الدّخل القومي الإجمالي (2005 PPP\$)	دليل التنمية الإنسانية (HDI)
1980	59.6	8.3	1.8	6.179	0.461
1985	63.8	8.3	2.6	6.658	0.508
1990	67.1	9.9	3.6	5.995	0.562
1995	68.5	10.1	4.7	5.334	0.591
2000	70.1	10.2	5.9	5.783	0.625
2005	71.7	12.7	6.9	6.810	0.680
2010	72.9	13.6	7.6	7.262	0.710
2011	73.1	13.6	7.6	7.341	0.711
2012	73.4	13.6	7.6	7.418	0.713

Source : UNDP :« **The Rise of the South:Human Progress in a Diverse World**», Human Development Report 2013, Explanatory note on 2013 HDR composite indices, Algeria,p.2.
www.undp.org/content/dam/rbas/img/.../Algeria.docx

وكتعليق على الجدول رقم (2-18) نلاحظ أن اتّجاه التنمية الإنسانية في الجزائر في الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2012 قد عرف منحني تصاعدي نحو التحسّن حسب المقياس الذي اعتمده تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2013 الصادر عن البرنامج حيث أصبحت الجزائر تُصنّف ضمن الدّول ذات التنمية الإنسانية المرتفعة (المرتبة 93 عالميا و المرتبة 9 عربيا) .

وما يلفت الانتباه هو أنّه خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2000 لم يتأثّر دليل التنمية الإنسانية (HDI) وعناصره بالأوضاع السياسية والاقتصادية المتدهورة التي عرفت الجزائر خلال هذه العشرية (ماعدا تراجع نصيب الفرد الجزائري من الدّخل الوطني الإجمالي سنة 1995 بالمقارنة مع سنة 1994)، فالأوضاع المتدهورة خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين دفعت بالحكومة الجزائرية آنذاك إلى إعادة هيكلة اقتصادها استجابة لشروط صندوق التّقد الدولي (IMF) الذي منحها قروضا لاصلاح أوضاعها الاقتصادية، فهذه الهيكلة أدّت إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال وتراجعت شبكة الحماية الاجتماعية التي كانت تضمنها الدولة لمختلف الطبقات الاجتماعية، ولكن رغم تراجع أداء

الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي خلال هذه الفترة قفز دليل التنمية الإنسانية من 0.562 سنة 1990 إلى 0.625 سنة 2000.

المطلب الثالث: بؤادر اهتمام البرنامج بالأمن الإنساني

إن مفهوم الأمن الإنساني لم يُوجدْه برنامج الأمم المتحدة للتنمية من فراغ، بل كان نتيجة إرهابات سابقة ترجمتها كتابات العديد من الكتاب والمنظرين الإستراتيجيين، فبعض أبعاده (الأمن الإنساني) ظهرت في أعمال وتقارير بعض اللجان والمنظمات الدولية قبل تبنيها رسمياً من طرف البرنامج.

لذلك تكتسي الإحاطة بالمرحلة التي سبقت تبني برنامج الأمم المتحدة للتنمية للأمن الإنساني في تقريره لسنة 1994 أهمية بالغة في دراسة دور البرنامج في ترقية الأمن الإنساني.

وعلى أساس ما تقدم نحاول الوقوف على البؤادر الأولى لاهتمام البرنامج (UNDP) بالأمن الإنساني قبل طرحه في تقريره لسنة 1994 من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: الأصول الفكرية لمفهوم الأمن الإنساني

لقد تميّزت الظروف التي سبقت تبني برنامج الأمم المتحدة للتنمية بمجموعة من التحوّلات المفاهيمية والمعرفية التي مسّت مختلف حقول المعرفة الإنسانية، والتي تجسّدت من خلال محاولات إعادة تعريف بعض المفاهيم التي تأثرت بالأوضاع التي كانت سائدة أثناء الحرب الباردة، كما تجسّدت هذه التحوّلات كذلك من خلال محاولات إثراء قاموس العلاقات الدولية بمفاهيم جديدة تماشياً مع عالم ما بعد الحرب الباردة، ومن هذه المفاهيم التي أُعيد النظر فيها من حيث الموضوع والأدوات نجد مفهوم الأمن .

أولاً: محاولات إعادة تعريف مفهوم الأمن

سبق القول أن مفهوم الأمن الإنساني مفهوم جديد على مستوى الأدبيات البحثية لأن الدراسات الأمنية التقليدية ركزت على إشكالية الأمن الوطني في إطار العلاقات الدولية باعتبار الدولة كانت تعتبر أرقى أشكال النظام السياسي. لهذا قامت معظم محاولات التحليل آنذاك على مصطلح القوة والسلم ففيمّا يخصّ مقارنة القوة ترجع أصولها الفكرية إلى المدرسة الواقعية للعلاقات الدولية التي يتزعمها كلٌّ من كار (E.H. Carr) وهانس مورغنتاؤ (Hans Morgenthau) أما فيما يخصّ المقاربة القائمة على السلم ترجع أصولها الفكرية إلى المدرسة الميثالية¹.

¹ Barry Buzan: «**People , State , and Fear : the national security problem in international relations** », Great Britain : First Published, 1983 , Wheat sheaf books LTD, p.01.

لكن الإرهاسات الأولى لمفهوم الأمن الإنساني بدأت تتجلى مع تزايد عدم الرضا عن النظريات الإنمائية والأمنية المُتَّبعة خلال عقد الستينات والسبعينات والثمانينات من القرن الماضي، لذلك قامت مدرسة التسق الدولي (WOMP)¹ بطرح تصوّرات طموحة لبناء نسق عالمي أكثر استقراراً وعدلاً².

كما نجد إلى جانب ذلك مساهمات الكاتب الترويجي يوهان غالتون (John Galtung) حول السلم خلال ستينات القرن العشرين؛ التي أراد من خلالها تصحيح تعريف المقاربة الواقعية للسلم بمفهومه السلبي القائم على انعدام العنف إلى المفهوم الايجابي للسلم. وهناك أيضاً كتابات جون بورتون (John Burton) سنة 1972 التي حاولت تفسير عدد من التزايدات التي كان مردّها حسب منظوره مصادرة الحاجات الإنسانية الفردية كما حاول بورتون تقديم نظرة عن المجتمع العالمي المؤسس على السلم والعدالة والرفاهية³.

إلا أن المفهوم الواسع للأمن لم يتشكّل فعلياً إلاّ عند باري بوزان (Barry Buzan)، فهذا الأخير سمحت أعماله بتوسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى قطاعات جديدة على غرار القطاع الاقتصادي والبيئي المجتمعي، كما ساهمت تحليلاته في تبني وحدات تحليل جديدة مثل الدول والإقليم والمجتمع والأمة والجماعة والفرد⁴.

وعليه ربط باري بوزان في بداية كتاباته الأمنية بين الأمن الفردي والدولة واعتبر هذه الأخيرة بقدر ما هي حامية لأمن الأفراد قد تصبح مُهدّدة له في بعض الأوضاع بصفة مباشرة وغير مباشرة وقسم باري بوزان أنواع التهديدات التي تصيب الأفراد والتي تجد مصدرها في الدولة إلى أربعة فئات هي: الفئة الأولى هي التهديدات الناجمة مباشرة من القانون الداخلي للدولة، والفئة الثانية هي التهديدات الناجمة عن الأداء السياسي للدولة ضدّ الأفراد والمجموعات، أمّا الفئة الثالثة هي التهديدات الناجمة عن الصّراع الخارج عن مراقبة أجهزة الدولة، في حين أنّ الفئة الرابعة هي التهديدات الناجمة عن السياسات الأمنية الخارجية للدولة⁵.

ثانياً: تبني الأمن الإنساني في أعمال بعض اللجان والمنظمات غير الحكومية

ويرى بعض الكتاب أن طرح برنامج الأمم المتحدة للتنمية لمفهوم الأمن الإنساني كان حصيلة دمج البرنامج لإستراتيجيتين هما: الإستراتيجية الأولى تدعو إلى تبني مفهوم واسع للأمن الإنساني، والتي تجد مصدرها في أعمال بعض اللجان مثل لجنة براندت (Brandt)، ولجنة بالم (Palme)، ولجنة

¹Multinational World order models projects

²Kanti Bajpay: op.cit, p.197.

³Jean François Rioux : Charles Philippe David :op.cit, p.20.In : Jean François Rioux :op.cit.

⁴إلياس أبو حودة: « الأمن البشري وسيادة الدول»، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص 47.

⁵ Barry Buzan : op.cit , pp.20,24-25

برانتلاند (*Brundtland Commission*) ولجنة نييري (*Nyerere*). أما الإستراتيجية الثانية فهي التي تدعو لأجندة إنمائية¹.

فاللجنة المستقلة لقضايا التنمية الدولية التي ترأسها ويلي براندت (*Willy Brandt*) تحدّثت في تقريرها شمال جنوب سنة 1980 عن مشاكل جديدة تتجاوز مشاكل السلم والحرب السائدة آنذاك وتتمثل هذه المشاكل الجديدة في الجوع، واتّساع الهوة بين فقراء الجنوب وأغنياء الشمال. أما اللّجنة المستقلة لقضايا الأمن ونزع السلاح المعروفة التي ترأسها أولف بالم (*Olof Palme*) فقد دعت في تقريرها بعنوان الأمن المشترك (*Common Security*) سنة 1982 إلى ضرورة صرف التركيز عن مسائل الأمن والسلم، والتركيز أكثر على مسائل الفقر وغياب المساواة والحرمان الإقتصادي التي أصبحت تهدّد دول العالم الثالث. وهناك أيضا مبادرة استكهولم حول الأمن والحكم الرشيد التي ظهرت مع نهاية الحرب الباردة والتي دعت إلى المسؤولية المشتركة والتركيز على التحديات الأمنية المرتبطة بالتلوث البيئي والإنفجار السكاني ومشاكل التنمية عوض التنافس السياسي وسباق التسلّح².

الفرع الثاني: محاولة البرنامج لإعادة تعريف مفهوم الأمن

منذ سنة 1990 قاد برنامج الأمم المتحدة للتنمية عملية إدماج مسائل الاقتصاد والتنمية في قضايا الأمن³. ومع صدور تقرير التنمية الإنسانية 1993 بدأت إرهاصات ميلاد مفهوم جديد جسّدتها دعوة البرنامج إلى ضرورة حماية الفرد بدلاً من الدولة، والإهتمام بالإرادة القويّة للناس للمشاركة في إدارة مصائرهم بأنفسهم. لكن بالمقابل إعترف البرنامج بضرورة تهيئة بيئة مناسبة لولادة هذا المفهوم الجديد من خلال إعادة صياغة جوهر العديد من مفاهيم العلاقات الدولية وعلى رأسها مفهوم الأمن⁴. لهذا كانت دعوة برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقرير 1993 صريحة لإعادة مراجعة العديد من المفاهيم السياسية والاقتصادية للعلاقات الدولية على غرار مفهوم التنمية والأمن؛ فهذه المفاهيم ينبغي أن تتّمحور حول الفرد وليس الحدود⁵.

¹ David Chandler : Nik Hynek : «**Critical Perspectives On Human Security : Rethinking Emancipation And Power In International Relations**», London And New York : Routledge, 2011, p.31.

² Kanti Bajpay: op.cit, pp.197-198.

³ S . Neil MacFarlane:Yuen Foong Khong :op.cit, p.11.

⁴ Taylor Owen : «**The uncertain future of Human security in the UN** », In : Moufida Goucha: John Crowley : op.cit . p.115 .

⁵ PNUD :Rapport mondial sur le développement humain 1993,op.cit.

وعليه اقترح برنامج الأمم المتحدة للتنمية تبني مفهوم الأمن الإنساني كمفهوم جديد للأمن¹. ولكن يلاحظ أنّ البرنامج تبني في بداية الأمر مقارنة ضيقة للأمن الإنساني في تقريره حول التنمية الإنسانية لسنة 1993 بالمقارنة مع المقاربة الواسعة التي تبناها في تقريره سنة 1994 حيث ربط الأمن الإنساني بالعديد من القضايا².

الجدول رقم (2-19): عناصر العقيدة الجديدة (الأمن الإنساني) التي تبناها البرنامج

أمن من ؟	من ماذا ؟	بأي وسيلة ؟
<ul style="list-style-type: none"> ● شخص الأمن الإنساني: الإنسان ، الفرد ، الناس ، المرأة الأقليات ، الأطفال ، المهاجرين الفقراء ، السكّان الأصليين. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تهديدات الحاجة : الفقر، الجوع العطش ، إنعدام الدخل ، البطالة انعدام الحماية الاجتماعية ● تهديدات الخوف : الإجرام المنظّم الإرهاب، الكوارث الطبيعية والصناعية العنف المادي والنفسي، الحروب. 	<ul style="list-style-type: none"> ● حقوق الإنسان : الحق في الحياة، الحق في الغذاء الحق في الماء ، الحق في الصحة، الحق في الطاقة الحق في السكن، الحق في التعليم ● التنمية الإنسانية : إشباع الحاجات المادية والتفسيّة توسيع الخيارات الإستدامة، الإنصاف، العدالة المساواة. ● الديمقراطية : المسائلة ، المشاركة اللامركزية، جودة الأداء السياسي ، التعددية.

Source: David Baldwin: «The concept of security», Review of international studies, vol,23, 1997.

نقلا عن:

Kanti Bajpay : «the idea of human security», op.cit.,p.199.

¹ Shiro Okubo : Louise Shelley : op.cit,p.15.

² David Chandler :Nik Hynek : op.cit,p.32.

خلاصة الفصل الأول:

إن برنامج الأمم المتحدة للتنمية كجهاز فرعي تابع للأمم المتحدة أنشأته الجمعية العامة استنادا إلى الصلاحيات المخولة لها بموجب ميثاق الأمم المتحدة الذي يمنحها حق إنشاء ما تراه مناسبا من الأجهزة الفرعية لمساعدتها على القيام بمهامها، وأوكلت للبرنامج في بداية الأمر مهمة تقديم المساعدات الفنية للدول عقب إنشائه مباشرة، لكن هذه الوظائف التقليدية للبرنامج عرفت عدّة عمليات تحيين من أجل الإستجابة لمختلف التحوّلات التي طرأت على الساحة الوطنية والإقليمية والدولية؛ وذلك بالإرتكاز على استراتيجية الإنتشار الوطني والإقليمي والدولي التي ينتهجها البرنامج والتي مكنته من تَبوُّء مكانة ريادية في تنسيق الجهود الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة عبر مختلف مناطق العالم.

فالحيادية (*Neutrality*) التي يتمتع بها برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أداء أدواره جعلت منه شريكا مفضلا لمختلف الفواعل الحكومية وغير الحكومية على المستويين الوطني والإقليمي والدولي ورغم الصّعوبات المالية والفنية التي يعاني منها البرنامج، إلا أنه استطاع طرح نقاشات جديدة وعميقة في نفس الوقت حول مفاهيم كبرى مثل التنمية والأمن وحقوق الإنسان وطورهما إلى التنمية الإنسانية والأمن الانساني، وجعل الإنسان وحقوقه وكرامته غايتيهما النهائية.

وواصل البرنامج(UNDP)طروحاته المتجددة لإعادة تعريف مفاهيم أخرى مثل الفقر والديموقراطية والمجتمع المدني والهجرة والماء... وغيرها من المفاهيم التي أصبحت محلّ اشتغال جدي للعديد من الأوساط الأكاديمية والرسمية، فهذه الطروحات العلمية الجديدة للبرنامج منحت تقاريره السنوية حول التنمية الإنسانية ومختلف الوثائق التي يصدرها قيمة علمية وبخثية، نتيجة ما تتضمنه من عمق في التحليل مستعينا في ذلك ببعض المؤشرات النوعية ومختلف الإحصائيات الكمية المعبرة عن حياة الإنسان وبيئته الطبيعية والسياسية والاقتصادية.

كما أن اشتغال برنامج الأمم المتحدة للتنمية على ثلاثية الأمن الإنساني وحقوق الإنسان والتنمية الإنسانية أنتج علاقة ترابطية بين هذه المفاهيم الثلاثة. فلا يمكن تصوّر وجود أمن إنساني دون حقوق الإنسان ودون تنمية إنسانية، فهذه العلاقة بين هذه المفاهيم الثلاثة الكبرى تأخذ شكل تبادل تعريزي¹.

¹ Wolfgang Benedek : « **Human rights and Human security: challenges and prospects** », In : Francisco Ferrándiz Antonius C.G.M. Robben : « **Multidisciplinary perspectives on peace and conflict research, a view from Europe** », Spain :University of Deusto Bilbao,2007, pp.30-31.

الفصل الثاني

الأمن الإنساني فواعله وتهديداته من منظور

برنامج الأمم المتحدة للتنمية

"وعالم اليوم حافل بالتحديات الجديدة، ومنها تلك المتعلقة بحماية البيئة. واستدامة الرفاه. وترسيخ الحريات الأساسية..."

Amartya Sen
Human Development Report 2010

طرح برنامج الأمم المتحدة للتنمية هيكلية أمنية جديدة تتجاوز القضايا والشؤون العسكرية¹ لتشكّل أرضية جديدة تساعد على تبني مفهوم الأمن الإنساني من طرف واضعي السياسات، وكذا من طرف المنظمات غير الحكومية والباحثين في هذا المجال.²

وقام برنامج الأمم المتحدة للتنمية بدور بارز في إضفاء الطابع الرسمي على مفهوم الأمن الإنساني من خلال تقريره حول التنمية الإنسانية لسنة 1994³. فقد تضمّن هذا التقرير والتقارير اللاحقة منظور البرنامج لمفهوم الأمن الإنساني وفواعله ولتهديداته.

وعلى هذا الأساس سوف نحاول في الفصل الثاني معالجة مفهوم وفواعل وتهديدات الأمن الإنساني من منظور برنامج الأمم المتحدة للتنمية. وعلى هذا الأساس سوف نقسّم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول : مفهوم الأمن الإنساني من منظور برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

المبحث الأول : الفواعل المعززة للأمن الإنساني من منظور برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

المبحث الأول : تهديدات الأمن الإنساني من منظور برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

ثمّ نختم هذا الفصل بخلاصة.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو»، تقرير التنمية الإنسانية 2005 ترجمة غسان غصن، ماريا أبو خليفة، عمر الأيوبي، سعيد العظم محمد شومان، بيروت: مطبعة كركي، 2005، ص153.

² David Chandler : Nik Hynek : op.cit, p.56.

³ Brad Jessup, Kim Rubenstein: « **Environmental discourses in public and international law** » UK :Cambridge University press, 2012, p.221.

المبحث الأوّل: مفهوم الأمن الإنساني من منظور البرنامج

لقد أورد برنامج الأمم المتحدة للتنمية الأمن الإنساني في أعماله كروية جديدة لأمن يجد جذوره في حياة الناس في إطار الجدل الأوسع حول موضوع التنمية، فهي رؤية هدفها تجاوز منظور الأمن الوطني القائم على التهديدات العسكرية وحماية الأهداف الإستراتيجية للسياسة الخارجية¹.

ولتكريس ونشر الأمن الإنساني على أوسع نطاق منح البرنامج لهذا المفهوم أهمية كبرى في وظائفه وأدواره على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. لكن تعترض دأرسبي هذا المنظور الأمني الجديد عدّة صعوبات منهجية ومضامينية، وترجع بعض الصعوبات المتعلقة بالجانب المنهجي إلى اختلاف أدوات التحليل وكثرة الفواعل المتدخلة في الأمن الإنساني وشدّة تعقيد المتغيّرات واختلاف طبيعتها².

أمّا الصعوبات المضامينية فتتعلّق بمحتوى ومضمون الأمن الإنساني في حدّ ذاته الذي تُوجّهه وتتحكّم فيه مصالح الفواعل الحكومية غير حكومية التي تبنته في سياساتها وبرامجها .

لذلك سوف نتناول في هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب، حيث نخصّص المطلب الأول لتوظيف البرنامج للدراسة عبر التخصصية في الأمن الإنساني، أمّا في المبحث الثاني فسوف نتطرق فيه لتعميق وتوسيع الأمن الإنساني في حين نستعرض في المطلب الثالث خصائص الأمن الإنساني.

المطلب الأوّل: توظيف البرنامج للدراسة عبر التخصصية في الأمن الإنساني

لقد وظّف برنامج الأمم المتحدة للتنمية الدراسة عبر التخصصية فيما يخصّ الأمن الإنساني، لأنّ قضاياها يصعب تناولها من منظور علمي واحد، فنظراً لطبيعتها المعقدة فهي تتطلب الإستعانة دوماً بالأدوات الكميّة والكيفية وبشكل مقارناتي³ التي توفرها الإختصاصات العلمية ذات الصلة. وتتجلّى أهمية توظيف الدراسة عبر التخصصية في تقارير البرنامج(UNDP) التي يشترك في إعدادها العديد من الخبراء والمتخصصين من مختلف صنّوف المعرفة العلمية.

الفرع الأوّل: أهميّة الدراسة عبر التخصصية في الأمن الإنساني

تتشرك عدّة علوم إنسانية في الدراسات المتعلقة بالأمن الإنساني بداية بالعلوم السياسية وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد وعلم النفس وعلم البيئة⁴، لأنّ المسائل ذات الصلة بنوعية الحياة مثل الأمن والسعادة

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «ما هو أبعد من التدرّة: القوّة والفقير وأزمة المياه العالمية»، تقرير التنمية الإنسانية 2006، ترجمة: euroscript (Luxembourg S à r.l)، القاهرة: مركز معلومات الشرق الأوسط (MERIC)، 2006، ص 3.

² أ د أمخند برفوق: «الأمن الإنساني»، محاضرات ألقيت على طلبة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، 2009-2010. نفس المرجع .

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «التغلّب على الحواجز قابلية التنقل البشري والتنمية»، تقرير التنمية الإنسانية 2009، ترجمة أمال التريزي، القاهرة: مركز معلومات الشرق الأوسط (MERIC)، 2009، ص 21.

الشخصية وتكافؤ الفرص والمشاركة، هي مسائل يصعب قياسها وتحليلها من منظور علمي واحد، بل تتطلب تضافر وتعاون باحثين من تخصصات مختلفة¹، وهو الشيء الذي ينطبق على الأمن الإنساني في حد ذاته باعتباره يولي أهمية كبرى لمسائل نوعية الحياة السابق ذكرها .

ولتقييم دور التّمو الاقتصادي ومختلف السياسات مثلا في مجال التنمية الإنسانية كمدخل للأمن الإنساني يستلزم الأمر نمُودج تحليل ينطبق على الدّول المتقدّمة والدّول التّامية على حدّ سواء. وأمام صعوبة هذه العملية تبرز الحاجة للإستعانة كما سبق ذكره بالتحليلات النوعية والكمّية المتعدّدة الاختصاصات².

وبما أنّ المعلومات والإحصائيات تؤدّي دورا هامّا في صهر ثقافة المسؤولية يتطلّب الأمر إذن، إنجاز ووضع معطيات موثوقة تُساعد على تغيير السياسات والسلوكات، وهذا الهدف تتداخل لتحقيقه مهام كلّ من رجال القانون ورجال الإحصاء ومختصّي التنمية بالتعاون مع الأفراد ومختلف المجموعات³.

الفرع الثاني: تعريف الأمن الإنساني من منظور البرنامج

انطلاقا من فكرة برنامج الأمم المتحدة للتنمية الدّاعية إلى ضرورة تحويل الإهتمام من التّركيز الأمني الخاطئ على القوّة العسكرية إلى مفهوم أمني متكامل محوره الإنسان⁴، يُعرّف البرنامج الأمن الإنساني بأنّه "التحرّر من الحاجة والتحرّر من الخوف" في تقريره حول التنمية الإنسانية لسنة 1994⁵. وعليه فإنّ للأمن الإنساني شقّين من منظور البرنامج هما: التحرّر من الخوف والتحرّر من الحاجة⁶.

أوّلا: التحرّر من الخوف

ويُشير شقّ الأمن الإنساني المتعلّق بالتحرّر من الخوف إلى أنّ معظم التّاس يفهمون غريزيا ما يعنيه الأمن لأنّ معظم شواغلهم تتعلّق بالتحرّر والأمن من الجريمة والعنف والحماية من قمع الدّولة أو الاضطهاد العرقي أو الدّيني⁷.

¹ د أشرف محمد عاشور: مرجع سابق، ص. 174.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 117.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000, op.cit,p.10.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2013، مرجع سابق، ص 41.

⁵ Sabina Alkire : «**A conceptual framework for Human security**», working paper 2 centre for Research on inequality, Human security and Ethnicity, CRISE Queen Elizabeth House, University of Oxford, 2003 , p.5.

<http://www.globalgovernancewatch.org/resources/a-conceptual-framework-for-human-securitypdf>

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2013، مرجع سابق، ص 41.

⁷ برنامج الأمم المتحدة للتنمية : تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق ، صص 22-23.

كما يعني التحرر من الخوف السّلامة من التّهديدات المزمّنة مثل الإضطهاد بجميع أشكاله والتوتّر العرقي وما ينتج عنه من عنف، فهذا الشقّ من الأمن الإنساني يتطلّب حمايته من الإختلالات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية أينما وُجدت سواء في البيوت أو في الأعمال أو في المجتمعات المحليّة¹. لذلك يشدّد برنامج الأمم المتحدة للتنمية على أن مفهوم الأمن الإنساني يتمثل في توفير الحماية ضدّ الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها وتؤدّي عند وقوعها إلى اضطراب في حياة النّاس واختلال في سبل عيشهم².

ثانيا: التحرر من الحاجة

ويشير شقّ الأمن الإنساني الخاصّ بالتحرر من الحاجة إلى أن معظم الناس يفهمون غريزيا (*Instinctively*) ما يعنيه الأمن، فشواغل معظم الناس تتعلّق بالحياة اليومية والحصول على عمل يضمن لهم تحصيل احتياجاتهم من الطّعام وغيرها من الحاجات، فهؤلاء النّاس يصبحون أكثر حرّية عندما تتاح لهم فرصة تلبية احتياجاتهم الأساسيّة وكسب عيشهم³. والتحرر من الحاجة يعني أيضا التحرر من تهديدات الجوع والمرض التي يمكن أن توجد على جميع مستويات الدخل والتنمية وفي أي بلد، ويتطلّب تحقيق هذا الشقّ من الأمن الإنساني توفير مصدر رزق للإنسان من وظيفة أو عمل بشكل يضمن بقاءه على قيد الحياة وبكرامة⁴، وفي حالة ما إذا لم يتوفّر للإنسان عمل وجب على الدّولة توفير مصدر رزق له من خلال شبكة اجتماعية تُنشأ خصيصا لضمان حياة كريمة للمُعْدَمين.

وبذلك يكون برنامج الأمم المتحدة للتنمية قد تبنّى مفهوما واسعا للأمن الإنساني⁵ يتجلّى من خلال تركيزه على شقّ الأمن الإنساني المُتمثّلين في التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة⁶.

¹ نفس المرجع، ص ص 22-23.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2006، مرجع سابق، ص 133.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص ص 22-23، 24.

⁴ نفس المرجع، ص ص 22-23.

⁵ Karim Hussein: Donata Gnisci, Julia Wanjiru: « **Security and Human security :an overview of concepts and initiatives what implications for west Africa ?** », Paris :Sahel and west Africa club , December, 2004 ,p.13.

⁶ Sandra J. Maclean, David R. Black, Timothy M. Shaw : « **A decade of Human security : Global governance and new multilateralisms** », England: Ashgate publishing limited, USA: Ashgate publishing company, 2006, p.55.

المطلب الثاني: تعميق وتوسيع الأمن الإنساني

أشار برنامج الأمم المتحدة للتنمية إلى أن مفهوم الأمن كان محصوراً في الأمن الصلب فقد ظلت الدولة لمدة طويلة هي موضوعه المرجعي، وكل ما يتعلق بها من قيم كالسيادة والتهديدات التمثالية لأن الدولة كانت تعتبر هي الشخص الأمني الوحيد الذي يلجأ كثيراً إلى حماية أمنه بواسطة قوة السلاح¹.

ودعى برنامج الأمم المتحدة للتنمية لتجاوز المقرب الأمني الوستفالي² القائم على العسكرة التي استهلكت مداخيل وثروات الشعوب³، وذلك بتبني مقرب أمني جديد يقوم على الإنسان وحاجاته وحقوقه. فالأمن الإنساني هذا ليس مفهوماً دفاعياً بل هو مفهوم تكاملي يُقرّ بشمولية مطالب الحياة⁴. وبناءً على ذلك سوف نفصل هذا المطلب في فرعين حيث نتناول في الفرع الأول تعميق برنامج الأمم المتحدة للتنمية لمفهوم الأمن الإنساني، أما في الفرع الثاني فسوف نتطرق إلى توسيع الأمن الإنساني من طرف البرنامج.

الفرع الأول: تعميق الأمن الإنساني (الفرد كشخص أمني جديد)

مع هذا التحول الواضح في المخاطر الأمنية⁵ أصبحت الدولة وحدها عاجزة على تسيير المخاطر لوحدها⁶ بفعل المشاشة التي أصابتها خاصة بالنسبة للدول الفقيرة⁷. ونتيجة لهذه المشاشة التي أصابت الدولة في مواجهة الأخطار والتهديدات الجديدة التي ظهرت في عالم ما بعد الحرب الباردة (*Post Cold War*)⁸. فقد دعى برنامج الأمم المتحدة للتنمية بموجب تقريره حول التنمية الإنسانية لعام 1994 إلى اعتماد منظور أمني استراتيجي جديد يتم من خلاله التحول من التركيز الحصري على أمن الأراضي إلى التركيز بدرجة أكبر على أمن الناس⁹.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 3.

² الوستفالي نسبة إلى وستفاليا.

³ Ken Booth :op.cit,p.321.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 24.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2005، مرجع سابق، ص 154.

⁶ PNUD: Rapport Mondial sur le développement humain 1999, op.cit, p.30.

⁷ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2005، مرجع سابق، ص 13.

⁸ وللمزيد حول هذه التحول الهام المتعلق بتآكل دور الدولة وتراجعها عن أداء بعض أدوارها التقليدية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية لصالح الفاعلين الجدد. أنظر: (د محي الدين محمد مسعد: « دور الدولة في ظل العولمة: دراسة تحليلية مقارنة، الإسكندرية»: مركز الإسكندرية للكتاب الطبعة الأولى، 2004، ص 86).

⁹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 24.

وإعمالاً لذلك فقد أصبحت قيم وحاجات وآمال الفرد هي الموضوع المرجعي الجديد للأمن¹ من حيث الكيفية التي يجيا بها هذا الفرد ومدى الحرية التي يمتّع بها لممارسة خياراته وإمكانية وصوله للفرص الاجتماعية ونفاذه للأسواق، وحول ما إذا كان هذا الفرد يعيش في سلام أو في صراع².

الفرع الثاني: توسيع الأمن الإنساني

وبما أن الأمن الإنساني يتجاوز المسائل العسكرية فإن التهديدات الأمنية الحالية لا تشمل الحرب فقط بل تتعدى ذلك؛ لتشمل تشكيلة واسعة من التهديدات استعرضها البرنامج عبر تقاريره المتتالية مثل العنف الأهلي والإرهاب والجريمة المنظمة والفقر والجوع والأمراض المعدية والتدهور البيئي، وغيرها من التهديدات المختلفة³.

أولاً: أبعاد الأمن الإنساني

وانطلاقاً من قائمة تهديدات الأمن الإنساني التي لا يمكن حصرها حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية⁴ فإن مكونات الأمن الإنساني تُقسّم إلى سبع قطاعات أمنية هي: الأمن الاقتصادي والأمن السياسي والأمن المجتمعي والأمن البيئي والأمن الغذائي والأمن الشخصي والأمن الصحي⁵. ولم يكتفِ برنامج الأمم المتحدة بإيراد سبعة أبعاد فقط للأمن الإنساني، بل تحدّث عن أبعاد أخرى على سبيل الإشتقاق وأبعاد أخرى على سبيل التأسيس .

أ- أبعاد الأمن الإنساني السبعة:

وهذه الأبعاد السبعة أوردتها برنامج الأمم المتحدة للتنمية بشكل حصري في تقريره حول التنمية الإنسانية لسنة 1994 هي :

1-الأمن الاقتصادي :

ويقوم الأمن الاقتصادي (*Economic security*)⁶ على ضرورة ضمان دخل أساسي للفرد دائم سواء من عمل أو من شبكة رعاية اجتماعية يموّنها القطاع العام، لكن بالرجوع إلى الواقع تنتشر بعض

¹ PNUD:Rapport mondial sur le développement humain 1996, op.cit,p.55.

² برنامج الأمم المتحد للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994 ، مرجع سابق، ص 23

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2005، مرجع سابق، ص ص 153-158.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 24.

⁵ Gareth Evans : « **The responsibility to protect : ending mass atrocity crimes once and for all** », Washington D.C :The Brooking Institution , 2008, p.34.

⁶ توماس بينين (Thomas Paine) هو رجل سياسي و ثوري بريطاني هاجر إلى أمريكا سبق له وأن دعى في منشوره لسنة 1795 والمُعنون بالعدالة الزراعية إلى إقامة نظام عام للأمن الإقتصادي للأمة بأكملها. أنظر :

(اللّجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) : «نحو سياسات متكاملة للتنمية الاجتماعية : تحليل مفاهيمي »، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية (8)، نيويورك: الأمم المتحدة، 2004، ص 16.

www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/SDD16A1.pdf

الحركات السلبية التي تهدد الأمن الاقتصادي نظرا لوجود أعداد كبيرة من الأفراد تعاني من البطالة خاصة فئة الشباب في الأمم الغنية والفقيرة، وحتى أولئك الذين يملكون عمل يُساوِرُهُم كثيرا شعورا بعدم الأمان خاصة إذا كان العمل مؤقتا¹.

ومُعْضلة قطاع الأمن الاقتصادي تتلخّص في كون أن أشدّ النَّاس فقرا لا يمكنهم البقاء على قيد الحياة ولولفترة قصيرة من دون دخل²، وظاهرة عدم أمن العمل والدّخل في تزايد مستمرّ في الدّول الغنيّة والفقيرة على حدّ سواء بفعل ضغط المنافسة العالمية الدولية، حيث تتبنّى المؤسسات في غالب الأمر سياسات عمل مرنة وعقود عمل قصيرة الأجل، بالإضافة إلى الهيكلة الكليّة للاقتصاد والمؤسسات وما تُنتجُه من تفكيك لشبكة الحماية الاجتماعية³.

وأدرج برنامج الأمم المتحدة للتنمية ظاهرة الفقر ضمن قائمة المكونات الأساسية للتهديدات الأمنية الكونية⁴. ويرتبط عدم أمن الدخل بظاهرة الفقر في شقّه المتعلّق بالفقر المادّي حيث يوجد حوالي 385 مليون شخص في العالم يعيشون تحت عتبة الفقر أي بأقلّ من دولار أمريكي واحد يوميا⁵.

2- الأمن الغذائي:

وقوام الأمن الغذائي (*Food security*) هو حقّ جميع النَّاس في جميع الأوقات في الحصول المادّي والاقتصادي على الغذاء الأساسي، ويتحقق حقّ الحصول على الغذاء إمّا بالزراعة أو عن طريق نظام عام لتوزيع الغذاء⁶. فالنَّاس لا يمكنهم البقاء على قيد الحياة بدون حصولهم على غذاء مناسب، لأنّ إنعدام وضعف التغذية ينتج عنها آثار خطيرة على صحة الإنسان ورفاهيته، وبعبارة أخرى لا كرامة إنسانية في ظلّ المعاناة من الجوع وسوء التغذية⁷.

ومعْضلة الأمن الغذائي هو أنّ أمن الإنسان الغذائي لا يتحقّق بمجرد توفّر الغذاء لأنّ النَّاس قد يتضرّرون من الجوع⁸ حتّى في حالات توفّر الغذاء بوفرة، فالمشكلة إذن تكمن في توافر الغذاء على

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 25.

² نفس المرجع، ص 26.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999, op.cit,p. 37.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2005، مرجع سابق، ص 179.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2006، مرجع سابق، ص 49.

اعتمد برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريره حول التنمية الإنسانية لسنة 2013 أقلّ من 1.25 دولار أمريكي في اليوم كعتبة للفقر المادّي. أنظر:

برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2013، مرجع سابق، ص 29.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 27.

⁷ Sabine c . Carey : Mark Gibney : Steven C.Poe : op.cit, pp.90-91.

⁸ يتحدث البعض اليوم عن صناعة للجوع في دول العالم المتخلف وفواعل هذه الصناعة منظمات دولية ومؤسسات مالية دولية وحتى تجار مخدرات دوليين ويتبعون في ذلك استراتيجيات وآليات معينة. لمزيد من التفصيل أنظر: (د نداء صادق الشريفي: « تجليات العولمة على التنمية السياسية »، دراسة استقرائية استنباطية، عمان : دار جهينة، 2007، ص 195).

المستوى العالمي لكن سوء التوزيع الغذاء يحوّل دون تحقيق الأمن الغذائي، فقد أثبت أمارتيا سان في دراساته حول أسوء المجاعات التي ضربت كل من البنگال سنة 1943 وإثيوبيا سنة 1972 والبنغلاداش سنة 1974 وبلدان السّاحل من سنة 1968 إلى غاية 1973، فكلّ هذه المجاعات وقعت في ظل توفر كمّيات كافية من الغذاء لدرجة أنّ بعض هذه الدول كان بإمكانها تصدير الغذاء آنذاك¹. بالإضافة إلى ذلك فإن تدخّل الدولة لا يضمن دائما تحقيق أمن الإنسان الغذائي لأن إمكانية الحصول على الغذاء تتفاعل مع إمكانية الحصول على عمل وأمن الدخل².

3- الأمن الصحي:

ومقتضى هذا البعد هو أن يعيش الناس في مأمّن من الأمراض المختلفة وحقّ حصول كل الأفراد على خدمات صحية متساوية. ويتطلّب ذلك توزيع عدد الأطباء بالقدر المتساوي بين الإناث والذكور وبين المناطق الجغرافية داخل البلد الواحد وحتى بين الدول الغنيّة والفقيرة³ حسب عدد السكّان، ويقوم الأمن الصحي (*Health security*) إذن على الحقّ في الصحة الذي يؤدّي تفعيله إلى إعمال حقوق الإنسان الأخرى⁴.

ولقد استغرقت برامج تحسين إمدادات المياه والصرف الصحي عقوداً من الزمن ليستفيد منها الغرب نفسه في حين استفادت البلدان النامية في مدّة قصيرة من هذه الابتكارات في المجال الطبي والإجراءات التي استحدثت على صعيد الصحة العامة. فقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن التقدّم العالمي أسهم بنسبة 85% من انخفاض مجموع معدّل الوفيات الذي سجّل منذ 1965 في عيّنة من 68 بلداً وبعبارة أخرى كان للتقدّم العلمي دوراً هاماً في تخفيض معدّل الوفيات وتراجع الأمراض عبر مختلف مناطق العالم، ففي عام 1950 كان متوسط العمر المتوقع عند الولادة 39 سنة في البلدان الإفريقية والآسيوية والعربية أي بأقل من عشرين سنة من متوسط العمر المتوقع عند الولادة في البلدان المتقدمة ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة هذا المسجّل في سنة 1950 في البلدان النامية هو نفسه الذي سجّل منذ حوالي أربع عقود في إنجلترا لكن الملاحظ هو أنّه في نصف قرن ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في البلدان النامية بنسبة تطلّب تحقيقها 300 سنة في البلدان التي تصنّف اليوم بأنّها بلدان متقدمة⁵.

ومعضلة الأمن الصحي تتلخّص في كون أنّ قائمة التهديدات الصحيّة لا يمكن ضبطها بدقة بشكل يجمع مختلف أنواع الأمراض التي تهدّد أمن الإنسان الصحي، ويعود ذلك إلى اختلاف طبيعة الأمراض

¹ Jean- Michel Bonvin, Nicolas Farvaque: op.cit, p.44.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 27.

³ نفس المرجع، ص ص 27-28.

⁴ Sabine c . Carey : Mark Gibney : Steven C.Poe : op.cit, p.87.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 50.

التي تهدد الأمم الغنية عن تلك الأمراض التي تهدد الأمم الفقيرة، بالإضافة إلى ظهور طائفة جديدة من الأمراض العابرة للحدود مثل الأنفلونزا بجميع أصنافها.

ضف إلى ذلك التحدي المطروح في مجال توفير الأدوية حيث تحتكر الشركات الصيدلانية الكبرى براءات إختراع الأدوية خاصة تلك المضادة للفيروسات (Antiretroviral Drugs) التي تُطيل عُمر المصابين بفقدان المناعة. وهي أدوية مكلفة لخزينة الدول الفقيرة، وكثيرا ما تلجأ الدول المتقدمة باعتبارها موطن الشركات الصيدلانية للممارسة الضغوط على البلدان النامية بهدف منعها من تطوير بدائل نوعية للأدوية المشمولة ببراءة الإختراع، رغم أن المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في الدوحة بقطر سنة 2001 أكد على الحق السيادي للدول في حماية الصحة العامة، وهو ما كرسته الأحكام المتعلقة بالمنازعات، إلا أن الإعلان الخاص بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة والصحة العامة الصادر عن منظمة التجارة بالدوحة يبقى يُلْفُه الكثير من الغموض في هذا الشأن¹.

وفي الأخير نذكر بأن، الأمن الصحي لا يقتصر فقط على ضمان الصحة الجسدية فالصحة النفسية أيضا تعتبر مؤشرا مهما على وجود أو ضعف للأمن الصحي، فعلى سبيل المثال تُشير القياسات التوعوية في الأراضي الفلسطينية إلى أن الإحتلال الإسرائيلي أدى إلى تزايد معاناة الفلسطينيين من الأمراض النفسية كالإكتئاب والخوف والتوتر والإحساس بالذلل².

4- الأمن البيئي:

ويتطلب الأمن البيئي (Environmental security) وجود بيئة طبيعية صحية خالية من الأضرار البيئية³، أي بيئة سليمة للتوع الإنسان قادرة على توليد وتحديد شروط بقاء الفرد على قيد الحياة وتوسيع قدراته.

ويُصنّف برنامج الأمم المتحدة للتنمية التدهور البيئي كأحد أسباب سقوط الكثير من الأرواح بشكل يفوق بكثير ضحايا النزاعات المسلحة⁴، لأن تدهور الأحوال البيئية يؤثر بوجه خاص على صحة الفقراء من قبيل الإفتقار إلى مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي والتخلص من الفضلات، ويتجلى هذا التأثير خاصة في انتشار أمراض الإسهال والملاريا والكوليرا التي تأخذ طابعا وبائيا في الكثير من الأحيان⁵.

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002, op.cit, p.28.

² وزارة التخطيط الفلسطينية: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: فريق من المؤلفين: «الإستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقبلية»، تقرير التنمية الإنسانية للأراضي الفلسطينية المحتلة 2010/2009، مؤسسة الناشر للإعلان والدعاية والعلاقات العامة، ص 90.

<http://www.arab-hdr.org/publications/other/undp/hdr/2010/palestine-10-a.pdf>

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 29.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2005، مرجع سابق، ص 152.

⁵ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002, op.cit, p.29.

وحسب البرنامج (UNDP) هناك نوع من التهديدات الفجائية العنيفة مثل الحوادث الصناعية تنجم عنها آثارا بيئية سلبية، كما هو الحال بالنسبة لحادثة تشيرنوبيل في أوكرانيا وبوبال في الهند، لكنّ الملاحظ أن الكثير من هذه التهديدات البيئية تتحوّل إلى تهديدات مُزمنة (*Chronic Threats*)¹.

5- الأمن الشخصي:

وصنّف برنامج الأمم المتحدة للتنمية الأمن الشخصي (*Personal security*) على قدر من الحيوية بالنسبة للناس لأنه يضمن لهم الحماية من مختلف التهديدات العنيفة² التي قد تأخذ عدّة أشكال هي:

- تهديدات من الدولة مثل التعذيب الجسدي الذي تمارسه الدولة³ وخاصة الدولة المستبدّة التي تلجأ لاستعمال أجهزتها الأمنية على غرار الشرطة والجيش لقهر الأفراد الذين يناضلون من أجل حرّيتهم وكرامتهم⁴.

وينتقد برنامج الأمم المتحدة للتنمية تدابير مجاهمة الإرهاب التي تنتهجها الدول لأنها تنتهك حقوق الإنسان في الكثير من الأحيان تحت ذريعة الحرب على الإرهاب⁵. فقد قامت الدول العربية مثلا باصدار عدّة تشريعات وقوانين للطوارئ مما أدّى إلى شيوع ممارسات الزجّ في السجون واعتقال الآلاف من المواطنين بمجرّد قرارات إدارية تعرّضوا على إثرها إلى مختلف صُوف التعذيب وحُوكُموا أمام المحاكم العسكرية والمحاكم العرفية التي تفتقد لأبسط شروط المحاكمات العادلة⁶.

- تهديدات من الدول الأخرى مثل الحروب الخارجية: لكن في عالم ما بعد الحرب الباردة تغيّرت طبيعة الصّراعات من حروب بين الدول إلى حروب داخلية، ورغم ذلك فهذا لا يعني انتفاء تهديدات الحرب الصّادرة من الدول الأخرى⁷، ويميل البرنامج في هذا الصّدّد إلى تبني الفكرة القائلة بالسّلام الديمقراطي بمعنى أنّ الديمقراطية لا تشنّ حروبا ضدّ بعضها البعض⁸.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 29.

² يتميز عالم اليوم بأنّ العنف فيه أصبح سمة مُتعدّدة الحضور من حيث الزّمان والمكان؛ ولتفسير هذا العنف ومنتجاته توجد مقاربتين: الأولى تركز في تفسيرها للعنف على ثقافة المجتمعات، أمّا المقاربة الثانية فتتخذ من العوامل الاقتصادية والسياسية والفقر واللامساواة أسبابا لتفسير العنف. مقتبس من:

(Amartya Sen : «**Violence , identity and poverty** », *Journal of Peace research* , Sage publications Los Angeles, London, New Delhi .Singapore: 2008, p. 5 .

www.sagepub.com/martin3study/articles/Sen.pdf

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 30.

⁴ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000, op.cit.,p.36.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2002، مرجع سابق، ص 99.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: الصندوق العربي للإقصادي والإجتماعي: برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية: «نحو نهوض المرأة في الوطن العربي»، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2005، عمان: المكتب الإقليمي للدول العربية ، ص 4.

⁷ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000, op.cit.,p.36.

⁸ Brown, Michael, Sean Lynn-Jones et Steven Miller :«**Debating the Democratic Peace**». Cambridge, Massachusetts : MIT Press, 1996.

PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002, op.cit.,p.85

نقلا عن :

- تهديدات من جماعات أخرى والتي تدخل في سياق التوتر العرقي¹: فالاختلافات في الهويات الدينية والثقافية للناس كثيرا ما تشكّل مصدراً للتوتر بين الشعوب².
- تهديدات من أفراد أو من عصابات ضد أفراد آخرين أو ضد عصابات أخرى: وهي تتراوح بين الجريمة والعنف في الشوارع³. لذلك تُصنّف التهديدات الصادرة عن تصرفات ملايين البشر بأنّها أكبر التهديدات الحقيقية للأمن الإنساني في القرن 21م⁴، وتحتلّ الجريمة والشبكات والعصابات المتعدّدة الجنسيات في هذا المجال قائمة تهديدات الأمن الشخصي للأفراد⁵.
- تهديدات موجهة ضدّ المرأة مثل الإغتصاب والعنف المتزلي⁶: ويُصنّف العنف المتزلي كظاهرة عالمية تسبّب معاناة نفسية وجسمية للمرأة ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا تشير الإحصائيات إلى تعرّض امرأة واحدة للعنف الزوجي كل تسع ثواني⁷، وتوصّلت آخر المُسوح التي شملت 13 بلدا ناميا إلى تسجيل نسبة 20% من النساء عانين من العنف المتزلي خلال سنة 2009، كما تشير مُسوح أخرى عن الدّول المتقدمة التي سجّل العديد من حالات سوء المعاملة⁸.
- ويشكّل هذا التّوع من العنف الأسري خطرا على أمن النساء⁹ بشكل يمكن أن يجعلهنّ ضحايا مفضّلات لشبكات الدّعارة والمهاجرين¹⁰ لأن هذا العنف يجبر المرأة في بعض الحالات على مغادرة البيت العائلي واللّجوء إلى الشوارع وهي أماكن يتهدّد فيها أمن المرأة بين الفينة والآخرى.
- إساءة معاملة الأطفال: ويستهدف هذا التهديد الأطفال نظرا لضعفهم وتبعيتهم رغم أنّهم أشدّ الأفراد حاجة إلى الحماية. إلا أنّ العنف العائلي أصبح لا يستثني هذه الفئة، وهو يُشكّل بدوره خطرا على أمن الأطفال¹¹؛ فمثلا يتعرّض الطّفل الفلسطيني وحقوقه لانتهاكات خطيرة من طرف السّلطات العسكرية الإسرائيلية، فهناك نحو 700 طفل محتجز في السّجون الإسرائيلية تتمّ محاكمتهم أمام المحاكم

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 30.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: « محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم »، تقرير التنمية الإنسانية 2008/2007، نيويورك ولبنان: شركة الكركري للنشر، 2007، ص 48.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 30.

⁴ نفس المرجع، ص 34.

⁵ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2001, op.cit,p.13.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 30.

⁷ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1998, op.cit,p.28.

⁸ برنامج الأمم المتحدة للتنمية : تقرير التنمية الإنسانية 2010 ، مرجع سابق ، ص 76.

⁹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000,op.cit,p.94.

¹⁰ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2001, op.cit, p.13.

¹¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000, op.cit,p.94.

العسكرية بالضفة الغربية دون حضور هيئات دفاع، وينال الأطفال الذين يبلغون 12 و 13 من العمر أحكاما بالسجن تصل إلى 6 أشهر¹.

● تهديدات من النفس وعلى النفس: وتتجلى صورة هذا التهديد عندما يصبح الفرد في بعض الحالات خطرا على نفسه من خلال لجوءه إلى إلحاق الأذى بنفسه أو حتى الانتحار واستهلاك المخدرات² التي أضحت استهلاكها ظاهرة عالمية³.

6- الأمن المجتمعي:

ويوفر الأمن المجتمعي (*Community security*) للناس هوية ومجموعة قيم تميزهم عن غيرهم من خلال انتمائهم إلى أسرة ومجتمع محلي أو جماعة عرقية أو منظمة معينة. فهذه الوحدات تعمل على توفير الأمن الإنساني للأفراد المكونين لها⁴. فالمجتمعات العربية مثلا تتميز بإعتمادها على رابطة العصبية وبمستويات متفاوتة من مجتمع إلى آخر، فالفرد في هذه المجتمعات يحتمي بهذه الولاءات الضيقة نظرا لما تمنحه من حماية وأمن رغم أن هذه العصبية تلغي إستقلاله الذاتي بما تفرضه عليه من رضوخ و تبعية، إلا أن الفرد يحتمي بها لحماية حقوقه نتيجة فشل أجهزة القضاء وعجز الجهاز التنفيذي على إنفاذ قراراته وأحكامه، وقد إشتدت العصبية وتزايد نفوذها السلي على المجتمعات والحريات بسبب ضعف البنية المؤسسية السياسية والمدنية التي تحمي حقوق وحريات الأفراد وتدعم كينونة الإنسان⁵.

لكن التطور الذي شهده العالم رافقه تهديدات ومخاطر بالنسبة للاندماج الثقافي والاجتماعي للمجموعات⁶، فعندما يتصور الناس أن أمنهم المباشر أصبح محل تهديد فإنهم يصبحون أقل تسامحا ويأخذ شعورهم هذا شكل مشاعر مناهضة للأجانب⁷، وينتشر هذا النوع من العنف ضد الأجانب في بعض الدول الأوروبية⁸ وتصل هذه المشاعر في بعض الأحيان إلى حدّ إلى ارتكاب جرائم عنصرية، فهذا ما يهدّد فعلا أمن الأقليات العرقية والدينية والجنسية (الجرائم ضدّ المثليين)⁹.

¹ وزارة التخطيط الفلسطينية: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: فريق من المؤلفين: تقرير التنمية الإنسانية للأراضي الفلسطينية المحتلة 2010/2009 مرجع سابق، ص 103.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 30.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1995, op.cit,p.16.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 31.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: الصندوق العربي للإقصادي والاجتماعي، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004 : مرجع سابق، ص 17.

⁶ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999, op.cit,p.36.

⁷ وظاهرة الخوف من الأجانب (*Xénophobie*) تتخذ شكل سلوكيات تمييزية وعنصرية ضد الأجانب والأشخاص ذو الأصول الأجنبية في مجال العمل والسكن والتلمدرس ونشاطات الترفيه. فيما يخص هذه الظاهرة المعادية للأجانب. أنظر :

(Mokhtar Lakehal : **Dictionnaire de Science politique**, Harmattan, 2009,p.403.)

⁸ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 24.

⁹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000,op.cit,p.36.

7- الأمن السياسي:

ويتطلب الأمن السياسي (*Political security*) ضمان حقوق الإنسان وحرّياته والدّفاع عنها وحمايتها من مختلف التّهديدات، ويوفّر قطاع الأمن السّياسي للنّاس القدرة على العيش حياة في مجتمع يحمي حقوقهم الأساسية¹ لأنّ التمسك بحقوق الإنسان أمر جوهري لضمان رفاه النّاس².

ويسجّل العالم تحولات ديمقراطية هامّة حدثت في العديد من الدّول تنازلت بموجبها نظم عسكرية كثيرة عن السّلطة لصالح حكومات مدنية ممّا سمح على إثرها بإجراء انتخابات متعدّدة الأطراف³. لكن أمن الإنسان السياسي كثيرا ما ينتهكه القمع الذي تمارسه الدولة وهذا القمع يأخذ شكل إعتقالات سياسية وزجّ في السّجون⁴. فحيثما تعتمد الحكومات على العنف الأمني كقاعدة لتأمين سلطتها وتفوّض قوّات الأمن لممارسته، تتحوّل هذه القوّات إلى مستهلك لأمن المواطنين وحتى لأمن مواطني الدول الأخرى⁵.

وإلى جانب قمع الأفراد والجماعات تتجّه العديد من الحكومات إلى قمع الأفكار والمعلومات وزيادة قوّتها العسكرية وتحقّق هذه القوّة بالرفع من ميزانية التّسليح التي تقتطعها الدولة من ميزانية الإنفاق الاجتماعي مما يؤثّر سلبا على التنمية الإنسانية لأن الجنود يقلّلون الأمن الإنساني أكثر مما يزيدونه⁶. ولتبيّان أهمية الحرّيات قام فريق تقرير التنمية الإنسانية العربية بالتعاون مع بعض مؤسّسات قياس الرأي بمسح ميداني لتقصي مفهوم الحرية عند العرب، ومدى تمتّع هؤلاء بالحرّيات المختلفة في بلدانهم وشمل هذا المسح بلداناً تضمّ ربع العرب وهي الجزائر والمغرب والأردن وفلسطين ولبنان. وجاءت النتائج على النحو التّالي: فقد عبّر المُجيبون عن تمّتعهم بمستويات أعلى نسبيا بالحرّيات الفردية المتمثلة في حرية الزواج والتنقل والملكية وحرية الأقليات في ممارسة ثقافتها، كما أعربوا عن تمّتعهم بقلة نسبية فيما يخصّ الحرّيات العامة خاصّة تلك المتعلقة بالحكم الصّالح، ويأتي على رأس قائمة الحرّيات الأقلّ تحقّقا حسب المعرّين دائما استقلالية القضاء والإعلام وتشكيل المعارضة ومحاربة الفساد وشفافية الحكم وإمكانية مسألته⁷.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 32.

² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000, op.cit, p. 16.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 32.

⁴ نفس المرجع، ص 32.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «تعميق الديمقراطية في عالم المفتت» تقرير التنمية الإنسانية 2002، بيروت: مطبعة كركي، 2002، ص 87.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص ص 32-50.

⁷ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الصندوق العربي للإئماء الإقتصادي والإجتماعي، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004: مرجع سابق، ص 10.

ب- أبعاد الأمن الإنساني المُشْتَقَّة :

وتشير أبعاد الأمن الإنساني المُشْتَقَّة إلى أبعاد جديدة اِشْتَقَّهَا برنامج الأمم المتحدة للتنمية من أبعاد الأمن الإنساني السَّبعة، لذلك سوف نحاول من خلال العنصر التالي إبراز بُعْد الأمن المائي كبعد جديد مُشْتَق .

1- الأمن المائي:

ويُعتبر موضوع الماء من أكثر قضايا الأمن الإنساني إثارة للجدل في الأوساط الرسمية والأكاديمية ليس فقط لأنَّ شحَّ المياه يُصنَّف كعامل مثير للصدِّعات المستقبلية، ولكن أوجه الإثارة فيه تكمن في عنصر الماء في حدِّ ذاته من حيث كُلفته وسِعْرِهِ وتصنيفه هل كحاجة (Need) أو حقَّ (Right)؟. وأثمرت جهود برنامج الأمم المتحدة للتنمية في هذا المجال إلى اعتبار الماء كحقَّ جديد يتساوى مع باقي حقوق الإنسان المعترف بها في الوثائق العالمية لحقوق الإنسان¹. وبما أنَّ الأمن الإنساني يقوم على حقوق الإنسان فقد أدَّى إشغال البرنامج على توسيع الأمن الإنساني إلى إشتقاق بعد جديد للأمن الإنساني وهو بُعْدُ الأمن المائي.

لذلك يُقصد بالأمن المائي (Water security) بأن تُتاح لكلِّ شخص مصدر للمياه، ويُشترط في هذه الأخيرة أن تكون مأمونة وبالقدر الكافي وبالسَّعر المناسب، حتَّى يتمكن الشَّخص من العيش حياة صحيَّة وكريمة ومنتجة، لكن مع الحفاظ في نفس الوقت على التُّظْم الإيكولوجية المساعدة على إعادة إنتاج المياه².

ومن أهم مهددات الأمن المائي نُجد ارتفاع ملوحة المياه وانخفاض منسوب المياه الجوفية والتلوث الذي تسببه مياه الصرف الصحي التي تسبب بكتيريا العصيات المعوية البرازية والمكورات العقدية البرازية (Streptococcus)، ويعاني من هذه التهديدات المرضية للمياه سكان قطاع غزة بالأراضي الفلسطينية المحتلة³.

وبناء على ذلك تتمحور سياسات الماء حسب البرنامج حول الإنصاف اتَّجاه الفقراء والنساء والفئات الهشَّة، مع ضرورة تبني تقنيات حديثة في ميدان الماء والصَّرف الصحي والعقلانية (Rationality) في مجال الريِّ الفلاحي⁴.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية الإنسانية 2006، مرجع سابق، ص 4.

² نفس المرجع، ص 3.

³ وزارة التخطيط الفلسطينية: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: فريق من المؤلفين: تقرير التنمية الإنسانية للأراضي الفلسطينية المحتلة 2010/2009، مرجع

مرجع سابق ص ص 48-49.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق، ص ص 103-104.

ثانيا: التأسيس لأبعاد جديدة للأمن الإنساني

أورد برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريره للتنمية الإنسانية لسنة 1994 سبعة أبعاد حصرية للأمن الإنساني. لكنّ البرنامج في تقاريره اللاحقة العالمية والإقليمية؛ وحتى الوطنية الخاصة بالتنمية الإنسانية حاول التأسيس لأبعاد جديدة للأمن الإنساني هي:

أ- التأسيس للأمن الثقافي:

لقد حاول برنامج الأمم المتحدة للتنمية التأسيس للأمن الثقافي كبعد جديد للأمن الإنساني، ويتجلى ذلك من خلال تقارير البرنامج (UNDP)، وهو ماسنحاول الوقوف عليه من خلال العناصر التالية :

1- المقصود بالتأسيس للأمن الثقافي:

يُقصد بالتأسيس للأمن الثقافي: حرية الناس في اختيار هويّاتهم الثقافية (Cultural Identity) واختيار من يكونون وأن يتمتعوا في نفس الوقت بإحترام الآخرين وأن يعيشوا بكرامة، كما يرتبط التأسيس للأمن الثقافي بحرية الناس الثقافية¹، فهو من باب أولى يرتبط بحرية هؤلاء الناس في ممارسة خياراتهم الثقافية دون إقصاء، أو استبعاد من ممارسة خياراتهم الأخرى، كالتعليم والصحة والعمل والصوت السياسي وكلّ الخيارات الأخرى الضرورية للرفاه الإنساني .

2- مبررات التأسيس للأمن الثقافي:

يتجلى نجاح المجتمعات في احتضان هويّات متعدّدة بشكل متكامل فيما بينها عندما لا تتعرض هذه الهويّات إلى القمع الذي يدفع الناس إلى التنكّر لهويّاتهم من أجل الوصول إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية، بالرغم من أن ماضي وحاضر الأمم في هذا الشأن سجّل ومازال يسجّل تعرض العديد من الهويّات الثقافية للقمع في أماكن مختلفة من العالم، وهنا تبرز معضلة التأسيس للأمن الثقافي خاصّة في عصر العولمة الثقافية (Cultural Globalization) وسيطرة قيم ورموز الحضارة الغربية التي أصبحت تهدّد الثقافات القوميّة الأخرى².

فالتأسيس للأمن الثقافي حسب البرنامج يستند على أساس الدّور الهام الذي تلعبه الثقافة في الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في محاولة منه لإبراز مدى عمق التلاحم بين الثقافة الشعبية وثقافة

¹ لقد كان التصوّر التقليدي للثقافة يعتبرها ثابتة تتناقل الأجيال مضامينها عبر طرائق مختلفة مثل التعليم والممارسات المجتمعية، أما اليوم فقد أصبحت الثقافة تُفهمُ على نحو متزايد بأنها عملية تطوريّة للمجتمعات على مستوى المسارات الخاصّة بها، ويُعبّر مفهوم الاختلاف هنا عن الديناميكية الخاصة بالثقافة التي تجعلها تتغير مع الحفاظ على نفسها كما هي، وقد احتاج الأمر سبعة عقود في القرن العشرين للوصول إلى هذا الفهم الجديد للثقافات باعتبارها كيانات متغيرة. لمزيد من التفصيل أنظر :

(« الاستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات » ، التقرير العالمي لمنظمة اليونسكو: موجز تنفيذي ، باريس : منظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلم والتربية، 2009 ، ص 4 . www.unesco.org/ar/world-reports/cultural-diversity)

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2004 ، مرجع سابق، صص 28-85.

النخبة في أي مجتمع. ذلك أن المركب الثقافي العام يضم جميع صنوف الثقافات تناسقا وتكاملا في عالم يتجه فيه السياق العالمي إلى تعزيز العولمة الثقافية بشكل لا يعترف بالخصوصيات الثقافية والتنوع اللغوي والثقافي¹.

غير أن العولمة يمكن أن تتحول إلى حركية موسعة للحريات الثقافية إذا عمل الناس على مستواهم كحلقة أولى على تطوير هويات متعددة وتكاملية كأعضاء في مجموعة ثقافية معينة، ثم يُطور هؤلاء الناس على مستوى الحلقة الثانية هويات متعددة وتكاملية كمواطنين في دولة معينة، بحيث تتحول هذه الأخيرة إلى دولة متعددة الثقافات تجمع هويات متعددة بشكل متكامل، والحلقة التطويرية الأخيرة للهويات المتعددة تكون على المستوى العالمي بحيث يتحول هذا العالم إلى عالم متعدد الثقافات² لا يكفي فقط بالإعتراف بالهويات المحلية والوطنية بل يعمل على تقوية إلتزامات الناس كمواطنين عالميين³.

ب- التأسيس للأمن القانوني :

وتتجلى محاولة برنامج الأمم المتحدة للتنمية التأسيس للأمن القانوني من خلال تقاريره الإقليمية خاصة منها التقارير العربية حول التنمية الإنسانية، وهو ما سوف نناقشه في العنصرين التاليين:

1- المقصود بالتأسيس للأمن القانوني:

ويُقصد بالتأسيس للأمن القانوني ضرورة تأسيس لثقافة قانونية تساعد على انتظام النظام القانوني الكلي للدولة بشكل تفاعلي مع المجتمع، مما يُحوّل هذه القواعد القانونية المجردة إلى قواعد قابلة للتطبيق وليس مجرد قواعد شكلية⁴.

2- مبررات التأسيس للأمن القانوني:

إنّ أشدّ ما يهدّد القانون هو وجود دساتير وقوانين لا تجد طريقها للتطبيق وتُنفّر الناس من الاحتكام إليها واللجوء إلى القضاء بسبب عدم جدوى العملية القانونية والقضائية برمتها، كما هو حال العديد من

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي: «نحو إقامة مجتمع معرفة» تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، عمان: المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية 2003، ص ص125-126.

² تعرّضت نظرية صيدام الحضارات لـ صامويل هنتغتون لانتقادات شديدة حتى من الغربيين أنفسهم ذلك أن هذه النظرية تعتبر الصين والإسلام مهددان للحضارة الغربية خاصة في ظلّ تراجع الغرب بفعل فقدان مناطق النفوذ والضعف الديموغرافي، وتشبّهت الوسائل مقابل القوة الاقتصادية للصين التي يمكن أن تجعلها بديلا للاقتصاد المهيمن، ويدعمها في ذلك اعتقاد الشعوب الآسيوية بتفوقها نظرا للروح الجماعية التي تميّزهم عن غيرهم. أمّا بالنسبة للإسلام حسب هذه الأطروحة فقوته تتمثل في انتشاره في كلّ القارات هذا ما يجبر الدّول ذات الكثافة السكانية المسلمة على تغيير قوانينها ومؤسساتها وفق ما يتطلبه الإسلام . مقتبس من :

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2004 ، مرجع سابق، ص 89.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، عمان: المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية 2003، ص ص149-150.

التّظم القانونية العربية، وحتّى معاهدات حقوق الإنسان التي انضمت إليها العديد من الدّول العربية وأدجتها في قوانينها الداخليّة يغلب عليها الطّابع الشّكلي¹.

وضّعف التعليم والتكوين القانوني في معاهد الحقوق العربية أدّى إلى ضّعف المهن المساعدة للقضاء مثل مهنة المحاماة جرّاء إلحاق أعداد كبيرة من عديمي الكفاءة بهذه المهنة، ضيف إلى ذلك فساد المؤسسات الإداريّة المساعدة للمحاكم وعدم كفاءتها².

ويصبح القانون إذن، مصدر تهديد للأمن الإنساني لَمّا يُحوّل إلى أداة لإنتهاك حقوق الإنسان كما هو الحال لبعض الدساتير العربية التي تنتهك حقوق الإنسان أو تسمح بإنتهاكها حيث على تنطوي على العديد من النصوص المتعارضة مع المبادئ الدوليّة لحقوق الإنسان، ومن أمثلة ذلك إنتهاك الدستور اللبناني لمبدأ المساواة بنصّه على توزيع المقاعد النيابية على أساس طائفي وديني، وينتهك المؤسّس الدستوري السوري حقوق الإنسان السياسيّة من خلال تكريسه للإنحياز الإيديولوجي وإقصاء المخالفين في الرّأي والإنتماء السياسي عندما ينصّ في أحد موادّه على قيادة حزب البعث للمجتمع والدولة وتحتلّي أرقى صور الإنتهاكات التشريعية لحقوق الإنسان في إفراط العديد من الأنظمة العربية مثل مصر وسوريا والسودان في اعتماد حالات الطوارئ، التي تحوّلت من استثناء إلى قاعدة عامة مع كلّ ما ينتج عنها من منح صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية في اتّخاذ ما تراه مناسبا من تدابير للحفاظ على أمن الدولة، هذا ما قابله في نفس الوقت تجريد للمواطن العربي من حقوقه وحرّياته، كالحقّ في الحياة وحرّية التنقل وحرمة المسكن والحرّية الشّخصية وحقّ التجمّع... وغيرها من حقوق الإنسان³.

ت- التّأسيس للأمن المالي:

إنّ الأزمات الماليّة التي عرفها العالم في العشريّتين الأخيرتين كانت لها آثار وخيمة على التنمية الإنسانيّة والأمن الإنساني، فهذه الآثار دفعت البرنامج إلى اقتراح مجموعة من التدابير، والإجراءات بهدف الحيلولة دون تفاقم الأزمات الماليّة، والعودة إلى الإستقرار المالي الدولي والوطني. وعلى هذا الأساس عالج البرنامج أهمّ أزمّتين ماليّتين شهدهما العالم في السّنوات الأخيرة في محاولة منه للتّأسيس للأمن المالي.

1-1- الأزمة الماليّة لسنة 1997⁴:

إنّ الأزمة الاقتصاديّة التي ضربت دول جنوب شرق آسيا لسنة 1997 والتي سجّل خلالها أكبر تراجع في التنمية الإنسانيّة، دفعت البرنامج إلى التّفكير من أجل حماية الأمن الإنساني أثناء الأزمات

¹ نفس المرجع، نفس الصفحة.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الصندوق العربي للإثماء الإقتصادي والإجتماعي، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائيّة: تقرير التنمية الإنسانيّة العربية 2004 ، مرجع سابق، ص 108.

³ نفس المرجع، ص 14.

⁴ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999, op.cit, pp.101-102.

الاقتصادية واقترح البرنامج لمعالجة الآثار المالية لسنة 1997 مجموعة من التدابير نُجملها في العناصر التالية:

- تخفيف اللّامن المالي: لأنّ الحرّية المالية على المستوى العالمي أنتجت هشاشة مَحْفُوفَةً بالمخاطر على مستوى التّظام المالي ممّا يستدعي وضع إجراءات وقاية وحذر للتخفيف من آثار اللّامن المالي.
- الوقاية من الأزمات المالية الجديدة: فالأزمات المالية التي حدثت في سنوات التسعينيات كانت ذات طبيعة هيكلية، لأنّ التدفّقات المالية الدّاخلة والخارجة من البلدان تتميّز بسرعة وحجم يفوق قدرات أي بلد. لذلك تتطلّب عملية الوقاية من الأزمات المالية بدورها مجموعة من الإجراءات هي:
- وقف الشّرط القاضي بضرورة التّحرير المالي من أجل حصول الدّول على القروض؛
- منح الدّول الحقّ في تأجيل تسديد ديون المؤسّسات المالية الدّولية؛
- تطوير المبادرات الإقليمية وتحت الإقليمية الهادفة للتسيير المالي والتّقدي؛
- زيادة المساعدة التّقنية في مجال توفير المعلومات حول المفاوضات في إطار المؤسّسات المالية خاصّة بالنّسبة للدّول الفقيرة.
- حماية الأفراد في فترات الأزمات وإعادة الهيكلة.

1-2- الأزمة المالية لسنة 2008:

وسبق بداية الأزمة المالية لسنة 2008 إهيار في القطاع المصرفي وأسعار العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية، وانتقلت عدوى الإهيارات المالية إلى معظم بلدان العالم، مما أدّى إلى حدوث أزمة مالية وُصِفَتْ بأسوأ أزمة عرفتها الدّول المتقدّمة منذ أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي¹. ورغم أن سنة 2009 قد عرفت بداية الإلتعاش من الأزمة المالية، لكنه يبقى إلتعاش غير مضمون لأنّ خطر الرّكود مازال مُخيّماً، وقد يتطلّب الأمر عدّة سنوات عديدة، إلى ذلك تبقى آثار هذه الأزمة مستمرّة عبر الزّمن حتى بعد إستعادة النموّ، ويمكن إجمال هذه الآثار في التّقاط التالية²:

- زجّت هذه الأزمة المالية بـ34 مليون شخص في عالم البطالة حيث بلغ متوسط معدّل البطالة في سنة 2010 نسبة 9% في البلدان المتقدّمة عموماً، و10% في الولايات المتحدة الأمريكية، و20% في إسبانيا لوحدها؛

● ارتفع عدد الفقراء حيث أصبح يتراوح بين 160 و200 مليون شخص، كما أصبح 64 مليون شخص يعيشون بـ1.25 دولار أمريكي، ففي ظلّ هذه الأوضاع تضطرّ العائلات الفقيرة إلى إخراج أطفالهم من المدرسة والزجّ بهم في الشّوارع، مما يسدّ الآفاق لهؤلاء الأطفال في المستقبل؛

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 79.

² نفس المرجع، ص 79-81، 80.

- شعور بعض الأفراد بالإحباط بعد فقدانهم لمناصبهم الوظيفية؛
 - تزايد معدلات وفيات الرضع خاصة الإناث وانتشار سوء التغذية خلال الأزمات؛
 - تؤدّي الأزمات إلى ارتفاع معدلات الانتحار والجريمة؛
 - تزايد العنف المتري والاستغلال؛
 - تأجيج التوترات الإثنية؛
 - تفاقم عدم المساواة ففي ظلّ مثل هذه الأزمات يفقد العديد من الأفراد مناصب عملهم، وفي الوقت نفسه يستفيد المستثمرون من الحماية بفضل تأمين ودائعهم وخطط الإنقاذ التي تمنحهم حصانة مالية.
- فهذه الأوضاع الجديدة التي خلفتها الأزمة المالية لسنة 2008 جعلت برنامج الأمم المتحدة للتنمية يعترف بأنّ هذه الأزمة أبرزت بصورة جليّة هشاشة الإنجازات المحقّقة¹ ورغم ذلك تمّ اطلاق مجموعة من الإجراءات الهادفة لتطوير الأزمة ومنع تفاقمها (الأمن المالي) وهذه الإجراءات هي²:
- المبادرات السياسية الابتكارية؛
 - الحوافز المالية التي قدمتها العديد من الدّول؛
 - التنسيق العالمي السريع.

وإجمالاً كانت آثار هذه الأزمة أكثر حدّة على الدّول المتقدمة وبالمقابل نجحت الدّول النامية في استغلال الفرص الاقتصادية المربحة، خاصة وأنّ آثار الأزمة المالية كانت أقل حدّة بالنسبة إليها، حيث حافظت العديد من الدّول النامية على صرف نفقاتها الاجتماعية أو عملت على زيادتها في أحيان أخرى³.

ث- التأسيس للأمن الطاقوي :

حاول البرنامج من خلال تقريره حول التنمية الإنسانية لسنة 2011 التأسيس لبعده الأمن الطاقوي كبعد جديد للأمن الإنساني، وهي محاولة من البرنامج للإستجابة للمعطيات الدولية والوطنية الجديدة في مجال تأمين الحصول على الطّاقة وضمان الأمن من مخاطرها. وهذه المعطيات الجديدة في عالم الطّاقة سوف نناقشها في ضوء العنصرين التاليين:

1- المقصود بالتأسيس للأمن الطاقوي :

ويقوم التأسيس للأمن الطاقوي على حقّ جميع الناس في الحصول على الطّاقة (Energy) وفق نهج عالمي يجمع بين برامج الاقتصاد الأخضر وتغيّر المناخ وضمان تحرّر الإنسان من حاجته للطّاقة نظراً لما

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص6.

² نفس المرجع، ص 79.

³ نفس المرجع، نفس الصفحة .

تلعب هذه الطاقة من دور في حياة الإنسان سواء في استخدامات الإنارة والخدمات الطّبية والنقل والإعلام والاتّصالات والطاقة الميكانيكية اللازمة لعمل الماكينات الزراعيّة¹.

2- مبررات التأسيس للأمن الطاقوي:

تشير الإحصائيات اليوم إلى وجود حوالي 1.5 مليار إنسان يُعاني من نقص الحصول على الطاقة بما يمثّل خمس سكّان العالم، وفيما يُخصّ نقص التّمون بالطاقة الكهربائيّة يعاني شخص من بين ثلاثة أشخاص في العالم ممن يعيشون في فقر متعدّد الأبعاد أي حوالي 32٪ من سكان العالم. ففي جنوب منطقة الصحراء الإفريقية الكبرى يفتقد 60٪ من السكّان الذين يعيشون في فقر متعدّد الأبعاد للكهرباء (الشكل رقم (4-6)) مقابل أقل من 1٪ من السكّان في أوروبا وآسيا الوسطى، هذا ما يدلّ على وجود فوارق كبيرة في الحصول على الطاقة بين بلدان الشّمال والجنوب ومن منطقة لأخرى داخل البلد الواحد ومن شخص لآخر وبين الرّجل والمرأة².

إنّ إفتقار الوصول إلى مصادر الطاقة يدفع حوالي 2.6 إنسان إلى استخدام المصادر التقليديّة للطاقة مثل الخشب والرّوث الحيواني والقشّ والفحم من أجل الطهي أو التدفئة³، فهذه المصادر التقليديّة للطاقة تعتبر من أشدّ ما يهدّد التأسيس للأمن الطاقوي نظرا لما تخلفه من أضرار بيئية كزيادة نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو، وارتفاع درجة حرارة الأرض، ناهيك عن الانعكاسات السّلبية لاستخدامات هذه المصادر على الأمن الصحي للإنسان، من قبيل زيادة الإصابة بالأمراض التنفسية وأمراض الحساسية وغيرها من الأمراض؛ فهذه التهديدات السّلبية تقتضي إعادة التفكير في مصادر جديدة للحصول على الطاقة من أجل ضمان حقّ الإنسان في الحصول على الطاقة وفق منطق الأمن الإنساني القائم على الإستدامة البيئية والإنصاف والمساواة.

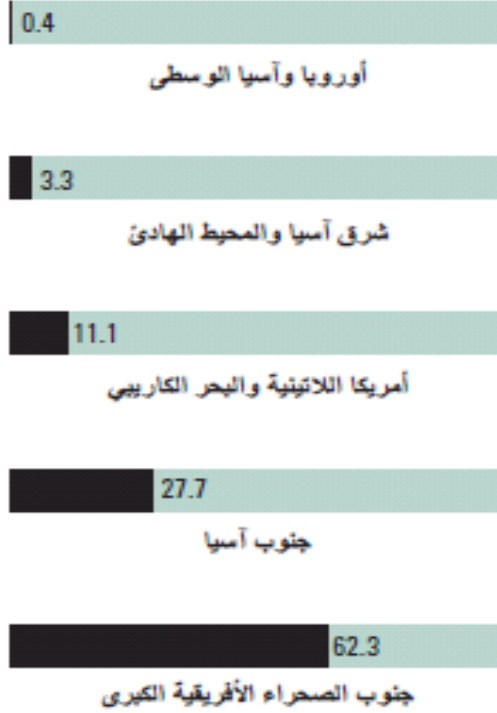
¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، «الإستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع»، تقرير التنمية الإنسانية 2011، ترجمة: لجنة الأمم المتحدة

الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، فرجينيا: (Colocraft of Virginia)، 2011، ص ص69-70.

² نفس المرجع، نفس الصفحة، ص ص69-70

³ نفس المرجع، ص70

الشكل رقم (4-6): نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع، ويفتقرون للطاقة الكهربائية.



المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2011، مرجع سابق، ص70.

ج- التأسيس للأمن الديمقراطي :

بالرجوع إلى مختلف تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية حول التنمية الإنسانية خاصة منها تقريره لسنة 2002 تظهر إرادة للبرنامج في التأسيس لبُعد الأمن الديمقراطي، خاصة مع فشل العديد من الأنظمة الديمقراطية الشكلية في حماية حقوق الإنسان وأمنه، وهو الأمر الذي سوف نحاول الوقوف عليه من خلال العنصرين التاليين:

1- المقصود بالتأسيس للأمن الديمقراطي:

تعتبر الديمقراطية النظام الوحيد الضامن للحريات المدنية والسياسية وحرية الأفراد في المشاركة، فتمتع هؤلاء الأفراد بالحقوق السياسية يمكنهم من ممارسة الضغط الدافع نحو اتخاذ سياسات توسع من خياراتهم الاقتصادية والاجتماعية، هذا ما يجعل الديمقراطية عامل مساعد على حماية الناس من المجاعة والكوارث كما ذهب إلى ذلك أمارتيا سان (*Amartya Sen*) في طروحاته لما ربط بين إنعدام المجاعة في ظل نظام ديمقراطي تسوده حرية الصحافة وإجراء الانتخابات¹.

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002, op.cit, p.3.

2- مبررات التأسيس للأمن الديمقراطي:

وتكمن هذه المبررات في كون أن العديد من الدول تبنت الديمقراطية في العقدین الأخيرين لكنها ديموقراطية انتخابات فقط¹، لم تمنع انتشار مختلف أوجه الظلم الاجتماعي في هذه النظم الديمقراطية وفي النظم السلطوية على حد سواء ولكن بأشكال وبِنَسَب متفاوتة خاصة ما تعلق منه بانتشار التمييز ضد أطفال الشوارع وضد سكان الأحياء الفوضوية وغيرهم من الفئات الضعيفة مثل النساء والأقليات العرقية وكذلك فئة المستن، فكثيرا ما تكون هذه الفئات ضحايا التمييز في الاستفادة من الخدمات العامة حتى في الدول الديمقراطية. وعليه فإن تهديدات الأمن الديمقراطي تعدى مجرد وجود أحزاب سياسية تدافع عن مصلحتها الشخصية وغير قادرة على تمثيل الناس، فقائمة التهديدات تشمل أيضا انتهاكات حقوق الإنسان وعدم احترام كرامته وانتشار التعصب والتطرف².

ح- التأسيس للأمن التكنولوجي:

لقد أصبح التطور التكنولوجي الهائل أحد أهم سمات عالم اليوم نظرا لما تشهدهه التكنولوجيا من إنتشار وسرعة في الإبتكار، هذا ما ساعد على تقليص معاناة الإنسان، لكن بالمقابل ازدادت تبعية هذا الإنسان لما وفرته له هذه التكنولوجيا من وسائل وأدوات، كما ارتفع مستوى المخاطر الناتجة عن هذه التكنولوجيا الجديدة التي تتطلب درجات عالية من الأمن للتحكم في مخاطرها، لذلك حاول البرنامج التأسيس للأمن التكنولوجي كُبعْد جديد من أبعاد الأمن الإنساني، وهو ما نستعرضه من خلال العنصرين التاليين :

1- المقصود بالتأسيس للأمن التكنولوجي:

تعمل التكنولوجيا الحديثة على تلبية حاجات الإنسان من خلال ما توفره من وسائل وحلول للتمتع بصحة أفضل؛ والاستفادة من مستوى معرفي جيد؛ و وسائل بقاء ذات إنتاجية عالية، في ظلّ حرّيات اجتماعية أوسع، هذا ما يقود الأفراد للمساهمة في عصر الشبكيات (*Networks*) الذي يعتبر ثمرة تقاطع الطفرة التكنولوجية مع حركية العولمة، فهذا الإلتقاء ربط سكان مناطق العالم المختلفة وسرّع من وتيرة إندماج أسواق المعمورة بشكل هدم معه الحدود التقليدية³.

¹ Ibid, pp.1-14-16.

² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002,op.cit,pp.59-61

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2001,op.cit,p.01.

2- مبررات التأسيس للأمن التكنولوجي:

وتقوم فلسفة التأسيس للأمن التكنولوجي على تحرر الإنسان من مخاوف التحوّلات التكنولوجية ومخاطرها لأن الكوارث التكنولوجية والحوادث الصناعيّة كانت لها نتائج وخيمة على الإنسان وبيئته ومثالها إنفجار مصنع بوبال للكيماويات بالهند وإنفجار مُفاعل تشيرنوبيل النووي بأكرانيا¹.

لكن هذه التهديدات لا تُلغي التقدّم الهائل المحقّق خاصّة في مجال التكنولوجيا المعلوماتية فهذه الأخيرة قدّمت خدمات جليلة للأبعاد المعرفية للتنمية الإنسانية، حيث أتاحت الفرصة للإنسان الوصول إلى المعرفة في جميع العلوم والمعارف الإنسانية في زمن قصير وبأقلّ ثمن، فمثلا أصبح بالإمكان إجراء التدريب الطبي لأطباء في غامبيا انطلاقا من تركيا فالإنترنت استطاعت تحطيم الحدود الجغرافية بشكل أدّى إلى تشابك للأسواق ممّا منح فرص أكبر للأفراد للمشاركة ورفع مداخيلهم².

وتطرح عملية التأسيس للأمن التكنولوجي بدورها عدّة معضّلات فالكتاب الإلكتروني مثلا يعتبر صفقة رابحة بالنسبة لدعم البرامج التعليمية، ولكنّه يعتبر في نفس الوقت صفقة خاسرة بالنسبة لدور نشر الكتاب الورقي عبر العالم، وكذلك الحال بالنسبة للأدوية الفلاحية المضادّة للحشرات والفطريات (DTT)³ التي ساعدت على الرّفع من المردودية الزراعيّة؛ ولكن في نفس الوقت تهدّد الصّحة البشرية حيث تشير بعض الأبحاث إلى آثارها السّرطانية على جسم الإنسان، كما تؤثّر سلبا على البيئة ومكوّناتها خاصّة على القدرة الإنجابية للطيور⁴.

ونظرا لما يشهده عالم التكنولوجيا من تطوّرات سريعة ومذهلة فقد أصبحت المعالجات (Processors) تتطوّر بسرعة كبيرة من حيث قوتها وسرعة المعالجة في ظرف 18 شهرا أو 24 شهر دون زيادة في ثمنها⁵.

لكن الإشكال القائم في عالم اليوم هو وجود شخص من بين ثلاثة أشخاص يفتقد للكهرباء بما يُمثّل 32% من سكان المعمورة⁶، فكيف يمكن لشخص لا يحصل على حقّه في هذه الطّاقة أن يشارك في مجتمع المعرفة كفاعل ومستفيد؟ .

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2001,op.cit,p.01.

² Ibid.

³ Dichlorodiphényltrichloroéthane

⁴ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2001,op.cit,p.69 .

⁵ Ibid,p.2.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2011، مرجع سابق ، ص ص69-70.

خ- التأسيس للأمن البيولوجي:

ترتبط محاولة برنامج الأمم المتحدة للتنمية من أجل التأسيس للأمن البيولوجي بأهمية البيولوجيا وعلاقتها بالإنسان وغذائه. وكذلك نظرا لما شهدته كذلك تكنولوجيا علم الأحياء من تطوّر هائل أدى إلى التحكم في العديد من التهديدات الصحيّة الوراثية التي تصيب الكائنات الحيّة، وفي نفس الوقت أفرز هذا التطوّر بعض المخاطر التي أصبحت تهدّد بقاء الأنواع الحيّة، وتنبّه محاولة البرنامج التأسيس لبُعد الأمن البيولوجي في اتجاه مناقشة فُرص ونكّسات تطوّر تكنولوجيا علم الأحياء، وهو ما سنستعرضه من خلال العنصرين التاليين :

1- المقصود بالتأسيس للأمن البيولوجي:

لقد شهدت تكنولوجيا علم الأحياء تطوّرًا كبيرًا تجلّى من خلال التحكم في تقنيات التعديل الجيني والإستنساخ، ممّا أدى إلى احتدام التّقاش حول مشروعية الزّراعة عبر الجينية بين الأقطاب المتحكّمة في هذه التّقنيات الحديثة، و وصل الأمر إلى المطالبة بضرورة وضع تقنين (Codification) للأمن البيولوجي¹.

2- مبررات التأسيس للأمن البيولوجي :

سبق القول أنّ تكنولوجيا علم الأحياء عرف تطوّرًا هائلا. لكن هذا التطوّر خلق جدل كبير بين الفواعل المتحكّمة في هذه التّقنيات الحديثة خاصة بين الولايات المتّحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي التي تطالب بوضع ضوابط تشريعية لهذه التّقنيات الجديدة، ويصطّف في صفّ المؤيدين لتقنيات التعديل الجيني لوبيّات تجارية وبعض الدّول النامية التي ترى في هذه التّقنيات الجديدة أدوات مساعدة على زيادة الإنتاجية الزراعية والحيوانية كمّا ونوعاً، ومن ثمّ فهي تساعد في القضاء على سوء التّغذية باستغلال حيّز مكاني وزماني أقلّ بالمقارنة مع الحيّز المكاني والزماني للإنتاج الحيواني والزّراعي الطّبيعي، في حين يصطّف غالبية الفلاحين الأوروبيين وبعض الدّول النامية الأخرى في صفّ المعارضين لهذا التّوع من التّقنيات التي يعتبرونها كتهديد لانتاجهم الزّراعي والحيواني ويطلقون على تكنولوجيا تعديل الأغذية جينياً بتكنولوجيا البّؤس، ويصنّفون هذه الأغذية المعدّلة جينياً (OGM)² في خانة التلوّث الجيني³.

كما لا يمكن إنكار مساهمة الأبحاث الزّراعية الحديثة في الرّفع من مردودية الانتاج الفلاحي من خلال تطوير المخصّبات الزراعية وأدوية مكافحة الأمراض التّباتية التي ساعدت على القضاء على

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2001, op.cit, pp.68-69.

² Les Organismes Génétiquement Modifiés

³ Ibid, pp.68-69.

المجاعات المزمنة التي عانت منها البشرية فقد تراجعت اليوم معدلات سوء التغذية والأمراض المرتبطة بها في مناطق عديدة من العالم¹.

المطلب الثالث: خصائص الأمن الإنساني

لقد حدّد برنامج الأمم المتحدة للتنمية أربع خصائص للأمن الإنساني² تساعد على تفصيل هذا المفهوم الجديد الذي أُريدَ له أن يُحدث ثورة مستقبلية. فهذه الخصائص الأربعة الداعمة للمفهوم تهدف لجعل الأمن الإنساني في متناول الفواعل التي تسعى لتبتيه في سياساتها وبرامجها، سواء كانت هذه الفواعل دولا أو منظمات حكومية أو غير حكومية أوحى مؤسّسات بحثية ومراكز التفكير التي تهتمّ بالاستشراف والدراسات المستقبلية. وعليه سوف نحاول استعراض خصائص الأمن الإنساني التي كرّسها برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وهذا من خلال الفروع الأربعة التالية :

الفروع الأول: مكوّنات الأمن الإنساني يتوقّف كلّ منها على الآخر

وتتجلّى صورة إرتباط مكوّنات الأمن الإنساني ببعضها من خلال طبيعة تهديدات الأمن الإنساني فاستهلاك المخدّرات مثلا والإرهاب وفيرس نقص المناعة البشرية والتّمو السكّاني كلّها ظواهر عالمية³. لأنّ السّرعَة التي أدّت إلى توحيد العالم وجعلت منه قرية صغيرة (*Small Village*) هي نفسها السّرعَة التي أدّت إلى تسريع إنتقال مخاطر وتهديدات البطالة والجريمة والتلوث وانتهاكات حقوق الإنسان⁴ من فرد إلى فرد ومن دولة إلى أخرى⁵، حتّى ولو كانت دِفَاعات حدود الدّولة جدّ مُحكمة إلاّ أنّ هذه التّهديدات تنتقل بدون جوازات سفر عبر الحدود القومية⁶.

الفروع الثاني: الأمن الإنساني شاغل عالمي

فالأمن يشغل أذهان الكثير من النّاس فهُم دائمي التّفكير في حماية أنفسهم من خطر المرض والجوع والبطالة والجريمة والصّراع والقمع السياسي والمخاطر البيئية...⁷، فهذا الشّعور الإنساني بالمخاطر والتهديدات المحيطة جعل تهديدات الأمن الإنساني شاغل عالمي⁸ تلقي بثقلها على حياة الأفراد أينما كانوا كانوا سواء في الأمم الغنية أو الفقيرة⁹. لكن شدّة هذه التهديدات تختلف من منطقة لأخرى فالنّاس في

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2001,op.cit,

² Ken Booth :op.cit ,p.321.

³ Programme des Nation Unies pour le développement:Rapport mondial sur le développement humain 1995,op.cit,p.16.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص ص 1-22.

⁵ PNUD:Rapport mondial sur le développement humain 1999,op.cit,p.36.

⁶ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain ,op.cit, p.152.

⁷ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص ص 24-22.

⁸ David Chandler : Nik Hynek :op.cit,p.135.

⁹ PNUD:Rapport mondial sur le développement humain 2000,op.cit, p.36.

الأمم الغنية مثلا يبحثون أكثر من غيرهم عن الأمن من خطر الجريمة ومن إنتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة (الأيدز) ومن حرب الشوارع الدائرة رحاها حول المخدرات والخوف من فقدان العمل والتدهور البيئي... في حين يأمل الناس في الدول الفقيرة التحرر من تهديدات الجوع والمرض والفقير¹ زيادة على معاناتهم من التهديدات التي تهدد الأمم الغنية التي سبق ذكرها مثل الجريمة والعنف والبطالة وفقدان العمل...².

الفرع الثالث: الأمن الإنساني كفالته عن طريق الوقاية المبكرة أسهل من التدخل اللاحق

ومقتضى هذه الخاصية أن التدخل السابق لتأزم الوضعية أقل تكلفة ماديا وبشريا من التدخل اللاحق وعلى سبيل المثال لا الحصر فيما يخص فيروس نقص المناعة البشرية (الأيدز) كانت تكلفته المالية خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي مقدرة بـ 240 مليون دولار؛ فلو كان التدخل مبكرا لكان بالإمكان استثمار مبلغ أقل من هذه التكلفة في الرعاية الصحية والتوعية الأسرية والاجتماعية لاحتواء هذا الوباء الفتاك³.

الفرع الرابع: الأمن الإنساني محوره الناس

إن برنامج الأمم المتحدة للتنمية عند طرحه لمفهوم الأمن الإنساني في تقرير التنمية الإنسانية 1994 جعل الناس محور تركيز هذا المفهوم الأممي الجديد، فهو يهتم أساسا بالمخاطر والتهديدات التي تهدد أمن الإنسان وكرامته وموارد رزقه⁴ وبالكيفية التي يعيش بها هذا الإنسان في أي مجتمع من المجتمعات ومدى ما يتمتع به من الحرية التي تمكنه من ممارسة خياراته المتعددة، بالإضافة إلى إمكانية نفاذه إلى الأسواق وحصوله على الفرص الاجتماعية. وعليه فإن مقتضى الأمن الإنساني يدور حول ما إذا كان الناس يعيشون في سلام أو في حرب⁵.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص ص 22-24.

² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1996, op.cit, p.63.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص ص 22-23.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص ص 25-26.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 23.

المبحث الثاني: الفواعل المعززة للأمن الإنساني من منظور البرنامج

ففي العالم المتحوّل الذي نعيشه ساعدت العولمة¹ على تسريع ونشر التحوّلات التكنولوجية والسياسية والاقتصادية والأمنية في أرجاء المعمورة. كما أفضت هذه التحوّلات الجديدة إلى ظهور العديد من الفواعل الجديدة (*New Actors*) تنشط على المستويين الوطني والدولي .

وإزدادَ نُفوذُ الفواعل غير الحكومية والأفراد إلى درجة أنّ الشّركات المتعدّدة الجنسيات ونتيجة لتعاظُم إمكانيّاتها وخبراتها أصبحت تقدّم مساعدات حتّى للدّول في بعض الأحيان².

والتحقّ برنامج الأمم المتحدة للتنمية بركب هذه التحوّلات العالمية وأشرك هذه الفواعل بمختلف أنواعها ومستوياتها الوطنية والإقليمية والعالمية في برامجه وخططه، بل وأناط ببعضها مهمة ترقية الأمن الإنساني عن طريق عقد شراكات وتحالفات وحتى تنفيذ مشاريعه في بعض من الأحيان .

وعلى أساس ما تقدّم سوف نناقش في هذا المبحث الفواعل المعززة للأمن الإنساني من منظور البرنامج ونخصّص لذلك المطلب الأول لاستعراض أنواع الفواعل المعززة للأمن الإنساني، أمّا المطلب الثاني فسوف نُخصّصه لأشكال تعزيز هذه الفواعل للأمن الإنساني، في حين تُعالج في المطلب الثالث أساس مسؤولية الفواعل المعززة للأمن الإنساني.

المطلب الأوّل: أنواع الفواعل المعززة للأمن الإنساني

لقد تفاعل برنامج الأمم المتحدة للتنمية مع هذه الفواعل الجديدة من خلال عقده لشراكات استراتيجية معها، وذلك من أجل الإستشارة ورسم وتنفيذ وتقييم الخطط والبرامج والتقارير الهادفة لترقية الأمن الإنساني والإرتقاء به إلى مستويات أعلى .

وبالرّجوع إلى الفواعل المعززة للأمن الإنساني من منظور البرنامج يمكن استخلاص بأنّ هذه الفواعل المعززة تنقسم إلى عدّة أنواع على أساس مستويات نشاطها الوطني وعبر الوطني وطبيعتها الحكومية وغير الحكومية في نفس الوقت. وهو ما سنحاول إبرازه من خلال العناصر الموالية:

¹ هناك اختلاف كبير بين الباحثين حول استخدام مصطلح واحد للعولمة وفي تعريف العولمة وفي تاريخ ظهورها وفي نطاقها لأن كل واحد منهم نظر إليها من زاوية اختصاصه . لمزيد من التفاصيل أنظر :

(أ د سهيل حسين الفتلاوي: «العولمة وآثارها في الوطن العربي»، عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص 35).

² إنّ الأشخاص القانونية الجديدة التي ظهرت على السّاحة الدولية مثل الشّركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات مالية واقتصادية هائلة تفوق في بعض الأحيان قدرات الدول. لمزيد من التفصيل. أنظر :

(د غضبان مبروك : مرجع سابق ، ص 110).

الفرع الأوّل: الفواعل الوطنية المعزّزة للأمن الإنساني

وتلعب الفواعل الوطنية بمختلف أنواعها سواء الدّولتية وغير الدّولتية دورا هاما في تعزيز الأمن الإنساني ومداخله المتمثلة في حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية والديموقراطية.

أوّلا: الفواعل الوطنية غير الدّولتية المعزّزة للأمن الإنساني

وتقوم منظمات المجتمع المدني بدور هام في مجال تحسيس الأفراد بانتهاكات حقوق الإنسان وإرشاد الحكومات بضرورة تبني تشريعات وأساليب حكم جديدة تحمي حقوق الأفراد؛ فظهور المجتمع المدني (*Civil Society*) كفاعل جديد¹ ساعد على تمكين وخلق فرص ومساحات جديدة للأفراد². فقد أصبح هذا المجتمع المدني مصدراً جديدا للمعلومة بشكل ساهم في إضفاء مصداقية أكبر على المعلومات الحصل عليها من مختلف المصادر³.

ومن جهتها تعتبر المنظمات غير الحكومية منظمات تطوّعية⁴ فهي تقوم بدور مفتاحي في مكافحة الفقر في العديد من الدّول على غرار الفلبين وتايلاندا وأندونيسيا والبرازيل⁵. كما تقوم هذه المنظمات بدور الوسيط بين السّوق وتوفير الدّولة للخدمات من خلال سدّ الثّغرات التي يخلفها النظام العام، فهي تعبّر عن إهتمامات الأفراد والمجتمع لاسيما الفئات الفقيرة عن طريق جعل المؤسسات تؤدّي خدماتها بشكل أفضل ومثال ذلك ما قامت به لجنة ترقية الرّيف البنغلاداشية التي أنشأت العديد من المدارس الإبتدائية في البلاد⁶.

ويبرز دور المنظمات غير الحكومية أكثر على صعيد حقوق الإنسان نظرا لإمتلاكها لجانب كبير من المناورة السّياسية التي تمكّنها من رصد العنف الأمني المتمثل في تجاوزات قوّات الشرّطة وعناصر مراقبة السّجون وتقديم حسابات عن ذلك⁷ في شكل تقارير حول وضعيات ومستويات حقوق الإنسان⁸.

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000, op.cit, pp.06-105.

² تعرف المنظمات غير الحكومية بأنّها: "مجموعات طوعية لا تستهدف الربح يظّمها مواطنون على أساس محل أو قطري أو دولي، ويتمحور عملها حول مهام معينة ويقودها أشخاص ذووا اهتمامات مشتركة، وهي تؤدّي طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية، وتطلع الحكومات على شواغل المواطنين، وترصد السّياسات وتشجّع المشاركة السّياسية على المستوى المجتمعي، وهي توفّر التحليلات والخبرات وتعمل بمثابة آليات للإنذار المبكر فضلا على مساعدتها في رصد وتنفيذ الاتفاقات الدولية". مقتبس من: (أ د عمر سعد الله، د أحمد بن ناصر: مرجع سابق، ص 314).

³ PNUD, Rapport mondial sur le développement humain 2000, pp.10-11.

⁴ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1993, op.cit, p.92.

⁵ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1997, op.cit, p.108.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق، ص 120.

⁷ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000, op.cit, p.68.

⁸ Ibid, p.11.

الفصل الثاني..... الأمن الإنساني فواعله وتهديداته من منظور برنامج الأمم المتحدة للتنمية

ويرجع الفضل كذلك إلى المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في المطالبة بتكريس مدونات حسن سلوك للشركات المتعددة الجنسيات تتحمل بموجبها هذه الشركات مسؤولياتها الاجتماعية¹.

وبالمقابل استطاعت المنظمات غير الحكومية تخفيض تكاليف رأس المال والتشغيل والصيانة للشركات المتعددة الجنسيات من خلال تحسين فهم هذه الشركات لزمائنها، وفي هذا المجال قامت شركة المياه الفرنسية "فيفندي" بتوقيع عقد شراكة مع منظمة غير حكومية لمشروعها في "كوازولوناتال" بجنوب إفريقيا لكي تطلع بشكل أفضل على إحتياجات المجتمعات الفقيرة².

و وسّعت المنظمات غير الحكومية التّأشّطة في مجال حقوق الإنسان مجال دفاعها عن حقوق الإنسان حيث أصبح يشمل إلى جانب الدفاع عن الحقوق السياسية والمدنية الدفاع أيضا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية³.

وتعتبر التّقابات مكوّن أساسي من مكوّنات المجتمع المدني⁴ وأقوى مؤسّساته حيث يرجع لها الفضل الكبير في ظهور دولة الرفاهة (*Welfare State*) في العديد من الدول دون إغفال مساهمتها في تقريب الأسواق من الفقراء وإحتياجاتهم⁵.

وعليه تعتبر الفواعل الوطنية غير الدّولتية حلقة مهمّة في تعزيز الأمن الإنساني وهو ماسنحاول إبرازه من خلال الجدول رقم (2-20).

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999, op.cit, p.100.

² Business Partners for Development: «**Putting Partnering to Work: Results and Recommendations for Business**», London.2002. (<http://www.bpdweb.org/docs/biz4of5.pdf>)

نقلا عن :

برنامج الأمم المتحدة للتنمية : تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق، ص120.

³ PNUD, Rapport mondial sur le développement humain 2000, op-cit, p.76.

⁴ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1997, op.cit, p.27.

⁵ Ibid, pp.33-109.

الجدول رقم (2-20): دور الفواعل الوطنية غير الدّولتية المعزّزة للأمن الإنساني

البلدان (محلّ تعزيز الأمن الإنساني)	أدوات التعزيز	أشكال التعزيز	الفواعل الوطنية غير الدّولتية المعزّزة للأمن الإنساني
فلسطين	أُنشأ سنة 2000 من طرف مجموعة من منظمات المجتمع المدني العاملة في ميدان حقوق الإنسان والديموقراطية والحكم الرشيد	تعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية والمساءلة في القطاعات الفلسطينية المختلفة وذلك من أجل بناء نظام نزاهة وطني.	التحالف من أجل الشفافية ومكافحة الفساد (أمان) ¹ .
البرازيل ²	الشراكة مع البرنامج (UNDP)	توزيع مواقد شبيهة للمجتمعات الشعوب الأصلية.	منظمات غير حكومية محلية
مصر ³ (Egypt)		تعمل الجمعية من خلال فروعها 34 المنتشرة في كل من الإسكندرية وكفر الشيخ والبحيرة والمنوفية منذ 1983 وتقوم بدعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة بالإئتمان وتقديم العون الفني.	جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية
هايتي ⁴ (Haiti)	الشراكة مع البرنامج (UNDP)	إقامة أول مشروع في العالم لاصلاح البيوت عبر نظام للسداد قائم على الهواتف الخلوية.	شركة ديجيستيل (Digicel) للهواتف الخلوية.
موريتانيا ⁵		محاربة الأمية وتعليم الكبار	رابطة العلماء
الو.م. الأمريكية ⁶	تنظيم مشترك مع البرنامج (UNDP) ومؤسسة غيتس (Fondation Bill & Melinda Gates) وجمعية الشباب المسيحية بنيويورك.	عقد "قمة الصّالح العام الاجتماعي" سنة 2012 لمناقشة موضوع استخدام التكنولوجيا لحلّ التحديات العالمية، وتابعت هذه القمة 100 موقع في 50 بلد وُثّنت بسبع لغات عالمية.	الموقع الإلكتروني ماشابل (Mashable)

¹ وزارة التخطيط الفلسطينية: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: فريق من المؤلفين: تقرير التنمية الإنسانية للأراضي الفلسطينية المحتلة 2010/2009 مرجع سابق، ص 113.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «دعم التقدم العالمي» التقرير السنوي 2013/2012، مرجع سابق، ص 19.

³ معهد التخطيط القومي بمصر، برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «العقد الاجتماعي في مصر: دور المجتمع المدني»، تقرير التنمية الإنسانية 2008، مصر: فيرجن جرافيكس، 2008، ص 145.

<http://www.arab-hdr.org/publications/other/undp/hdr/2008/egypt-a.pdf>

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «دعم التقدم العالمي»، التقرير السنوي 2013/2012، مرجع سابق، ص 27.

⁵ مرصد التنمية الإنسانية المستدامة والفقير: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «التقرير الوطني حول التنمية الإنسانية المستدامة والفقير 2005» موريتانيا موريتانيا 2005، ص 39-40.

<http://www.arab-hdr.org/publications/other/undp/hdr/2005/mauritania-a.pdf>

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «دعم التقدم العالمي» التقرير السنوي 2013/2012، مرجع سابق، ص 27.

من خلال الجدول رقم (2-20) الذي استعرض لنا بعضاً من أدوار الفواعل الوطنية غير الدولية نلاحظ أنّ هذه الفواعل على اختلاف أنواعها تقوم بدور بارز في تعزيز الأمن الإنساني على المستوى الوطني، نتيجة ما أصبحت تملكه من وسائل وأدوات أهلتها للقيام بأدوار كانت حِكراً على الدولة التي تراجعت أدوارها وإغتنكت بذلك هذه الفواعل غير الدولية المشهد الوطني في تعزيز الأمن الإنساني.

ثانياً: الفواعل الوطنية الدولية المعززة للأمن الإنساني

وتعتبر الدولة في المناظير التقليدية الفاعل الرئيسي الذي يقع على عاتقه إلتزامات قانونية لتحقيق تقدّم في حقوق الإنسان¹ عن طريق إعمال الإجراءات والعمليّات التي تؤدّي إلى ضمان احترام هذه الحقوق خاصّة منها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد، وتمكينهم من المشاركة في اتّخاذ القرارات التي تتعلق بحقوقهم مثل الحقّ في السّكن والصّحة (الجدول رقم (2-21)).²

الجدول رقم (2-21): دور الفواعل الوطنية الدولية المعززة للأمن الإنساني

الفواعل الوطنية الدولية المعززة للأمن الإنساني	أشكال التعزيز	أدوات التعزيز	البلدان (محلّ تعزيز الأمن الإنساني)
◀ حكومة إريتريا	◀ أول برنامج تجريبي لتوليد الطاقة من الرياح. (L'énergie éolienne)	◀ بدعم من البرنامج وتمويل من مرفق البيئة العالمي.	◀ إريتريا ³ (Eritrea)
◀ الحكومة الجزائرية	◀ أنشأت وزارة منتدبة مكلفة بالأسرة وقضايا المرأة	◀ تعتبر آلية وطنية تُعنى بشؤون المرأة والأسرة.	◀ الجزائر ⁴ (Algeria)
◀ الحكومة الموريتانية	◀ اطلاق مبادرة التنمية الإنسانية المستدامة سنة 1995 وترقية هذه المبادرة يتمحور هذه المبادرة حول الحكم الرشيد والفقير.	◀ بدعم من البرنامج (UNDP) وقطاع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ومنظمة اليونيسكو.	◀ موريتانيا ⁵ (Mauritania)

من خلال بعض الأمثلة الواردة في الجدول رقم (2-21) الخاصّة بالفواعل الوطنية الدولية ودورها في تعزيز الأمن الإنساني، نلاحظ أنّ الدولة رغم تراجع أدوارها إلاّ أنّها لا تزال الفاعل هامّ في تعزيز الأمن

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000, op.cit, pp.104-105.

² Ibid, p. 8.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: « دعم التقدم العالمي » التقرير السنوي 2013/2012، مرجع سابق، ص 19.

⁴ د فاديا كيوان: « دور المنظمات الدولية في تمكين المرأة في البلدان العربية ».

<http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/papers/2005/kiwan.pdf>

⁵ مرصد التنمية الإنسانية المستدامة والفقير: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: « التقرير الوطني حول التنمية الإنسانية المستدامة والفقير 2005 »، مرجع

سابق، ص I.

الإنساني حيث يُعَوَّل عليها كثيرا لِلْعِب أدوار مفتاحية في ترقية الأمن الإنساني عن طريق عقد الشراكات والتعاون والدعم مع الفواعل الأخرى.

الفرع الثاني: الفواعل عبر الوطنية المعززة للأمن الإنساني

لقد عزز الاندماج الاقتصادي العالمي قوّة ونفوذ مختلف الفواعل العالمية¹ المتمثلة أساسا في المنظّمات غير الحكومية ومنظمة التجارة العالمية (WTO) وصندوق التّقد الدولي (IMF) والمؤسّسات العالمية، التي أصبحت قراراتها تؤثر في الإستثمار والإعلام والترفيه، فكلّ هذه الفواعل الدولية تتحمّل مسؤولية أخلاقية تستمدّ جذورها من فكرة حقوق الإنسان التي تفرض عليها العمل على تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفقراء في الدّول غنيها وفقيرها².

وتنقسم الفواعل عبر الوطنية المعززة للأمن الإنساني بدورها إلى نوعين: النوع الأوّل هي الفواعل عبر وطنية غير الدّولية المعززة للأمن الإنساني، أمّا النوع الثاني فهي: الفواعل عبر وطنية الدّولية المعززة للأمن الإنساني.

أوّلا: الفواعل عبر وطنية غير الدّولية المعززة للأمن الإنساني

لقد حدثت زيادة هائلة في شبكات المجتمع المدني عبر الوطنية خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي وعادة ما يُشار إلى جمعية مناهضة الرّق سنة 1839 كأوّل منظّمة غير حكومية تظهر على المستوى الدولي. فالاندماج الاقتصادي العالمي كأحد أبرز نتائج التّحوّلات الجديدة ساعد على تعزيز قوّة ونفوذ هذه الفواعل العالمية³.

والقوّة والتأثير المتنامي الذي اكتسبته الشّبكات العالمية للمنظّمات غير الحكومية منح للأفراد فرصة المشاركة في الحوكمة العالمية، فهذه المنظّمات تعتبر مُدافع حقيقي عن التنمية الإنسانية لأنها دائمة الحرص على تحمّل الحكومات والمنظّمات الدّولية والشركات المتعدّدة الجنسيات مسؤولياتهم من أجل احترام حقوق الإنسان والقواعد البيئية⁴.

وقد تطوّرت هذه الشّبكات إلى حدّ يمكن الإعراف بظهور "مجتمع مدني عالمي"⁵ أصبح يُطالب بتحقيق العدل العالمي في بعض القضايا الدولية بالإستعانة بمختلف الأدوات للتعريف بمطالبه كإنشاء

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002, op.cit, pp.82-102.

² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000, op.cit, pp.79-80.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002, op.cit, pp.82-102.

⁴ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999, op.cit, p 35.

⁵ يُعرّف المجتمع المدني العالمي بأنّه: "تفاعل عدد من منظمات المجتمع المدني، كلّ منها في سياق دولة معينة، وتكون كلّ منها قادرة على التّمسك أو الحّل من خلال عملية ديناميكية على المستوى الإقليمي والدّولي، والغرض من هذا هو تدعيم القضايا المتبادلة؛ مثل تشجيع الممارسات الديمقراطية، أو مكافحة مرض الأيدز (...).". مقتبس من:

(معهد التخطيط القومي، مصر، برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2008، مرجع سابق، ص70).

الفصل الثاني..... الأمن الإنساني فواعله وتهديداته من منظور برنامج الأمم المتحدة للتنمية

علاقات تعاونية مع الحكومات...وقد أفضت جهود هذه الفواعل مثلاً إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية (*International criminal court*)¹، وعليه يعتبر تزايد حملات المجتمع المدني عبر الوطنية من أهم السمات الجديدة لعملية صنع القرار على المستوى العالمي وخطوة نحو انجاح التعاون الدولي². ومن مجالات نضال المنظمات غير الحكومية الدولية تحتل حقوق الإنسان أولوية قصوى في أجندة هذه المنظمات، فقد استحدثت منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان وسائل أكثر فعالية فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، بغرض ممارسة التأثير على الحكومات عن طريق العمل بنظام شبكي يقوم على إقامة علاقات بين المنظمات غير الحكومية عبر الوطنية والناشطين المحليين والأفراد والجماعات مع إعطاء أهمية قصوى للمعلومة باعتبارها قوة ناعمة في مجال لا ترغب أغلب الحكومات لتلطيخ صورتها فيه³.

وفي نفس الوقت أصبحت العديد من المنظمات غير الحكومية تولى أهمية خاصة لقواعد التجارة والاستثمار، وكل ما يتعلق بآثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية فيما يخص حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (الجدول رقم (2-22))⁴.

الجدول رقم (2-22): دور الفواعل عبر وطنية غير الدولتية المعززة للأمن الإنساني

البلدان (محل تعزيز الأمن الإنساني)	أدوات التعزيز	أشكال التعزيز	الفواعل عبر وطنية غير الدولتية المعززة للأمن الإنساني
◀ بكين (الصين) (China)		◀ أقامت منتدى عالمي للمنظمات غير الحكومية أثناء انعقاد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة لسنة 1990	◀ شبكات المجتمع المدني العالمي ⁵ . العالمي ⁵ .
◀ دول أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة والدول العربية وآسيا.	◀ الشراكة مع البرنامج (UNDP)	◀ إقامة 62 مشروع من أجل التواصل وإدارة المياه.	◀ مؤسسة كوكا كولا Coca- (La Fondation Cola) ⁶
◀ فيينا (النمسا) (Austria)		◀ الاستعداد للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1993 وتنفيذ توصياته.	◀ شبكات المجتمع المدني العالمي ⁷

¹ PNUD:Rapport mondial sur le développement humain 2002,op.cit, p.107.

² Ibid, p.108.

³ Ibid,p.106.

⁴ Ibid,p.104.

⁵ معهد التخطيط القومي.مصر، برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2008، مرجع سابق، ص72.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: « دعم التقدم العالمي » التقرير السنوي 2012/2013، مرجع سابق، ص27.

⁷ معهد التخطيط القومي.مصر، برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2008، مرجع سابق، ص72.

<p>◀ لبنان (Lebanon)</p>	<p>◀ الشراكة مع البرنامج (UNDP) .</p>	<p>◀ مشروع مضاعفة الطاقة التخزينية لجمع مياه مشترك مما يضمن إمدادات مياه أكثر موثوقية وزيادة الإنتاجية الزراعية عبر تحسين الري.</p>	<p>◀ مؤسسة كوكا كولا (La Fondation¹ Coca-Cola)</p>
<p>◀ مصر (Egypt)</p>		<p>◀ الاستعداد وإقامة منتديات وأنشطة مختلف أثناء انعقاد المؤتمر العالمي للسكان والتنمية لسنة 1994.</p>	<p>◀ شبكات المجتمع المدني العالمي²</p>

من خلال ملاحظة الجدول رقم (2-22) تظهر لنا أدوار الفواعل عبر وطنية غير الدولية في تعزيز الأمن الإنساني، فهذه الأدوار تتنوع ما بين إقامة المنتديات المرافقة لإنعقاد المواعيد الكبرى لمناقشة قضايا الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، كما تشمل هذه الأدوار إقامة المشاريع وتنفيذ المبادرات عن طريق التعاون والتنسيق والشراكات مع الفواعل الأخرى، هذا ما أدى إلى تشبيك عمل هذه الفواعل بشكل مكثف من ممارسة تأثير كبير على جداول أعمال مختلف المواعيد الكبرى التي تُناقش قضايا الإنسان، وهو ما يبرزه الجدول فيما يخص شبكات المجتمع المدني العالمي التي كانت حاضرة بقوة في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة بالصين سنة 1990 والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بفيينا سنة 1993 والمؤتمر العالمي للسكان والتنمية بمصر سنة 1994.

ثانيا: الفواعل عبر وطنية الدولية المعززة للأمن الإنساني

من أهم سيمّات عالم اليوم كما سبق القول هو التأثير البارز للفواعل الدولية الجديدة مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية على الصعيد الدولي³، فهذه الفواعل العالمية أصبحت تتحكم في جوانب حسّاسة من السياسات الاقتصادية الوطنية، مما ينتج عنه تأثير مباشر وغير مباشر على حياة الناس⁴.

لذلك هناك اليوم سعي متزايد للإقرار بمسؤولية هذه الفواعل الدولية⁵ التي وجب عليها تحمّل مسؤوليتها الأخلاقية المستمدة من حقوق الإنسان⁶، فالفقر المعولم الذي أصبح ينتشر في جميع الدول

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: « دعم التقدم العالمي » التقرير السنوي 2012/2013، مرجع سابق، ص27.

² معهد التخطيط القومي بمصر، برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2008، مرجع سابق، ص72.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000, op.cit, p.9.

⁴ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002, op.cit, p.82 .

⁵ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000, op.cit, p.89.

⁶ Ibid, p.89.

الفصل الثاني..... الأمن الإنساني فواعله وتهديداته من منظور برنامج الأمم المتحدة للتنمية

فقيرها وغنيها يفرض على عاتق هذه الفواعل الجهوية والعالمية بمقتضى المسؤولية الأخلاقية وضع
ميكانيزمات دولية مؤسسية وأخرى قانونية لمكافحته (الجدول رقم (2-23))¹.

الجدول رقم (2-23): دور الفواعل عبر وطنية الدولتية المعززة للأمن الإنساني

البلدان (محل تعزيز الأمن الإنساني)	أدوات التعزيز	أشكال التعزيز	الفواعل عبر وطنية الدولتية المعززة للأمن الإنساني
مصر (Egypt)	التعاون مع ثلاث وكالات تابعة للأمم المتحدة .	مشروع الارتقاء بأساليب الزراعة ومهارات الإدارة والتسويق من أجل القضاء على الفقر.	برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) ²
مصر (Egypt)	الشراكة مع الاتحاد العام للمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وبرنامج المنح الصغيرة ومحافظات شرق الدلتا ومركز أبحاث الزراعة.	معالجة مشكلة "السحابة السوداء" التي تغطي سماء القاهرة والمدن المجاورة في كل موسم حصاد.	مرفق البيئة العالمي (برنامج المنح الصغيرة). ³
سيراليون (SierraLione)	بالتعاون ومساهمة البرنامج (UNDP).	عملت منظمات الأمم المتحدة معا بعد الحرب الأهلية الدامية من أجل المساعدة على انشاء لجنة حقوق الإنسان ووفرت تعويضات لضحايا الحرب ووسعت الخدمات الطبية والخدمات العامة.	14 وكالة تابعة للأمم المتحدة ⁴
المكسيك (Mexico)	بالشراكة مع البرنامج (UNDP).	مبادرة تحسين جودة التعليم ومنع انقطاع الشباب عن الدراسة.	منظمة اليونيسيف ومنظمة اليونيسكو ⁵
سلوفاكيا (Slovakia)	بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.	إنشاء برنامج إقليمي لمكافحة الفساد في براتيسلافا (Bratislava) سنة 2006، وهو عبارة عن شبكة من الممارسين العاملين في مؤسسات مكافحة الفساد الوطنية في شرق أوروبا والدول الوسطى المستقلة.	برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) ⁶ .

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1997, op.cit, p. 128.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «دعم التقدم العالمي»، التقرير السنوي 2013/2012، مرجع سابق، ص 7.

³ معهد التخطيط القومي بمصر، برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية المصري 2008، مرجع سابق، ص 205.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «دعم التقدم العالمي» التقرير السنوي 2013/2012، مرجع سابق، ص 33.

⁵ نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «الفساد والتنمية، مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر، تحقيق أهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة»

نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2008، ص 33.

◀ بورندي (Burundi)	◀ بالاشتراك مع البرنامج (UNDP).	◀ وضع خطة مبتكرة لتوفير فرص العمل للمقاتلين السابقين والعائدين.	◀ برنامج متطوعي الأمم المتحدة التابع للبرنامج (UNDP) ¹
◀ نيجيريا (Nigeria)	◀ تحت قيادة البرنامج (UNDP).	◀ فرق عمل في مجال الزراعة والأمن الغذائي.	◀ منظمة الأغذية (FAO) والزراعة والبنك العالمي (WB) ² .
		◀ فرق عمل في مجال الصحة.	◀ منظمة الصحة العالمية والزراعة وقسم التنمية الدولية للملكة المتحدة ³ .
		◀ فرق عمل في مجال الفقر وخلق الشغل.	◀ البرنامج (UNDP) والاتحاد الأوروبي ⁴ .
		◀ فرق عمل في مجال بناء القدرات والتسيير الاقتصادي.	◀ البنك العالمي (WB) وصندوق النقد الدولي (IMF) ⁵ .

وكتعليق على الجدول رقم (2-23) نحاول التذكير بأن هذه الفواعل تمتلك وسائل مادية وقدرات مالية وبشرية هائلة وخبرة فنية ذات جودة عالية في مجالات اختصاصها، ثمكّنها من تعزيز الأمن الإنساني بشكل أفضل، وهو ما حاول هذا الجدول إبراز جانب منه بالإستعانة ببعض الأمثلة خاصة تلك التي أوردتها عن دور الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة والأجهزة الفرعية التي أنشأتها الجمعية العامة مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية، فهذا الأخير يضطلع بدور ريادي في ترقية الأمن الإنساني من خلال أدواره الوظيفية العالمية والإقليمية والوطنية وتقاريره.

المطلب الثاني: أشكال تعزيز الفواعل للأمن الإنساني

هناك اليوم تفاعلات كبيرة بين مختلف الفواعل على المستويين الوطني والدولي⁶ بفعل حركة العولمة التي ساعدت على تنامي نشاط هذه الفواعل⁷ التي مكّنتها الأدوات التكنولوجية الجديدة في مجال وسائل الإعلام والاتصال من فرص جديدة للتواصل والنشر السريع للمعلومات، كما استفادت هذه الفواعل من المكانة القانونية التي أصبحت تُمنح لها على الصعيدين الوطني والإقليمي والدولي. فكل هذه الإمتيازات أهلتها للقيام بأدوار هامة في رسم الاستراتيجيات والسياسات على مختلف المستويات .

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: « دعم التقدّم العالمي » التقرير السنوي 2012/2013، مرجع سابق، ص15.

² « The politics Of MDGS & Nigeria », Report 2005, Zimbabwe: African Forum & network On debt & development, p.14.

www.undp.org/.../MDG/.../MDG%20Country%20Rep.

³ Ibid.

⁴ Ibid.

⁵ Ibid.

⁶ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000, op.cit, p.104.

⁷ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2001, op.cit, p. 30.

وعليه سوف نحاول في هذا المطلب رصد أشكال تعزيز الأمن الإنساني من طرف هذه الفواعل حسب رؤية برنامج الأمم المتحدة للتنمية وذلك وفقا للفروع الثلاثة التالية :

الفرع الأول: مساهمة فواعل الأمن الإنساني في تصميم الاستراتيجيات

وتتخذ مساهمة فواعل الأمن الإنساني في تصميم الاستراتيجيات¹ شكل المشاركة في وضع وتطوير السياسات المنتهجة والقوانين القائمة التي تضعها الفواعل الأخرى² خصوصا أثناء وضع الميزانيات التشاركية وإقرار القواعد التجارية الإقليمية وُصولا إلى الحماية الدولية لحقوق الإنسان³. ومن أمثلة مشاركة الفواعل نشير إلى اندماج جهود المجتمع المدني ومختلف فواعله في جهود الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وفي وضع وتنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر⁴. كما أدى النشاط المتنامي للفواعل غير الدولية إلى ظهور شبكات تتمتع بقدرة مرنة على إقامة علاقات تعاونية مع الفواعل الدولية الأخرى بهدف تحقيق الأهداف المشتركة، فالمجتمع المدني عالمي الذي كان ظهوره تتويجا لتشبيك عمل المجتمع المدني أصبح يتفاعل بشكل جيد مع الحكومات بشكل أفضل إلى ميلاد محكمة جنائية دولية⁵.

ولكن يُأخذ على نظام إشراك الفواعل غير الحكومية على المستوى الدولي قلة تمثيل الفواعل الحكومية لدول الجنوب لدى المؤسسات الدولية، فمن بين 1550 منظمة غير حكومية مشتركة في نشاطات قسم المعلومات لمنظمة الأمم المتحدة، يوجد فقط 251 منظمة غير حكومية من دول الجنوب، وهو ما يبرز بوضوح ضعف تمثيل المنظمات غير الحكومية لدول الجنوب على المستوى الدولي خاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة، وبالمقابل هناك إشراك كبير للفواعل غير الدولية لدول الشمال لدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة⁶.

الفرع الثاني: توفير فواعل الأمن الإنساني للخدمات

وتقوم هذه الفواعل بتوفير الخدمات عن طريق المنظمات الأهلية والمنظمات القومية غير الحكومية⁷ ويوصي برنامج الأمم المتحدة للتنمية في هذا المجال بإشراك أكبر للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق، ص 23.

² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1998, op.cit, p.124.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002, op.cit,p.61.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق، ص 115-116.

⁵ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002, op.cit,p.107.

⁶ Ibid,p.111.

⁷ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق، ص 23.

والأفراد من أجل ضمان فعّالية أكبر للمعونات¹. وقد لعبت التّقابات دوراً مهماً في الكثير من الدّول من أجل تقريب الأسواق من إحتياجات الفقراء².

ويُنظر إلى الفواعل غير الحكومية عند قيامها بتوفير الخدمات الاجتماعية بأنّها وسيط خدماتي بين السّوق وتوفير الدّولة لهذه الخدمات، فهذه الفواعل غالباً ما تنجح في ملئ الفراغات التي تتركها الدولة تحت غطاء التّظام العام كما سبق ذكره³.

وفواعل الأمن الإنساني لا يقتصر نشاطها على توفير المنتج المادّي السّلعي والخدمات، بل يتعدّاه إلى توفير المعلومات اللاّزمة لإعداد التّقارير التي تحرّرها الفواعل غير الحكومية حول حقوق الإنسان⁴ مُستفيدة الإنسان⁴ مُستفيدة في ذلك من تكنولوجيا الإتّصال الحديثة كشبكة الأنترنت التي رفعت من مستوى إحترافيتها⁵.

الصّورة رقم (2-5): أحد متطوّعي الأمم المتّحدة (على اليمين) يُجري استقصاءً حول إحتياجات سكّان جمهورية الكونغو الديمقراطية.



المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: التقرير السنوي 2013/2012، مرجع سابق، ص31.

¹ نفس المرجع، ص151.

² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1997, op.cit, p109.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق، ص120.

⁴ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000, op.cit, pp.10-11.

⁵ Ibid, p.82.

وكتعليق على هذه الصورة التي تُظهر أحد مُتطوعي الأمم المتحدة (UNV) التابعين لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وهو بصدد القيام باستقصاء حول احتياجات السكان المحليين في جمهورية الكونغو الديمقراطية مما يبرز دور متطوعي الأمم المتحدة كفواعل معززة للأمن الإنساني في توفير للخدمات .
وفي الأخير نشير إلى أنه بفضل الموارد التي تحوزها الفواعل غير الحكومية حتى وإن كانت ضئيلة بالمقارنة بالمساعدات الإنمائية الرسمية¹، إلا أنها استطاعت بفضل تفاعلها الإيجابي مع غيرها من فواعل الأمن الإنساني من تحسين الأداء فيما يخصّ هذه المساعدات ومختلف الإعانات الأخرى.

الفرع الثالث: فواعل الأمن الإنساني تسهر على وفاء الفواعل الدّولتية بالتزاماتها

وتسهر فواعل الأمن الإنساني على وفاء الفواعل الدّولتية بالتزاماتها² خصوصا عندما يكون هناك مجتمع مدني حيوي يؤدي دور الحارس على الحكومة وجماعات المصالح³، فقد أصبحت الفواعل غير الحكومية تمارس ضغوطات على السّاسة وعلى الشّركات في البلدان القويّة لكي يستجيبوا لاحتياجات البلدان الفقيرة⁴.

فهذه الفواعل تشكّل جماعات ضغط لحماية حقوق الإنسان ومراقبة الفواعل الأخرى⁵ فعلى سبيل المثال لا الحصر تقوم هذه الفواعل بمراقبة السّجون ورصد التجاوزات الصّادرة عن جهاز الشّرطة، وتقديم حسابات وتقارير عن هذه النشاطات⁶. واستحدثت لهذا العمل منظّمة العفو الدّولية ومنظّمة مراقب حقوق الإنسان وسائل بالغة الفعّالية لممارسة الضّغط على الحكومات عن طرق إنشاء شبكات مع النّاشطين المحليين والأفراد والجماعات لتبادل المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان⁷.

ويّتخذ الضّغط الذي تمارسه فواعل الأمن الإنساني أيضا شكل القيام بحملات لممارسة الضّغط على صنّاع القرار⁸، ففي أوروبا مثلا قامت الفواعل غير الحكومية والجماعات الكنّسيّة بتنظيم حملات تعبئة ضخمة للدفاع عن البيئة تحت شعار "أوقفوا فوضى المناخ" من أجل الضّغط على الحكومات وفي بعض الحالات تتجاوز دعوات التّعبئة هذه الحدود الوطنيّة⁹.

ويمكن لفواعل المجتمع المدني بما تملكه من قدرة على التّعبئة ممارسة الضّغط لكبح جموح السّوق والدّولة معا، ففي أندونيسيا مثلا مارست الفواعل غير الحكومية والتّقابات العمّالية ووسائل الإعلام ضغوطا على

¹ Ibid, p30.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق، ص 23.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002, op.cit, p.55.

⁴ Ibid, p.102.

⁵ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999, op.cit, p.95.

⁶ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000, op.cit, p.68.

⁷ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002, op.cit, p.106.

⁸ Ibid, p.110.

⁹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2008/2007، مرجع سابق، ص 58.

الدولة من أجل تعزيز الحريات السياسية وتصميم وتنفيذ برامج الحد من الفقر بعد الأزمة المالية التي شهدتها منطقة جنوب آسيا سنة 1997¹.

الصورة رقم (3-5): هيلين كلارك مديرة البرنامج (UNDP) تُلقي خطاباً أمام "مؤتمر المانحين الدوليين نحو مستقبل جديد لهائيتي" الذي عقدته الأمم المتحدة.

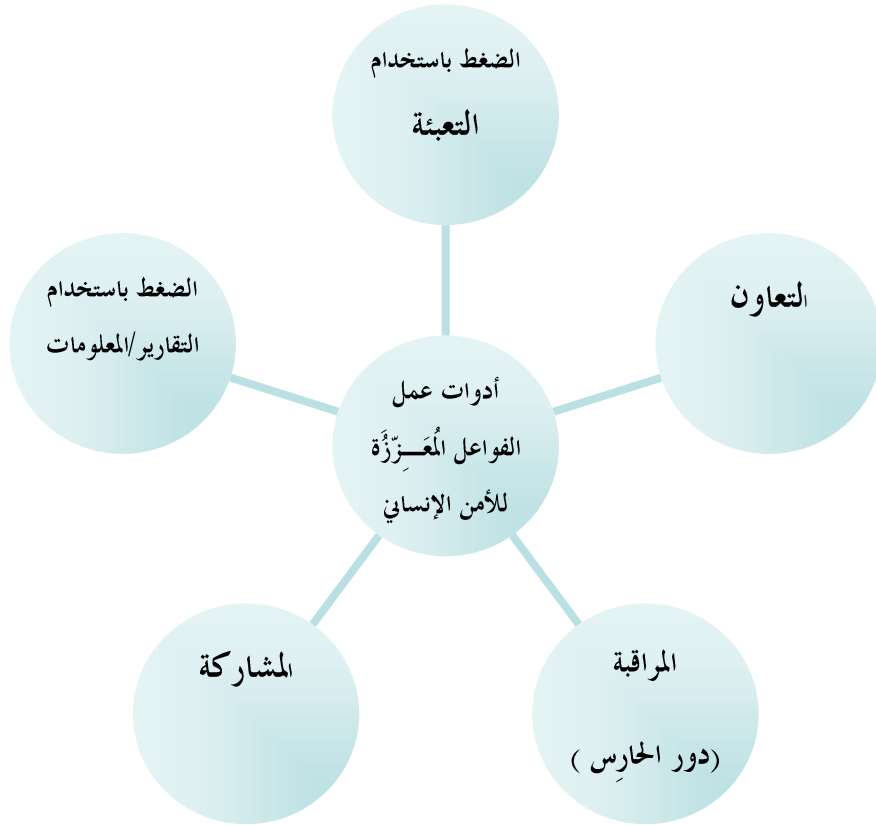


المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: « الوفاء بالالتزامات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان العمل 2010 / 2009 »، مرجع سابق، ص 34.

وكتعليق على هذه الصورة التي تُظهر مديرة البرنامج هيلين كلارك (Helen Clark) وهي تُلقي خطاباً أمام "مؤتمر المانحين الدوليين نحو مستقبل جديد لهائيتي". وهو ما يعكس دور البرنامج كفاعل معزز للأمن الإنساني من خلال حثّه للدول على تحمّل إلتزاماتها لمساعدة الهايتيين عقب الحسائر البشرية الفادحة والدّمار الكبير التي خلفهما الزلزال الذي ضرب هايتي (Haiti) بتاريخ 12 جانفي 2010، حيث كُلفَ البرنامج (UNDP) بعد عشرة أيام من وقوع هذا الزلزال العنيف بقيادة مجموعة الأمم المتحدة والمنظّمات غير الحكومية التي تولّت القيام بجهود الإنعاش المبكر.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 63.

الشكل رقم (4-7): أدوات عمل الفواعل المعززة للأمن الإنساني



المطلب الثالث: أساس مسؤولية الفواعل المعززة للأمن الإنساني

إنّ أساس المسؤولية الأخلاقية لمختلف الفواعل يجد جذوره في فكرة حقوق الإنسان¹ فهناك سعي متزايد للاعتراف بمسؤولية الفواعل الدولية للوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية ومختلف المؤسسات، ونفس الأمر بالنسبة للفواعل غير الدولية مثل المنظمات غير الحكومية² نظراً للتأثيرات الهامة التي تمارسها هذه الفواعل على حياة الناس³. وتناضل العديد من الفواعل المجتمعية المدنية غير الحكومية من أجل إقرار المسؤولية الاجتماعية⁴ للشركات المتعددة الجنسيات عن طريق المطالبة باستحداث مبدونات حسن السلوك لهذه

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000, op.cit, pp.79-80.

² Ibid, p.89.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002, op.cit, pp.82.

⁴ أمام تنامي دور الفواعل المختلفة هناك سعي لتوسيع نموذج المسؤولية التقليدي القاصر على الفواعل الحكومية ليشمل أيضا إقرار مسؤولية الفواعل غير الحكومية. لمزيد من التفاصيل أنظر :

(Manuel Couret Branco : «**Economics versus human rights** », London : New York : Routledge first published, 2009, p.14.)

الفواعل¹ ويوصي برنامج الأمم المتحدة للتنمية على تحويل هذه المدونات إلى قواعد قابلة للقياس². فهناك إذن، حاجة ماسة لوضع مؤشرات تقييمية لفعالية عمل هذه الفواعل على غرار المؤسسات المالية الدولية والمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان³. وإقرار مسؤولية فواعل الأمن الإنساني لا يقتصر فقط على وضع مدونات حسن السلوك، بل يمتد الأمر إلى إخضاع هذه الفواعل التي أصبحت تتمتع بسلطان أكبر في عملية اتخاذ القرارات العامة إلى المسائلة وتقديم الحسابات⁴.

المبحث الثالث: تهديدات الأمن الإنساني من منظور البرنامج

لقد ظلت التهديدات⁵ لمدة طويلة مقرونة بالميدان العسكري كالغزو المسلح والصراعات بين الدول هذا ما رسم صورة نمطية تتمثل في وجود قوة عسكرية زاجرة قد تستخدم قسراً أو إكراهاً قدراتها العسكرية وأسلحتها المدمرة⁶. لكن تحت ضغط وتعاقب الأزمات في عالم أصبح يتسم بعدم اليقين (*Uncertainty*)⁷، دفع إلى محاولة معرفة مصادر هذه التهديدات المستجدة وأنواعها وآثارها. وترغم برنامج الأمم المتحدة للتنمية هذا التوجه الجديد لفهم وتحليل التهديدات الأمنية الجديدة، فتقاريره التي أعادت تعريف الأمن من أمن قائم على الدولة إلى أمن قائم على الإنسان تعتبر دعوة صريحة من البرنامج لإعادة النظر في قائمة التهديدات⁸ التي تترتب على الأمن الإنساني كمفهوم جديد. وعليه سوف نحاول من خلال المطالب الثلاثة التالية الوقوف على تهديدات الأمن الإنساني والفواعل المهتدة له وأشكال التعامل معها من منظور برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999, op.cit, p.100.

² Ibid, p.107.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000, op.cit, p.9.

⁴ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002, op.cit, p.65.

⁵ إن التهديدات الصلبة التي تهدد الأمن بمفهومه التقليدي يغلب عليها الغموض وعدم الوضوح حسب باري بوزان (Barry Buzan). أنظر :

(Barry Buzan : op.cit, p.88.)

⁶ عمر بغزوز : فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر، والتهديدات في إطار العولمة، «مجلة الفكر البرلماني» ، العدد السادس مجلس الأمة، 2004، ص 176.

⁷ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص1.

⁸ قسم باري بوزان (Barry Buzan) التهديدات التي تصيب الأمن الوطني للدولة في دراساته الأمنية في بداية الثمانينات إلى تهديدات عسكرية وتهديدات سياسية وتهديدات اقتصادية وتهديدات إيكولوجية. لمزيد من التفاصيل أنظر :

(Barry Buzan : op.cit .)

المطلب الأوّل: التهديدات التماثلية واللاتماثلية للأمن الإنساني

لقد ظهرت طائفة جديدة من التهديدات غير صلبة بطبيعتها وغير معروفة في المناظير الأمنية التقليدية أو لم تكن تُحظى على الأقلّ بالدراسة والتحليل والاستشراق، وبيّنت الأحداث والأزمات لاحقاً قدرة هذه الطائفة الجديدة المتنوّعة والمعقّدة من التهديدات على المساس بالذّات الإنسانية وذات الدّولة رغم القدرات العسكرية والمادية الهائلة المرصودة لحماية الأمن، فعلى سبيل المثال لا الحصر تعرّضت الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع الألفية الثالثة رغم قوّتها العسكرية والأمنية المتطوّرة إلى تهديد لاتماثلي في عمقها الإستراتيجي تمثّل في هجوم إرهابي على مركزي التجارة العالميين والبانكغون.

والأخطار الأمنية اليوم لم تعد تأتي من بلدان أخرى، بل أصبحت تُصدّر من الصّراعات المدنية المختلفة وموجات التمرد والإرهاب¹. وعلى هذا الأساس سوف نعالج تهديدات الأمن الإنساني بنوعيهما التماثلية واللاتماثلية من منظور برنامج الأمم المتّحدة للتنمية، وذلك في الفرعين التاليين :

الفرع الأوّل: التهديدات التماثلية للأمن الإنساني

حدث تحوّل هام في السّاحة الدّولية يتمثّل في تراجع عدد الحروب بين الدّول مقابل ارتفاع في عدد الحروب الدّاخلية، لكن هذا لا يعني انتفاءً مطلقاً للحروب الدّولية التي تهدّد الأمن الإنساني خاصّة في ظلّ ارتفاع مؤشّرات نفقات التسلّح في بعض مناطق العالم التي تشهد توترات ونزاعات دولية.

أولاً: الحروب بين الدّول

ويقرّ برنامج الأمم المتحدة للتنمية ببقاء التهديدات الأمنية الصّلبة قائمة في العلاقات الدّولية التي تتخذ عادة شكل الحروب بين الدّول² واحتلال دولة لإقليم دولة أخرى، مثل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينيّة الذي نجم عنه تدهور كبير في دليل التنمية الإنسانية وجميع مؤشّراته من صحة وتعليم ودخل فقد ألغى هذا الاحتلال أمن الإنسان الفلسطيني الذي أصبح أسير الخوف والحاجة من ممارسات المحتلّ الذي أزهق الكثير من الأرواح وزجّ بالعديد من الفلسطينيين في السّجون ممّا رفع أعداد المعتقلين، زيادة على مصادرة أراضي الفلسطينيين وحرمانهم من الوصول إلى الموارد الطبيعية مثل الماء والأرض³.

كما أنّ انحلال الدّولة الأفغانية حسب البرنامج يرجع إلى الغزو السوفيتي خلال ثمانينيات القرن الماضي ونفس الأمر حدث للدّولة الصّومالية التي تفكّكت بعد عسكرتها، نتيجة التهديدات السّوفياتية والأمريكية المتتالية التي أدّت إلى نشوب حرب مع الجارة إثيوبيا ثم تلاها اندلاع حرب أهلية وحشية⁴ في هذا البلد

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2013، مرجع سابق، ص 42.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: المكتب الإقليمي للدول العربية: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009، مرجع سابق، ص 21.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: الصندوق العربي للإئماء الإقتصادي والإجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، مرجع سابق، ص 1.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2005، مرجع سابق، ص 167.

أدت إلى تفسّخ للمؤسّسات السّياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية للدّولة مما هدّد الأمن الإنساني في منطقة القرن الإفريقي.

وهناك أيضا غزو العراق سنة 2003 من طرف قوّات التحالف الدّولي الذي قاده الولايات المتحدة الأمريكية، فهذا الإحتلال أزّحق أعدادا كبيرة من الأرواح ودمّر البنى التحتية للدّولة العراقية وبلّغته الأمن الإنساني أدّى هذا الإحتلال إلى انهيار مؤسّسات التنمية الإنسانية للشّعب العراقي فيما يتعلّق بالصّحة والتعليم والدّخل، كما نتج عن الغزو انتهاك كبير لحقوق الإنسان العراقي بفعل انتشار عمليات القتل العشوائي وشيوع ممارسات التعذيب والإحتجاز¹، وأدّى استخدام الإحتلال للأسلحة المحظورة دوليا مثل القنابل العنقودية واليورانيوم المنضّب إلى نتائج وخيمة على البيئة والموارد الطبيعيّة العراقيّة².

ثانيا: الحروب داخل الدّول

وقد أحصى برنامج الأمم المتحدة للتنمية عدد الحروب التي إندلعت في التّصف الأول من العقد الذي تلى نهاية الحرب الباردة بـ 82 حربا منها 79 حربا داخلية هدّدت الأمن الإنساني³، فعلى سبيل المثال لا الحصر كلّ البلدان التّسعة الواقعة في منطقة جنوب آسيا عرفت نزاعات داخلية في العقدين الأخيرين وخلّفت هذه النزاعات عددا من الضحايا يفوق ما تخلّفه الحروب بين الدول⁴.

ثالثا: السّباق نحو التسلّح

تُفضّل الحكومات دائما الحفاظ على قدراتها العسكرية عن طريق إمتلاك أحدث نُظُم الأسلحة وهنا تلعب المؤسسة التجاريّة العسكرية دور هامّا وراء الستار من أجل التّرويج لصناعاتها ومنتوجاتها الحربية بهدف زيادة مداخيلها⁵. فهذه الأسلحة التي تقتنيها الدّول غالبا ما تهدّد الأمن الإنساني بطريقة مباشرة من خلال استعمالها في الحروب ضدّ الدّول الأخرى، مما يؤدّي إلى قتل وجرح وتشريد للإنسان من كلّ الطرفين المتحاربين، وبطريقة غير مباشرة كون صفقات السّلاح غالبا ما تكون على حساب ميزانية

¹ في شهر أفريل من سنة 2004 تناقلت وسائل الإعلام العالمية صور لإساءة معاملة أسرى ومعتقلين في سجن أبو غريب بالعراق من طرف أفراد من القوّات الأمريكية، وذلك باستخدام أساليب لا إنسانية ولا أخلاقية ضدّ سجناء عراقيين أكثرهم مدنيين وغير متهمين قانونيا، وإذعت سلطات الإحتلال الأمريكي أن حالات الإساءة المسجّلة فردية ومعزولة، ولكن بالرّجوع إلى تقارير كل من منظمة العفو الدولية وأنستونيو تاجوبا الذي أعدّه جنرال أمريكي سنة 2004 وتقرير لجنة الصّليب الأحمر الدولي، فكل هذه التقارير توصلت إلى أنّ هذه الإنتهاكات وأشكال التعذيب والإساءة ليست حالات فردية بل تمثّل نمطاً مستقرّاً منذ زمن. مقتبس من :

(برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي : تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004 ، مرجع سابق، ص 34).

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 ، مرجع سابق، ص 27.

³ Thomas G. Weiss et al : op.cit,p.75.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2013، مرجع سابق، ص 43.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 48.

الفصل الثاني..... الأمن الإنساني فواعله وتهديداته من منظور برنامج الأمم المتحدة للتنمية

التنمية الإنسانية وغاياتها التعليمية والصحية والغذائية، أمّا على صعيد حقوق الإنسان فهذه الأسلحة تستخدم في القمع السياسي والجسدي الذي تنتهجه بعض الأنظمة حتى الديمقراطية منها. وفيما يتعلّق بالإنفاق العسكري فقد تجاوز سنة 2010 في 104 من البلدان التي توفرت عنها البيانات 1.4 تريليون دولار أمريكي أي ما يعادل نسبة 2.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي¹. ولتفصيل أكثر فيما يتعلّق بالإنفاق العسكري سوف نستعين بالجدول رقم (2-24).

الجدول رقم (2-24): مستويات الإنفاق العسكري في الفترة (1990-2010) ●

الإنفاق العسكري على أساس دليل التنمية الإنسانية في الفترة (2010-1990)		الإنفاق العسكري على أساس التوزيع الجغرافي ●● في الفترة (2010-1990)	
البلدان حسب دليل التنمية الإنسانية ²	مستوى الإنفاق العسكري	البلدان حسب المناطق الجغرافية	مستوى الإنفاق العسكري
البلدان ذات التنمية الإنسانية المرتفعة جداً.	ارتفع الإنفاق العسكري بـ 22٪	بلدان أوروبا وآسيا الوسطى.	انخفض الإنفاق العسكري بـ 69٪
البلدان ذات التنمية الإنسانية المرتفعة.	انخفض الإنفاق العسكري بـ 47٪	بلدان جنوب آسيا وشرق آسيا و المحيط الهادئ والدول العربية.	ارتفع الإنفاق العسكري حيث تراوح بين 43 و 388٪
البلدان ذات التنمية الإنسانية المتوسطة.	ارتفع الإنفاق العسكري بأكثر من ثلاث أضعاف.		
البلدان ذات التنمية الإنسانية المنخفضة.	ارتفع الإنفاق العسكري بـ 50٪		

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2013 ، مرجع سابق، ص 43.

ملاحظات:

- بيانات الإنفاق العسكري الواردة في هذا الجدول تمثل ما أنفقته الدولة فقط .
- بيانات الإنفاق العسكري لباقي المناطق الجغرافية في العالم لم يُوردها برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية : تقرير التنمية الإنسانية 2013 ، مرجع سابق، ص 43

² فيما يتعلق بتصنيف برنامج الأمم المتحدة للتنمية للبلدان حسب دليل التنمية الإنسانية في تقرير 2013. راجع: الفرع الثالث من المطلب الثاني من المبحث الثالث من الفصل الأول أعلاه.

الفرع الثاني: التهديدات اللاتماثلية للأمن الإنساني

بالرجوع إلى تقرير التنمية الإنسانية لسنة 1994 بإعتباره تقرير مرجعي مؤسس للأمن الإنساني نجده اكنفى بذكر ستة تهديدات لاتماثلية للأمن الإنساني، لكنّ البرنامج ومن خلال تقاريره اللاحقة تبني تشكيلة واسعة من التهديدات التي تهدد الإنسانية¹.

وعليه سوف نستعرض من خلال العناصر المولية التهديدات اللاتماثلية الستة التي أوردّها برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقرير 1994 وهي: نمو السّكان بلا ضابط، والتفاوتات الاقتصادية، والإخطاط البيئي وتجارة المحدّرات، ثمّ الإرهاب العالمي، وأخيرا ضغوط الهجرة².

أوّلا: نموّ السّكان نموّاً لا ضابط له (*Unchecked Population Growth*)

وتشير الإحصائيات إلى وجود حوالي سبعة مليارات نسمة تعيش على سطح المعمورة³، لكن التّقديرات ترجّح إلى أن سّكان العالم سيتزايدون بمعدل 80 مليون نسمة في العام خلال العقود الثلاثة القادمة ليصل سكان الأرض إلى تسعة بلايين نسمة بآفاق 2050 ، وسوف تتركّز هذه الزيادة السّكانية بصفة خاصة في البلدان النامية⁴.

ويُعتبر النموّ السّكاني ظاهرة عالمية⁵ ففي دولة التّيجر مثلا يُشكّل النموّ الديموغرافي عائقا حقيقيا لتحقيق التنمية المستدامة في هذا البلد، نظرا لما يفرضه على الحكومة من ضرورة تمويل وتلبية حاجات الأفراد المتزايدة نتيجة الزيادة السّكانية المتسارعة، وفي نفس الوقت يقع على الحكومة تمويل عمليات التّجهيز والبنى التّحتية الضّرورية لدعم القطاع الإنتاجي⁶.

¹ Robert E. Bedeski : «**Human security and the chinese state : historical transformations and the modern quest for sovereignty**», London: New York: first published, 2007,p.55.

² Sandra J. Maclean, David R. Black, Timothy M. Shaw: « **A decade of human security : global governance and new multilateralisms**»,England:Ashgate publishing limited,USA:Ashgate Publishing company, 2006,p.08.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010 ، مرجع سابق ، ص 23.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2006 ، مرجع سابق ، ص 176.

⁵ PNUD: **Rapport mondial sur le développement humain 1995**,op.cit,p.16.

⁶ «**Les objectifs du millénaire pour le développement : un pacte entre acteurs pour vaincre la pauvreté humaine au Niger** » :**5éme Rapport national sur le développement humain 2004** République de Niger : système des Nations Unies au Niger, p.25.

<http://www.pnud.ne/rndh04.pdf>

فهذا النموّ السكانيّ المتسارع هو ما يجعل المشكلات البيئية أكثر حدّة وخطورة¹ لأنه سوف يُعيق توفّر الأراضي المخصّصة للزّراعة ويرفع من مستوى الانحلال البيئي عن طريق زيادة تدهور التّربة وإزالة الأشجار ونقص المياه العذبة².

لذلك يمكن القول بأنّ ظاهرة التّموديموغرافي المتنامي أصبحت تشكّل مصدرا للفقر العالمي والانحطاط البيئي والهجرة الدولية³.

ثانيا: التّفافات في الفرص الاقتصادية (Disparities In Economic Opportunities)

وتُشير التّقديرات إلى أنّ خمس السّكان معظمهم يتمركزون في عالم الشّمال يسيطرون على أربعة أخماس الدّخل العالمي ويستحوذون على العديد من الفرص الاستثمارية الإئمائية، فهذه الفوارق الهائلة تُنتج آثار سلبية من خلال زيادة الإنتاج والإستهلاك لدى الدّول المتقدمة؛ بينما تتعرّز الصّلة بين الفقر والبيئة لدى الدّول التّامية مما يؤدّي إلى نشر مشاعر الإستهياء وتشجيع الهجرة من الدّول الفقيرة نحو الدّول الغنية⁴.

وتشير الإحصائيات في هذا الصّد إلى وجود 1.75 مليار شخص من 104 دولة يُغطيها دليل الفقر المتعدّد الأبعاد يعيشون في فقر متعدّد الأبعاد⁵، أما الفقر المادّي فتشير الإحصائيات إلى وجود 385 مليون شخص يعيشون تحت عتبة الفقر أي بأقل من دولار أمريكي واحد يوميا⁶.

¹ يرى رائد الفكر السكاني روبرت مالتوس أن الزيادة في عدد السكان تنتج دوما الشقاء والبؤس، و يتبنّى نظرية مالتوس التشنائية إتجاه النمو السكاني كل من جون ستيوارت ميل وبول أرتش صاحب كتاب القنبلة السكانية، وعلى النقيض من هذا الطّرح الكارثي للنمو السكانية يرى آدم سميث أن هذه الأخير أي النموّ السكانيّ يكون ذا فائدة اقتصادية بشرط وجود رأسمال كافي لتوظيف كل القوى العاملة و وجود تقسيم للعمل وتوفر للأسواق وتبنّى هذا الطرح النفاثلي للزيادة السكانيّ كل من دوركايم و دبيل والأمريكي كاري . لمزيد من التفصيل أنظر :

(د هشام مصطفى الجمل: « دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي: دراسة مقارنة »، الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2007، ص 25).

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق، ص 17.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 35.

⁴ نفس المرجع، نفس الصفحة .

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 08.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية : تقرير التنمية الإنسانية 2006، مرجع سابق، ص 49.

ثالثا: ضغوط الهجرة (Excessive International Migration)

ويرى برنامج الأمم المتحدة للتنمية بأنه من المرجح أن تزيد ضغوط الهجرة¹ بسبب التزايد السكاني وتناقص فرص العمل واستمرار انغلاق الأسواق العالمية وتوسّع الانحطاط البيئي، فكلّ هذه العوامل مجتمعة أو منفردة سوف تُجبر ملايين من البشر على ترك بلدانهم².

وفي ظلّ هذا التزايد في الهجرة الدولية تشير الإحصائيات إلى أن عدد المهاجرين قد ارتفع من 70 مليون مهاجر سنويا منذ أربعة عقود تقريبا إلى أكثر من 200 مليون مهاجر اليوم، ومعظم هؤلاء المهاجرين من دول الجنوب³.

ودوافع الهجرة عديدة ومتنوعة فالتجارة الدولية مثلا رغم أنّها تُساعد على توسيع نطاق اختيارات الناس لكنها في نفس الوقت يمكن أن تُفقد الناس مناصب عملهم، بشكل يدفعهم إلى الهجرة إلى مناطق أوبلدان أخرى بحثاً عن فرص عمل أفضل⁴، كما لا يمكن إغفال عامل الصّراعات المسلّحة الذي يساهم بدوره في رفع أعداد المهاجرين⁵.

فهي إذن، طبيعة النزاعات العنيفة فحتّى تلك التي تندلع لفترة محدودة يمكن أن تؤدّي إلى انتشار اللاّجئين والمشرّدين (الخريطة رقم (2-3))، وتُشير الإحصائيات إلى وجود حوالي 25 مليون شخص مشرّد داخل وطنه بسبب النزاعات وإنتهاكات حقوق الإنسان⁶، فعلى سبيل المثال لا الحصر دفع القتال القتال الدائر في سوريا حاليا بالآلاف من الأشخاص للفرار إلى الدّول المجاورة خاصة تركيا التي استقر بها العديد من أفراد الشعب السّوري⁷.

¹ هناك من المفكرين المؤيدين للكونسبوليتارية من يدعّمون فكرة أن الهجرة تعتبر حقّ من حقوق الإنسان. مقتبس من :

(Jorge M. Valadez : « **Is immigration a human rights ?** », p.221. In :Roland Pierik: Wouter Werner : « **Cosmopolitanism in context ,perspectives from international law and political theory** », UK: Cambridge: Cambridge university press, first published,2010.)

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص35.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2013، مرجع سابق، ص ص 113-114.

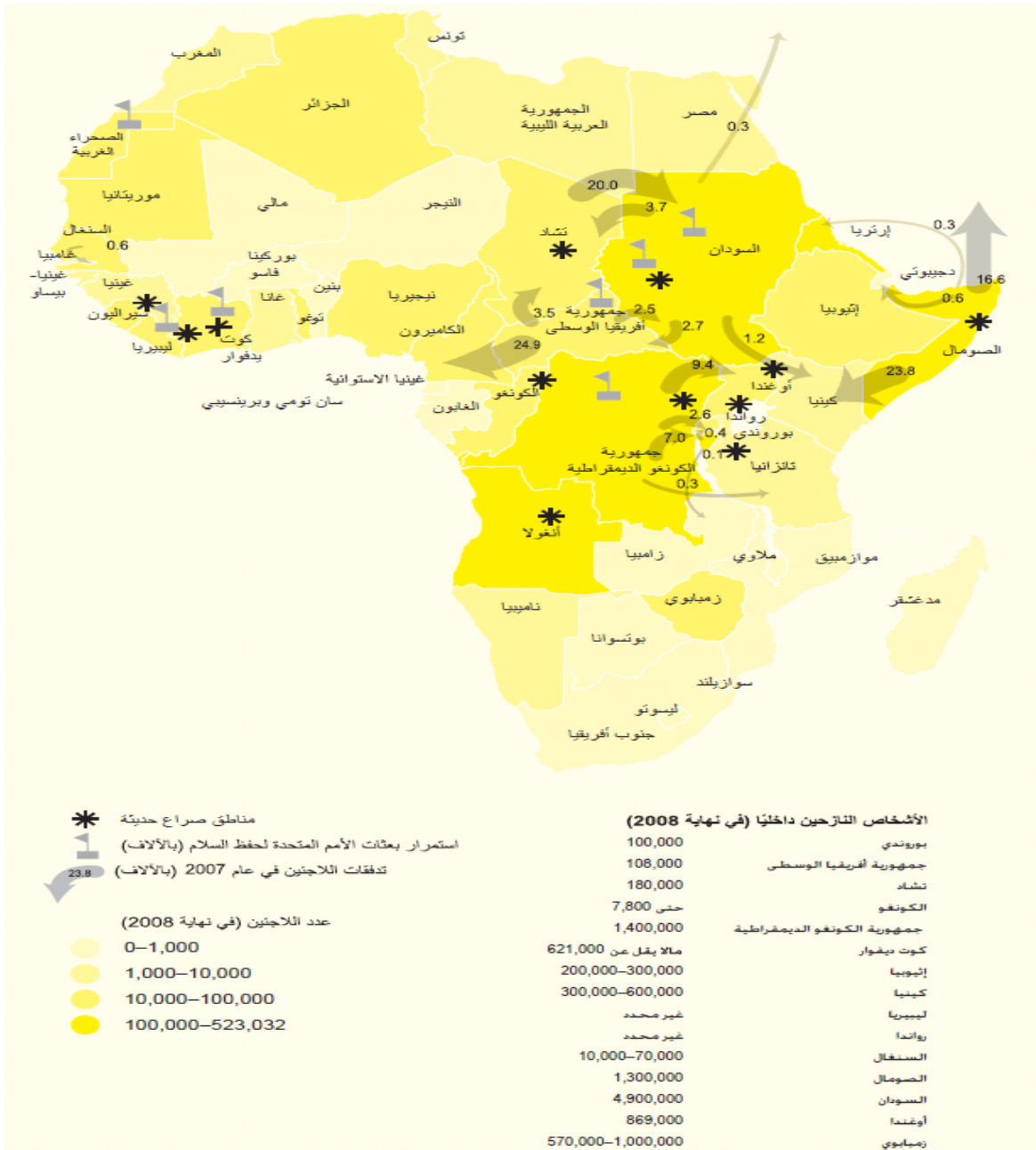
⁴ نفس المرجع، ص 34.

⁵ PNUD:Rapport mondial sur le développement humain 1996,op.cit,p.28.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2005، مرجع سابق، ص ص 151-155.

⁷ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: « دعم التقدم العالمي » التقرير السنوي 2013/2012، مرجع سابق، ص30.

الخريطة رقم (2-3): علاقة الصّراع وعدم الاستقرار بالتحرك السكاني في إفريقيا



المصدر : المفوضية السامية لشؤون اللاجئين 2008 ومركز رصد النّازحين داخليا 2008 . في: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2009، مرجع سابق، ص 36.

الفصل الثاني..... الأمن الإنساني فواعله وتهديداته من منظور برنامج الأمم المتحدة للتنمية

وبالتسبة لآثار الانحطاط البيئي على تزايد أعداد المهاجرين سواء فرادى أو جماعيا فتشير التنبؤات في مصر السفلى مثلا أنه سوف يضطرّ حوالي 6 ملايين نسمة للتزوح عن منازلهم، لأنه سوف يغرق ما يقارب 4500 كلم² من الأراضي الزراعيّة بسبب مياه الفيضانات¹.

كما تشير التّقدّيرات إلى أن أعداد الناس الذين سوف تجبرهم التغيّرات المناخية على التحرك سوف يتراوح ما بين 200 مليون نسمة ومليار نسمة².

وفيما يخصّ ارتفاع درجة الحرارة بأكثر من إثنين درجة مئوية سوف يؤديّ إلى تزايد ارتفاع مستوى المياه التي سوف تغمر العديد من الجزر الصّغيرة، وينتج عن كلّ ذلك نزوحا واسعا للنّاس في بعض الدّول على غرار فيتنام ومصر وبنغلاداش³.

وتؤدّي عمليات إزالة الغابات بدورها إلى حدوث نوبات فيضانات وحالات جفاف متطرّفة هذا ما يدفع السّكان للهجرة إلى المناطق الأكثر عرضة للأعاصير الحلزونية أو الفيضانات أو الزّلازل، وعليه فإنّ الفقر ونقص الأراضي يدفعان عديد الأفراد إلى الانتقال إلى أراضي أكثر حدّية مما يزيد من احتمالات تعرّضهم للمخاطر الطبيعيّة⁴.

وهناك محرّك آخر من محرّكات الهجرة وهو الكوارث الطبيعيّة التي تحرّك موجات من المهاجرين الفارين من آثارها ففي الزّلازل الذي ضرب هايتي سنة 2010 ترك حوالي 1,5 مليون إنسان مواطنهم الأصليّة⁵.

¹Oli Brown: «**Climate Change and Forced Migration: Observations, Projections and Implications**», 2007.

نقلا عن :

برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2008/2007، مرجع سابق، ص 9.

² Christian Aid: «**Human tide: the real Migration crisis**». A Christian Aid Report . 2007. And: Myers, N. «**Environmental refugees: an emergent security issue**». Paper presented at 13th Economic Forum, 23-27 May 2005, Prague, Czech Republic.

نقلا عن :

برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2009، مرجع سابق، ص 45.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2008/2007، ص 23-24.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 29.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «المستقبل المستدام الذي نريده»، التقرير السنوي 2011/2012، مرجع سابق، ص 16.

الجدول رقم (2-25): الآثار الإيجابية للهجرة

المساهمة في نقل المعلومات	مصدر للعمالات الأجنبية	زيادة المبادلات التجارية والاستثمار
<ul style="list-style-type: none"> ● حمل العائدين من المهاجرين الذين عملوا في قطاع تكنولوجيا المعلومات في سيلكون فالسي (Silicon Valley) في كاليفورنيا؛ أفكارهم وشبكاتهم ورأسهم إلى أوطانهم، وكثيرا ما يبقى هؤلاء العائدين إلى بلدانهم على اتصال بزملائهم السابقين مما ساهم في تبادل المعلومات والخبرات وأثمر تعاون علمي عبر الحدود. 	<ul style="list-style-type: none"> ● في سنة 2005 قَدَّرت قيمة التحويلات بين بلدان الجنوب بنسبة 30% إلى 45% من التحويلات العالمية. 	<ul style="list-style-type: none"> ● زيادة التجارة الثنائية والاستثمار الأجنبي المباشر. ● الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات ذات النسبة العالية من العمال المهاجرين من بلدان معينة لا تحتاج إلى الاعتماد على شركاء في المشاريع المشتركة في البلدان التي تربط العاملين فيها روابط ثقافية. ● مصدر للمعلومات حول فرص الأسواق.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2013، مرجع سابق، ص 51.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-25) بأن الهجرة الدولية ليست تهديدا للأمن الإنساني في كل الأحوال، بل قد تولد هذه الهجرة فرصا جديدة للمهاجر نفسه ولأسرته ولوطنه، وحتى بالنسبة للبلد المستقبل للمهاجر.

رابعا: الإنحطاط البيئي (Environmental Degradation)

ويُعرَّف عن التهديدات البيئية التي تُواجهها معظم البلدان بأنها مزيج من تفاعل تدني النظم الإيكولوجية المحلية والنظم الإيكولوجية العالمية¹ لأن التدهور البيئي نادرا ما يحترم الحدود الوطنية². ومن منظور جغرافي تنجم عن معظم أشكال الإنحطاط البيئي آثار محلية ثم تتحوّل إلى عالمية فتدني خصوبة الأراضي وإزالة الغابات وتزايد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تؤثر على الأحوال المناخية في جميع أرجاء المعمورة³.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 29.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق، ص 130.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق ص 34.

الخريطة رقم (3-3): التفاوت في انبعاث ثاني أكسيد الكربون عبر العالم



المصدر : برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2008/2007، مرجع سابق، ص35.

نلاحظ من خلال هذه الخريطة أن هناك دولاً يخلف استغلالها للطاقة انبعاثات مرتفعة لغاز ثاني أكسيد الكربون، وهذه الدول مرتبة كالتالي: الولايات المتحدة الأمريكية، ثم الصين، ثم دول الاتحاد الأوروبي ثم دول الإتحاد الروسي، ثم دول أمريكا اللاتينية، ثم اليابان والهند في نفس المرتبة، ثم دول إفريقيا جنوب الصحراء، وأخيراً دول شمال إفريقيا.

ومن منظور آثار هذا التدهور البيئي على الفئات، فالأحوال البيئية وإن كانت تؤثر على جميع الناس إلا أنها تؤثر بشكل خاص على الفقراء وصحتهم، من قبيل ندرة مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي والتخلص من الفضلات مما يشجع على إنتشار أمراض الإسهال والكوليرا والملاريا بشكل وبائي في أوساطهم¹.

كما يهدد التدهور البيئي وسائل البقاء السكان الأكثر فقراً في العالم² نظراً لضعف قدرتهم على مواجهة التهديدات البيئية التي تحتاج مناطقهم مما يؤدي إلى إنتشار الأمراض والوفاة بينهم أو تؤدي إلى هجرهم إلى مناطق أخرى للبحث عن سبل البقاء والعيش.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2002، مرجع سابق، ص 29.

² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999, op.cit, p.43.

فعلى سبيل المثال لا الحصر سوف يؤثر انهيار الأنظمة الإيكولوجية مثل الشعاب المرجانية على حياة الملايين من البشر الذين يعتمدون على الثروة البحرية كمصدر رزقهم وتغذيتهم¹. لذلك يُصنّف التدهور البيئي كأحد أكبر أنواع القتلة لأن عدد ضحاياه يفوق بكثير ضحايا النزاعات المسلحة²، بل إنّ التغيّرات المناخية تتحوّل إلى تهديدات حقيقية تحرك وتغذي العديد من الصّراعات³. وكغيره من تهديدات الأمن الإنساني يتفاعل هذا التهديد بشكل كبير مع التهديدات الأخرى بشكل مباشر وغير مباشر فينتج عن هذا التفاعل عدّة آثار على مختلف مستويات الأمن الإنساني المحليّة والإقليمية والعالمية وأبعاده المختلفة.

خامسا: صناعة وتجارة المخدّرات (*Drug Production And Trafficking*)

ويعتبر استهلاك المخدّرات أكبر تهديد لصحة ورفاهية الملايين من الأفراد⁴، فقد تحوّلت صناعتها خلال العقدين الأخيرين من مشروع متزلي إلى مشروع صناعي كبير ترعاه منظمات متعدّدة الجنسيات⁵ تحاول استغلال المهشاشة التي أصابت الدّول بشكل جعلها عاجزة على مجابهة هذا التهديد، لذلك أصبحت هذه السّموم تحوّب كل أنحاء المعمورة⁶.

وكغيره من تهديدات الأمن الإنساني فهذا التهديد يتفاعل مع باقي التهديدات⁷ فهناك اليوم تحالف بين تجار المخدّرات والجماعات الإرهابية في بعض مناطق العالم⁸ رغم اختلاف أهداف و وسائل التهديدين

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2008/2007، مرجع سابق، ص 24.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2005، مرجع سابق، ص 152.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2008/2007، مرجع سابق، ص 82.

⁴ PNUD: *Rapport mondial sur le développement humain 1990*, op.cit, p.41.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 35

⁶ PNUD: *Rapport mondial sur le développement humain 1999*, op.cit, p.30.

⁷ يتفاعل تهديد المخدّرات مع غيره من تهديدات الأمن الإنساني؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر أدّت تجارة المخدّرات إلى تعميق الصّراعات في كولومبيا نتيجة تعاظم قدرات المجموعات المسلّحة التي استغلّت العائدات الكبيرة لهذه التجارة غير المشروعة، مما شكّل تحديّ كبير لمشروعية النظام السياسي في هذا البلد نتيجة تدويل صراعاته الداخليّة. أنظر:

(Damon Barrett : « Security, development and human rights: normative, legal and policy challenges for the international drug control system », *international journal of drug policy*, 2010, p.141. [http:// www.elsevier.com/locate/drugpo](http://www.elsevier.com/locate/drugpo))

⁸ إلزابيث سكونر : « تمويل الأمن في سياق عالمي ». مقال منشور في: مركز دراسات الوحدة العربية: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي SIPRI المعهد السويدي بالإسكندرية، ترجمة حسن حسن: عمر الأيوبي: « التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي »، الكتاب السنوي، 2005، ص 431.

كما أدى الإشتغال بتجارة المخدرات¹ إلى تحويل بعض الأراضي الزراعيّة إلى زراعة المخدرات ممّا أضرّ بالنّظام البيئيّ لهذه المناطق التي أُسْتُبْدِلَ منتوجها الفلاحي بزراعة المخدرات.

سادسا: الإرهاب الدولي (International Terrorism)

حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية تحوّل الإرهاب (Terrorism) إلى تهديد عالمي²، فقد أصبحت أصبحت التّهديدات الإرهابية في عالم اليوم (بداية القرن 21م) تُشكّل تحديات كبرى بالنسبة للأمن الوطني للدّولة (National Security) بشكل جعلها تُلقِي بضلالها على مختلف جداول وبرامج العمل الدولي³ خاصّة بعد عمليات التحوّل وإعادة الانتشار التي عرفتْها خريطة الأعمال الإرهابية⁴، التي إنتقلت إنتقلت من أمريكا اللاتينية خلال عقد السّتينات إلى أوروبا عام 1972، ثم تحوّلت بعد ذلك إلى الشّرق الأوسط بين سنتي 1986-1987 ثم تحوّلت هذه الأعمال الإرهابية إلى آسيا عام 1988 ثم عادت من جديد إلى أمريكا اللاتينية عام 1989⁵، كما عرفت المنطقة العربية إعادة انتشار للتّشاطر الإرهابي في بعض البلدان مثل السّعودية والمغرب والعراق⁶.

¹ في الثامن من شهر أفريل من سنة 1986 وقّع الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريجان (Reagan Ronald) القرار التوجيهي للأمن الوطني (NSDD) تحت رقم 221 صتّف من خلاله التوسّع الشّامل لتجارة المخدرات والعقاقير الطبية المخدّرة كتهديد للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الديموقراطيين في المعسكر الغربي . مقتبس من :

(Michael Kenney : « **Drug traffickers, terrorist networks ,and III-fated government strategies** » , In : Elke Krahnann : « **New threats and new actors in international security** », England: Palgrave Macmillan ,first published, 2005, p.69.)

² PNUD:Rapport mondial sur le développement humain 1995,op.cit,p.16.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2006، مرجع سابق، ص 03.

⁴ بالإضافة إلى التّغييرات التي عرفتْها خريطة انتشار الأعمال الإرهابية هناك حديث اليوم عن تحوّل آخر يتمثّل في خصوصية للإرهاب الذي بدأ منذ نهاية عقد السّبعينات إلى بداية عقد الثمانينات، فقد طوّر هذا التهديد (الإرهاب) استراتيجيات تمويل ذاتي مستفيدا من تحرير الأسواق المالية الدولية، وطوّرت كذلك بعض الفواعل الإرهابية اقتصاديا ممتدة على الإبتجار غير الشرعي بالمخدرات والموارد الطبيعية التّادرة وحتى الأشخاص، هذا ما جعل هذا التهديد ينتقل إلى مرحلة جديدة في عقد التسعينات عرفت عولمة للإرهاب. لمزيد من التفاصيل أنظر :

(إليزابيث سكورنر: «**تحويل الأمن في سياق عالمي**». في: مركز دراسات الوحدة العربية: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي SIPRI المعهد السويدي بالإسكندرية، ترجمة حسن حسن: عمر الأيوبي: «**التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي**»، الكتاب السنوي، 2005، ص431)

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص37.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية:الضندوق العربي للإتماء الاقتصادي والاجتماعي: برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية:تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004، مرجع سابق، ص 35.

وللتهديد الإرهابي¹ أيضا عدة آثار على أبعاد الأمن الإنساني المختلفة فعندما تقع دول ضعيفة في نزاع فتتحول بدورها إلى بيئة طبيعية حاضنة للمجموعات إرهابية التي تهدد الأمن الإنساني حتى في البلدان الأخرى².

لذلك تلجأ الدول التي يمسها التهديد الإرهابي إلى وضع إجراءات وقوانين لمكافحة، لكن هذه الأخيرة عادة ماتمسّ بحقوق الإنسان مثل تقييد الحريات والحقوق التي تنتج عن فرض قوانين الطوارئ³ وينتقد برنامج الأمم المتحدة للتنمية تدابير مجابهة الإرهاب التي تنتهجها الدول انتهاكها في الكثير من الأحيان لحقوق الإنسان تحت ذريعة الحرب على الإرهاب⁴، فرغم أنّ هذه التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب لها أهمية كبيرة في إضفاء الشرعية على عمليات مكافحة الإرهاب على المستوى الدولي والوطني. لكن من منظور الأمن الإنساني القائم على حقوق الإنسان غير القابلة للإلغاء ولا للتجزئة لا ينبغي لهذه التشريعات المساس أو الانتقاص من حقوق الإنسان .

وفي الأخير نشير إلى أنّ قائمة تهديدات الأمن الإنساني التي ذكرها برنامج الأمم المتحدة بشكل حصري في تقرير التنمية الإنسانية لسنة 1994 لا تتنافى مع المنظور الواسع لتهديدات الأمن الإنساني التي أوردتها البرنامج في تقاريره اللاحقة وفي بعض تقارير التنمية الإنسانية الإقليمية مثلما يوضحه الجدول رقم (2-26).

¹ في سنة 1986 وقّع أيضا الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريجان (Reagan, Ronald) القرار التوجيهي للأمن الوطني (NSDD) تحت رقم 207 الذي سلّط من خلاله الضوء على تنامي تهديد الجماعات الإرهابية على أمن الولايات المتحدة الأمريكية لأن هذه الجماعات الإرهابية تلجأ لمهاجمة المواطنين والرعايا الأمريكيين والمنشآت الأمريكية خاصة خارج الولايات المتحدة الأمريكية . أنظر :

(Michael Kenney :op.cit , In : Elke Krahnann : op.cit., p.69.)

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية : تقرير التنمية الإنسانية 2005، مرجع سابق، ص 152.

³ تحت ذريعة مكافحة الإرهاب قامت الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001 بإصدار قانون "الوطنية" ويسمى أيضا قانون "باتريوت" الذي وسّع كثيرا من سلطات أجهزة الأمن في مكافحة الإرهاب من خلال استخدام التصوّت على المكالمات الهاتفية وتوفير إجراءات خاصة لتوقيف وحجز واحتجاز المشتبه فيهم بعلاقتهم بالإرهاب، وهناك أيضا القانون الفرنسي لمكافحة الإرهاب وتأمين الحدود الصادر في 23 جانفي 2002 فهذا القانون يحتوي على 33 مادة أعطت للأجهزة الأمنية الفرنسية صلاحيات هامة في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية.

لمزيد من التفاصيل أنظر : (مداخلة أ د مفيد شهاب : " الإرهاب : التحديات القانونية "، مؤتمر القاهرة الدولي ، 8-9 جويلية 2006)

⁴PNUD:Rapport mondial sur le développement humain 2002,op.cit,p.99.

الجدول رقم (2-26) : تهديدات للأمن الإنساني أوردتها البرنامج في تقاريره المختلفة

الصفحة	التقرير الذي أوردته	التهديد
35/24	2010/1994	الجوع
29	1994	التصحّر
02	1994	الإنتشار النووي
22	1994	انتهاكات حقوق الإنسان
27	1994	الأمراض المعدية والطفيلية
27	1996	الحوادث الصناعية وحوادث المرور
27	1996	حوادث المرور
27	1996	العنف في أماكن العمل
36	1999	انهيار الأسواق
41	1999	تجارة السلاح
41	1999	الجريمة المنظمة
36	1999	الكوارث الطبيعية
36	1999	تفكك النسيج الاجتماعي
65/13	2009/2001	تجارة البشر
16	تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004	الفساد
173	2005	الحروب الأهلية
95	2008/2007	الجفاف
95	2008/2007	الأعاصير
78	2010	الأزمات المالية
122	2013	الإحترار العالمي

المطلب الثاني: الترابط بين التهديدات وفقدان الأمن الإنساني

لما عرض برنامج الأمم المتحدة للتنمية هيكلية الجديدة للأمن القائمة على الإنسان وتوسيع خياراته وحقوقه أرفق البرنامج مفهوم الأمن الإنساني بقائمة من التهديدات التي تترتب به، ولكن وعلى عكس التهديدات الصلبة التي تهدد الأمن بالمفهوم التقليدي، فإن طرح البرنامج للتهديدات الصلبة واللينة يُوحي بوجود ترابط بين هذه التهديدات المختلفة للأمن الإنساني، خاصة إذا لم يتم معالجة هذا التهديد عند نشوئه، بل إن هذه التهديدات المعروضة من طرف البرنامج تتعدى مسألة الترابط بينها لتطرح مسألة تمذجة هذه التهديدات بشكل يُؤدّي في نهاية المطاف إلى فقدان للأمن الإنساني إذا لم يتم التعامل الجدي مع التهديد منذ البداية.

وعليه سوف نعالج مسألة الترابط بين تهديدات الأمن الإنساني على ضوء الفرعين التاليين :

الفرع الأول: الترابط بين تهديدات الأمن الإنساني ونمذجتها

قدّم برنامج الأمم المتحدة للتنمية تهديدات الأمن الإنساني بشكل ترايطي بمعنى أن وجود تهديد معين إن لم يتم التعامل معه بشكل إيجابي في وقت نشوئه يمكن أن يرتبط بتهديد آخر أو عدّة تهديدات بشكل يرفع من مستوى تهديد الأمن الإنساني .

وعلى سبيل المثال لا الحصر يُؤدّي تهديد بيئي معيّن إلى التأثير على صحّة الإنسان من خلال الإفتقار إلى المياه المأمونة والصرف الصحي والتخلّص من الفضلات؛ هذا ما يخلق مجموعة من التهديدات الصحيّة المرضية ذات الصلة بهذه الأوضاع مثل أمراض الإسهال والملاريا والكوليرا¹، ومرض الملاريا وحده كتهديد صحي فإن لم يُؤدّد إلى الوفاة مباشرة فهو يُؤدّي إلى حرمان المصاب به من فرص الحصول على التعليم والتّوظيف والإنتاج ويُجره على استهلاك موارد المالية بغرض العلاج².

وفي مثال آخر يُؤدّي التّدخل العسكري الأجنبي في دولة معيّنة إلى تفكيكها بشكل يجعلها فيما بعد مصدراً لتهديدات أخرى للأمن الإنساني مثلما حدث في أفغانستان وفي الصومال كما سبق القول³. وينتج عن الحرب بين الدول تهديد آخر يتمثّل في تدفّقات اللاجئين والمشرّدين ونفس الأمر تُحدثه النزاعات الداخليّة التي تُؤدّي بدورها إلى تشريد للناس، وتُشير الإحصائيات في هذا الصّد إلى وجود حوالي 25 مليون شخص مشرّد داخل وطنه⁴.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2002، مرجع سابق، ص 29.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2008/2007، مرجع سابق، ص 95.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2005، ص 167-152، 173.

⁴ نفس المرجع، ص 151.

كما تتسبب التهديدات المناخية على غرار ارتفاع درجة الحرارة في تسارع وزيادة حدوث الفيضانات الساحلية التي تُحدث موجات هجرة ونزوح أعداد كبيرة من الناس بحثاً عن مناطق أكثر أمناً¹، وعند وصول هؤلاء النازحين إلى المناطق الآمنة يُنظر لهم سُكّان هذه المناطق بأنهم مهددون لأمنهم السياسي والاقتصادي والبيئي والاجتماعي.

ففي أوروبا مثلاً لما أصبح الناس يشعرون بأن أمنهم المباشر معرض للتهديد من طرف الأجانب تحوّلت هذه المشاعر إلى ممارسات مختلفة من العنف والعدوانية ضدّ هؤلاء الأجانب² خاصّةً إتجاه بعض المهاجرين الذين يُنظر إليهم في بعض الدول الأوروبية كمُهددين للهوية الوطنية وأبعادها الدينية واللغوية والاجتماعية.

وتصبح التهديدات المناخية محرّكا للصراعات³ لِمَا يتفاعل التغيّر المناخي مثلاً مع الذوبان الجليدي والمشاكل البيئية الحادّة هذا ما يرفع من مستوى الإجهاد المائي هذا من جهة⁴، ومن جهة أخرى يؤدي تقلص الأنهار الجليدية إلى ارتفاع مناسيب مياه البحر وبالمقابل ينخفض المتوفّر من المياه العذبة⁵. وعندما يصبح الناس غير قادرين على الوصول إلى الماء تندلع شرارة الصراعات السياسية وتتجلّى هذه الصورة بشكل خاصّ في الصراعات المُندلعة في الشرق الأوسط ودول أمريكا اللاتينية⁶.

ويهدّد النزاع العنفي أيضاً أمن الإنسان الاقتصادي لأنّه يدمّر أسواق العمل ومحصّلة ذلك هي ارتفاع عدد البطالين والفقراء، فقد أدّى الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية مثلاً إلى تمزيق سوق العمل وزيادة الفقر وارتفاع البطالة وهبوط دُخول (Revenues) الفلسطينيين⁷.

ويُعتبر كلاً من تهديد الفقر والجوع من الأسباب المؤدّية إلى موت الإنسان أكثر من النزاع المسلّح دون إغفال أنّها من مسببات النزاعات العنيفة وناجمة عن تأثيرها⁸، كما يُصدّر تهديد الفقر عبر الحدود الدولية في شكل تهديدات أخرى خاصّةً منها الهجرة غير الشرّعية وفيروس نقص المناعة والمخدرات والإرهاب⁹.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2008/2007، ص 23-24.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 23.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2008/2007، مرجع سابق، ص 82.

⁴ نفس المرجع، ص 86.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2006، مرجع سابق، ص 159.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 23.

⁷ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2005، مرجع سابق، ص 158.

⁸ نفس المرجع، ص 152.

⁹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 24.

وفي الأخير، رغم أن الفقر وعدم الأمن والنزاع العنفي يُعزّزون بعضهم بعضا على نحو منهجي لكن هذا لا يعني أن كل البلدان الفقيرة معرضة للنزاعات نظرا لعدم وجود صلة تلقائية بين الفقر والنزاع الأهلي¹.

أولاً: أسباب الترابط بين تهديدات الأمن الإنساني

إن حديث برنامج الأمم المتحدة للتنمية عن تهديدات الأمن الإنساني بشكل ترابطي كما سبق بيانه يخلق في الأذهان صورة شبكية لهذه التهديدات المختلفة، فالتأمل إذن لتهديد معين على مستوى بعد معين من أبعاد الأمن الإنساني يرى بأن هذا التهديد غير ثابت فهو حركي ومتنقل من بُعد إلى آخر بشكل يمكن أن يمسّ عدّة أبعاد للأمن الإنساني في آن واحد .

فهذه الحركية الكبيرة والترابط التي تتّصف بها تهديدات الأمن الإنساني تدفعنا إلى محاولة التّقيب عن الأسباب الكامنة وراء هذا الترابط. وعليه سوف نعالج أسباب ترابط تهديدات الأمن الإنساني من خلال العناصر التالية :

أ-المهشاشة الناتجة عن العولمة :

أثّرت العولمة (*Globalization*)² على أدوار مختلف الفواعل فقد تراجعت أدوار بعض الفواعل مثل الدولة التي فقدت جزءا من سيادتها خاصة في المجال الإقتصادي لصالح فواعل دوليين آخرين مثل المنظّمات الدولية والشركات المتعدّدة الجنسيات والمجتمع المدني الذي تزايد التشابك بين منظّماته بفعل مزايا التي توفرها التقنيات الحديثة للإتصال³. كما استفادت تهديدات الأمن الإنساني من مزايا الترابط الجغرافي والإتصالي التي توفرها العولمة، هذا ما دفع بالنقاشات اليوم إلى الحديث عن عولمة للتهديدات الأمنية فالسرعة التي تعتبر إحدى أهم مميّزات حركية العولمة فهي بقدر ما ساعدت على توحيد العالم جلبت بدورها مشاكل كثيرة لمختلف الدّول وبفجائية مدمّرة⁴.

ويلاحظ على أخطار اليوم أنّها تنتقل بسرعة كبيرة عبر مختلف دول العالم مثل إختيار الأسواق والسّيدا وارتفاع درجة حرارة الكوكب أوحتّى الجريمة الدولية⁵ والمرض والنزاعات العرقية والتفكّك الاجتماعي⁶.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2005، مرجع سابق، ص 152 - 163.

² لقد أدّت العولمة إلى ترابط الدول والمجتمعات بشكل تكاملي على كوكب الأرض في جميع الميادين الإقتصادية والسياسية والثقافية مُحوّلة العالم إلى قرية صغيرة ما من شيء يحدث في هذه القرية الصّغيرة حتى يثير اهتمام الجميع ويؤثر في المجالات المختلفة. لمزيد من التفاصيل. أنظر :

(فضيل أبو النصر : « الإنسان العالمي والعالية والنظام العالمي العادل »، بيروت : بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، الطبعة الأولى، 2001، ص 149).

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية:الصدوق العربي للإئماء الإقتصادي والاجتماعي : برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية :تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004 ،مرجع سابق،ص18.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 02.

⁵ PNUD:Rapport mondial sur le développement humain 1999,op.cit, p.36.

الاجتماعي¹. فكلّ هذه التّهديدات تُنتج مشاكل تنتقل من دون جوازات سفر ولا تحترم الحدود القوميّة حتّى ولو كانت دفاعات الحدود محكمة وموسّعة².

وتهديدات الأمن الإنساني لم تعدّ فردية أو محلية أو وطنية بل تحوّلت إلى تهديدات عالمية فاستهلاك المخدّرات والإرهاب وفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والنمو السكاني أصبحت كلها ظواهر عالمية³، وآثارها تزحف عبر العالم ولا تصدّها الحدود الوطنية⁴. لذلك فغالبا ما تُستورد هذه المشكلات الأمنية الخارجية عبر حدود الأمن الإنساني التّفيزدة لِيُعاد تصديرها على شكل مشكلات أمنية جديدة إلى دول أخرى⁵.

وبالنسبة لآثار العولمة على الجريمة المنظّمة فهي لم تعد خافية على أحد فقد أدّت العولمة إلى توسيع خيارات المجرمين وعولمة للجريمة بشكل سريع هذا ما صعّب من عمليّات مكافحتها⁶.

أمّا الإرهاب بدوره لم يُعدّ حَييس حدود دولة معينة بل أصبح يجوب الدّول والقارّات⁷ ويضرب في العمق الإستراتيجي كما وقع في هجومات 11 سبتمبر سنة 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية .

ونلخص ذلك بالقول بأنّ العولمة بقدر ما كانت في صالح الإنسان من حيث زيادة حرّيته نتيجة تقليص قدرات الدّولة على قهر الأفراد خاصّة في المجال الفكري وضاعفت من فرص الإنسان للوصول إلى المعرفة و وسّعت آفاق الوجود الإنساني من خلال سهولة الإتصال وانتقال الأفكار؛ غير أن في هذه الحركية (العولمة) أنتجت تقييدا انتقائيا للحرّية وانتقال البشر على المستوى العالمي⁸.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 22.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2005، مرجع سابق، ص 152

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1995, op.cit, p.16.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 02.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2005، مرجع سابق، ص 167-173

⁶ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999, op.cit, p.41.

⁷ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 37.

⁸ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي : برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004، مرجع سابق، ص 18.

فهي إذن مفارقات العولمة¹ التي ساعدت على زيادة فرص البعض، وفي نفس الوقت ساعدت على خسارة وتضييع فرص للبعض الآخر، أي أن مخرجات العولمة لم تكن متماثلة بين الأفراد والمجتمعات والدول .

ب - الهشاشة المتعلقة بالدولة:

لقد أُعيد هيكلة دولة الرفاهية نتيجة اعتماد الليبرالية على الخصخصة (*Privatization*) وتحت ضغط آليات السوق الحرة تراجعت أدوار الدولة وقابلها في نفس الوقت زيادة في فتح المجال للأسواق بالمقارنة مع سنوات 1970-1980².

ويُضعف فحّ النزاعات العنيفة الدول³ وترداد حدّة هذا الضعف في عالم الإعتماد المتبادل بشكل يمكن أن ينجرّ عنه إهتزاز محتمل للدول الهشة⁴.

كما أنّ هشاشة وضعف وإخفاق الدولة يتجلّى من خلال تقصيرها في حماية أفرادها من المخاطر الأمنية وفشلها في تزويدهم بالاحتياجات الأساسية لمواجهة تحديات للأمن الإنساني⁵، ويبرز ضعف الدولة أيضا في ضعف أنظمتها الدفاعية وغياب بُناها التحتية وأنظمتها الخاصة بالإنذار المبكر في مواجهة التهديدات البيئية⁶.

ت - الهشاشة المتعلقة بالإنسان :

ويتأثر الكائن الإنساني بمختلف تهديدات الأمن الإنساني نظراً لتركيبته البدنية والنفسية الهشة، لهذا يمكن تصنيف الهشاشة التي يميّز بها الكائن الإنساني استنادا إلى الطبيعة الإنسانية السريعة التأثير كالتالي:

1- هشاشة عامّة متعلّقة بالطبيعة الإنسانية:

وهذه الهشاشة العامة المتعلقة بالطبيعة الإنسانية يشترك فيها جميع الناس بحكم إنسانيتهم، وعلى هذا الأساس يمكننا تفكيك هذه الهشاشة إلى العناصر التالية:

¹ يرى ريتشارد فالك (Richard Falk) أن الحركة المضادة للعولمة (Anti-Globalization Movement) التي ظهرت في شوارع سياتل بمناسبة إنعقاد الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1999 قد فقدت بريقها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أعقبتها إعادة ترتيب الأولويات السياسية للمجتمع المدني العالمي، حيث احتلت على إثر ذلك قضايا مناهضة الحرب على العراق وتجاوزات حقوق الإنسان صدارة الأولويات . مقتبس من :

(Richard Falk : « **Global civil society actors and 9/11** », p.120. In : George Andreopoulos, et al. : « **Non-State actors in the Human rights universe** », United States of America : Kumarian press 2006)

² Programme des Nation Unies pour le développement: Rapport mondial sur le développement humain 1999, op.cit, pp.25-29.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2005، مرجع سابق، ص 152.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2008/2007، مرجع سابق، ص 32.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية : تقرير التنمية الإنسانية 2005، مرجع سابق، ص 13.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2008/2007، مرجع سابق، ص 70.

1-1- سرعة فقدان الحياة:

وتتعدّد أسباب فقدان الإنسان لحياته، حيث ترجع أسبابها الرئيسيّة في البلدان النامية إلى الأمراض المعدية والطفيلية وسوء التغذية والعيش في بيئة غير سليمة¹، أمّا في البلدان الصناعيّة فإنّ الأسباب الرئيسيّة للوفيات تنجم عن أمراض الدورة الدمويّة والسرطان².

كما تفوق احتمالات الوفاة نتيجة الإهمال الاجتماعي من جرّاء سوء التغذية والأمراض التي يمكن الوقاية منها في الدّول النامية 33 مرّة من احتمالات الموت في حرب من جرّاء عدوان خارجي³. وبالتّسبة لمرض الأيدز فهو يُسبّبُ خسارة مباشرة من حيث العمر المتوقّع للعيش⁴ في البلدان المتقدمة والبلدان المتخلّفة على حدّ سواء، وإن كان في هذه الأخيرة يُعتبر أكثر فتكاً بالأرواح البشريّة.

أمّا التّزاعات العنيفة فهي بدورها تتسبّب في فقدان العديد من الأرواح⁵، ففي كوت ديفوار وجمهورية الكونغو مثلاً سجّلت حصيلة معدّلات الوفيات ارتفاعاً نتيجة للصّراعات المتدلّعة⁶. ومن الأسباب المؤدّيّة لموت الإنسان نجد أيضاً التدهور البيئي والمرض والفاقة والجوع حيث يُخلّفون خسائر معتبرة في الأرواح أكثر من التّزاعات المسلّحة⁷.

1-2- سرعة الإصابة بالأمراض ونقلها:

وآثار الصّراعات والحروب على الصّحة الإنسانيّة جدّ جليّة⁸ حيث تُساهم التّزاعات العنفيّة في القضاء القضاء على التقدّم المسجّل في مجالات الصّحة من خلال تخريبها للبنى الصحيّة الأساسيّة وتفكيكها للخدمات الصحيّة¹⁰ المتمثّلة في اليد العاملة الصحيّة كالأطّقم الطّبيّة مثل الأطّباء والممرّضين والإداريين والهيكل الصحيّة على غرار المستشفيات والمرافق الصحيّة والأجهزة الطّبيّة.

فقد تعدّت آثار الصّراعات في كل من أفغانستان (1979-1989-2001) وكمبوديا (1967-1999) وموزامبيق (1975-1992) من إحداث الوفيات والإصابات إلى إضعاف الأنظمة الصحيّة

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانيّة 1994، مرجع سابق، ص 27.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ نفس المرجع، ص 50.

⁴ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002, op.cit, p. 27.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانيّة 2005، مرجع سابق، ص 154.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانيّة 2010، مرجع سابق، ص 56.

⁷ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانيّة 2005، مرجع سابق، ص 152.

⁸ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانيّة 2010، مرجع سابق، ص 56.

⁹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانيّة 2005، مرجع سابق، ص 151.

¹⁰ نفس المرجع، ص 154.

العامة وتدمير البنى الصحية التحتية الضرورية لتأمين اللقاحات والأدوية لحماية السكّان من التعرّض للأمراض¹.

كما تساهم الأحوال البيئية السلبية في المساس بصحة الإنسان فهي تؤدي إلى الافتقار للمياه المأمونة والصّرف الصحي والتخلّص من الفضلات، مما يُشجّع على انتشار الأوبئة والأمراض كالإسهال والملاريا².

1-3- سرعة فقدان مصدر الرزق:

إنّ التذبذبات التي تُسجّل على مستوى هيكل اقتصاد الدولة ومؤسساتها وتفكيك الحماية الاجتماعية كلّها عوامل تؤدي إلى تقلص وانحصر فرص العمل³، هذا ما يخلق عدم أمن الدّخل للإنسان الذي تزيد ضغوط المنافسة العالمية من حدّته، خاصّة وأنّ العديد من المؤسسات تلجأ إلى اعتماد سياسات تشغيل جدّ مرنة وعقود عمل قصيرة المدّة⁴.

والأزمات المالية من جهتها غالبا ما تؤدي إلى فقدان الإنسان لوظيفته⁵ فالكثير من الشّركات والمؤسسات تُسلّك نهج التّقليص من عدد العمال والموظّفين للتخفيف من الضّغوط على موازنتها المالية.

2 - الفئات الضعيفة:

إنّ المبدأ العام هو أنّ تهديدات الأمن الإنساني لا يقتصر آثارها على أفراد معيّنين، بل يتأثر بها أفراد آخريّن خارج المنطقة المصابة وتمتد آثار التهديدات مثل المجاعات، والصّراعات العرقية، والإرهاب وتفكّك التّسيج الاجتماعي، وتجارة المخدّرات، والتلوّث إلى مناطق أخرى من العالم كما سبق بيانه⁶. وعلى سبيل المثال لا الحصر تُصنّف الصّدّات المناخية ضمن الصّدّات الشّاملة بمعنى أنّها تمسّ مجتمعات بأكملها على خلاف باقي الصّدّات⁷.

لكن هناك بعض الفئات المهشّمة التي ترجع هشاشتها إمّا إلى تميّز على أساس العرق أو الجنس أو السنّ أو لخصائص جسمية معينة⁸، فهذه الفئات هي الأكثر تأثّرا من غيرها بالتهديدات التي تصيب الأمن

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 35.

² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002, op.cit, p.29.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999, op.cit, p.37.

⁴ Ibid, p.37.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 78.

⁶ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999, op.cit, p.36.

⁷ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2008/2007، مرجع سابق، ص 74.

⁸ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1996, op.cit, p.112.

الإنساني. وهذه الحساسية الرائدة لتهديدات الأمن الإنساني التي تتّصف بها هذه الفئات كما سبق القول يمكن أن ترجع إلى صغر في السنّ كما هو الحال بالنسبة لفئة الأطفال، أو إلى ضعف الدّخل، وانعدام الفرص كما هو الحال بالنسبة لفئة الفقراء، أو بحكم جنسها مثل فئة النساء أو بحكم انتمائها إلى مجموعة معينة كما هو الحال بالنسبة لفئة السكّان الأصليين أو المهاجرين .

2-1- الأطفال :

ويتأثر الأطفال¹ بالفيضانات، والجفاف، والأعاصير التي تجلب معها تهديدات صحية وبائية لهذه الفئة مثل الكوليرا والإسهال². كما تُصنّف التّهديدات المتمثّلة في الأمراض المعدية وسوء التّغذية من بين أهم الأسباب التي تقف وراء نصف وفيات الأطفال³.

وتُحفّز نوبات الفيضانات والجفاف التّهديدات الصحيّة الواسعة التّطاق مثل مشاكل الجلد والأمراض المرتبطة بالمياه وعادة ما يتأثر بها الأطفال بشكل خاصّ، ففي منطقة وسط المكسيك مثلا نتج عن صدمة الطّقس التي شهدتها هذه المنطقة بين سنوات (1998-2000) زيادة تعرّض فئة الأطفال للإصابة بالأمراض المختلفة، أمّا الصّدّات المناخية كالجفاف والفيضانات فتخلّف بدورها انتكاسات خطيرة على الوضع الغذائي العام وعلى الأطفال بوجه الخاصّ، حيث يضطرّ هؤلاء في كل من مالاوي وأثيوبيا لمغادرة مقاعد المدرسة والانتقال إلى سوق العمل من أجل مزاولة نشاطات ترفع من دخل الأسرة⁴.

ونفس النتائج السّلبية تُخلّفها الأزمات المالية على حياة الأطفال حيث تشير التّقديرات في هذا الصّدّد إلى إمكانية زيادة وفيات الأطفال في إفريقيا والتي ستراوح بين 30.000 و50.000 طفل بسبب تداعيات الأزمة المالية لسنة 2008⁵، خاصّة وأنّ العالم يُحصي وفاة حوالي 30.000 طفل يوميا فهؤلاء الأطفال المتوفّين يوميا هم الضّحايا اللامرئيين للفقير⁶.

كما يتأثر الأطفال بمختلف التّهديدات بشكل غير مباشر وتتحقّق هذه الصّورة عندما تفقد الأسرة مُعيّلاً (الأب) أو يُصاب بإعاقة مفاجئة أو يفقد وظيفته⁷، هذا ما قد يحرم الأطفال من حاجيات

¹ وتنصّ إتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989 على حق الطفل في الحياة والبقاء والنموّ والحق في التعليم والصحة والحماية من الإهمال والإساءة والاستغلال الاقتصادي . مقتبس من : (د بظاهر بوجلال : « دليل آليات المنظومة الأُمّية لحماية حقوق الإنسان »، تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2004، ص93).

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2008/2007، مرجع سابق، ص95.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2005، مرجع سابق، ص25.

⁴ نفس المرجع، ص ص 76-77.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص112.

⁶ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000, op.cit, p. 70.

⁷ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص78.

الحياة الأساسية كالصحة والغذاء والتعليم مما يدفعهم مبكراً لدخول سوق الشغل الرسمي وغير الرسمي وحتى القيام بنشاطات غير قانونية .

ورغم أن الأطفال يُعتبرون أشدّ الأفراد حاجة إلى الحماية إلا أن العنف العائلي أصبح لا يستثني هذه الفئة بشكل تحوّل إلى خطر على أمن الأطفال¹، ولم يتوقّف الأمر عند هذا الحدّ بل اتّسع نطاق العنف الذي يصيب فئة الأطفال إلى ممارسة العنف عليهم في الشارع والمدرسة.

2-2- الفقراء :

ويُصنّفُ الفقراء ضمن الفئات الضعيفة لأنهم أكثر الفئات تأثراً من غيرهم بمختلف تهديدات الأمن الإنساني التي تصيب الناس، فهذه الفئة غالباً ما تفتقر لمصدر دخل مادي أو تفتقر لمختلف الفرص التي تمكّنها من التصديّ ومواجهة التهديدات التي تزيد فقرهم.

ونظراً لأنّ النزاعات العنيفة تهدد يدمر أسواق العمل فهذا بدوره يقلّص عائدات الفقراء ومصادر رزقهم ففي الأراضي الفلسطينية المحتلة مثلاً ساهم الإحتلال الإسرائيلي في تمزق سوق العمل وزيادة الفقر وارتفاع البطالة وهبوط الدخل مع تسجيل تدهور كبير في مؤشرات التنمية الإنسانية².

والأحوال البيئية السلبية بدورها تساهم في التأثير سلباً على صحة الفقراء فهي تؤدي إلى الافتقار إلى المياه المأمونة، والصّرف الصحي، والتخلّص من الفضلات هذا ما يساعد على انتشار أمراض الإسهال والملاريا والكوليرا بشكل وبائي³. أمّا مرض السيدا فهو أكثر ما يصيب الفقراء لهذا يسمّى مرض الفقراء الفقراء حيث يتركز 95% من المصابين بهذا المرض في الدّول النامية⁴.

2-3- المرأة :

وتعاني المرأة في الدّول الغنية والفقيرة على حدّ سواء من التمييز القانوني⁵ في عدة مجالات خصوصاً في مجال الاعتراف بحقّها في نقل جنسيتها لزوجها الأجنبي، وحقّها في تسيير ممتلكاتها وحصولها على دخل من خلال تمكينها من العمل وأجره، كما تعاني المرأة بعدم الاعتراف بحقّها في السّفر⁶، ففي المنطقة العربية مثلاً تُعاني فئة النساء اللائي يشغّلن كخادّات في المنازل من إساءة المعاملة، زيادة على معاناتهنّ من التمييز القانوني والواقعي الذي يضاف إلى عدم مساواة المرأة مع الرجل، فهو إقصاء مزدوج لها خاصّة في ظلّ عجز الأنظمة التشريعية القائمة على كفالة حماية المرأة من العنف العائلي والعنف

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000, op.cit, p. 94.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2005، مرجع سابق، ص 158.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2002، مرجع سابق، ص 29.

⁴ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999, op.cit, p.42.

⁵ تنصّ إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979 على حقها في المساواة في المسائل القانونية والمدنية والمساواة في الجنسية وقانون الأسرة وعلى المساواة في الحياة السياسية والعامة على المستوى الوطني والدولي . مقتبس من: (د بظاهر بوجلال : مرجع سابق ، ص 90).

⁶ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1995, op.cit, p.48.

البيوي الصادر عن الدولة والمجتمع، وينتشر هذا العنف بوج الخصوص في كل من الصومال والعراق والسودان، حيث أصبحت أكثر عرضةً للخطف من طرف القبائل المتصارعة وتستخدم في شكل عمليات رق¹.

2-4- الأقلية:

وهناك 267 أقلية (Minorities) عبر العالم أمنها مهدد على مستوى المعمورة، ويتترجم هذا التهديد في شكل لامساواة أفقية وتميز ضد هذه المجموعات والأقلية² خاصة التمييز القانوني الذي تعاني منه كثيرا هذه الفئة الضعيفة بالمقارنة مع الفئات الأخرى³، ففي دول منطقة الخليج العربي مثلا يُنظر إلى "فئة البدون" كأجانب. أما فئة الممتحسون فيعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية لا يحق لهم التصويت ولا الترشح لانتخابات الهيئات التمثيلية، ونفس المعاملة تقريبا تتكرر مع أصحاب البطاقات في الحدود السعودية. أما في سوريا فتم حرمان الأكراد من الجنسية، وفي اليمن حُرمت "فئة الأخدام" من الحصول على الجنسية⁴.

2-5- المهاجرين:

وتعاني فئة المهاجرين من بعض أنواع الظلم الاجتماعي حتى داخل الديمقراطيات العريقة والنظم السلطوية، ويتخذ هذا الظلم شكل تمييز ضد سكان الأحياء العشوائية وضد هؤلاء الوافدين من المهاجرين⁵، وينتقل ممارسة هذا التهميش حتى اتجاه أبناء المهاجرين فيضعف من حظوظهم في الحصول على تعليم جيد وفرص عمل مما ينعكس سلبا على مختلف أبعاد أمنهم.

ثانيا: نمذجة تهديدات الأمن الإنساني؟

وانطلاقا من مبدأ عام يتمثل في كون أن معظم الناس في الأمم الغنية والفقيرة يشتركون في تهديدات الأمن الإنساني الكثيرة مثل المخدرات والبطالة وانتهاكات حقوق الإنسان والجريمة والتلوث⁶ وتقلص فرص العمل بسبب هيكلية الاقتصاديات والمؤسسات وتفكيك شبكات الحماية الاجتماعية⁷.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية:الصدوق العربي للإتماء الاقتصادي الاجتماعي: برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004، ص 10.

² PNUD:Rapport mondial sur le développement humain 2000,op.cit,p.63.

³ PNUD:Rapport mondial sur le développement humain 1993,op.cit,pp.30-31.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية:الصدوق العربي للإتماء الاقتصادي و الاجتماعي : برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004،ص10

⁵ PNUD:Rapport mondial sur le développement humain 1995,op.cit,p.59.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 22.

⁷ PNUD:Rapport mondial sur le développement humain 1999,op.cit,p .37.

لكن رغم هذه المبدأ العام تتنوع تهديدات الأمن الإنساني حسب الأفراد والفترات الزمنية¹، وهذا مرده إلى اختلاف قدرات الأفراد والمجتمعات والدول في مواجهة تهديدات الأمن الإنساني فما يعتبر تهديد عالٍ في منطقة معينة قد لا يعتبر كذلك في منطقة أخرى.

وتأسيساً على ذلك ترجع الأسباب الرئيسية للوفاة في البلدان الفقيرة إلى الأمراض المعدية والطفيلية وتنشأ معظم هذه الوفيات نتيجة سوء التغذية والعيش في بيئة غير سليمة² فمرض الملاريا مثلاً يؤدي بحياة مليون نسمة سنوياً يعيش أكثر من 90% منهم في إفريقيا وهو تحرمهم من فرص التعليم والتوظيف³ كما يتركز 95% من المصابين بمرض السيدا (VIH/sida) في الدول النامية⁴. في حين ترجع الأسباب الرئيسية للوفاة في البلدان الصناعية إلى الأمراض الناجمة عن الدورة الدموية والسرطان⁵.

كما أن القول بأن نفس التهديد الذي أدى إلى نتيجة معينة في منطقة معينة سوف يؤدي نفس النتيجة في منطقة أخرى غير صحيح دائماً، فمثلاً في جمهورية الكونغو وكوت ديفوار أثر تهديد الصراعات على الصحة حيث ارتفعت معدلات الوفيات نتيجة هذه الصراعات؛ في حين لم يؤثر نفس التهديد (الصراعات) على الصحة في كولومبيا التي سجلت تقدماً في التنمية الإنسانية ومنها في بُعد الصحة رغم أن هذا البلد عانى ويعاني منذ فترة طويلة من الصراعات⁶.

وبالنسبة للتجارة الدولية أيضاً فقد تكون عامل من عوامل توسيع نطاق اختيارات بعض الناس؛ وفي نفس الوقت يمكن أن تكون تهديد للأمن الوظيفي للبعض الآخر حيث يفقدون بسببها مناصب عملهم ويضطرون للهجرة بأعداد كبيرة بحثاً عن عمل⁷.

وفي سياق مناقشة نمذجة تهديدات الأمن الإنساني فما يشكل خطر مثلاً بالنسبة لمزارع صغير في مالاوي مثلاً قد لا يبدو خطراً تماماً بالنسبة لمزارع يملك مزرعة ضخمة تحوز ماكانات للانتاج الفلاحي في غرب وسط الولايات المتحدة الأمريكية⁸.

ففي أندونيسيا يذهب نحو 25000 شخص سنوياً ضحية للمشاكل الجفاف الذي يضرب البلاد في حين لا تسجل أستراليا تلك الخسائر في الأرواح؛ رغم أنها تتعرض لنفس مستويات مخاطر الجفاف الذي

¹ Ibid, p.36.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 27.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2008/2007، مرجع سابق، ص 95.

⁴ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999, op.cit, p.42.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 27.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 56.

⁷ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 34.

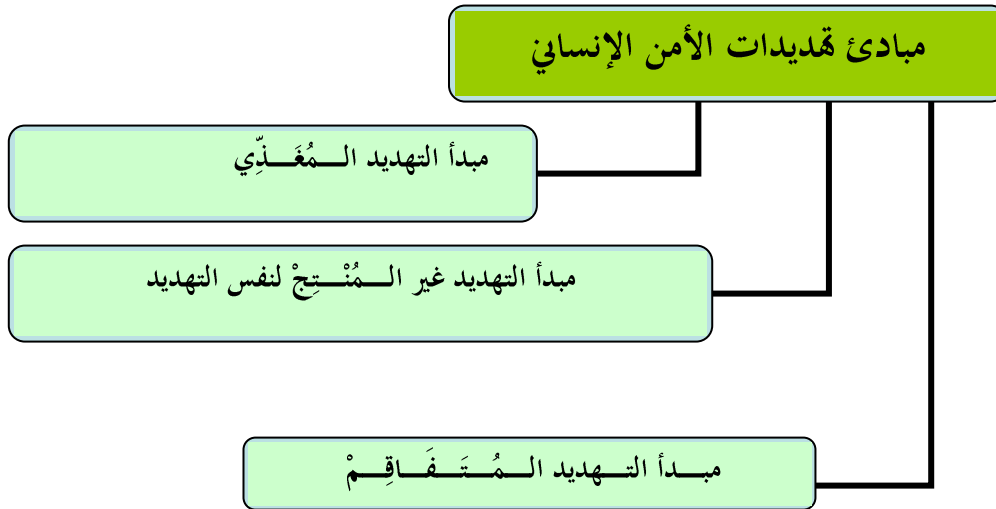
⁸ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2008/2007، مرجع سابق، ص 23.

تعرفه أندونيسيا (الشكل رقم (4-8))¹.

كما أن الناس الذين يعيشون في دلتا نهر الغانغ وشمال مانهاتن بالولايات المتحدة الأمريكية يشتركون في مخاطر الفيضانات المرتبطة بارتفاع مستوى البحر؛ لكنهم لا يشتركون في نفس نقاط الضعف وسبب ذلك هو أن المنطقة المحيطة بنهر دلتا الغانغ سجلت مستويات عالية من الفقر بين الناس ومستويات متدنية من الحماية التي توفرها البنى التحتية².

أما هولندا فقد أقامت نظام دفاع ضد الفيضانات وشيدت بني تحتية هامة لصدّ للمياه وأقامت أنظمة إنذار مبكر للتقليل من حالات الضعف والهشاشة على سواحلها³، لكن هذه التقنية الحديثة لمواجهة تهديد تهديد ارتفاع مستوى مياه البحر قد لا تتوفر عليها العديد من الدول المُشْتَاطة للبحار والمحيطات. وعلى صعيد آخر تصنّف البلدان الفقيرة التهديدات المرتبطة بالأمن المائي وتهديد التصحر كأخطر التهديدات البيئية التي تعاني منها⁴؛ في حين تُصنّف البلدان الصناعية تهديد تلوث الهواء كأخطر التهديدات التهديدات البيئية التي تعاني منها⁵.

الشكل رقم (4-8): المبادئ الثلاثة لتهديدات الأمن الإنساني .



وانطلاقاً من مسألة الترابط بين تهديدات الأمن الإنساني يمكن استخلاص مبادئ تهديدات الأمن الإنساني (الشكل رقم (4-8)). ففيما يخصّ مبدأ التهديد المُغذّي فيشير إلى وجود تهديد يتمتّع

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2006، مرجع سابق، ص 157.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2008/2007، مرجع سابق، ص 68.

³ نفس المرجع، ص 70.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 29.

⁵ نفس المرجع، ص 29.

بقابلية كبيرة في بعض الأحيان لإنتاج تهديد آخر، وعلى سبيل المثال لا الحصر وجود تهديد بيئي مثل الجفاف الذي يجتاح منطقة زراعية معينة فَيُنْتِج عنه تهديد آخر، وهو هجرة سَكَّان هذه المنطقة هروبا من الجفاف، أمَّا مبدأ التهديد غير المُنتِج لنفس التهديد فهو يُشِير إلى وجود نفس التهديد (جفاف) ولكن لا يُنتِج بالضرورة نفس التهديد (هجرة) كما هو الحال في مبدأ التهديد المُغذِّي، مثال ذلك جفاف يضرب منطقة أخرى فَيُنْتِج صراعا داخليا بين سَكَّان هذه المنطقة التي تعرَّضت للجفاف، وفيما يخصَّ مبدأ التهديد المُتَّفَاقِم فَيُشِير إلى ذلك التهديد الذي يرتبط وينتج عدَّة تهديدات للأمن الإنساني في نفس الوقت ومثاله أزمة مالية تُنتِج بطالة والبطالة تُنتِج فقرا والفقير يُنتِج مرضا والمرض يصبح وباءاً يُؤدِّي إلى موت للنَّاس.

الفرع الثاني: فقدان الأمن الإنساني

تؤثِّر التهديدات التماثلية واللاتماثلية على الأمن الإنساني بشكل يمكن أن يُؤدِّي إلى فقدانه، وعملية فقدان الأمن الإنساني تتخذ أحد الشكليين إمَّا بشكل مفاجئ وعنيف وإمَّا بشكل بطيء. وعلى هذا الأساس سوف نحاول معالجة هذا الفرع الخاص بفقدان الأمن الإنساني من خلال العنصرين التاليين:

أولاً: فقدان الأمن الإنساني بشكل فجائي

سبق القول أنَّ الأمن الإنساني يمكن أن يُفقد بصفة عنيفة ومفاجأة، وتحقِّق هذه الصَّورة عند حدوث الكوارث الطبيعية¹، والصَّدَمَات غير المتوقَّعة كالحروب والأوبئة والكوارث البيئية²، فهذه التهديدات المُباغِة تسبِّب معاناة إنسانية³.

ومن أمثلة فَقدَّ الأمن الإنساني بصفة فجائية ومدوية نجد الحوادث الصناعية كما هو الحال بالنسبة لحادثة بوبال (*Bhopal accident*) بـ الهند سنة 1984 عندما انفجر مصنع الكيماويات وحادثة تشيرنوبيل (*Chernobyl accident*) في جمهورية أوكرانيا حاليا لما انفجر المفاعل النووي سنة 1986⁴، وفي إندونيسيا هي الأخرى تسبَّب انفجار في موقع استخراج للغاز الطبيعي سنة 2006 إلى تدفِّق كمِّيَّات كبيرة من الطَّين غطَّت آلاف الهكتارات من الأراضي والقرى وتوقَّعت الدِّراسات تواصل تدفِّق الطَّين لمدَّة ثلاثين سنة قادمة⁵.

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999, op.cit, p.36.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 104.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999, op.cit, p.36.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 29

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص ص 62-63.

فهذه الحوادث الصناعية وإن كانت تحدث بصفة مفاجئة إلا أن أغلبها يترك آثارا مزمنة على البيئة¹.

ثانيا: فقدان الأمن الإنساني بشكل بطيء

إن فقدان الأمن الإنساني بصفة صامتة وبطيئة يتخذ بدوره عدة أشكال فقد يتحقق هذا الفقد مثلا عند ممارسة خيارات سياسية خاطئة أو نتيجة لتدخل قوى طبيعية²؛ فالصورة الأولى تتحقق عندما يتولى الحكم نظام سياسي يستهلك أمن مواطنيه ولا يستجيب لمطالبهم، ولا يمنحهم فرص المشاركة في اقتراح واتخاذ وتنفيذ السياسات والقرارات والقوانين؛ أما الصورة الثانية لفقدان الأمن الإنساني بشكل بطيء فتحدث عندما تتدخل قوى طبيعية وتستهلك أمن الناس ببطء فيضطر الأفراد في سبيل البقاء إلى التضحية بمواردهم وحقوقهم هذا ما يدخلهم في دورة الفقدان البطيء لأمنهم .

كما يُفقد الأمن الإنساني ببطء عندما يخلق النزاع العنفي لولبية انحدارية لانعدام الأمن وتزداد شدة انحدار هذه اللولبية مع توالي الخسائر في البنية التحتية الطبيعية، وتراجع النشاط الاقتصادي، مُضَافاً إليها تكاليف الفرص الضائعة التي يزيدها إرتفاع التفقات العسكرية حدة، وهنا تتحالف هذه التهديدات مع انتشار سوء التغذية والأمراض المعدية مما يسبب انهيار الخدمات وانتشار اللاجئيين والمشردين³.

وفي حالات أخرى يُفقد الأمن الإنساني بصفة بطيئة وساكنة⁴ عندما يخلق الإهمال الطويل الأمد للتنمية الإنسانية مشاعر الإستياء لدى بعض المجموعات الإثنية أو العرقية هذا ما يُوجج الأوضاع ويُؤدي إلى إمكانية إندلاع نزاع مسلح داخلي⁵.

والأمثلة عديدة فيما يخص صور فقدان الأمن الإنساني بصفة بطيئة، لكن ينبغي الإشارة إلى أن الأزمات الصامتة مثل أزمة الفقر العالمي، وأزمة الضغوط السكانية المتزايدة، وأزمة نقص التنمية، وأزمة تدني البيئة هي أزمات تتطلب إطلاق عمليات طويلة وهادئة من التنمية الإنسانية المستدامة⁶.

المطلب الثالث: الفواعل المهتدة للأمن الإنساني وأشكال التعامل معها

إن برنامج الأمم المتحدة للتنمية لا ينظر إلى الفواعل بصفقتها معززة للأمن الإنساني في كل الأحوال فقد تتحوّل هذه الفواعل المعززة إلى فواعل مهتدة للأمن الإنساني، وهذه الرؤية الجديدة أتجاه فواعل الأمن الإنساني التي إنفرد بها البرنامج أصبحت مُوجّهة لمختلف أعماله وتقاريره وطُروحاته .

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994 ، مرجع سابق ، ص29

² PNUD:Rapport mondial sur le développement humain 1999,op.cit,p.36.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2005 ، مرجع سابق ، ص 155.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994 ، مرجع سابق ، ص 23.

⁵ PNUD:Rapport mondial sur le développement humain 1996,op.cit, p28.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994 ، مرجع سابق، صفحة التصدير .

ونظرا لاختلاف طبيعة الفواعل المهددة للأمن الإنساني سوف نُحاول في هذا المطلب استعراض الفواعل المهددة للأمن الإنساني وأشكال التّعامل معها من خلال الفروع التّالية :

الفرع الأوّل: الفواعل المهددة للأمن الإنساني

يُحدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية أنواع الفواعل المهددة للأمن الإنساني انطلاقا من طبيعتها، فهي إذن نوعان: فواعل دّولتية وفواعل غير دّولتية، وهو ما سنتعرّض له بالتفصيل من خلال العناصر التّالية:

أوّلا: الفواعل الدّولتية المهددة للأمن الإنساني

تجاوز برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصّورة التّمطية التي ترسّخت في الأذهان جرّاء الكتّابات ذات الصّلة التي تقول بأنّ الدّولة هي الحاميّ الطّبيعيّ للأمن الإنساني. وبذلك ضمّ البرنامج الدّولة إلى قائمة الفواعل التي تتحوّل في بعض الأحيان إلى فواعل مهددة للأمن الإنساني¹.

ولكن وجب التّمييز بين التّهديدات الصّادرة عن هذا الفاعل التّقليدي (الدّولة) والتي قد ترجع إلى ضعف الدّولة في حدّ ذاتها بسبب فشلها في مواجهة الأخطار والتّهديدات الأمنية، أو قد يرجع تهديد الدّولة للأمن الإنساني إلى إرادتها المباشرة بسبب طبيعة نظامها السياسي الذي يقوم على تبني خيار العنف والقهر.

أ- الدّولة الفاشلة كفاعل مهدّد للأمن الإنساني:

ويعتبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن بعض الدّول أصبحت عاجزة في تسييرها للأخطار الأمنية² بفعل المشاشة التي أصابتها نتيجة نقص الموارد وضعف المؤسّسات، وهو حال العديد من الدول الفقيرة³، كما قد يرجع فشل الدّولة إلى ضعفها في تحقيق أهداف الألفية للتنمية⁴.

ويؤدّي انهيار الدّولة إلى انهيار اقتصادها ممّا يُفوّض الرّفاه الإنساني لكن بعض البلدان استطاعت تحقيق نجاحات في تقديم الخدمات الأساسية حتّى في فترات النزاع التي مرّت بها كما حدث في كلّ من غواتيمالا ونيكاراغوا وسيريلانكا⁵.

¹ ويرى باري بوزان (Barry Buzan) أنّ الدّولة يمكنها أن تكون الآلية التي يحتاجها الأفراد لحماية أمنهم من التّهديدات الاجتماعية وفي نفس الوقت قد تصبح الدّولة نفسها مصدر تهديد اجتماعي ضدّ الأفراد. أنظر :

(Barry Buzan : op.cit, p.20.)

² PNUD:Rapport mondial sur le développement humain 1999,op.cit, p.30.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2005، مرجع سابق، ص 13.

⁴ PNUD:Rapport mondial sur le développement humain 1999,op.cit, p. 30.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق، ص 150.

ب- الدولة كفاعل مهدد للأمن الإنساني:

ويتجلى انتهاك الدولة للأمن الإنساني من خلال أشكال القمع المادي المختلفة الذي تمارسه كالإعتقالات السياسية والزجّ في السجون¹، فهذا العنف بجميع أشكاله وخاصة ذلك الذي تمارسه الدول المستبدّة التي تستمدّ سلطتها بالاعتماد على أجهزتها الأمنية الممثّلة في الشرطة والجيش من أجل قهر الأفراد².

وتَمادي الدولة في انتهاك الحقوق يؤدي إلى بروز الدولة الأمنية الموسّعة التي تسمح بتعليق الحريات الدستورية وتمنح سلطات واسعة للسلطة التنفيذية ولا تُخضعها للمساءلة، ويسود هذا النوع من الدولة في العديد من الدول العربية مثل العراق بعد تعديل الدستور، وفي مصر التي أقرّ تعديلها الدستوري حقّ الترشّح للانتخابات الرئاسية لكن القانون الذي صدر فيما بعد حصر حقّ الترشّح على الأحزاب القائمة فقط³، وينسحب نفس الأمر على السودان التي جعلت من العهدة الرئاسية مفتوحة، في حين أنّ الحكم في كلّ من قطر (Qatar) والمملكة العربية السعودية يتداول عليه أفراد الأسرة المالكة فقط⁴.

وصور تهديد الدولة لأمن مواطنيها يمكن الوقوف عليه من خلال بعض السوابق الدولية، فقد ارتكبت بعض الدول في هذا الصدد جرائم قتل ضدّ مواطنيها مثل الإبادة الجماعية لغير الشّيعيين من طرف "الخمير الحمر"، وسياسة التطهير العرقي التي مارستها القوّات الصّربية ضدّ المسلمين في كوسوفو (Kosovo)⁵.

ثانيا: الفواعل غير الدّولتية المهدّدة للأمن الإنساني

لقد ساعدت العولمة على تنامي تهديدات الفواعل غير الدّولتية المهدّدة للأمن الإنساني حيث تنامي نشاط الشبكات الإجرامية والعصابات المتعدّدة الجنسيات وتجار المخدّرات وتجار البشر⁶، فالنشاط الإجرامي والترويع الذي تقوم به هذه الفواعل كثيرا ما يُضعف الأمن الإنساني.

كما أنّ العنف الذي يمارسه الأفراد والعصابات والجماعات الإجرامية رغم اختلاف أشكاله يهدّد الأمن الإنساني، فهذا العنف قد يكون عشوائيا أو عنفا منظمّا، فبالنسبة للعنف العشوائي فهو الذي تقوم به الفواعل الإجرامية المتنافسة السابق الإشارة إليها لكن دون أن يكون بهدف السيطرة على مؤسسات الدولة، أمّا العنف المنظمّ فهو الذي تقوم به الجماعات بغرض السيطرة على مؤسسات الدولة سواء من

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 32.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2000، مرجع سابق، ص 36.

³ لقد تمّ وضع هذا القانون كان قبل التغيرات السياسية الأخيرة التي شهدتها مصر سنة 2011 .

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق ص 69.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 74.

⁶ PNUD:Rapport mondial sur le développement humain 2001,op.cit., p. 13.

أجل تحقيق هدف انفصالي أو من أجل الحصول على إمتيازات اقتصادية أو ثقافية، ويكون هذا العنف أكثر تطرفاً خاصةً لما يَسْتَعْمَلُ الضَّعْفَ الكَلْبِيَّ أو الجزئي لأجهزة الدولة¹.

وتُعدّ خصوصاً الأمن من أهمّ التحوّلات التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة² فقد ظهرت على إثر ذلك مؤسسات عالمية شبيهة عسكرية للأمن أصبحت تعرض خدماتها الأمنية على العديد من الدول والشركات الكبرى، ومن بين هذه المؤسسات شبه العسكرية التي أصبحت تقوم بعرض خدماتها في مجال التدريب العسكري نجد كلّ من: (Executive Outcomes) ومؤسسة Sandline (International) ومؤسسة (Military Profesional Ressource Incorporated) فهذه هذه الفواعل الجديدة المتدخلّة في المجال الأمني كثيراً ما يصعب مراقبتها ومحاسبتها³.

والإرهاب (Terrorism) من جهته كفاعل مهدّد للأمن الإنساني فقد أصبح ينتقل من قارّة إلى أخرى⁴، بشكل جعل التهديدات الإرهابية تحتلّ المشهد الأمني في بداية القرن 21م⁵. وخلال كل هذه هذه المحطّات كان الإرهاب سواء قام به فرد أو جماعة من أكثر الفواعل تهديداً للأمن الإنساني.

ومن الفواعل المهتدة للأمن الإنساني نجد تتخذ الفواعل السّاعية إلى الهيمنة الثقافية التي تأخذ بدورها عدّة أشكال فقد تكون في صورة أحزاب سياسية أو ميليشيات، أو مجموعات عنفية أو شبكات دولية⁶.

فهذه الحركات السّاعية للهيمنة الثقافيّة آخذة في التّنامي ففي أوروبا مثلاً حققت الأحزاب اليمينية المتطرّفة نجاحات سياسية في بلدان عديدة، ويكون تهديد هذه الحركات للأمن الإنساني في شكل جرائم كُرهِية ضدّ الأجانب سواء بدافع التحيز العرقي أو الدّيني ففي سنة 2002 وقعت 12933 جريمة عنصرية ضدّ الأجانب في ألمانيا. و7314 في الولايات المتّحدة الأمريكية وكثيراً ما تستخدم هذه الحركات العنصرية أساليب إرهابية لأنها تسعى إلى التّطهير العرقي أو فرض عقيدتها الدّينية. ففي سنة 1988 إرتكب جيش الربّ للمقاومة في أوغندا (Uganda) أعمال عنف وحشية ضدّ السّكان من خطف وتّعذيب واغتصاب وغيرها، وفي رواندا (Rwanda) ما زال متمردوا الإنتراهاموي من الهوتيين يشكّلون تهديداً للأمن الإنساني في هذا البلد. وشهدت الهند أيضاً أعمال عنف طائفية حادّة بين أعوام

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1998, op.cit, p.40.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2002، مرجع سابق، ص 83.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999, op.cit, pp42-43.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 37.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2006، مرجع سابق، ص 3.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2004، مرجع سابق، ص 10.

1990 إلى 2002. وفي الجارة باكستان قامت منظمات (سباة "جيش" الصحابة، لشقري جانغفي تحريك الجعفرية) بعنف وحشي أحدثت من خلاله فتنة طائفية بين الشيعة والسنة سنة 1989¹. وينبغي الإشارة إلى أنه ليست كل الحركات الإكراهية تستعمل العنف بل قد تستخدم هذه الحركات الساعية إلى الهيمنة الثقافية أدوات أخرى غير العنف مثل الدعاية والسياسات الانتخابية والمطالبات القسرية بالدعم المحلي والإستعانة بالدعم الخارجي، ولكن الشائع على هذه الحركات هو استخدامها ونشرها للعنف العشوائي فمثلا قامت حركة "الهوية المسيحية" في الولايات المتحدة الأمريكية بارتكاب جرائم عرقية من توقيع أعضاء حركة "الأمم الآرية" عام 1998².

وترجع أسباب ظهور الفواعل الساعية للسيطرة الثقافية إلى وجود حكومات متلاعبة تقود البلاد مع انتشار للفقر وانعدام تكافؤ الفرص وضعف الأداء العام للدولة، أو عدم فعاليته دون إغفال دور التدخلات السياسية الخارجية والعلاقات مع الخارج. فكل هذه الأسباب تُشكل مصدر إلهام رוחي لهذه الحركات القومية التي تمتلك عقيدة ثابتة تتفوقها وتميزها الثقافي بشكل يجعلها تسعى إلى فرض عقيدتها على الآخرين، باستخدام عدّة نُهج سواء بالعنف من خلال الإعتداءات والترحيل القسري والتطهير العرقي والقتل الجماعي، أو باستخدام نُهج غير عنيفة من خلال الحملات السياسية والتهديدات والضغوط والمضايقات³.

الفرع الثاني: أشكال التعامل مع الفواعل المهددة للأمن الإنساني

هناك عدّة أشكال للتعامل مع هذه الفواعل المهددة للأمن الإنساني فهي تتدرج من نُهج الإحتواء بغرض جرّ هذه الفواعل للتخلّي عن عقيدتها العنفيّة إلى نُهج المجاهدة، ولكن في ظلّ الإحترام الصّارم لمنطق الأمن الإنساني القائم على عدم المساس بأي حقّ من حقوق الإنسان. وعلى هذا الأساس سوف نحاول معالجة أشكال التعامل مع الفواعل المهددة للأمن الإنساني من خلال العناصر التالية :

أولاً: إحتواء الفواعل المهددة للأمن الإنساني

نبحث بعض الدّول في القضاء على العنف الذي تنتهجه بعض الفواعل المهددة للأمن الإنساني بالإستعانة بأسلوب التّوافق الديمقراطي الذي يُتيح مشاركة هذه الفواعل في الحكم، ويعتبر نموذجاً فعّالاً

¹ نفس المرجع ، ص 74.

² نفس المرجع، ص ص 75-76.

³ نفس المرجع، ص 10.

لاحتواء الفواعل العنفيّة وكشف عقيدتها المتعصّبة ومن ثم القضاء على جاذبية هذه الفواعل الأفراد، فعلى سبيل المثال تبنت النمسا نموذج التوافق الديمقراطي لاحتواء حزب الحرية المتطرّف، ونفس الأسلوب استعان به المغرب بالنسبة لحزب العدالة والتنمية.¹

ثانيا: مُجابهة الفواعل المهدّدة للأمن الإنساني

وتندرج أساليب مجابهة الفواعل المهددة للأمن الإنساني بدورها إنطلاقا من الأدوات القانونية من أجل تقييد نشاطها وصولا إلى استعمال القوّة إن لزم الأمر ضدّ هذه الفواعل:

أ- سنّ القوانين والتشريعات واستخدام التدخّل القضائي: وفي هذا الإطار وسّعت المملكة المتّحدة من مجال (قانون مكافحة الإرهاب والجريمة وضمان الأمن)، ليشمل تجريم الأفعال المؤدّية إلى الكراهية العنصرية والدينية²، كما أصدرت أستراليا قانوناً لمكافحة الإرهاب في سنة 2005 يُجيز للحكومة اعتقال أي شخص مشتبّه به، وطلب معلومات عنه، والحدّ من حرّية تحرّكاته، كما يُضيق هذا القانون على حرية التعبير، والغالب على هذه القوانين الصّارمة لمكافحة الإرهاب التي إعتدتها الدّول بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 هي أنّها تمسّ بحقوق الإنسان³.

ب- إقامة العوائق الدّستورية في وجه الأحزاب السياسيّة العنصرية ومن أشهر هذه العوائق إشتراط جمع عدد معيّن من أصوات الناخبين للترشّح للمناصب التشريعية، ومراقبة الأموال التي تنفق لتنشيط الحملات الانتخابية بغرض التّحكم فيها، ووضع قيود للوصول إلى المنابر الإعلامية، وتستخدم ألمانيا مثلا هذه القيود لمنع الأحزاب المتطرّفة والنازية من الوصول إلى المجلس التشريعي عن طريق إشتراط حصول الحزب السياسي على نسبة 5% من مجموع أصوات الناخبين للحصول على مقعد في المجلس التشريعي، فهذه العتبة ساعدت على استبعاد الأحزاب المتطرّفة مثل اتّحاد الشعب الألماني، والحزب الجمهوري والحزب الوطني الديمقراطي⁴.

ت- استخدام القوّة حيث يحقّ لكل دولة استعمال القوّة كآخر خيار عندما تهدّدها تحرّكات عنيفة لكن يجب أن يكون هذا الإستعمال في إطار شرعي لا يقيد الحقوق السياسية، ولا يُجيز إستخدام

¹ نفس المرجع ، نفس الصفحة .

² نفس المرجع، ص 79.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 71.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية : تقرير التنمية الإنسانية 2004 ، مرجع سابق، ص 78.

الفصل الثاني..... الأمن الإنساني فواعله وتهديداته من منظور برنامج الأمم المتحدة للتنمية

التعذيب. وما يعاب على أسلوب استخدام القوة ضدّ هذه الفواعل المهدّدة للأمن الإنساني هو عدم تحقيقه للهدف المنشود المتمثّل في القضاء على هذه الفواعل المهددة للأمن الإنساني، ففي أوزبكستان أدى استعمال القوة ضدّ حزب معتدل وهو حزب النهضة الإسلامية إلى تنامي الفواعل المتطرّقة مثل "حركة أدولات"، وتوصّل الأمر بالحركة الإسلامية في أوزبكستان إلى تهديد الدولة من خلال محاولة الإطاحة بالحكومة، والإنخراط في الإرهاب سنة 1999. لهذا يُوصي برنامج الأمم المتحدة للتنمية في هذا الإطار بضرورة التفريق بين الفواعل الكُرْهية والفواعل التي تطالب بحقّها في المشاركة السياسيّة عند استخدام القوة لأنّه ليس من السّهل التفريق بين هذه الفواعل، كما أنّ خيار استخدام القوة لا يضمن بالضرّورة استخدامها بشكل مشروع¹.

¹ نفس المرجع، ص 79.

خلاصة الفصل الثاني:

إنّ أهمّ دور يُحسب لإصلاح برنامج الأمم المتحدة للتنمية هو جراته على اقتحام ميدان من أكثر الميادين جدلاً في الأوساط العلمية؛ وهو ميدان الدراسات المتعلقة بالأمن الإنساني. ويمكن اعتبار تقرير التنمية الإنسانية الذي أصدره البرنامج سنة 1994 والذي حمل عنوان (الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني) بمثابة إعلان عالمي للأمن الإنساني؛ فقد عرّف من خلاله الأمن الإنساني بأنّه التحرّر من الخوف والجوع وحدّد له أربع خصائص وسبعة أبعاد جديدة وسِتّة تهديدات ترتبّص به.

و واصل البرنامج(UNDP)دوره في ترقية الأمن الإنساني مُستعيناً في ذلك بالدراسة عبر التخصصية التي تجمع بين مختلف العلوم الإنسانية وأدواتها الكميّة والتوعوية، وجسّد كل ذلك في تقاريره السنوية حول التنمية الإنسانية، فهذه الأخيرة تعتبر مُوجّهاً فكرياً لأدواره الميدانية ومفسّراً لوظائفه التي تضمّنتها نصوص انشاءه، وكانت نتيجة هذا الدور الترقوي الذي اضطلع به البرنامج أن أصبح الأمن الإنساني مفهوماً قائماً بذاته متميّزاً عن مفهوم التنمية الإنسانية التي نشأ في أحضانها في بداية الأمر، كما تمّ ترقية أبعاده السبعة الحصرية من خلال الإشتقاق والتأسيس لأبعاد جديدة؛ أهمّها الأمن المائي الذي يُشير إلى حقّ جميع الأفراد في الحصول على المياه وخدمات الصّرف الصحيّ، بالإضافة إلى الأمن الطّاقوي الذي فرضته ضرورات تأمين حصول الأفراد والدّول على الطّاقة دون إضرار بالبيئة؛ بالإضافة إلى الأمن الثقافيّ الذي يُشير إلى ضرورة تحقيق أمن هويّاتي للأفراد والدّول يحميها من الانصهار في الثقافات الأخرى التي تفرضها العولمة، وهناك أيضاً الأمن التكنولوجي الذي يسعى إلى ضمان حقّ الأفراد والدّول في الحصول على التكنولوجيا؛ مع توفير أعلى درجات الأمن والحماية من الحوادث الصناعيّة، أمّا الأمن القانوني الذي يهدف لحماية الأفراد وحقوقهم من تعسّف الدساتير والقوانين بشكل يحقّق فعالية أكبر عند تطبيق النّصوص القانونية، إلى غير ذلك من الأبعاد الجديدة التي سبق التطرّق إليها... كما لعب البرنامج دوراً هاماً في التعريف بفواعل الأمن الإنساني بشكل ألغى الصّورة التّمطية الملتصقة بالأذهان التي رسّخت فكرة مفادها أنّ الفواعل المعززة للأمن الإنساني هي دائماً مُعزّزة له، لكن الحقيقة التي توصل إليها البرنامج هي أنّ هذه الفواعل في بعض الأحيان قد تتحوّل إلى فواعل مهدّدة للأمن الإنساني كما هو الحال بالنسبة للدّولة .

وكان دور البرنامج (UNDP) بارزاً في ترقية قائمة تهديدات الأمن الإنساني التي طرحها التي أضاف إليها تشكيلة واسعة ومتعدّدة من التهديدات منها التهديدات البيئية مثل: الجفاف والتصحر، والتهديدات التكنولوجية مثل: الحوادث الصناعية وحوادث المرور، والتهديدات المالية مثل: الأزمات المالية، وانحيار الأسواق إلى غيرها من التهديدات الجديدة .

الفصل الثالث

ترقية الأمن الإنساني من خلال الأدوار

الوظيفية للبرنامج

"نحن نعمل من أجل خلق الأمل"

هيلين كلارك

مديرة برنامج الأمم المتحدة للتنمية

يُدافع برنامج الأمم المتحدة للتنمية عن صلاحية الإطار المفاهيمي للأمن الإنساني الذي جاء به تقرير 1994 لتحليل القضايا العالمية الحالية. ذلك لأنّ هذا الإطار يُغَطِّي وَجْهَيَّ الأمن الإنساني المتمثّلين في التحرّر من التّهديدات المزمنة مثل المجاعات والأمراض والقهر والتحرّر من الإختلالات المفاجئة الضارّة بالحياة اليومية في المنزل وفي العمل وداخل أي جماعة¹.

وحافظ الأمن الإنساني منذ طرحه رسمياً على مكانته في توجيه القضايا الدّاخلية، والعالمية نتيجة الأدوار الوظيفية البارزة للبرنامج (UNDP) في ترقّيته من حيث المضامين، والاستراتيجيات، ومدخله الكميّة (التنمية الإنسانية) والتوعية (حقوق الإنسان)، كلّ هذه الجهودات من جانب البرنامج ساهمت في الارتقاء بالأمن الإنساني إلى مستويات أعلى.

ونظراً لأهمية الأدوار الوظيفية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في ترقية الأمن الإنساني، ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: ترقية مضامين وأدوات الأمن الإنساني وضماناتها

المبحث الثاني: استراتيجيات الأمن الإنساني وآليات ترقّيته

المبحث الثالث: استدامة الأمن الإنساني

ثمّ نختم هذا الفصل بخلاصة .

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999, op.cit, p.36.

المبحث الأول: ترقية مضامين وأدوات الأمن الإنساني وضماداتها

بالرجوع إلى تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية حول الأمن الإنساني والتقارير اللاحقة نجد أن البرنامج طور الجانب الكمي لمفهوم الأمن الإنساني، رغم أن هذا الجانب تتحكم فيه عدة متغيرات معقدة فهي إذن محاولة من البرنامج لإعطاء مصداقية وموضوعية أكبر لهذا المفهوم، وهدفه النهائي من وراء ذلك هو الإرتقاء بالأمن الإنساني إلى مصاف المفاهيم القابلة للقياس بواسطة مؤشرات حسابية. وعليه سوف نناقش دور البرنامج (UNDP) في ترقية مضامين وأدوات الأمن الإنساني وضماداتها من خلال ثلاث مطالب؛ حيث نعالج في المطلب الأول ترقية مضامين الأمن الإنساني، أما في المطلب الثاني فسوف نتطرق فيه لترقية الأدوات التحليلية للأمن الإنساني، ونخصّص المطلب الثالث لضمادات ترقية الأمن الإنساني.

المطلب الأول: ترقية مضامين الأمن الإنساني

كانت مسألة بقاء الإنسان على قيد الحياة¹ تحتل أهمية كبرى في ظلّ نظرية التنمية الإنسانية التي نشأ الأمن الإنساني في أحضانها، حيث كانت تفترض تمتع كل فرد بحدّ أدنى من الأمن في جميع المجالات². لكن هذا الحدّ الأدنى من الأمن أصبح لا يُساير مضمون الأمن الإنساني الذي أصبح قائماً على الأمن بالجودة والأمن بالكرامة. ولعب برنامج الأمم المتحدة للتنمية دوراً بارزاً من أجل تحقيق هذه الرؤى المآبعية لمفهوم (الأمن الإنساني) مرّ عليه عقدين منذ طرحه رسمياً من طرف البرنامج.

الفرع الأول: تحقيق الأمن الإنساني من خلال الجودة

بما أن التنمية الإنسانية مدخل أساسي من المداخل التي يقوم عليها الأمن الإنساني وهي التي تضمّن ترقية الأبعاد الأساسية للكائن الإنساني على غرار الصحة والتعليم والغذاء... وغيرها من الأبعاد الجوهرية. فنوعية الحياة التي يُريد الناس تحقيقها أصبحت هي الشاغل الرئيسي للتنمية لأن منهج الثراء المادي أثبت فقره وقصوره في الإرتقاء بنوعية حياة الناس.

فالحديث اليوم في إطار الأمن الإنساني إرتقى إلى الحديث عن تحقيق الجودة في جميع مناحي الحياة وخاصة في الجوانب الكمية والتوعية لصحة وتعليم وغذاء وحياة الإنسان ككل. وتتنوع وسائل تحقيق الجودة في ثلاثية الصحة والتعليم والغذاء ولكنها تتقاطع في فكرة الاستثمار في الكائن الإنساني³ في جميع مناحي حياته المادية والمعنوية.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 2.

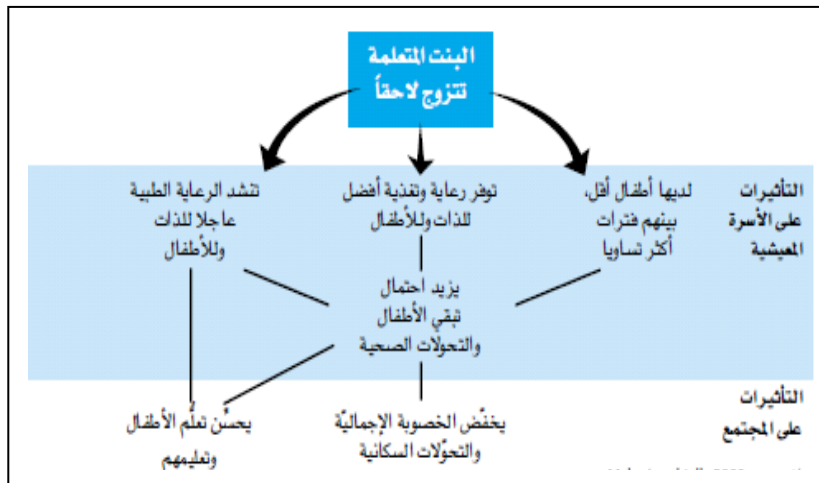
² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1996, op.cit, p.63.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000, op.cit, p.34.

أولاً: تحقيق الجودة في الصحة

ويعتبر العمر المتوقع للإنسان عند الولادة مؤشّر يعكس عنصر الجودة في الصحة التي يُتوقَّع للإنسان أن يتمتع بها أطوال حياته، ولكن تَحَقُّقُ هذا المؤشّر وحده غير كاف؛ بل يتطلَّب الأمر وجود ضمانات وآليات لضمان تمتع الإنسان بصحة عضوية ونفسية نوعية خلال كل هذا العمر المتوقع أن يعيشه. لكنَّ الجودة في الصحة تتحكَّم فيها عدَّة متغيّرات خاصّة متغيّر الثقافة والمعرفة الذي يوفرُّ حلولاً لمشاكل الصحة والمرض²، فالفرد المتعلّم يتوفّر على معارف صحية أكثر من غيره لوقاية وحفظ صحته من مختلف الأمراض، والحوادث التي قد تُضعف من مستوى تمتعه بجودة صحته الجسمية والنفسية. وهذا ما أثبتته إحدى الدّراسات الحديثة في غواتيمالا حول التأثير الإيجابي للمستوى العلمي للأُمّ على صحته وصحة أطفالها، وفي الصّين أيضاً كان لإلتحاق الأمّهات بالمدارس أثر إيجابي على تحسين صحة أطفالها (الرسم رقم (1-6))³.

الرّسم رقم (1-6): دور التّعليم في تحقيق جودة حياة المرأة.



المصدر : برنامج الأمم المتحدة للتنمية : تقرير التنمية الإنسانية 2003 ، مرجع سابق، ص85.

ويوفر التقدّم العلمي خدمات هامة في ترقية الأبعاد الصحيّة للتنمية الإنسانية فقد ارتفع متوسط البقاء على قيد الحياة بالمقارنة مع العقود السّابقة بفضل ما وفّرتّه الصناعة الدوائية في مجال المضادّات الحيوية واللّقاحات الخاصّة بالأمراض والأوبئة المختلفة، فقد شهدت سنة 1989 مثلاً تطوير لقاح بالغ الأهمية

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية : تقرير التنمية الإنسانية 2005 ، مرجع سابق ، ص 25.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 158-157.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 58.

مضادّ للفيروس الذي يصيب الكبد "التهابيت ب" (*Hépatite B*)، ومازالت الأبحاث الصّيدلانية متواصلة لانتاج وتطوير الأدوية الخاصّة بالأمراض المستعصية مثل السيدا¹. فهذه الابتكارات التكنولوجية تقوم بدور فعّال في تحسين وترقية صحّة الأفراد² فقد حقّقت كلّ من الجزائر وتونس والمغرب مكاسب هامّة في الرّفْع من متوسّط العمر المتوقّع مُستفيدة في ذلك من تطوّر وسائل الوقاية والعلاج المتمثّلة بصفة خاصّة في الأدوية، وتوسّع التّغطية بالتلقيح والتقدّم في تكنولوجيا المعلومات وتحسّن الإمداد بالمياه وخدمات الصّرف الصّحي³، بالإضافة إلى توفر الوسائل الطّبية وأساليب وفّيات التّطبيب والجراحة.

وكسب رهان الجودة الصّحية الإنسائية لن يتحقّق من دون تقوية للمؤسّسات الحكومية ومهنيّ الصّحة⁴، فالمؤسّسة الصحيّة الفعّالة من منظور الأمن الإنساني هي المؤسّسة القادرة على توفير الخدمات الطّبية التّوعية للنّاس من خلال جهاز طبي وإداري كُفء مُتحرّك في التّكنولوجيا والمعارف الطّبية الحديثة ويقدم الخدمة الطّبية بعدل وإنصاف .

لذلك يمكن إجمال محاور السّياسات العامّة للدولة في مجال الجودة الصّحية في النّقاط التالية⁵ :

- تعبئة الموارد عن طريق زيادة الإنفاق الطّبي وزيادة الموارد الخارجية؛
- الإدارة الجيّدة للأنظمة الصّحية من خلال توفير البنى التّحتية الأساسيّة وتوسيع التّأمين الطّبي والإستشفائي المدفوع سلفا وبأقساط متساوية؛
- الإعتماد على البرامج الصّحية العمودية لمكافحة الأمراض ذات الإنتشار الواسع؛
- تحقيق مزيد من الإنصاف في مجال الصّحة من خلال التّركيز على فئة الفقراء والنّساء والأطفال والمناطق الرّيفية.

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2001, op.cit, p .2.

² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000, op.cit,p. 52.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسائية 2013، مرجع سابق ، ص83.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسائية 2005، مرجع سابق ، ص98.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسائية 2003، مرجع سابق ، ص9.

الجدول رقم (2-27): تجارب مُشجّعة لبعض دول الجنوب نحو تحقيق الجودة في الصّحة

نتائج التجربة	عناصر التجربة من أجل تحقيق الجودة في الصحة	البلد
● إنجازات كبيرة فيما يخصّ بقاء الأطفال على قيد الحياة.	● إتباع نهج متعدد القطاعات شملت زيادة فرص التعليم والعمل للمرأة وزيادة المشاركة المجتمعية والسياسية . ● نشر وتعميم المعارف الصحية العامة ● التأمين خدمات الصحة الأساسية.	بانغلاداش
● حتى أواخر سنة 2007 كان قد استفاد 20 مليون من الفقراء من الخطة .	● أقرّت الحكومة في سنة 2003 خطة للتأمين الشعبي (Serguro Popular) من أجل توفير الرعاية الصحية الشاملة للأسر الفقيرة. ● زيادة الموارد المخصصة للصّحة، واعتماد آلية تمويل مبتكرة في مجال التغطية الصحية الشاملة.	المكسيك
● انخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 196 وفاة لكل 1000 ولادة حية في سنة 2000 إلى 103 في سنة 2007. ● انخفاض معدل وفيات الأمّهات أكثر من 12% سنويا على مدى الفترة 2000-2008	● توسيع نطاق الحصول على الخدمات الصحية عن طريق توفير التأمين الصحي وتقديم حوافز لمقدمي الرعاية الصحية من خلال ربط الموارد بالأداء.	رواندا

المصدر : برنامج الأمم المتحدة للتنمية : تقرير التنمية الإنسانية 2013، مرجع سابق، ص 84.

يظهر من خلال الجدول رقم (2-27) أنّ بعض بلدان الجنوب التي أوردتها البرنامج في تقريره حول التنمية الإنسانية تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق الجودة في الصّحة، وبالتالي نحو تحقيق أهم أهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بتخفيض نسبة وفيات الأطفال (الهدف الرابع)، وتحسين صحّة الأمومة (الهدف الخامس) ومكافحة الأمراض الرئيسيّة (الهدف السادس).

ثانيا: تحقيق الجودة في الغذاء

إنّ القول بضرورة ضمان تمتّع الإنسان بحدّ أدنى من الغذاء يضمن له الإستهلاك¹ هي نظرة كرّستها النصوص القانونية المتعلقة بالغذاء، لكنّ منطق الأمن الغذائي يتعدّى مسألة ضمان الحدّ الأدنى من الغذاء إلى ضرورة استدامة الغذاء من حيث التّوعية، والكمّية وفقّ ضابط العدل والإنصاف .

وتحقيق الجودة في الغذاء تشمل أيضا تحقيق الجودة في مياه الشّرب باعتبار الماء عنصر أساسي في تغذية الإنسان، لذلك يجب أن تُتاح لكلّ شخص إمكانية للحصول على المياه يُشترط فيها أن تكون مأمونة

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1998, op.cit,p.100.

وبالقدر الكافي وبالسر المناسب حتى يتمكن الشخص من العيش حياة صحية وكريمة، لكن مع شرط الحفاظ على النظم الإيكولوجية لإعادة إنتاج المياه¹.

ويفرض مُتغيّر الدّخل نفسه في مسألة الجودة في الغذاء لآته وسيلة هامة لتوسيع خيارات الفرد الإستهلاكية من الغذاء²، فالفرد الذي يحصل على دخل ضعيف لا يمكنه الحصول حتى على ما يسدُّ به حاجته من الغذاء فكيف يُمكنه المطالبة بالجودة في الغذاء؟.

وتساهم الاختراعات التكنولوجية من جانبها في توفير حلول وطرائق جديدة لمشاكل غذاء الإنسان³ من حيث الكمّ والتّوع، فقد كان لاكتشاف تقنيّات فلاحية جديدة الأثر الكبير في زيادة مردود المحاصيل الزراعية⁴ وإيجاد حلول لمشاكل ندرة مياه الشّرب من خلال تكنولوجيا تحلية مياه البحر.

ولكن بحث الإنسان المتواصل عن نوعية جيدة للغذاء وبكميات أوفر وبأسعار منخفضة أدّى إلى الإستعانة بطرق علمية جديدة تطلّبت إدخال بعض التغيرات على النظام الجيني للعديد من الأغذية الطبيعيّة فيما أصبح يُعرف بالأغذية المعدّلة جينياً، فهذه الأخيرة تطرح بدورها نقاشات جدّية حول تأثيراتها السلبية على صحّة الإنسان .

وينسحب نفس الأمر على تقنية تحلية مياه البحر التي خفّفت إلى حدّ كبير من مشكلة ندرة مياه الشّرب، لكنها بالمقابل تطرح جدلاً علمياً وصحياً حول مدى صحّة هذه المياه الموجهة للشّرب وتأثيراتها على صحة الإنسان نتيجة التغيرات الفيزيائية التي تلاحقها، كما أن الحديث عن تكنولوجيا تحلية مياه البحر هو حديث يرتبط أيضاً بكلفتها و بمدى قدرة الدّول على اقتناءها .

وعليه فإنّ الحديث عن الجودة في الغذاء والماء هو حديث نسبي في عالم تعاني فيه أعداد كبيرة من الناس من الجوع و العطش، لأنّ معضلة الغذاء والمياه على المستوى الوطني والعالمي لا تتعلق بمشكلة الندرة فقط، بل هي معضلة توزيع وعدل أكثر منها معضلة إنتاج و وفرة .

ثالثاً: تحقيق الجودة في التعليم

لقد أصبحت المعرفة في عصر التطوّر البشري من أهمّ سُبل تحقيق الغايات الإنسانية الأخلاقية السّامية المتمثلة في العدالة والحرية والكرامة الإنسانية⁵. هذا ما جعل من المعرفة سلعة ذات منفعة عامّة تُدعّم المجتمعات والاقتصاديات والبيئة السياسية لتتلائم مختلف أوجه النشاط الإنساني.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية : تقرير التنمية الإنسانية 2006، مرجع سابق، ص 3.

² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1998 op.cit

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2001, op.cit,p 28.

⁴ Ibid.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي و الاجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 ، مرجع سابق، ص 37

والتعليم كحقّ أساسي يعتبر من أهم طرق بناء القدرات المعرفية للناس¹، ومن أجل تجسيد الحقّ في التعليم عمدت العديد من الدّول إلى رفع معدّلات الالتحاق بالمدارس فالبرازيل مثلا أطلقت برنامجين في هذا الصّدء؛ البرنامج الأول يحمل تسمية (*Bolsa Escola And Bolsa Familia*) والبرنامج الثاني يحمل تسمية برنامج فرص (*Oportunidades*). أمّا المكسيك فقد أطلقت برنامجا نوعيا في مجال التعليم بعنوان شيلي سوليداريو (*Chili Solidario*)².

لكن في هذا العصر لم يَعدّ الحديث عن الكمّ في التعليم لأنّ التطوّرات العلمية المتسارعة رفعت سقف المطالب في مجال التعليم إلى ضرورة توفير تعليم نوعي ذو جودة عالية يُمكن المتعلّم من التحكّم في مختلف العلوم الحديثة ولُغات التّواصل الحديثة.

ولتحقيق الجودة في التعليم لا يكفي فقط رفع نسبة التّمدرس، بل ينبغي التّركيز أيضا على نوعية التعليم بالنسبة لكلّ أطوار التّعليم. لذلك هناك ضرورة مُلحّة لإعادة التّفكير في النظام التّعليمي ككلّ ورفع التحدّي في عصر الشّبكات الذي نَعيشه، ووصفة برنامج الأمم المتحدة للتنمية لتحقيق الوثبة التعليمية التّوعية تسير في نفس الاتجاه بالتركيز على نوعية التّعليم وليس فقط رفع نسبة التّمدرس (الشكل رقم (4-9))³.

ويتطلّب الأمر إذن، ضمان تعليم ما قبل المدرسي لجميع الأطفال لأنّ جُلّ البحوث والدّراسات المتخصّصة أثبتت أهمية استغلال مراحل الطّفولة المبكّرة في هذا الطّور، نظرا لدورها الهامّ في تشكيل العقل البشري، فدماغ الطّفل في هذه المرحلة جدّ مرّن وحساس للبيئة التي تحيط به، وتبرز ثمار الاستغلال الجيّد لهذه المرحلة على المدى البعيد من خلال زيادة المردود الاقتصادي والاجتماعي⁴.

ولتحقيق الجودة في التّعليم يجب الإستعانة أيضا بالتّكنولوجيات الجديدة في جميع مراحل التّعليم رغم أنّ التّكنولوجيا المعلوماتية الحديثة مكلفة ماديا لكنّها بالمقابل تفتح آفاقا جديدة⁵.

ويعتبر توفير التّعليم الإبتدائي للجميع الهدف الثاني من أهداف الإنمائية للألفية (MDGs)⁶ لأنّ التّعليم الإبتدائي يساعد على القضاء على الأمية (*Literacy*) التي تعني عدم إيجادة الشّخص لا القراءة ولا الكتابة، كما يعتبر القضاء على الأمية الوظيفية (*Functional literacy*) من أهم أهداف التعليم في العصر الحالي، ويُشير مفهوم الأمية الوظيفية إلى عدم قدرة الشّخص على استخدام القنوات العادية

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، مرجع سابق، ص 5-6.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 40.

³ PNUD: *Rapport mondial sur le développement humain 2001*, op.cit,p.85.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، مرجع سابق، ص 52.

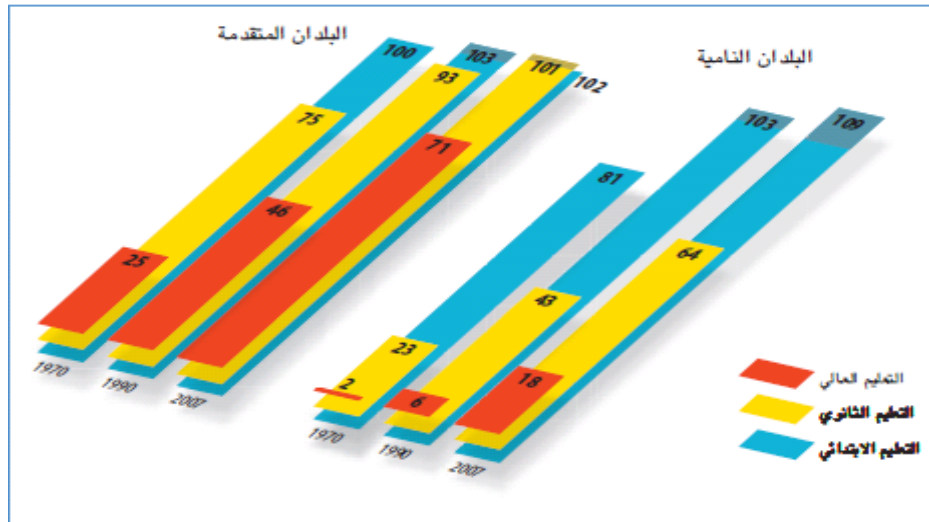
⁵ PNUD: *Rapport mondial sur le développement humain 2001*, op.cit,p.85.

⁶ فيما يخص الأهداف الإنمائية للألفية. راجع الفرع الثالث من المطلب الأول من المبحث الأوّل من الفصل الأوّل أعلاه.

للاتصال والإعلام في سياق الحياة اليومية بدءاً من الكتب والمنشورات والصحف والإرشادات المدونة على زُجاجات الأدوية¹.

ويقتضي النهوض بالجودة في التعليم وجود طاقم تعليمي وإداري كفاء يتمتع بقدره كبيرة على تحفيز التفكير التقدي والإبداعي للخلاق للمتعلمين، بالإضافة إلى وجود مناهج وأساليب تعليمية تقوم على تشجيع الحوار والتفكير الإبتكاري، مع ضرورة الإبتعاد عن الأسلوب التلقيني القائم على الخضوع والطاعة والتبعية، وتلعب الأدوات التعليمية التقليدية كالكتاب المدرسي والمحاضرات إلى جانب الأدوات التعليمية الحديثة كحلقات النقاش و ورشات العمل المخبري الجماعي والفردى دوراً أساسياً في تحقيق تعليم نوعي يحقق إضافة اقتصادية².

الشكل رقم (4-9): المعدل الإجمالي للإلتحاق بالمدارس حسب مراحل التعليم 1970-2010.



المصدر : برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 38.

وتتحقق الجودة في العملية التعليمية كما سبق القول من خلال زيادة مستوى التحصيل العلمي والرفع من القدرات التحليلية والإبتكارية للمتعلم بشكل يحقق ربط فعلي بين منتجات التعليم ومتطلبات سوق العمل والتنمية ككل³.

ومنطق الأمن الإنساني يفترض لتحقيق جودة تعليمية وجود مؤسسات تعليمية ذات كفاءة عالية من حيث مكوناتها ومكوناتها وإداريتها، تُقدم خدماتها التعليمية التوعوية بعدل وإنصاف لجميع الأفراد

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002, op.cit.p.22.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: الصندوق العربي للإتماء الإقتصادي والإجتماعي : تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، مرجع سابق، ص 52-53.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: الصندوق العربي للإتماء الإقتصادي والإجتماعي : تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، مرجع سابق، ص 50.

الفصل الثالث..... ترقية الأمن الإنساني من خلال الأدوار الوظيفية للبرنامج

وحتى بالتسبة لتلك الفئات الضعيفة التي يقع على الدولة أتباع سياسات تمييز إيجابي أتجاهها لضمان حصول أفرادها على تعليم نوعي. وفي هذا الصدد هناك العديد من التجارب المشجعة في طريقها لتحقيق الجودة في التعليم حققتها بعض دول الجنوب في السنوات الأخيرة (الجدول رقم (2-28)).

الجدول رقم (2-28) : تجارب مشجعة لبعض دول الجنوب نحو تحقيق الجودة في التعليم

البلد	تجربته من أجل تحقيق الجودة في التعليم
الصين	● أجاز مؤتمر الشعب الوطني الصيني سنة 1986 قانونا ينص على تأمين التعليم الإلزامي للجميع في المرحلة الأساسية لمدة 09 سنوات .
الهند	● بعد التعديل الدستوري أصبح التعليم حق أساسي لكل طفل . ● العمل على إلغاء التمييز في النظام المدرسي.
إندونيسيا	● منذ 1973 مولت الحكومة بناء مدارس للتعليم الابتدائي في إطار برنامج التنمية. ● مضاعفة الإنفاق على التعليم.
بنغلاداش	● أنشأت وزارة للتعليم الابتدائي في سنة 1992. ● توسيع نطاق برنامج المساعدة في مرحلة التعليم الثانوي للإناث . ● توسيع برنامج الغذاء من أجل التعليم للإناث.
غانا	● وضع خطة التطوير المتسارع للتعليم سنة 1952 من أجل توسيع التغطية التعليمية. ● إلغاء الرسوم على التعليم الابتدائي في سنة 1961. ● تنفيذ مجموعة من الإصلاحات في سنة 1987 فيما يتعلق بالمناهج المدرسية والمزاوجة في التعليم بين اللغات المحلية واللغة الإنجليزية.
أوغندا	● إلغاء الرسوم المدرسية على التعليم الابتدائي سنة 1997. ● شددت وزارة التربية والتعليم على خمسة أولويات هي: تطوير المناهج المدرسية/مواد التعليم الأساسية/تدريب المعلمين/لغة التدريس/معايير الجودة.
البرازيل	● قامت الدولة باطلاق استثمارات ضخمة في التعليم وتوزيع متساو للتمويل بين المناطق و الولايات و البلديات. ● يضمن الصندوق الوطني لتطوير التعليم المنشأ سنة 1996 الحد الأدنى لنصيب الطالب من الإنفاق في التعليم الابتدائي. ● يُؤمّن برنامج التمويل حسب عدد الطلاب حافز للنظم المدرسية لزيادة معدلات الالتحاق .

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2013، مرجع سابق ، ص82.

وبما أن الحديث عن الجودة في التعليم يرتبط في جوهره بالبحث العلمي فقد قامت الجزائر بإنشاء شبكة ربط (ARN)¹ بين مراكز البحث العلمي تضم 80 مؤسسة جامعية بحثية، وتم ربط هذه الشبكة بالإنترنت وشبكة البحث الأوروبية (Géant)، ومكنت شبكة الربط هذه من التحكم في التكوين والتعليم عن بعد، كما سهلت من عملية الوصول إلى المراجع والمذكرات والأطروحات بشكل مكن من إعداد إحصاء لمختلف البحوث العلمية².

كما ترتبط الجودة في التعليم بضرورة استرجاع الكفاءات المهاجرة حتى تُساهم في التنمية الاقتصادية والعلمية الوطنية، فمثلا تساهم الحالية الهندية المهاجرة في تعزيز القدرات وطنها الأم من خلال التحويلات المالية و المعرفة الهامة التي تحصل عليها الهند سنويا. وبالتسبة لمحاولات إسترجاع الأدمغة المهاجرة قامت الشيلي والتايوان بإنشاء هيئة عمومية ممثلة في اللجنة الوطنية للشباب بغرض التواصل مع حملة الشهادات والبحث لهم عن وظائف في بلدهم الأصلي، ومن أجل تشجيع عودة الكفاءات من الخارج قامت كوريا بتحديث نظامها التعليمي والبحثي بإنشاء المعهد الكوري للعلوم والتكنولوجيا³.

الفرع الثاني: تحقيق الأمن الإنساني من خلال الكرامة الإنسانية

يُشدّد مفهوم الأمن الإنساني على وجوب قدرة الناس على رعاية أنفسهم وهذا ما يتطلب توفر الفرص للجميع من أجل تلبية إحتياجاتهم الأساسية وكسب رزقهم، لأن الناس عندما لا يقدرّون على إدارة حياتهم يصبحون غير آمنين ويتحوّلون إلى عبء على المجتمع⁴، وعلى الأفراد الآخرين وعلى الدولة ككل.

وللحفاظ على كرامة الإنسان⁵ ينبغي إشباع حاجاته المادية والمعنوية من خلال الإستثمار فيه وفي بيئته السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل يجعله يعيش في رفاهية مُستغنيا عن طلب المساعدة من الآخرين.

¹ Réseau Académique de Recherche

² LeGouvernement Algérien : « **1ère Rapport National Sur Les objectifs du millénaire pour le développement 2010** », op.cit, p.130.

³ PNUD : **Rapport mondial sur le développement humain 2001**, op.cit, pp.91-92.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 24.

⁵ وعرف د محمد عصفور الكرامة الإنسانية بأنها: " الحريات والحقوق الإنسانية التي بدون توفير حد أدنى منها لن تتحقّق لأيّ إنسان كرامة ولن تكون له قيمة ". مقتبس من :

(د علي الدين هلال : « الديمقراطية وهموم الإنسان العربي المعاصر »، مقال منشور في : « الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي »، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي (4) ، الطبعة الأولى ، 1983. ص 7).

أولاً: تلبية واشباع الحاجات الإنسانية

لقد كان أمن وسائل البقاء يمثل أولوية ضرورية للأفراد¹ أما اليوم فقد تغيرت الأولويات نحو تلبية حاجات الإنسان بمزيد من الإشباع، هذا ما يعني ضرورة تبني مقاربة اقتصادية وسياسية واجتماعية متكاملة فاعلها الإنسان وغايتها حاجاته المادية والمعنوية.

وأول خطوة في هذا المسار هي توجيه الاستثمار العمومي نحو التكنولوجيات القادرة على إشباع حاجات الأفراد والفقراء²، لأن الاستثمار العام بطبيعته يساهم بحيوية وفعالية في تقوية قدرات الأفراد والانعقاد من أغلال الفقر³.

أما على الصعيد الوطني فيقتضي الأمر إيجاد توازنات جديدة بين كفاءة الأسواق التنافسية واستحداث أطر قانونية وتنظيمية من طرف الحكومات، مقابل زيادة الاستثمارات لتعزيز قدرات جميع الناس، وحتى قدرات أولئك الذين لا يستطيعون التّفاذ إلى الأسواق فيجب إحاطتهم بشبكة سلامة وحماية اجتماعية وهذا لن يتحقّق إلا بتحقيق توازن بين احتياجات اليوم والغد، وبين المبادرة الخاصّة والعامة⁴.

ولضمان كرامة الإنسان ينبغي إعطائه فرصة المشاركة في إطار المؤسسات التي تُسِير شؤونه وتتحكّم في مصيره، مع منحه القدرة على المشاركة في وضع القواعد التي تحكمه⁵، لأن آليّة المشاركة تضمن التّواصل بين القاعدة والقمة في إطار المؤسسات التشاركية مما يُمكن من التعريف بحاجات الإنسان وأولوياته.

وتتطلب الكرامة أيضا الحفاظ على خصوصيّة الإنسان ومشاعره وتجنّب وقوعه في الحرج، وفي هذا الصّدّد أشار استقصاء في القلبين إلى أن أهم مطلب من مطالب سكّان الرّيف هو صون كرامتهم أثناء قضاء حاجتهم البيولوجية، لذلك فهم يطالبون بتوفير مراحيض وبيئة نظيفة لتلبية وظيفة بيولوجية حيوية بالنسبة للإنسان⁶.

وهناك حقيقة مفادها أن احتياجات الناس تختلف حسب كل مرحلة⁷ ومن فرد لآخر ومن مجتمع لآخر لآخر ولحلّ هذا التباين الحاجاتي وجب العمل على إحداث توازن بين الحاجات الإنسانية، بالإستعانة بضوابط الاستدامة والإنصاف والعقلانية لتلبية الحاجات.

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1996, op.cit,p63.

² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999, op.cit,p 108.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2005, op.cit,p. 39.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 21.

⁵ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002,op.cit,p.13.

⁶ Ibid,p.29.

⁷ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2001,op.cit,p. 95.

ثانيا: احترام حقوق الانسان وحرّياته

إنّ احترام حقوق الإنسان وحرّياته يتيح للناس العيش بكرامة¹ والعيش بكرامة يتطلب التمتع بالحرّيات الإنسانية، لأن الحرّية ضرورية لتحقيق قدرات الأفراد وممارسة خياراتهم والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تسير شؤونهم². فالإنسان الممتنع بحرّيته يمكنه التوسّع في ممارسة حقوقه الأخرى وخياراته، وما يرتبط بها من فرص وبالتالي يتحقّق أمنه. وعندما يفقد الإنسان حرّيته أو يضيق مجال ممارستها يفقد أمنه استنادا لمنطق الأمن الإنساني المتكامل والقائم على حقوق الإنسان التي لا تقبل التجزئة.

ثالثا: الرفاهية الإنسانية

وينظر البرنامج (UNDP) الأمم للرفاهية كأفضل مؤشر معبر عن الأمن الإنساني لكون الأفراد هم الوحدة الأساسية في التحليل خاصة في ظلّ العالمية والإعتماد المتبادل الشامل³ بين الأفراد والشعوب والدول .

وبما أنّ التنمية الإنسانية مدخل أساسي من مداخل الأمن الإنساني فإنّ منهج الرفاه الإنساني الذي تقوم عليه يتجاوز حيز التّنعّم المادّي، فهو يتّسع ليشمل حيّز التّنعّم المعنوي الضروري للحياة الإنسانية الكريمة التي تتطلّب التمتع بالكرامة الإنسانية والعيش في حرية أفسح وإكتساب أفضل المعارف، والتمتع بالجمال وتحقيق الأنا الإنسانية التي تتجسّد من خلال المشاركة الفعّالة والنّشطة في المجتمع البشري⁴ .

كما يتطلّب الرفاه الإنساني ضرورة التمسك بحقوق الإنسان باعتبارها ضرورية لوجود المجتمع الإنساني⁵، بل إنّ رفاهية الأفراد لا تتحقّق إلّا من خلال التّوكيد على الإنصاف الاجتماعي وحماية حقوق الإنسان وضمان صوتٍ وحرية أكبر للفقراء والمهمّشين⁶ .

وتبرز هنا أهمية الإصلاح السياسي والمؤسّسي نظرا لدوره المحوري في تسهيل وضمان الحقّ في المواد والموارد الأساسية مثل الأرض والسكن والقروض وهياكل التّعليم والصّحة والخدمات الاجتماعية الأخرى⁷ .

وتقع الكرامة الإنسانية في جوهر التنمية الإنسانية ويُدركها الإنسان من خلال إحساسه بالرفاهية¹ التي بالرفاهية¹ التي

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 17.

² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2001,op.cit,p.9.

³ Felix Dodds,Tim Pippard: «**Human and Environmental security, an agenda for change** », UK and USA: First published, Earthscan, p.28.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: الصندوق العربي للإقصادي والإجتماعي : تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 ، مرجع سابق، ص 18.

⁵ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002,op.cit,p.16.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية : تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق، ص 18.

⁷ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1997,op.cit,p.69.

توفرها له كل من الصحة والتعليم الجيدين باعتبارهما قيمتين جوهريتين أساسيتين للرفاه الإنساني² وبخلاف ذلك لا يُحسّ الإنسان العليل المُكَبَّل بأغلال المرض والجهل بتلك الرفاهية. فهناك إذن إرتباط وثيق بين الرفاهية الإنسانية وحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية .

رابعاً: تحقيق الذات

إنّ الهدف من ترقية الأمن الإنساني في جانبه المضاميني هو تحقيق السعادة الإنسانية، فهذه الأخيرة يعبر عنها شعور الإنسان بالرّضى³ وبصفة خاصة لما تُتاح له ولغيره فرصُ تحقيق الذات، ليصل هذا الإنسان السعيد إلى العيش حياة خلّاقة في جَوْء ملؤه الإبداع والتمتع بالحياة.

أ- تحقيق الإنسان لذاته:

ويضيف التّعليم للفرد قيم حقيقية ويُزوّد بمكاسب أساسية على غرار القدرة على الكسب والمشاركة الاجتماعية⁴، فهو يُوسّع من فرصه في الحصول على منصب عمل وتحسين وضعيته الاجتماعية داخل المجتمع بشكل يمنح للفرد فرصة للمشاركة السياسية⁵، وحتى في الأوقات العصيبة يلعب مستوى تكوين وتعليم الفرد دور حاسماً في زيادة مقاومته للفقر وزيادة تمكينه⁶، فهذا ما يُكسبه مناعة لمواجهة التّهديدات والمخاطر التي تُهدّد أمنه .

كما سبق القول إذا حصل الإنسان على فرصة تعليمية فهذا يرفع من مستوى ثقته بنفسه ويزيد من فرصه في الحصول على عمل أفضل، ويمكنه مستقبلاً من حماية صحته بشكل أفضل من خلال مطالبته بالرعاية الصحية والأمن الاجتماعي وسائر حقوقه الأخرى، كما يمكن التّعليم الإنسان من المشاركة في المناقشات العامة⁷، لأن التّحصيل العلمي يزوّد الإنسان بمختلف المعارف ويوسّع مداركه حول عوالم الأشياء والمعنويات التي تُحيط به، فانتفاع الإنسان من التّعليم ضروري لتحقيق ذاته وخطوة نحو الحياة السعيدة.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2006، مرجع سابق، ص 48.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية : تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق ، ص 68.

³ يرى برنامج الأمم المتحدة للتنمية بأن السعادة لا تقاس بالدخل ولا بدليل التنمية الإنسانية. وبالمقابل تنجلى أهمية المقاييس الذاتية في قياس السعادة وهذه المقاييس يمكن أن تعطي صورة وافية عن القيمة التي يعلقها كل إنسان عن جوانب معينة من حياته، كما تنزايد الأدلة التي تُوجي بأن السعادة هي مجموعة من مشاعر الرضا والإحباط، غير أنّ أفضل تقييم للسعادة هي باعتبارها عنصراً مكملاً لمقاييس أخرى للرفاه، وليست مقياساً قائماً بذاته.

مقتبس من: (برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق ، ص22)

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2009، مرجع سابق ، ص57.

⁵ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1996, op.cit, p 98.

⁶ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1997, op.cit, p68.

⁷ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2013، مرجع سابق ، ص 6.

ويحقق الإنسان ذاته أيضا من خلال العمل أيضا، لأن العمل يعتبر أداة لتحقيق مشاركة الفرد ومن ثمة تحقيق الكرامة الشخصية والاجتماعية¹، فالوضع المهني المستقر يمنح الإنسان شعورا أكبر بالرّضى² ويجعل مجتمعه ينتظر إنتاجه وهذا ما يعتبر تقديرا لذاته واعترافا بها.

ب- تحقيق ذات الغير:

وتعتبر الثقافة (Culture) ومختلف القيم (Values) مصدر رוחي للتنمية فهما يمدانها بمختلف الوسائل والسبل لتعزيز خدمتها للإنسان، وعلى رأس هذه القيم المضافة توجد قيمة احترام ثقافة الغير. ويفترض جوهر احترام وتقدير ثقافة الغير أكثر من مجرد التسامح، بل يقتضي اتخاذ موقف إيجابي من ثقافة الغير، ولا يمكن للدولة أن تشرع وتفرض على الناس اتباع هذه المواقف أو تلك، ولكن يقع عليها تكريس حرية الثقافة كحق من حقوق الإنسان³.

1- تحقيق ذات الأفراد العاجزين:

وتحقيق ذات الغير قد يكون بدافع العيبرية لمساعدة الآخر والشعور به أوبدافع الإحساس بالالتزامات الاجتماعية بضرورة التضامن مع باقي الأفراد، وبالخصوص مع الفئات الضعيفة كالأطفال والمرضى وذوي الاحتياجات الخاصة والأفراد المسنين⁴.

2- تحقيق ذات الشعوب الأصلية:

وتحقيق ذات هذه الفئة الضعيفة يكون باتباع عدّة طرائق منها الاعتراف لها بحقوقها في الملكية الفكرية في إطار إتفاقيات الملكية الفكرية على بعض معارفها الموروثة المتعلقة بالأعشاب الطبية والأدوية الطبيعية⁵، فهذا الاعتراف يعتبر تمييزا لذكاء الشعوب الأصلية وتنمية لموروثها المادّي وغير المادّي.

3- تحقيق ذات المرأة:

ولتقوية قدرات المرأة ينبغي تعديل القواعد الاجتماعية والمؤسسية التي تميز بين الرجل والمرأة وتشجيع الرجال على القيام ببعض المهام الأسرية، وفي هذا الصدد ساعدت الحركات النسوية على إحداث تغييرات سياسية واجتماعية هامة لصالح المرأة من خلال تجاوز العديد من العوائق والذهنيّات السلبية⁶. ويوفّر التعليم معارف ومهارات هامة للمرأة تمكّنها من إنجاب أولاد أقلّ عددا وأحسن صحّة وأكثر تعلّما⁷، كما يمكنها التعليم من دخول عالم الشغل بفضل ما تكتسبه من قدرات علمية ومهنية.

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1993,op.cit,p 38.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 79.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: الصدوق العربي للإتماء الإقتصادي والإجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، مرجع سابق، ص 8.

⁴ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999,op.cit, pp.78-79.

⁵ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1996,op.cit, p 108.

⁶ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1995,op.cit,pp.107- 116.

⁷ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق، ص 18.

لكن هذا لا يكفي لتحقيق ذات المرأة بل لا بُدّ من تبيين قيمة العمل الذي تُنجزه نظراً لانعكاساته الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية على التّظم والمؤسسات الاجتماعية¹، وهنا يشكّل قطاع العمل غير الرّسمي أو العائلي مصدر هام لتوفير مناصب الشّغل² لفئة النساء اللّواتي يَمْتَنِهْنَ بعض الحرف التّقليدية المتزلية.

4- تحقيق ذات الفقراء :

وبالنسبة للفقراء تلعب برامج منح القروض دوراً مفتاحياً في إنعاقهم من الفقر³، لكن مع منحهم إمكانية الإشراف على تنفيذ ومراقبة تطبيق هذه البرامج والسياسات لصالحهم، وبالتالي إعطائهم فرصة المشاركة لإيصال صوتهم وتحقيق ذواتهم كباقي فئات المجتمع .

المطلب الثّاني: ترقية الأدوات التحليلية للأمن الإنساني

يستلزم تقييم النمو الاقتصادي ودور السياسات في التنمية الإنسانية نموذجاً تحليلياً ينطبق على الدّول المتقدمة والدّول التّامية على حدّ سواء، وأمام صعوبة هذه العملية يجب الإستعانة بالتحليلات التّوعية والكمية والمتعدّدة الإختصاصات⁴، وهذا ما ينطبق على الدراسة عبر التخصصية التي يعتمدها برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ترقية الأمن الإنساني.

وبالتّالي فإنّ الحديث عن ترقية الأدوات التحليلية للأمن الإنساني هو حديث أيضاً عن جودة هذه الأدوات التحليلية والمتمثلة أساساً في جودة الإحصائيات والمعلومات، وجودة المؤشرات.

الفرع الأوّل: جودة الإحصائيات والمعلومات

وتعتبر المعلومات والإحصائيات أدوات قويّة لصهر ثقافة المسؤولية التي تتطلّب تعاون القانونيين ورجال الإحصاء ومختصي التنمية ومختلف النّاشطين والفواعل، من أجل وضع معطيات موثوقة تساعد على تغيير السياسات والسلوكيات⁵.

كما تُستمدُّ جودة المعطيات من التّقديرات التي تُوفّرها المنظّمات الدّولية ووكالات الأمم المتّحدة المتخصصة⁶، ويرى البرنامج بأنّه يجب الاستفادة من هذا التنوّع في مصادر المعلومات من خلال الاعتماد على المعلومات التي تُوفّرها المؤسسات الوطنية والمعلومات التي تُوفّرها شبكات المجتمع المدني ومختلف المنظّمات الأهلية، هذا ما يساعد على إضفاء المصدقية والدقّة على المعلومات المحصّل عليها⁷.

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1995,op.cit,p.93.

² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1996,op.cit, p 111.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1993,op.cit,p.103.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 117.

⁵ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000,op.cit,p.10.

⁶ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1995,op.cit,p.132.

⁷ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000,op.cit,p.11.

وتتعلق جودة الإحصائيات والمعلومات أيضا بمعالجة الإشكالات المتعلقة بالإحصائيات والفوارق بين البيانات، وحل هذه الإشكالات يلجأ مكتب تقرير التنمية الإنسانية التابع للبرنامج إلى الجهات الوطنية والدولية المسؤولة لايجاد حلّ لهذه الفوارق، وفي أغلب الحالات تُساعد هذه الطريقة في تحسين الإحصائيات المتوفرة¹، وعلى سبيل المثال يعتمد البرنامج في مجال حقوق الإنسان على الإحصائيات التي يوفرها مركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وعلى المعلومات التي توفرها المنظمات غير الحكومية أو التي تُوفرها المنظمات الحكومية العاملة في الإطار الثنائي².

ومن أجل إضفاء جودة أكبر على الإحصائيات والمعلومات لم يتأخر البرنامج في الاستفادة من التطور التكنولوجي والمعلوماتي في مجال جمع الإحصائيات، إلى جانب استفادته من تطور معايير جمع البيانات من الوكالات الأممية المتخصصة أو من الفواعل غير الحكومية، مما جعل البيانات متوفرة بشكل أفضل من العقود الماضية رغم بقاء بعض العقبات الحقيقية فيما يخص نوعية وملائمة البيانات وتوقيت الحصول عليها³.

ويعتمد مكتب تقرير التنمية الإنسانية التابع للبرنامج على البيانات التي توفرها الوكالات الدولية المختصة التي تمتلك الخبرة والموارد اللازمة لجمع البيانات، وفي حال عدم توفرها يستعين مكتب البرنامج بالمصادر التي تتمتع بالمصداقية، أما في حال ظهور فوارق كبيرة بين البيانات الدولية والوطنية المُتحصّل عليها يقوم مكتب البرنامج بجمع الجهات الدولية والوطنية من أجل معالجة هذه الفوارق. وقد أفضى اتباع هذه الطريقة إلى تحسين الإحصائيات المتوفرة⁴.

فالبرنامج إذن، مُمثلاً في مكتبه للتنمية الإنسانية يشتغل وفق نهج مُنظم في مجال الرصد وتقديم بيانات ذات جودة يقوم على العمل المباشر مع الهيئات الوطنية والوكالات الدولية من أجل تقليص الفوارق بين البيانات⁵.

الفرع الثاني: جودة المؤشرات

يعتبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية من المنظمات الدولية القليلة التي حققت السبق في ربط العديد من المفاهيم الكبرى بمؤشرات كمية ونوعية، وهذه الأخيرة يقوم البرنامج بتحسينها دوريا في تقاريره للتنمية الإنسانية التي يصدرها سنويا، فهذا الربط التوعوي بين المفاهيم والمؤشرات الذي قام به البرنامج منح لهذه المفاهيم مصداقية واستدامة عبر الزمن.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 141.

² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1992, op.cit,p35.

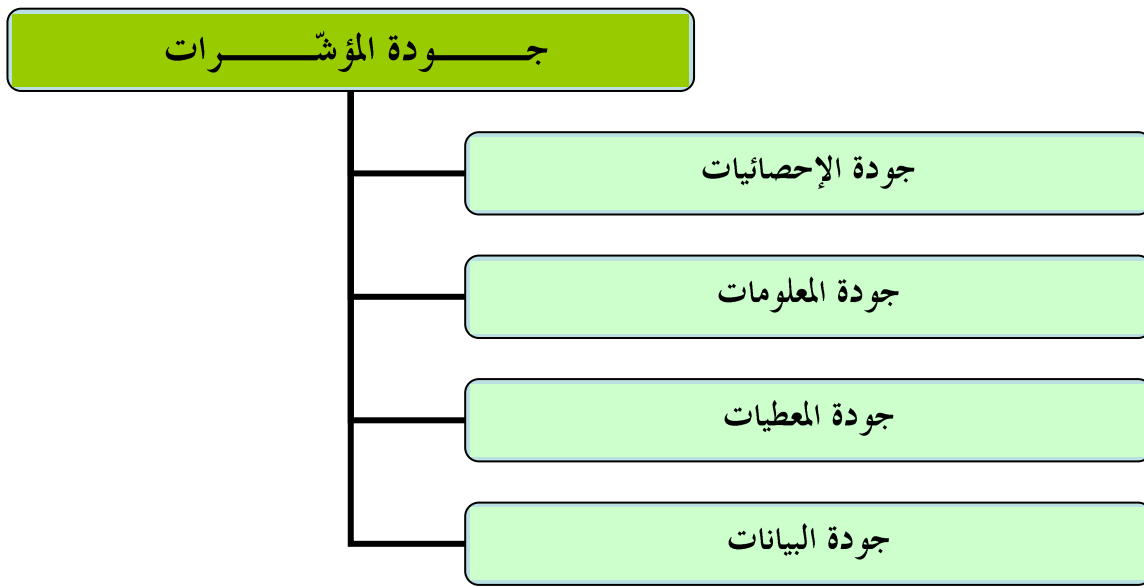
³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 114.

⁴ نفس المرجع، ص ص 139، 141.

⁵ نفس المرجع، ص 141.

والأمن الإنساني من المفاهيم الكبرى التي طرحها البرنامج وأحاطه بمجموعة من المؤشرات الكمية التي تعبّر عنها التنمية الإنسانية، فهناك سعي حثيث من البرنامج لتحقيق جودة في هذه المؤشرات من خلال استراتيجية التطوير المستمر لهذه المؤشرات، وإدخال التعديلات المطلوبة للاستجابة لبعض المعطيات والظروف. وفلسفة البرنامج (UNDP) في هذه الاستراتيجية هي أن جودة المؤشر مُستمدّة من جودة الإحصائية وفق ما يوضّحه الشكل رقم (4-10).

الشكل رقم (4-10): جودة المؤشرات من جودة الإحصائيات والمعلومات والمعطيات والبيانات.



المطلب الثالث: ضمانات ترقية الأمن الإنساني

وتفرض مستجدات الأمن الإنساني العالمي بناء علاقات إيجابية بين جميع الأمم خاصة بين دول الشمال ودول الجنوب في إطار تصميم جديد للتعاون الإنمائي¹، لذلك ينبغي إيجاد أشكال جديدة للتعاون الدولي تقوم على المزاوجة بين الأمن الإنساني والتنمية المستدامة².

وتعتبر الإتفاقيات الإقليمية والعالمية أدوات هامة لتسوية القضايا المطروحة والطائرة على المستوى القاعدي، لكنّها عملية شاقّة وصعبة تخضع في الكثير من الأحيان لمنطق الضّغط³، وللتخفيف من تلك

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 4-61

² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1993, op.cit, p 7.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999, op.cit, p.100.

السّليبات التي تطبع المفاوضات ينبغي أن تعمل الإتفاقيات الدّولية على توزيع الأعباء بإنصاف¹ بين مختلف الأطراف والفواعل حتى لا يتحمّل العبيء طرف واحد ويَجْئني الطرف الآخر المنافع لوحده . وعلى هذا الأساس يقوم الأمن الإنساني على مجموعة من الضّمانات لتوزيع المنافع بعدل وإنصاف على الجميع بهدف الارتقاء به إلى مستويات أعلى، ويمكن إجمال هذه الضّمانات في الفروع التالية:

الفرع الأوّل: التّضامن الإنساني

ويعتبر التّضامن الإنساني في الأوضاع العادية والأوضاع الإستثنائية ضمانة هامّة لترقية الأمن الإنساني باعتباره قيمة أخلاقية سامية متأصلة في الذات الإنسانية تدفع الإنسان إلى التّضامن مع بني جنسه بغضّ النّظر عن درجة القرابة والجنسية والوطن والدين.

ومسألة مساعدة الآخر يمكن أن يحركها الشّعور بالآخرين أو تحركها فكرة العييرية أو بدافع الإحساس بالإلتزامات الاجتماعية بضرورة التّضامن مع الأفراد، وبصفة خاصّة مع بعض الفئات كالأطفال والمرضى وذوي الإحتياجات الخاصّة والأفراد المستن².

وتطبيقا لهذه الضّمانة نجد أن استراتيجية الأفراد للبقاء أثناء الأوضاع الإستثنائية خلال الأزمات هي تجميع الموارد وتقسيمها فيما بعد³، ففي أوقات الأزمات غالبا ما تعتبر الأسرة هي المصدر الأوّل للمساعدة بالإضافة إلى مساعدة الأفراد الآخرين أعضاء المجموعة⁴، وهذا ما يعكس قيمة التّقاسم (*La Valeur de Partage*) التي تأخذ أشكال تقاسم الموارد والأعباء مع الآخر، وكلّها قيم إنسانية متجذّرة في العديد من الثقافات .

ويلعب التّضامن الدّولي دورا هامّا في تكوين القدرات الإنسانية⁵ خاصّة في الفترات التي تُعقّب الأزمات ومختلف الكوارث التي تصيب الدّول، والتي تستدعي تضامنا فعّالا بين الدّول لإعادة بناء قدرات الدولة التي أضعفتها تلك الأوضاع الحرجة حتى تتمكن بدورها من بناء قدراتها وقدرات أفرادها .

أمّا في الأوضاع العادية فتتخذ المعونة الخارجية عدّة أشكال ففي الميدان الغذائي يمكن أن توجّه لدعم البحوث المتعلقة بالذرة وجينات البذور، أو توجّه لدعم البنية الأساسية المادية في البلدان التّامية على غرار الإتصالات، ويمكن أن تتخذ المعونة شكل دعم للصّحة عن طريق القيام بحملات للتوعية وتنظيم الأسرة والقضاء على الأمراض الوبائية⁶.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص130

² PNUD: *Rapport mondial sur le développement humain 1999*, op.cit, pp.78-79.

³ Ibid, p.67.

⁴ Ibid.

⁵ Ibid, p.77.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 71.

الفصل الثالث..... ترقية الأمن الإنساني من خلال الأدوار الوظيفية للبرنامج

لذلك تعتبر المعونة الدولية إستثماراً في الأمن المشترك والازدهار المشترك، لأنها تساهم في زيادة تمكين الشعوب والبلدان الفقيرة من تجاوز العقبات التعليمية والصحية والاقتصادية، فهي تُساعد بصورة كبيرة في زيادة الاندماج العالمي¹.

الجدول رقم (29-2): المبادئ الأساسية لتحسين ممارسات المَعونة الدولية²

مبادئ بالتسبة للدول المتلقية		مبادئ بالتسبة للدول المانحة	
الأهداف	مبادئ تلقي المعونة	الأهداف	مبادئ تقديم المعونة
1- لأن الحكومة المحلية هي الأقرب للناس والأكثر استجابة لاحتياجاتهم .	1- الحكومة المحلية وإبطال المركزية :	1- إشراك الدول المتلقية للمساعدات .	1- لامركزية صنع القرار:
2- لأن المؤسسات الديمقراطية تمنح حق المشاركة للناس وتجعل صانعي القرار محل محاسبة من طرف هؤلاء الناس.	2- الإصلاح المؤسسي لمكافحة الفساد وتعزيز الحكم الديمقراطي :	2- منح خيارات للدول المتلقية وتقليل الفساد الذي يمسّ المعونات.	2- معونة غير مقيّدة:
3- تحقق المشاركة الشعبية الواسعة نتائج تنموية أفضل.	3- المشاركة الشعبية في نشاطات التنمية:	3- منح المعونة للبلدان ذات الأولوية القصوى والمتقدمة	3- المعونة التنازلية :
4- القضاء على تشوهات التوزيع غير المنصف.	4- توزيع تصاعدي وأكثر انصافاً للموارد:	4- تخفيف الأعباء الإدارية على البلدان الفقيرة وتنظيم مداخيل الهبات وفق أولوياتها الوطنية .	4- تنسيق مشاريع الهبات وبرامجها:
5- يقظة الناس ضرورة لحاسبة المسؤولين والمؤسسات العامة.	5- إشراك المجتمع المدني والأفراد والمنظمات غير الحكومية :	5- محاسبة المستفيدين بناء على النتائج المحققة.	5- الخضوع للمحاسبة العامة بناء على نتائج البرامج :

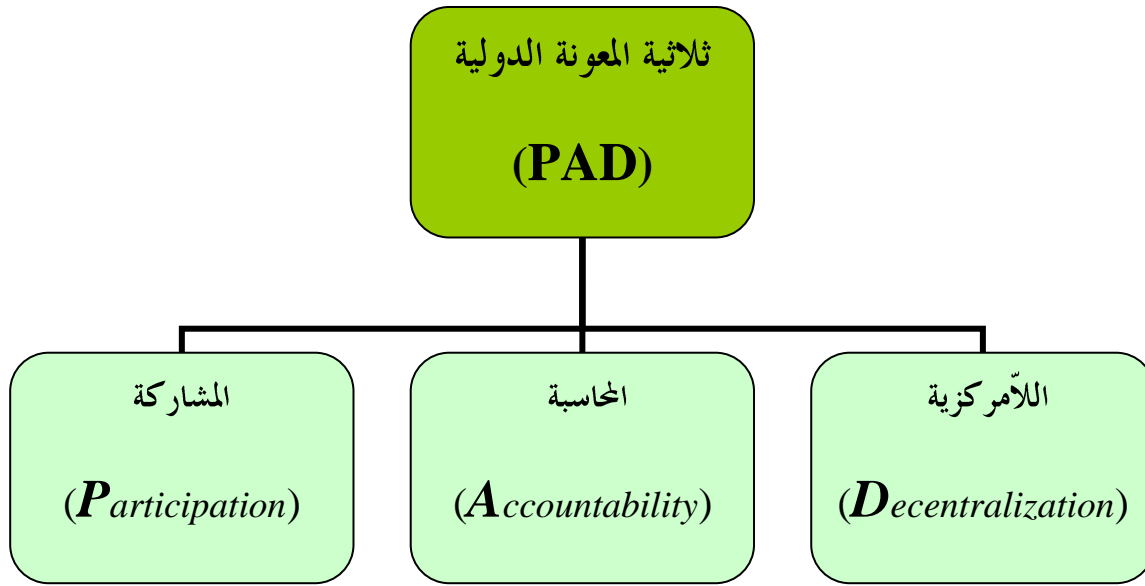
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق، ص ص 150-151.

نلاحظ أن هذه المبادئ الأساسية الواردة في الجدول رقم (29-2) هي مقترحات لتحسين ممارسات المَعونة (*Improve Aid practices*) بالتساوي بين الدول المانحة والدول المتلقية، وذلك من أجل القضاء على الممارسات السلبية التي أضرت بتوزيع المساعدات على الدول الفقيرة، وضوابط ممارسات المعونة التي تقع على طرفي معادلة المعونة (المانح والمتلقي) حسب هذا الجدول تقوم على ثلاثية المشاركة والمحاسبة واللامركزية (PAD) كما هو موضح في الشكل رقم (4-11).

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2005, op.cit, p.75.

² هذه المبادئ لِحُكم ممارسات المعونة اقترحها مورخي كويروغا (Jorge Quiroga) (الرئيس البوليفي الأسبق) وصنّفها تحت لفظتين مُحترلتين هما: السيد "دوكّا" (Mr. DUCCA) بالنسبة للدول المانحة، والسيد "ليبّو" (Mr. LIPPO) بالنسبة للدول المتلقية . في : برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق، ص ص 150-151.

الشكل رقم (4-11) : الثلاثية المُقترحة لِحُكم المعونة الدولية (PAD)



المصدر : برنامج الأمم المتحدة للتنمية؛ تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق، ص ص 150-151.

الفرع الثاني: الالتزام الأخلاقي

وكما سبق القول أنّ تقديم العون للآخر يمكن أن يحركه شعور الإنسان بأنّ الآخر في حاجة إليه أو نتيجة الإحساس بأنّ هناك التزاما اجتماعيا يفرض عليه مساعدة الغير¹، فمكافحة الفقر مثلا على المستوى الكوني زيادة عن كونه إلتزاما أخلاقيا فهو أيضا إلتزاما اتّجاه التضامن الإنساني². لذلك ينبغي تقوية وتعزيز الأخلاق وروح المسؤولية العالمية لأنّ الحكم العالمي ذو الوجه الإنساني يقوم على تقاسم القيم الإنسانية السّامية التي قامت عليها الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان مثل إحترام الحياة والحرية والعدالة والمساواة وروح التسامح والتضامن، فهذه القيم والنظم والسلوكيات تشكل أساس قبول المسؤولية والإلتزامات الإنسانية³. ومن جانبها تفرض الأخلاق العالمية كفالة التوزيع العادل لمكاسب العولمة فهذا ما يُرتّب على الدول الصناعية إزالة الحواجز التجارية المُقامة ضدّ صادرات البلدان النامية⁴، مما يُتيح فرصة تحسين التّحكّم في إفرازات العولمة على المستوى الوطني والدولي⁵، لأنّه من غير المقبول أخلاقيا أن يتمتّع البعض بمنافع العولمة فيما يجني البعض الآخر سلبياتها.

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999, op.cit, pp.78-79.

² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1997, op.cit, p.119.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999, op.cit, p.98.

⁴ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002, op.cit, p.33.

⁵ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1997, op.cit, p.124.

الفرع الثالث: مبدأ العدالة العالمية

ويعتبر مبدأ العدالة (*Principle Of Justice*) ضماناً جوهرية أخرى لترقية الأمن الإنساني لذلك وجب اعتبار العدالة العالمية كحقّ للمعتمدين والمهمّشين مستوحاة من الإلتزامات الأخلاقية، لذلك فهي تتطلب نداءً للتّعديل الجذري للسّلوكات والذهنيات على المستوى العالمي والوطني¹. وذلك لن يتحقّق إلاّ بتطوير بيئة مؤسّسية أكثر عدلاً بالنّسبة للتبادلات العالمية من خلال إلغاء الحقوق الجمركية والرّسوم على بعض المنتجات التي تنتجها الدّول الفقيرة مثل المنتجات التّسجيرية، وإعفاؤها من القيود المفروضة على الصّادرات، بالإضافة إلى ضرورة مسح ديون الدّول الفقيرة وتمكينها من التّمويل المالي الدّولي².

الجدول رقم (2-30): أهمّ المبادرات الدّولية لمساعدة الدّول الفقيرة

قرارات وتوصيات هذه المبادرات	أهمّ المبادرات الدّولية
1- حتّ الدّول المانحة على القيام بمجهود ملموسة لتقديم الإعانة المحددة بـ 0.7 بالمئة منذ سنة 1970 . 2- السّعي لتخفيف أعباء الدين عن البلدان التي تقوم بخطوات لتقوية الحكم.	◀ إجماع مونتريري (المكسيك) المنعقد في مارس 2002 . (The Monterrey Consensus)
1- جعل مصالح البلدان الفقيرة في صلب العمل لوزراء التجارة مستقبلاً. 2- فتح الأسواق لمنتجات بلدان الدخل الأدنى من رسوم جمركية و حصص نسبية (Quota) .	◀ إعلان الدوحة (قطر) المنعقد في سنة 2001 . (The Doha ministerial declaration)
1- التأكيد على زيادة المساعدات . 2- حتّ البلدان المانحة للوصول إلى تحقيق هدف 0.7 بالمئة . 3- تخفيض الدين غير المحتمل عن الدول التي تبذل جهوداً لتقوية الحكم . 4- فتح الأسواق من طرف الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية (WTO) .	◀ القمّة الدولية للتنمية المستدامة بجوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) المنعقد في سبتمبر 2002 . (The World Summit on Sustainable Development)

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق، ص 145.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (2-30) أن المجموعة الدّولية أقرّت العديد من المبادرات لمساعدة الدّول الفقيرة من خلال تخفيض ديون هذه الدّول، وفتح أسواق الدول المتقدّمة لدخول منتجات الدّول الفقيرة بالإضافة إلى تخصيص نسبة (0.7%) من إجمالي الناتج القومي لهذه الدّول، لكن رغم إقرار هذه المبادرات الدّولية لمساعدة الدول الفقيرة إلاّ أن واقع هذه الدّول لم يتغير كثيراً، لأنها لا تزال تعني من العديد من التخلّف والديون وانتشار الفقر... هذا ما يستدعي تفعيل حقيقي لتعهدات الدّول المتقدّمة بمساعدة الدّول الفقيرة خاصّة تقديم نسبة (0.7%) من إجمالي ناتجها القومي لهذه الدّول .

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000,op.cit,p.12.

² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1997,op.cit,p.102.

كما يقتضي مبدأ العدالة تعويض منتجي البلدان التامة المتضررة من سياسات الدعم الزراعي التي تنتهجها الدول المتقدمة خاصة بالنسبة لمنتوج القطن والسكر¹، مع ضرورة إيجاد صيغ جديدة من الضرائب البيئية كتعويض يدفع للدول النامية عن الأضرار البيئية التي تخلفها الدول الصناعية، لأن الدول النامية تحوز على معظم غابات العالم المدارية، وبالمقابل تعتبر الدول الصناعية مسؤولة عن معظم التدهور البيئي لهذا يقع عليها دفع مبالغ نقدية كتعويضات عن الأضرار البيئية التي تخلفها، والطريقة الأخرى للتعويض تكون من خلال توفير التكنولوجيا البديلة. فكل هذه الصيغ التعويضية تتم إعمالاً " لمبدأ الملوّث يدفع" (*le principe de pollueur payeur*)².

المبحث الثاني: استراتيجيات الأمن الإنساني وآليات ترقّيته

تُخيم على عالم الألفية الثالثة العديد من التحديات الأمنية، وهذه التحديات مُرشحة للتفاقم والتعقيد بشكل سوف يهدد الأمن الإنساني، ومن أجل تحكّم أفضل في التحديات الأمنية الحالية والمستقبلية طوّر برنامج الأمم المتحدة للتنمية مجموعة من الاستراتيجيات، كما دعى إلى تطوير الآليات الدولية القائمة وإنشاء آليات دولية جديدة، وهدف التّهائي من ذلك هو ترقية الأمن الإنساني.

المطلب الأوّل : استراتيجيات الأمن الإنساني

وتُعرف الاستراتيجية³ (*Strategy*) بأنّها: "المجموعة من الأهداف والغايات طويلة المدى، والتي يبتغيها المجتمع أو الفرد، وهي تطلق أحيانا على الغايات (*Objectives*) ذات الطبيعة الأساسية، وعلى الأهداف (*Targets*) المحددة، وقد تُركّز الاستراتيجية على أحدهما أو كلاهما، فالاستراتيجية ترسم أساليب الحركة المختلفة في شكل متعاقب الحلقات أو المراحل وذلك وفقاً للمرامي العامة (*Goals*) على مستوى الدولة، وتشمل الوسائل الرئيسية لبلوغ الغايات، ويتم تضمين الاستراتيجيات حقوق الإنسان"⁴.

وبما أنّ الأمن الإنساني ليس مفهوماً نظرياً مُجرداً، بل هو مفهوم كما سبق بيانه مبني أساساً على إحصائيات ومؤشّرات نوعية وكمية تساهم في إضفاء المزيد من المصداقية والموضوعية على طروحاته.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2005، مرجع سابق، ص 148.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 66-67.

³ والاستراتيجية اصطلاحاً مُشتق من اللفظ اليوناني (*Strategos*) واستخدم هذا اللفظ أول الأمر في المجال العسكري؛ ليعني علم وفن قيادة وتوجيه وإدارة الجيوش والمعارك الحربية، وانتقل هذا المصطلح العسكري أساساً إلى الإستخدامات المدنية خاصة في مجال المنظّمات المدنية من أجل تحقيق فعاليتها التنظيمية، وتطوّر مصطلح الاستراتيجية وتعدّدت تعاريفه وأشكاله وإجراءاته . مقتبس من :

(د عبد الشافي محمد أبو الفضل: «الحالات الإستراتيجية، نحو مدخل إجرائي تحليلي» ، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 2005، ص 22).

⁴ د إسماعيل عبد الفتاح، أ زكريا القاضي: مرجع سابق، ص 35.

لكن هذه الأدوات (إحصائيات ومؤشرات) يغلب عليها الطابع البعدي أي بعد سريان الأحداث ووقوع الأزمات ، لذلك وجب الإستعانة بالاستراتيجيات التي توفر منظورا استشرافيا يجتنب وقوع الأزمات. والإستراتيجيات حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية يجب أن تُبنى على أساس الأدلة الدامغة والعلم المُنظَّم والرَّصد والتَّقييم المُناسِبين¹ لضمان تحقُّق النَّائج، وبالرجوع إلى البرنامج نُجدُّه تبنَّى ثلاث استراتيجيات نستعرضها في الفروع التالية :

الفرع الأوَّل : استراتيجية الاستباقية

إنَّ الاستباقية في إطار إستراتيجيات الأمن الإنساني تقوم على محاولة منع العوامل الدافعة لظهور التَّهديدات، وهذه الإستباقية مبنية على التخطيط الاستباقي وبناء القدرات:

أوَّلا: التخطيط الاستباقي

والتَّخطيط الاستباقي يُجنَّب حُدوث التَّوتُّرات² واستخدمته العديد من الدَّول التي عانت من التَّوتُّرات الاجتماعية على غرار ماليزيا وزمبابوي وموريشيوس حيث أُتخذت تدابير إستباقية وطنية شجاعة لمنع الإنقسام الداخلي³.

فلاستباقية تتطلَّب إعداد خُطط لمواجهة حالات الطَّوارئ، فعلى سبيل المثال لا الحصر أعدت بعض البلدان خططا لمواجهة حالات الطَّوارئ الطَّبيعية، فقد حيث أنشأت بانغلا دَاش نظام موسَّع للتَّحذير من الأعاصير الحلزونية التي تصل إلى سواحل خليج البنغال⁴.

فهذا يعني ارتباط الاستباقية بالتنبؤ الذي يعني قدرة استشراف المخاطر من أجل تجنُّبها وتحقيق الرِّفاهية الإنسانية⁵، وهنا تبرز أهمية العمل الاستباقي لدرء المخاطر والتَّهديدات التي تُضعف من الأمن الإنساني.

ويفرض واجب تحمُّل الدَّولة لمسؤولية تجنُّب أزمات الأمن الإنساني ضرورة اتِّباع مجموعة من السِّياسات التي تقوم على زيادة سرعة الإستجابة للاحتياجات المحليَّة، وإدارة أفضل للتَّراعات عبر ضمان تدفُّق أفضل للمعلومات التي تُنذر بِنشوء الأزمات والكوارث والأمراض المختلفة⁶.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2003 ، مرجع سابق، ص15.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2009 ، مرجع سابق، ص107.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 39.

⁴ نفس المرجع، ص 30.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2006، مرجع سابق، ص134.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق ، ص 134.

ثانيا: بناء القدرات

ويُساعد منهج بناء القدرات على زيادة مناعة الأفراد والمجتمعات والدول والمجموعة الدولية لمواجهة مختلف التهديدات التي تُضعف من الأمن الإنساني أو تُؤدّي إلى فقدانه¹.

وعلى الصعيد الوطني يقتضي منهج بناء القدرات العمل من أجل إيجاد توازنات جديدة بين كفاءة الأسواق التنافسية واستحداث أُطر قانونية وتنظيمية من طرف الحكومات مقابل زيادة الإستثمارات لتعزيز قدرات الجميع، وحتى قدرات أولئك الذين لا يستطيعون التّفاذ إلى الأسواق يجب إحاطتهم بشبكة سلامة اجتماعية، وهذا لن يتحقّق إلا بتحقيق توازن بين احتياجات الحاضر والمستقبل، وبين المبادرة الخاصّة والمبادرة العامّة².

وعلى مستوى الحكومات المحليّة يتحقّق بناء القدرات عبر وضع البرامج اللازمة للاستجابة إلى احتياجات الناس، وفي هذا الصّدّد تظهر الحاجة إلى تبني آليات الاندماج والمسائلة في السياسات الحكومية لا لتوفير الخدمات فقط، بل من أجل تجنّب التوتّرات الاجتماعية وتخفيض حدّتها³.

أمّا على المستوى الإقليمي فيعتبر بناء ودعم القدرات الإقليمية من أكثر الوسائل فعّالية لمعالجة أسباب ونتائج النزاعات العنيفة⁴، حيث تتولّى المنظّمات الإقليمية في هذا الشأن القيام بدور بناء القدرات الإقليمية ومعالجة التحدّيات الأمنية من خلال مراقبة إتفاقيات السّلام ومنع خرقها، وفي حالة خرقها تُطلق هذه المنظّمات الإقليمية إنذارات مبكّرة لإندلاع الأزمة، وقد لعبت آليات الإنذار المبكّر للنزاعات التي تمّ تطويرها في إفريقيا دورا حيويّا في منع تفاقم العديد من الصّراعات في المنطقة⁵.

الفرع الثاني : استراتيجية الوقاية

وتحتلّ الوقاية مكانة هامّة ضمن استراتيجيات الأمن الإنساني، لأنّ العمل الوقائي يُخفّض التّكاليف بالنسبة للمجتمع الدولي في مرحلة لاحقة، فقد بلغت تكاليف عمليات الأمم المتحدة في الصّومال مثلا أكثر من بليون دولار عام 1993، وكان بالإمكان تجنّب أزمة الأمن الإنساني في هذا البلد قبل عشرة أعوام لو استُثمِرَ هذا المبلغ في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁶، لذلك تتقاطع جهود ثلاثية الوقاية وحلّ الأزمات وإعادة السّلم في البلدان التي تُمزّقها النزاعات مع العمل على مُزاوجة المبادرات السياسيّة والمساعدة على إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي⁷.

¹ فيما يُخصّص فقدان الأمن الإنساني: راجع الفرع الثاني من المطلب الثاني من المبحث الثالث في الفصل الثاني أعلاه.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 21.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2009، مرجع سابق، ص 107.

⁴ نفس المرجع، ص 13.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2005، مرجع سابق، ص 174.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 38.

⁷ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1997, op.cit, p.124.

وعليه تقوم استراتيجية الوقاية على الدبلوماسية الوقائية وعلى آليات الإنذار المبكر (EWM)، وهو ما سنحاول استعراضه من خلال العناصر التالية :

أولاً: الدبلوماسية الوقائية

وتتوسّع الوقاية لتشمل الدبلوماسية الوقائية وسياسة السلام النشطة التي تفترض تحديد البلدان المُعرّضة للأزمات، ولعلّ أفضل طريقة لتجنّب تأزّم الأوضاع والأزمات الإنسانية هي تعزيز جهود الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية¹.

لهذا تعتبر المفاوضات والوساطة في هذا المجال من الآليات المهمّة لفكّ التّراعات الدوليّة في إطار الدبلوماسية الوقائية²، فالوساطة مثلاً لعبت دوراً حيويّاً في منع نُشوب التّراعات، فقد استعملها الأفرقة لحلّ التّراعات في منطقة البحيرات الكبرى سنة 2004 والسّودان عام 2005، رغم ضعف الهيئات الإقليمية الإفريقية فيما يخصّ الموارد واللوجيستيات والقدرات البشرية اللازمة للقيام بمزيد مبادرات لمنع إندلاع الأزمات³.

ثانياً: آليات الإنذار المبكر

وتقوم نُظم الإنذار المبكر (EWM) على مجموعة من المؤشّرات مثل حوادث العنف العرقي، والإفراط في الإنفاق العسكري، وإرتفاع نسبة البطالة، وتدبّي الأجرور، وإتساع التّفاوتات الإقليمية، وتدهور الإستهلاك الغذائي وانتهاكات حقوق الإنسان، فهذه المؤشّرات تعكس أوضاعاً غير عادية تستدعي اتّخاذ تدابير وقائية في الوقت المناسب قبل تأزّم الكارثة أو الصّراع كما حدث في البوسنة والصومال⁴.

كما ترتبط آليات الإنذار المبكر بالمؤشّرات الإحصائية التي تساعد البلدان الواقعة في لولبية إنحدارية لفقدان الأمن الإنساني على الإسراع للقيام بعمل وقائي لتجنّب الوصول إلى نقطة التّأزّم⁵، فأثناء الانتخابات التي نُظّمت بدعم من البرنامج (UNDP) سنة 2012 في قيرغيزستان (منطقة وسط آسيا) تمكّنت أنظمة الإنذار المبكر والاستجابة التي تمّ وضعها من إدارة مخاطر التوتّرات الإثنية بنجاح في هذا البلد⁶.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 38-40

² تعتبر المفاوضات والوساطة من أدوات حلّ المنازعات الدوليّة التي نصّت عليها المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2005، مرجع سابق، ص 174.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 38.

⁵ نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: « دعم التقدم العالمي »، التقرير السنوي 2012/2013، مرجع سابق، ص 11.

الفرع الثالث: استراتيجية الحماية

إنَّ الأخطار الكونية عند حدوثها تتجاوز قدرة البلد الذي تحلُّ بهِ مهما كانت قدراته لهذا وجب أن تكون الاستجابة لهذه الأخطار جماعية¹، فالأمر يتطلب تعزيز التعاون الدولي لإدارة المخاطر² و وضع استراتيجية حماية فعّالة من المخاطر لتحقيق رفاهية الإنسان³. وعلى هذا الأساس تُبنى استراتيجية الحماية من الأزمات والكوارث على نُظُم الإغاثة وعلى نشر قوَّات السَّلام، وهو ما سنعرضه في العنصرين المواليين :

أولاً: نُظُم الإغاثة

تقوم استراتيجية الأفراد للبقاء أثناء الأزمات على تجميع الموارد وتقاسمها فيما بعد⁴، ولكن هذا لا يكفي بل لا بُدَّ من تسريع استجابة الهيئات العمومية بالموازاة مع تقديم المساعدات الإستعجالية⁵. ويُشترط في تقديم المعونة الدوليَّة في فترات إعادة بناء السَّلم بعد التراعات (*Peace Building*) أن تُوجَّه الوجهة الصَّحيحة أي إلى مُستحقيها، وإلاَّ يُمكن لهذه المساعدات أن تُؤدِّي إلى تفجير للأوضاع من جديد خاصة عند تسليمها إلى أطراف أخرى غير مستحقيها مثلما حدث في رواندا⁶. فالحماية إذن تتطلب إصلاح نُظُم الاستجابة في حالات الطوارئ عن طريق تسريع وتنسيق عمليات توفير الإغاثة الدوليَّة في إطار جهود الأمم المتَّحدة، بالإضافة إلى زيادة تمويل جهود الإغاثة الدوليَّة⁷. وتمتلك المنظَّمتان غير الحكوميتين عدَّة مميَّزات تأهلها للقيام بأدوار أساسية في تقديم المساعدات الإستعجالية ويمكننا حصر هذه المميَّزات في النقاط التالية⁸:

أ- الإنذار في حالة حدوث الكوارث؛

ب- ممارسة الضَّغط على الحكومات والمنظمات الدوليَّة لزيادة المعونات الطارئة؛

ت- الاستجابة السَّريعة نظراً لتحرُّرها من البروقراطية التي تحكم الأجهزة العمومية؛

ث- التعاون مع المنظَّمتان المحليَّة؛

ج- التَّحضير للكوارث من خلال تقوية قدرات المجموعات على التَّعامل مع الكوارث.

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999,op.cit,p.36.

² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2001,op.cit,p.76.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2006، مرجع سابق، ص 134.

⁴ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1997,op.cit,p.67.

⁵ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1993,op.cit,p.107.

⁶ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2005,op.cit, pp 169-170.

⁷ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 30.

⁸ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1993,op.cit,pp.106-107.

الشكل رقم (4-12): الاستراتيجية الشاملة لحماية الأمن الإنساني



المصدر: وزارة التخطيط الفلسطينية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، فريق من المؤلفين: تقرير التنمية الإنسانية للأراضي الفلسطينية المحتلة 2010/2009 ، مرجع سابق، ص 140.

وبالنسبة للأزمات الاقتصادية فيتمّ حماية الأمن الإنساني أثناء وقوعها عن طريق تخفيف وضعية اللأمن المالي لأن تحرير أسواق المال العالمية أنتج مشاكل هيكلية وهشاشة حادة، مما يفرض وضع إجراءات وقائية واحتياطية تهدف لحماية الأفراد أثناء الأزمة وإعادة الهيكلة، وهذا لن يتحقق إلاّ بالمساعدات الدولية الموجهة للدول التي تعاني من الأزمة الاقتصادية¹.

أمّا في مجال الأزمات المناخية يعتبر التخفيف والتكيف ركيزتين أساسيتين لوضع استراتيجيات التعامل مع الخطر الناتج عن تغيير المناخ، ويتمثل التخفيف في عملية الحدّ من تسارع ظاهرة تغيير المناخ في المستقبل إلى أقصى الحدود من خلال إضعاف العلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي وانبعاثات الكربون في حين تتمثل ركيزة التكيف في ضرورة مواجهة تداعيات التغيير المناخي الحتمي، وهنا تعاني العديد من الدول المهتدة بالتغيير المناخي من الضعف في قدرات التكيف مع آثار التغيير المناخي².

ثانيا: نشر قوات السلام

ومن أكثر الوسائل فعالية لمعالجة أسباب ونتائج النزاعات العنيفة هونشر قوات للتدخل السريع بعد إندلاع الأزمات، وعلى سبيل المثال كان من الممكن تفادي أزمة دارفور عن طريق نشر قوات حفظ السلام من الإتحاد الإفريقي في المنطقة تقوم بالفصل بين الأطراف المتنازعة³.

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999,op.cit,pp.102-103.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 167.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2005، مرجع سابق، ص 13-173.

المطلب الثاني: آليات ترقية الأمن الإنساني

إن فلسفة برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ترقية الأمن الإنساني تستهدف ثلاثة مستويات هي: المستوى الوطني والمستوى الإقليمي والمستوى الدولي، وعلى هذا الأساس تتدرج آليات ترقية الأمن الإنساني على هذه المستويات الثلاثة.

الفرع الأول: الدولة كآلية لترقية الأمن الإنساني

إن الدولة المُرقّية للأمن الإنساني هي دولة تهدف أساسا لتوفير أجود الحقوق والحريات والحاجات والخيارات والفرص للإنسان باعتباره فاعل في هذه الدولة وغايتها النهائية في نفس الوقت .

أولاً: خصائص الدولة المُرقّية للأمن الإنساني

تُحوّز الدولة المُرقّية للأمن الإنساني على عدّة خصائص تميّزها عن الخصائص التقليدية للدولة ويمكن إجمال هذه الخصائص في النقاط التالية :

أ- دولة ذات سيادة مسؤولة :

إن التمسك بالسيادة الوطنية (*National Sovereignty*) والإنكباب عليها يُديّمُ التفكير بمنطق "الخسارة مقابل كل الربح"، ففي عالم اليوم لا تستطيع دولة حماية نفسها من مختلف تهديدات ومخاطر عدوى الأزمات الاقتصادية والإحترار العالمي، لأنّ العمل الوطني المنفرد لا يُمكنُ الدولة من الوفاء بمختلف حاجات مواطنيها، بل إن بعض الحكومات لا تستطيع حتى ضمان حقوق الإنسان لمواطنيها ممّا يدفع بقوة إلى تبني استراتيجية السيادة المسؤولة¹.

وتقوم السيادة المسؤولة على بناء القدرات ضمن سياق الحكم العالمي الذي يُجيز مسألة الدول والأنظمة السياسية أمام مواطنيها وأمام المجتمع الدولي، حول مدى إلتزامها بحماية وضمن حقوقهم، وهذا لن يتحقّق بطبيعة الحال إلاّ بالدعم المتبادل، وفي ظلّ استيفاء شروط العدالة والإنصاف على المستوى العالمي².

وتبرز استراتيجية السيادة المسؤولة في إلتزام الدول بإحترام حقوق و واجبات وسلامة وأمن جميع السكّان المقيمين على أراضيها، بشكل يتوافق مع ما تنصّ عليه التّصوص والعهود الدولية لحقوق الإنسان. وفي حالة ما إذا أخفقت الدولة في إحترام حقوق الإنسان والأمن الإنساني يتمّ اللّجوء إلى مسؤولية الحماية، باعتبارها تُؤسّس لقاعدة دولية جديدة للأمن وحقوق الإنسان من أجل معالجة إخفاقات المجتمع الدولي في تجنّب جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب وجرائم التطهير العرقي، ففي هذه الحالات يسقط حقّ الدولة في التمتع بالسيادة، كما تحتاج استراتيجية

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2013، مرجع سابق، ص ص 122-123.

² نفس المرجع، ص 123.

السيادة المسؤولة إلى دعمها بمجموعة من الإجراءات اللازمة لتفعيل العمل بهذه المبادئ وتفعيل التدخّل في حالات إنتهاكات حقوق الإنسان¹.

ب - دولة إنمائية :

ويشير مصطلح الدولة الإنمائية إلى: "[تلك] الدولة ذات الحكومة الناشطة أو التّخبة غير السياسية التي تتخذ من التنمية الاقتصادية السريعة هدفا رئيسيا لها؛ ومن مميزات هذه الدولة أنّها تمنح السّطة والتّفوذ لأجهزتها الإدارية من أجل تخطيط السياسات وتنفيذها، وعليه تكتسب أجهزة الدولة الإنمائية ونخبها الحاكمة الشّرعية مع ارتفاع مستويات النموّ وتحسّن المستوى المعيشي للأفراد².

وتطلق الدولة الإنمائية مجموعة من العمليّات الإنمائية الفعّالة من أجل بناء الدولة القادرة على إدارة الصّراعات السياسية والاجتماعية، من خلال توسيع نطاق الخدمات العامة والتحكّم في عمليات التوزيع وتعزيز قطاع الأعمال، بشكل يجعلها تكسب زمام المبادرة لِثني المجموعات الرأسمالية القويّة عن إساءة استخدام قوى السّوق. وهذا المسار أتبعته بلدان جنوب شرق آسيا وبعض بلدان أمريكا اللاتينية الأكثر استقراراً مثل البرازيل³.

وتتطلب عمليات التحوّل وتحقيق التّقدم الإنمائي في أي بلد وجود إستراتيجية إنمائية تُحوز على إجماع وإلتزام الجميع، مع العمل وفق سياسات مناسبة مدعومة بقدرات بيروقراطية قوية و فرق تقنوقراطية قادرة على ضمان الإستمرارية في هذه السياسات دون إغفال دور مشاركة الأفراد في مختلف مراحل وضع السياسات وتنفيذها والإستفادة من نتائجها. ويُستخلص من تجارب الدّول الإنمائية النّاجحة عدم وجود صفة واحدة يمكن تطبيقها في جميع الدّول، لكن معظم التّماذج النّاجحة انطلقت من العمل التدرّجي الذي يُزيل معوّقات التّقدم وليس بتنفيذ قائمة طويلة من الإصلاحات والسياسات، وكان دور الدولة بارزاً في قيادة هذه العمليات طوال فترات العمل التدرّجي⁴.

وتكون الدولة الإنمائية فعّالة عندما تتولّى إطلاق عمليات تحوّل في حياة المواطنين وتتكفّل برصد وتقييم هذه العمليّات، وتكون علاقة هذه الدولة بالتنمية أقرب منها بعلاقتها بالسّوق. وسادت الدولة الإنمائية في اليابان الذي استطاع إرساء مقوّمات دولة حديثة بعد سلسلة من الإصلاحات المتتالية انطلقت في سبعينيات القرن الماضي بالإرتكاز على حكومة إعتنقت التّحديث الإقتصادي مع توفر إرادة مجموعة من رجال الأعمال والتّجار ذوي التّكوين العلمي التّوعوي، كل ذلك حول اليابان من دولة

¹ نفس المرجع ، نفس الصفحة .

² نفس المرجع، ص 68.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 55.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2013، مرجع سابق، ص 68.

متلقية للمساعدات إلى دولة مانحة، كما تقيمت كوريا الجنوبية دور الدولة الإنمائية من خلال إنشاءها لمجلس التخطيط الاقتصادي مع طرحها لجملة من الإصلاحات على مجموعة من رجال الأعمال، من أجل تعزيز تماسك مؤسسات الدولة وتقليص الدعم الحكومي من خلال سياسة ضبط التمويل، كل هذه الإجراءات وأخرى ساهمت في الانتقال من سياسة الواردات إلى الترويج للصادرات، هذا ما جعل نموذج التنمية الكوري يحتل المشهد الاقتصادي العالمي منذ ثمانينات القرن الماضي¹.

ت - دولة عادلة :

وتكون الدولة المُرَقَّية للأمن الإنساني دولة عادلة عندما تأخذ على عاتقها القضاء على اللامساواة الهيكلية، خاصة فيما يتعلق بتوزيع المواد والموارد مثل الأرض والقروض والسكن والخدمات الاجتماعية ومختلف مخرجات النظام الاقتصادي؛ وتوزيعها توزيعاً عادلاً بين جميع الفئات²، أما في المجال السياسي فتتجلى عدالة الدولة المُرَقَّية للأمن الإنساني في تمكين جميع الأفراد من المشاركة في نظام الحكم والانتفاع من مخرجات النظام السياسي، ويوفر مبدأ حكم القانون³ وتطبيقه على الجميع أرقى صور عدالة الدولة المُرَقَّية للأمن الإنساني في المجال القضائي.

ث - دولة منظمة :

حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية ما زالت الدولة الوطنية تؤثر حياة الأفراد⁴، رغم أن دورها تراجع في عصر العولمة مقابل اتساع دور الفواعل الأخرى، لكن هذا لا يعني اختفاء كلي لدور الدولة من الحيز الوطني والدولي على الأقل في تنظيم وضبط أدوار هذه الفواعل الجديدة. وتصبح الدولة منظمة عندما تبادر بتحسين التعليم للجميع وتولي ترقية قطاع الإنتاج غير الرسمي أو العائلي باعتباره مورد هام لدخل العديد من الأسر والأفراد⁵، كما يقع على هذه الدولة تطوير سياسات تنموية تصنعية تشكل دعماً للقطاع الخاص التقليدي والذي يتخذ شكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁶.

ومن هذا المنطلق يجب تقوية الدولة من خلال تعزيز قدراتها التنظيمية خاصة بالنسبة للدول النامية حتى يتمكن القطاع العام من العمل إلى جانب القطاع الخاص من أجل توفير الخدمات لجميع الأفراد

¹ نفس المرجع ، ص 68-70.

² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1997, op.cit, p.66.

³ وتشير عبارة حكم القانون إما لروح القوانين الدستورية العامة أو إلى لهدف مثالي بعيد المنال، وأول من أشاع عبارة حكم القانون واستخدمها اصطلاحيا هو الفقيه البريطاني ألبرت دايسي في كتابه قانون الدستور سنة 1885 . مقتبس من :

(د عدنان أبو مصلح : « معجم علم الاجتماع »، عمان: دار أسامة، المشرق الثقافي، 2006، ص230).

⁴ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002, op.cit, p.61.

⁵ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999, op.cit, p.94.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق ، ص18.

وهذا لن يتحقق إلا باتباع سياسات أساسية تقوم على إعادة تدريب الموظفين الحكوميين¹ مع الوظائف والأدوار الجديدة للدولة المُرَقَّية للأمن الإنساني.

ج- دولة نشيطة:

ومواصفات نشاط هذه الدولة يظهر في تشجيعها للشراكة بين القطاع الخاص والعام، ومكافحتها لكل أشكال الجريمة ولا سيما منها الجريمة السياسية والفساد عبر تبنيها لمقاربة تشمل إجراءات مؤسسية وآليات قانونية والتزامات سياسية لمكافحة هذه الظواهر السلبية على كل الأصعدة، كما تشجع هذه الدولة العملية القانونية من خلال منحها مساحات للفواعل غير الحكومية مثل الجمعيات والحركات الشعبية في جو من المسؤولية والشفافية وتقديم الحسابات².

ثانيا: أدوات عمل الدولة المُرَقَّية للأمن الإنساني

تمتلك الدولة المُرَقَّية للأمن الإنساني ميكانيزمات عمل فعالة لترقية الأمن الإنساني في إطار ما توفره العولمة من أدوات اتصال، ومساحات تفاعلية بين مختلف الفواعل الحكومية وغير الحكومية. لذلك يمكن حصر ميكانيزمات عمل الدولة المُرَقَّية للأمن الإنساني في العنصرين التاليين :

أ- المشاركة :

تعتبر المشاركة أداة هامة لإشراك مختلف الفواعل خاصة الفواعل غير الحكومية منها³، لذلك ينبغي تشجيع المشاركة الرسمية وغير الرسمية لهذه الفواعل داخل المؤسسات الدولية⁴، وهذا ما يمكن الدولة المُرَقَّية للأمن الإنساني من العمل على وضع أفضل الإجراءات لضمان احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمعتمدين وتمكينهم من المشاركة في المطالبة بحقوقهم في السكن والصحة...⁵.

ب- التحالف :

وهذه الأداة تمكن الدولة المُرَقَّية للأمن الإنساني من تشكيل عدّة تحالفات هدفها المساعدة على تحقيق التقدم في مستويات التنمية الإنسانية، كما تُؤدِّي هذه التحالفات المِعْوَلَمَة إلى زيادة الضغط لترقية حقوق الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والأقليات⁶.

الفرع الثاني: الآليات الإقليمية والدولية لترقية الأمن الإنساني

دعى برنامج الأمم المتحدة للتنمية إلى إعادة النظر في المؤسسات الدولية القائمة والمبادئ الحالية للحكم العالمي؛ بشكل يمكنها من استيعاب التنوع المتزايد في التفوذ والصوت وتحقيق التقدم في مجال

¹ نفس المرجع ، ص 119.

² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1997,op.cit, p.117.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1996,op.cit,p.111.

⁴ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999,op.cit,p. 110.

⁵ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000,op.cit,p .8.

⁶ Ibid , p.11.

التّمية في الأجل الطّويل، خاصّة وأنّ هذه المؤسّسات يرجع تاريخ إنشائها إلى الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، فهي إذن أصبحت لا تتماشى مع الواقع الحديث الذي يشهد هُضمة غير مسبوقّة لدول الجنوب غير الممثّلة بالشّكل المطلوب في المؤسّسات الدولية، فالتّصويت مثلا في مؤسّسات بيروتون وودز مازال يرحّج لصالح كفة دول الشّمال، فالصّين التي تملك أكبر اقتصاد في العالم وأكثر من 3 تريليون من الإحتياطي الأجنبي لا تزال حصّتها في التّصويت في البنك الدولي أقلّ من حصّة فرنسا والمملكة المتّحدة¹.

وترتكز عملية ترقية الأمن الإنساني على المستوى الإقليمي على جهود المنظّمات الإقليمية، وعلى المستوى العالمي على جهود المنظّمات الدّولية، وعلى هذا الأساس سوف نحاول تفصيل هذه النّقاط في العناصر التّالية:

أوّلا: المنظّمات الإقليمية كآليات لترقية الأمن الإنساني

وتلعب المنظّمات الإقليمية دورا هاما في معالجة التّحديات الأمنية² لهذا يجب خلق وتعزيز التكتّلات الإقليمية في جميع المجالات وبالخصوص في المجال الاقتصادي على مستوى العالم الثالث³، لأنّ التعاون الإقليمي بطبيعته يهدف لتقاسم المعارف وأفضل التّطبيقات والتّائج البحثية والكفاءات لإدارة المخاطر⁴ فهو ورشة عمل حقيقية لتقوية قدرات الأفراد والأسر والمجتمعات⁵. فكلّ هذه الإيجابيات التي يوفرها التعاون الإقليمي في إطار المنظّمات الإقليمية تشكّل الجوهر الحيوي لترقية الأمن الإنساني.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2013، مرجع سابق، ص115.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2005، مرجع سابق، ص173

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مجلس الإتحاد الأوروبي تبنّى سنة 2003 الإستراتيجية الأمنية الأوروبية التي تقوم على مجموعة من المبادئ التوجيهية التي يجب مراعاتها أثناء إستخدام القوة من طرف الإتحاد الأوروبي لإعتبارات إنسانية، وهذه المبادئ هي: مبدأ أولوية إحترام حقوق الإنسان في عمليات التّدخل، مبدأ الشرعية أي وجود أساس قانوني يبيّن التّدخل، مبدأ الإستخدام المناسب للقوة، مبدأ وجود سلطة سياسية واضحة تتمتع بالشرعية في مكان التّدخل، مبدأ التنسيق بين المدنيين والشرطة والعسكريين مع القيادة المدنية لعمليات التنسيق، مبدأ الإستعلام والمعلومات الذي يسمح بتوجيه جيّد لعمليات التّدخل في الميدان مقتبس من :

(Andrew Salmon, Mary Kaldor : « **Principles for the use of the military in support of law enforcement operations Implementing the European security strategy** », In : Marlies Glasius , Mary Kaldor : « **A human security doctrine for Europe** », New York :Routledge, First published, 2006, pp. 231-244.)

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2001, op.cit, p .110.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنّه تمّ في إفريقيا إنشاء المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية (ECOWAS). بموجب إتفاقية لاوس سنة 1975 وذلك من أجل تحقيق الإندماج والاستقرار الاقتصادي والإغاثي لهذه الدول، وتصفّ هذه المنظّمة من بين أقوى الآليات الأمنية في المنطقة والقارة الإفريقية عموما مقتبس من :

(Rodrigo Travares: « **Regional security: the capacity of international organizations** », New York: Thomas G.Weiss, 2009, p.35.)

⁴ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2001, op.cit, p.74.

⁵ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999, op.cit, p.100.

بالإضافة إلى ذلك يشكل إقامة المؤسسات والأحلاف الإقليمية إطارا لتقليص الهوة التكنولوجية بين البلدان، وهي التجربة التي قامت بها منظمة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) حيث أنشأت تجمّع يسمّى (L'e-Asean Task Force)¹ .

وعلى مستوى المنطقة العربية أدّت القواسم المشتركة بين شعوب المنطقة إلى إنشاء عدّة أطر تعاون مؤسسية حكومية وغير حكومية، وتأتي على رأس هذه الأطر الحكومية جامعة الدول العربية التي وضعت خلال مسيرتها كمّاً كبيراً من الإتفاقيات والقرارات والأطر والمواثيق التعاونية للعمل العربي المشترك، لكن يعاني هذا الإطار المؤسسي الحكومي من الهشاشة والضعف في الاستجابة للتحديات الإنمائية والأمنية التي تواجهها المنطقة العربية بالمقارنة مع ما حققه الإتحاد الأوروبي لبلدانه وشعوبه في هذا الشأن² .

ونصل إلى القول بأنّ التعاون الإنمائي الإقليمي يُساعد على تحسين المساعدة التقنية وعلى إتاحة مصادر تمويل جديدة وتشجيع التمويل الذاتي³. لذلك فهو يُعتبر أكثر من ضروري لتسوية القضايا التي يحكمها منطق الضّغط والمصلحة على المستوى الدولي⁴ .

ثانياً: المنظّمات الدولية كآليات لترقية الأمن الإنساني

إنّ الحديث عن الأمن الإنساني لا يعني مركزية صنع القرار أو طرح كلّ قضاياها على مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، لأنّ السّوابق الدولية أثبتت بأنّ القرارات التي تُتخذت خارج هذين الجهازين الأميين غالباً ما تكون أفضل، فالقرارات التي تتخذها مثلاً منظمة اليونسيف (UNICEF) ومنظمة الصّحة العالمية (WHO)، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، وصندوق الأمم المتحدة

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2001, op.cit, p.112.

وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ إنشاء منظمة دول جنوب شرق آسيا بموجب معاهدة بانكوك لسنة 1967 بين كل من أندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاندا بهدف تشجيع وزيادة التعاون الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية بين هذه الدول، وتمّ تدعيم معاهدة بانكوك بعد إنعقاد قمة بالي سنة 1976. معاهدة للصداقة بين دول المنطقة، ومنحت هذه المعاهدة في مادتها الأولى منظمة دول جنوب شرق آسيا صلاحيات في مجال السلم والأمن في منطقة جنوب شرق آسيا. أنظر :

(Rodrigo Travares: op.cit,pp.84-85.)

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، مرجع سابق، ص 117-118.

وتجدر الإشارة إلى أن: جامعة الدول العربية أنشأت في 22 مارس سنة 1945 حيث تعتبر أول منظمة إقليمية تنشأ بعد الحرب العالمية الثانية وترجع أصول إنشائها إلى برتوكول الإسكندرية لسنة 1944 المبرم بين ممثل كل من سوريا والأردن والعراق ولبنان ومصر من أجل إيجاد إطار لتوحيد الدول العربية. أنظر :

(Rodrigo Travares: op.cit,pp.,p103.)

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 80.

⁴ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999, op.cit, p.100.

للسكان تتسم بأنها أكثر فتيّة وأقلّ سياسية إذا ما قُورنت بتلك القرارات التي تتخذها الجمعية العامة ومجلس الأمن¹.

لذلك يقترح البرنامج تطوير هذه المنظّمات الدّولية القائمة بإعادة تكييف أدوارها ووظائفها من أجل ترقية أفضل للأمن الإنساني.

أ- إعادة تشكيل وظائف وأدوار المنظّمات الدولية :

لقد تصاعدت في العقود الأخيرة عدّة أصوات تُطالب بإصلاح المنظّمات الدّولية وعلى رأسها الأمم المتّحدة وأجهزتها الرئيسية، ووكالاتها المتخصّصة، ففي إجتماع الجمعية العامة للأمم المتّحدة المنعقد في سنة 2012 حدّد رؤساء بعض دول الجنوب مطالب قديمة بالحصول على مقاعد دائمة في مجلس الأمن لصالح إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ولقوى العالم التّامي مثل الهند²؛ والغرض من ذلك هو تكييف وتحيين أدوار ووظائف هذه المؤسسات الدّولية مع المستجدّات والتّحوّلات العالمية، والإقليمية الجديدة، لأنّ عالم الألفية الثالثة يختلف عن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي وُلدت في أحضانه هذه المنظّمات الدّولية القائمة.

وأنخرط برنامج الأمم المتحدة للتنمية كما سبق القول في هذا المسعى الدّولي الجديد لإصلاح مؤسّسات الحكم العالمي (الجدول رقم (2-32))، وحفّزه في ذلك دافعان أساسيين أحدهما يتعلّق بالتهضة التي حققتها دول الجنوب، والآخر يتعلّق بضرورة إعادة تشكيل وظائف وأدوار المنظّمة الأممية وفق متطلّبات الأمن الإنساني ومداخله الأساسية المتمثلة في التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان والديموقراطية.

¹ ريتشارد جولي، ديبايان باسوراي، ترجمة بدعم من المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية: «المذكرة الإرشادية المحورية الخامسة للتقارير الوطنية حول التنمية الإنسانية: إطار أمن الإنسان والتقارير الوطنية حول التنمية الإنسانية»، برنامج الأمم المتحدة للتنمية: وحدة التقارير الوطنية للتنمية الإنسانية، 2006، ص 10.

<http://www.arab-hdr.org/publications/other/hdresources/hs-ar.pdf>

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2013، مرجع سابق، ص 115.

الجدول رقم (2-31): إصلاح مؤسسات الحكم العالمي من أجل تمثيل أفضل للجنوب

التزامات الجنوب	مطالب الجنوب	
	إعادة تقييم نُظُم التَّمثِيل في المؤسسات العالمية	إعادة تقييم مبادئ المؤسسات العالمية
<ul style="list-style-type: none"> ● ضرورة تحمّل المسؤوليات على الصّعيد الدولي. ● تقديم المزيد من الموارد للمنظّمات المتعدّدة الأطراف. ● الإضطلاع بأدوار قيادية على المستوى الإقليمي والتّولي. 	<ul style="list-style-type: none"> ● الصّوت: منح صوت واحد للجميع (لصانعي القرار وأصحاب المصلحة). ● السّلع العامة العالمية: تسهيل عمليات الإنتاج المتعدد المستويات والقطاعات والجهات عبر الحدود التنظيمية. ● القيادة: تشجيع ممارسة القيادة العالمية من طرف الدول والأفراد والجماعات . ● عقد الاجتماعات: بناء قدرات المنظمات القائمة من خلال تزويدها بالصلاحيات والخبرة لأداء أدوارها. ● المعلومات والموارد: تزويد البلدان الفقيرة بالمعلومات والمساعدة التقنية والتمويل. ● مشاركة المواطنين: في المداولات العالمية للإستفادة من الأفكار التي تحتزها شبكات المواطنين والمشاركين. 	<ul style="list-style-type: none"> ● المزيد من الشفافية ● الخضوع للمساءلة ● زيادة المشاركة

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2013، مرجع سابق، ص ص 116-155.

ويّتضح من خلال الجدول رقم (2-32) بأنّ مؤسسات الحكم العالمي مدعوّة لإصلاح مبادئها ونُظُم التّمثيل التي تسيرها بشكل يُتيح لبلدان الجنوب من حجز مقاعد وأصوات فيه، مما يُؤسّس لنظام دولي عادل. وهو ما يُمثّل مطلباً سبق للدول النّامية وأن رافعت من أجله¹.

1- إعادة تشكيل وظائف وأدوار منظمة الأمم المتّحدة :

وتتمتّع منظمة الأمم المتّحدة بمصداقية كبيرة لدى شعوب العالم تفتقدها أيّ منظمة أوقوة دولية أخرى رغم تذبذب هذه المصداقية بين الفيئة والأخرى؛ بفعل المواقف السياسية التي تتبناها المنظمة إزاء بعض

¹ نادت الجزائر في منتصف عقد السبعينيات من القرن العشرين بضرورة تأسيس نظام اقتصادي دولي عادل.

القضايا. وتتطلب بنية الحكم العالمي تطوير منظومة الأمم المتحدة لأنّ الإنتقال من نظام توازن القوّة الذي أوجدته الحرب الباردة إلى نظام أحادي القوّة أدّى إلى إضعاف وتمهيش للأمم المتحدة¹.

ومنطق إعادة تشكيل وظائف وأدوار الأمم المتحدة من منظور البرنامج يقتضي توسيع إختصاص منظّمة الأمم المتّحدة حتّى تستجيب لقضايا الأمن الإنساني بأقصى سرعة، كما يتطلّب الأمر أيضا توسيع تشكيلة بعض أجهزة المنظمة الأممية خاصّة الجمعية العامّة التي يقترح البرنامج بشأنها بأن تتكوّن من غرفتين مع إشراك وتمثيل المجتمع المدني داخل هياكلها².

وتطرح قضية إعادة تشكيل وظائف وأدوار منظمة الأمم المتحدة إيجاد صيغ للتّسيق بين أنشطة صناديقها بشكل عاجل، خصوصا بين صندوق الأمم المتحدة للسكان، والصندوق الدولي للتّمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، واليونيسيف في مجال تنسيق استراتيجيات المساعدة المنتهجة من طرف هذه الصّناديق. وهو الدور الذي تولاه برنامج الأمم المتحدة للتنمية لاحقا من خلال إدارته ورصده لأموال إضافية، وتولّيه لمسؤوليات جديدة فيما يخصّ التّمية الاجتماعية والتّسيق بين هذه الصّناديق³.

2- إعادة تشكيل وظائف وأدوار منظّمة التجارة العالمية:

وفي إطار إعادة تشكيل وظائف وأدوار منظّمة التجارة العالمية (WTO) وفقا لمنطق الأمن الإنساني يُوصي برنامج الأمم المتحدة للتنمية في هذا الشأن بجعل منظمة التجارة العالمية أكثر عدلا، من خلال تعزيز دورها في محاربة الإحتكار والحفاظ على المنافسة التجارية العادلة بين الشّعوب والدول⁴، وهذا الذي لن يتحقّق إلاّ بإعادة التّظر في القوانين المُنظّمة للانضمام إلى هذه المنظّمة، وعدم إرغام الدول النامية على تحرير بعض القطاعات بما لا يتناسب و وضعها الإنمائي⁵.

إنّ مبادئ العدل ورفع الإحتكار تستدعي إلغاء جميع الحواجز والتّعريفات المطبّقة على الدول النامية⁶ وتطبيقا لذلك ينبغي تعويض مُنتجي البلدان النامية المتضرّرة من سياسات الدّعم الزراعي التي تنتهجها الدول المتقدّمة بالنسبة لمنتوج القطن ومنتوج السكر الذي يركز عليهما الكثير من اقتصاديات الدول النامية⁷.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي: برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004، مرجع سابق، ص 18-168.

² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999, op.cit, p.11-112.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 83.

⁴ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999, op.cit, p.111-112.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2005، مرجع سابق، ص 148.

⁶ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1993, op.cit, p.14.

⁷ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2005، مرجع سابق، ص 148.

كما تتطلب عملية إعادة تشكيل وظائف وأدوار منظمة التجارة العالمية خلق بيئة مؤسسية أكثر عدلا بالنسبة للتبادلات التجارية العالمية من خلال إلغاء الرسوم والحقوق الجمركية وإعفاء بعض المنتجات على غرار المنتجات التسيجية من القيود المفروضة على الصادرات (الجدول رقم (2-33))¹.

الجدول رقم (2-32): تغيير أنماط التجارة الدولية الحالية

عناصر التجارة الدولية	أنماط التجارة الدولية الحالية	أنماط التجارة الدولية العادلة
1- التعريفات الجمركية : (Tariffs)	تفرض معظم البلدان الغنية تعريفات جمركية أعلى على السلع الزراعية والمصنّعات البسيطة التي تنتجها البلدان الفقيرة، فمثلا تصدر بانغلاداش بضائع قيمتها نحو 24 بليون دولار إلى الو.م.أ سنويا وتدفع 14 % مقابل التعريفات الجمركية بينما تصدر فرنسا أكثر من 30 بليوناً وتدفع 1 % مقابل التعريفات.	إلغاء التعريفات الجمركية على سلع ومنتجات البلدان الفقيرة .
2- الحصص النسبية (الكوتا): (Quotas)	تتخذ هذه السياسة التمييزية نفسها شكلا أقصى في الحصص النسبية للواردات، فلا تسمح الكوتا المفروضة على هذه المنتجات بتجاوز نسبة معينة تتيح لها التنافس إطلاقاً.	زيادة حصص سلع ومنتجات البلدان الفقيرة الموجهة للبلدان الغنية .
3- الإعانات المالية للتصدير: (Export subsidies)	تقدّم البلدان الغنية معونات مالية ضخمة بدرجات مختلفة إلى منتجي الأغذية المحليين لديها، فقد ساهمت صادرات السوق الأوروبية مثلا التي تتلقّى الإعانات الحكومية في هبوط صناعة مشتقات الحليب في جاميكا والبرازيل وصناعة السكر في جنوب إفريقيا .	إلغاء الإعانات المالية التي تخصصها البلدان الغنية للسلع والمنتجات التي تنتجها البلدان الفقيرة .

المصدر : برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق، ص ص 154-162، 155

ب-إعادة تشكيل وظائف وأدوار برنامج الأمم المتحدة للتنمية:

هناك حاجة ماسّة لإيجاد جهاز إنمائي تابع للأمم المتحدة يكون أكثر فعالية وكفاءة وتكاملا، من أجل العمل على المستوى الدولي لتحقيق تنمية إنسانية مستدامة. ولتحقيق هذه الغاية ينبغي إعادة تشكيل برنامج الأمم المتحدة للتنمية من حيث الوظائف والأدوار على ضوء مستجدات التنمية الإنسانية المستدامة، ولتعزيز دوره أكثر في مجال تقديم المساعدة للبلدان المحتاجة لصياغة استراتيجيتها الإنمائية وتقديم الدعم والمشورة للدول المانحة والمتلقية للمعونات، وكذلك من أجل القيام بمبادرات عالمية لوضع

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1997, op.cit, p.102.

استراتيجيات عالمية للتعاون الإنمائي. فهذه الأدوار والوظائف الجديدة المقترحة للبرنامج تجعله ينتقل من مستوى التّظهير الذي لازمه في تقاريره حول التنمية الإنسانية إلى مستوى التّطبيق¹. وفي الأخير نصل إلى القول، بأنّ برنامج الأمم المتحدة للتنمية يُعوّل كثيرا على المؤسسات الدولية القائمة، لذلك نجده يقترح دعم هذه المؤسسات الإقليمية والعالمية من خلال وضع قواعد عادلة واستراتيجيات تمكّن هذه المؤسسات الدولية من تعزيز قدرات جميع الدول وبالخصوص قدرات الدول النامية².

المطلب الثالث: إنشاء آليات جديدة لترقية للأمن الإنساني

لما طرح برنامج الأمم المتحدة للتنمية مفهوم الأمن الإنساني في تقريره حول التنمية الإنسانية لسنة 1994 إقترح في نفس الوقت إنشاء آليات تعمل على توسيع وتعميق هذا المفهوم الجديد في السياسات الداخليّة والدولية، وغرضه من وراء ذلك هو تحقيق أفضل ترقية للأمن الإنساني. وعليه سوف نحاول الوقوف على مقترحات البرنامج (UNDP) فيما يخصّ إنشاء أجهزة دولية جديدة لترقية للأمن الإنساني:

الفرع الأوّل: إنشاء مجلس أمن إنساني

لقد إقترح البرنامج إنشاء مجلس أمن اقتصادي تابع للأمم المتحدة يُعتبر بمثابة أعلى هيئة لصناعة القرارات المتعلقة بقضايا الأمن الإنساني³، ويتولّى هذا المجلس المُزَمع إنشاءه استعراض تهديدات الأمن الإنساني مثل قضايا الأمن الغذائي، والهجرة الدّولية، والبطالة والفقر العالمي... حيث يُشكّل هذا المجلس إطاراً جديداً للتنمية الإنسانية المستدامة (الجدول رقم (2-31)). ويقترح البرنامج بديلين فوريين إلى حين إنشاء هذا المجلس؛ حيث يتمثّل البديل الأوّل في توسيع نطاق ولاية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للتّظر في التهديدات ذات الطّابع الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب التهديدات العسكرية التي يختصّ بنظرها حالياً، أمّا البديل الفوري الثاني فيتمثّل في إنشاء مجلس تنفيذي مُصعّر داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تُوكل له مهمّة نظر قضايا الأمن الإنساني⁴.

¹ جيمس غوستاف سبيث. في : برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تقرير التنمية الإنسانية 1994، ص III (التصدير).

² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2001, op.cit, p. 97.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 6-11، 10-84

⁴ نفس المرجع، ص 10-11

الجدول رقم (2-33): مجالات التعاون الدولي الشامل، والعاجل

خطوات للعمل	الواقع الدولي	الإطار القانوني/ تقيمه	المجالات
<p>● أمام تزايد التزعة الإقليمية يجب وضعها في إطار متعدد الأطراف، ويمكن لمنظمة التجارة العالمية التفكير لوضع "قوانين لينة" مثل التفاوض بشأن وضع مبادئ توجيهية طوعية حول الممارسات التجارية الإقليمية الجديدة بين بلدان الشمال/ وبين بلدان الشمال وبلدان الجنوب/ وبين بلدان الجنوب.</p>	<p>● أصبحت الإتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية تمثل بديلا عن الإطار العالمي المتعدد الأطراف المعطل.</p> <p>● أصبحت مجموعات التجارة والإستثمار دون الإقليمية تمثل بديلا آخر مثل المجموعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا والسوق المشتركة للجنوب في أمريكا الجنوبية، حيث سهلت هذه المجموعات معالجة قضايا الأمن وإدارة الموارد المائية.</p>	<p>● الإطار العالمي المتعدد الأطراف الذي وضعته منظمة التجارة العالمية بمناسبة انعقاد جولة الدوحة للتجارة، وصل إلى طريق مسدود .</p>	<p>1 - التجارة</p>
<p>● وضع قواعد لحماية حقوق المهاجرين و الإتفاق على معايير لتنظيم حركة الهجرة بين بلدان المنشأ وبلدان الوجهة.</p>	<p>● سوء معاملة المهاجرين في مكان العمل، والابتعاد القسري الطويل عن الأسرة، وانتهاك كرامة الإنسان من جرّاء حرمان العمّال الأجانب المقيمين من الحقوق الشرعية الأساسية.</p>	<p>● انعقد في سنة 2012 لأول مرة منتدى عالمي حول الهجرة والتنمية لمناقشة الهجرة من الجنوب إلى الجنوب.</p> <p>● إدارة الهجرة لا تزال أحادية الجانب تقتصر على بلدان الوجهة أوثنائية ، ولا تزال آليات التنسيق المتعددة الأطراف محدودة.</p>	<p>2-الهجرة</p>
<p>● تتطلب مواجهة تغيّر المناخ إطاراً متعدد الأطراف.</p>	<p>● تجري حاليا معالجة تغير المناخ ضمن فحج ثنائية وكذلك في إطار استراتيجيات التنمية الوطنية فقد أعلنت مثلا الهند سنة 2010 وكوريا سنة 2012 عن تخفيض طوعي لكثافة الكربون .</p>	<p>● انعقد في سنة 2012 مؤتمر ريودي جانيرو المعني بالإستدامة .</p> <p>● لا تزال الفجوة كبيرة بين المستوى المطلوب والمستوى المتوافق المتعهد به في تخفيض الانبعاثات.</p>	<p>3-تغيّر المناخ</p>

<p>● ضرورة عمل الجهات المانحة التقليدية مع الجهات المانحة الجديدة التي بإمكانها تقديم المعرفة والخبرة من منظور البلد النامي، وتعتبر الأمم المتحدة بصفتها منظمة شاملة العضوية رعاية هذا التعاون الإنمائي الثلاثي من خلال منتدى الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي ومن المهام الرئيسية تنسيق التعاون الإنمائي والقواعد العالمية بين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب.</p>	<p>● تُؤمّن البلدان النامية المزيد من الاستثمارات والمساعدات الإنمائية في إطار ثنائي وإقليمي وذلك بمقتضى ترتيبات جديدة لتمويل التكنولوجيا وهذه الترتيبات تقدّم البدائل عن الجهات المانحة التقليدية أو تكمل عملها، وتوسع الخيارات المتاحة للجهات المتلقية.</p>	<p>● إعلان الألفية للأهداف الإنمائية. ● قمة مجموعة الثمانية في غلين إغليز سنة 2005 حيث تعهد المشاركون بزيادة المساعدات وتقديمها في إطار من التنسيق. ● لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في إطار "الشراكة العالمية للتعاون الإنمائي الفعال"، غير أن هذه الوثيقة لم تتضمن إلتزامات أو أهداف أخرى محددة زمنيا وقابلة للقياس ويمكن أن تخضع للمساكلة. ● آيدت البلدان النامية ومنظمات المجتمع المدني في سنة 2011 شراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعال في المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة في بوسان بكوريا.</p>	<p>4-التعاون الإنمائي</p>
---	---	--	---------------------------

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2013، مرجع سابق، ص 112-114، 113-115.

الفرع الثاني: إنشاء صندوق للأمن إنساني

وأوصى برنامج الأمم المتحدة للتنمية بإنشاء صندوق عالمي للأمن الإنساني من أجل مواجهة التهديدات الشائعة للأمن الإنساني العالمي، ويقترح البرنامج لتعزيز الأمن الإنساني بشكل أفضل تحويل عائدات السّلام، والأموال الناجمة عن خفض الإنفاق العسكري لتمويل الأمن الإنساني، بالإضافة إلى المساعدات الإنمائية الرسمية من جانب الدول الصناعية في حدود 7% من الناتج القومي الإجمالي. وسوف يختصّ صندوق الأمن الإنساني المُزَمَع إنشاءه في تمويل إستجابة دولية لقضايا الإرهاب الدولي، والمخدرات والانتشار النووي، والأمراض المتنقلة والتلوث البيئي والصّراعات العرقية، وتدقّقات اللاجئيين، واستنزاف الموارد الطبيعية، والكوارث الطبيعية¹.

¹ نفس المرجع، ص 5-8، 9.

المبحث الثالث: استدامة الأمن الإنساني

يشهد العالم منذ عقود عدة أزمات نتيجة فشل النماذج التنموية والأمنية التي تمحورت حول الدولة وهُمشت الإنسان، ونتج عن ذلك تزايد أعداد الفقراء، والمهاجرين، وانتشار التهديدات الإجرامية لحقوق الإنسان، والعمليات الإرهابية، كما احتلت التهديدات البيئية حيزاً هاماً في المشهد الأمني فانتشر تلوث الهواء، وتقلصت المساحات الزراعية، وأخذ ترمومتر درجة حرارة الكوكب في الارتفاع؛ مما دفع إلى ضرورة البحث والتنقيب عن نماذج إنمائية وأمنية مستدامة .

ويؤلي البرنامج مسألة استدامة الأمن الإنساني (*Durability Of Human Security*) أهمية كبرى ضمن أجندته الهادفة لترقية الأمن الإنساني، ويظهر ذلك في تقاريره السنوية للتنمية الإنسانية التي تعتبر موجه فكري لمختلف البرامج، والمشاريع التي يضطلع بها في أدواره الميدانية؛ لذلك يُضمّن البرنامج هذه التقارير نقاشات جادة حول مختلف العلاقات بين الشبكة المفاهيمية التي تضمّ في ثناياها مفاهيم كبرى على غرار التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان والأمن الإنساني والديموقراطية.

ويُعيد البرنامج (UNDP) سنويا وبشكل متجدّد من خلال أدواره الوظيفية مناقشة مسألة استدامة الأمن الإنساني ويربطها بثلاثية (*The Three Ds*) حقوق الإنسان (*Human Rights*) والتنمية الإنسانية (*Human Development*) والديموقراطية (*Democracy*)، مُستعينا في ذلك بالدراسة عبر التخصصية التي تقوم على أدبيات علمية متنوعة من حيث الأدوات الكمية والنوعية، هدفها التحليل والاستشراف، ويشارك في إثراء هذه النقاشات والتقارير التي يضعها البرنامج عدد كبير من المتخصصين والخبراء من مختلف الإختصاصات والبلدان.

وعلى هذا الأساس سوف نُحاول في هذا المبحث معالجة استدامة الأمن الإنساني وفقّ الأدوار الوظيفية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية القائم على التنمية الإنسانية، وحقوق الإنسان، والديموقراطية حيث نتناول في المطلب الأول تحقيق الاعتراف والتمكين والانتفاع من حقوق الإنسان، أمّا في المطلب الثاني فسوف نتطرّق فيه إلى تحقيق التنمية الإنسانية، ونختم بالمطلب الثالث الذي نُخصّصه لتحقيق الرّاشدة الديموقراطية.

المطلب الأوّل: تحقيق الاعتراف والتمكين والانتفاع من حقوق الإنسان

انطلاقاً من كون أنّ حقوق الإنسان تمثّل مطلباً أخلاقياً¹ اعترف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بطائفة متنوّعة من الحقوق على غرار الحقّ في التعليم، والحقّ في الصّحة، والحقّ في الحصول على مستوى معيشي لائق، والحقّ في المشاركة، والحقّ في الكرامة والحرية، والحقّ في الأمن الفردي، والحقّ في عدم

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2006، مرجع سابق، ص ص 60-61.

التمييز. وهذه الحقوق معترف بها لجميع أفراد المعمورة¹ بشكل متكامل وفقاً لفلسفة الأمن الإنساني القائمة على حقوق الإنسان العالمية وغير قابلة لا للتجزئة ولا للإلغاء.

وحقوق الإنسان كقيم معيارية تُنظّمها المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، التي تفرض على الدول القيام بعمل إيجابي يتمثل في الانضمام إلى هذه المعاهدات وإدماج الحقوق التي تتضمنها في القوانين الداخلية لهذه الدول، لكن هذا الانضمام لا يعني بأن أفراد هذه الدول سوف يتمتعون بهذه الحقوق بمجرد إدماج التصوص الدولية التي تتضمنها على مستوى القانون الداخلي، بل لا بدّ من ضمانات وآليات وشروط لتحقيق التمكين والانتفاع الحقيقي من هذه الحقوق على المستوى الوطني .

وعلى هذا الأساس سوف نحاول في هذا المطلب مناقشة هذه المسائل الجوهرية التي طرحها البرنامج فيما يخصّ ثلاثية الاعتراف والتمكين والانتفاع في حقوق الإنسان، مع إبراز دورها في استدامة الأمن الإنساني. ففي الفرع الأول نستعرض تحقيق الاعتراف بحقوق الإنسان، ثم نعالج في الفرع الثاني تحقيق التمكين من حقوق الإنسان، أمّا في الفرع الثالث فسوف نتناول تحقيق الانتفاع من حقوق الإنسان.

الفرع الأول: تحقيق الاعتراف بحقوق الإنسان

إنّ مبدأ عالمية حقوق الإنسان هو مبدأ يقتضي الاعتراف بالحقوق الأساسية لجميع الأفراد رجالاً ونساءً وأطفالاً وبدون تمييز²، هذا ما أنتج اعترافاً دولياً بهذه الحقوق من طرف أغلب النظم ومختلف الثقافات عبر أرجاء المعمورة؛ ممّا أسفر عنه ظهور نظام دولي لحقوق الإنسان في النصف الثاني من القرن الماضي³.

ولكنّ القول بظهور نظام دولي لحقوق الإنسان لا يتنافى مع وجود تنوع في صيغ تطبيق حقوق الإنسان وحرّياته، ويتحقّق هذا التطبيق الأوّلي لحقوق الإنسان من خلال الاعتراف بهذه الحقوق⁴ وتعميمها كما تتطلّب هذه المرحلة أيضاً وضع أسس وأهداف تدرّجية، وتحديد لاستراتيجيات التنفيذ والرصد وتحديث للقوانين⁵.

أولاً: أدوات الاعتراف بحقوق الإنسان

لقد أنتج مبدأ عالمية حقوق الإنسان السابق الإشارة إليه اعترافاً عالمياً بحقّ جميع الناس وفي كلّ مكان للتمتع بهذه الحقوق التي لا يجوز التنازل عنها ولا إنكارها⁶. وتستند فلسفة حقوق الإنسان على هذا المبدأ

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1995,op.cit, p.107.

² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1998,op.cit, pp.43-44.

³ PNUD:Rapport mondial sur le développement Humain 2000,op.cit,p.29 .

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2004، مرجع سابق، ص 15.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 18.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، « مذكرة تطبيقية حول حقوق الإنسان في برنامج الأمم المتحدة للتنمية»، مرجع سابق، ص 17.

في تكريسها لهذه الحقوق. بموجب التزامات قانونية وأخلاقية، ولكن كلى الإلتزامين لا يكفي لوحده حيث يكمل الإلتزام الأخلاقي القصور الذي يخلفه الإلتزام القانوني بحقوق الإنسان، لأنّ الدّول عادة ما تشعر بالحرج على المستوى الدولي عند إنتهاكها أو إهمالها لقضايا حقوق الإنسان، هذا ما يدفعها إلى الإسراع لتبني وإدماج حقوق الإنسان في تشريعاتها الداخليّة، كما يكمل الإلتزام القانوني عجز الإلتزام الاخلاقي في حماية حقوق الإنسان.

أ- الإلتزام القانوني بحقوق الإنسان :

يشكّل الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان¹ أساس تحقيق حقوق الإنسان² باعتباره حامي الحقوق والحريات في العديد من الدّول³، ومبدئياً يكون الإعتراّف بحقوق الإنسان على مستوى الدّساتير والقوانين والمؤسّسات⁴، لأنّ التّشريع والدّستور الوطني يقيّمان بدور هامّ في التّحفيز على وضع أفضل المبادئ في جميع مجالات الحياة الوطنيّة⁵.

وبناء على ذلك تتخذ حقوق الإنسان شكل تعهّدت ملزمة تعكس القيم العالميّة وتضع في نفس الوقت على عاتق الحكومات مسؤوليات لتحقيقها، لأنّ التّصوص التي تتضمن هذه الحقوق ليست نصوصاً إختيارية تتجاوزها الحكومات تبعاً لظروفها وأهوائها⁶، بل هي تعهّدت تفرضها إتفاقيات حقوق حقوق الإنسان الدوليّة، فعلى سبيل المثال لا الحصر يجد مبدأ المساواة في الحقوق أساس احترامه من طرف السّلطة العامّة على المستوى الوطني في إلتزامات الدولة وتعهداتها الدوليّة التي وقّعت عليها. بموجب إتفاقيات حقوق الإنسان⁷.

لكنّ الملاحظ أنّ الإلتزام القانوني بحقوق الإنسان لا يضمن بالضرورة تمتّع الأفراد بهذه الحقوق التي تنصّ عليها القوانين الوطنيّة، وهذا ما ينطبق على واقع حقوق الإنسان في الدّول العربيّة التي لم تدخل بعد هذه الحقوق في صلب ثقافتها القانونيّة⁸.

لذلك فإنّ الحديث عن استدامة الأمن الإنساني يجب أن تتعدّى مجرد وضع قوانين شكلية غير فعّالة في مجال حقوق الإنسان أو إدماج معاهدات حقوق الإنسان على المستوى الداخلي وإعطائها مرتبة أسمى من

¹ فيما يخص الإطار القانوني لحقوق الإنسان راجع الفرع الثالث من المطلب الأول من المبحث الثالث من الفصل الأول أعلاه.

² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999, op.cit, p.35.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000, op.cit, pp.38-39.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2004، مرجع سابق، ص 47.

⁵ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000, op.cit, p.104.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2006، مرجع سابق، ص 4.

⁷ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000, op.cit, p.107.

⁸ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الصندوق العربي للإتماء الإقتصادي والإجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربيّة 2003، مرجع سابق، ص 150.

القوانين الدستورية والعادية، في حين لا تجد كل هذه النصوص القانونية والمعاهدات تطبيقاً لها على أرض الواقع.

2- الالتزام الأخلاقي بحقوق الإنسان:

والاعتراف بحقوق الإنسان وحرّياته يتعدى مجرد إكساب هذه الحقوق الصّفة القانونية وشمولها بحماية قضائية، بل يتحقّق الإقرار الأخلاقي بحقوق الإنسان من خلال المناقشات والإستدلالات العلنية الذي تتجاوز التّكريس القانوني والتّشريعي لحقوق الإنسان¹. لأنّ استدامة الأمن الإنساني تستدعي الأعمال الحقيقي لهذه النصوص القانونية المتضمّنة لقواعد حقوق الإنسان وليس مجرد إثراء للمنظومة الحقوقية الداخليّة بنصوص حقوقية لا تجرّد تطبيقها إلى التّطبيق.

واستناداً إلى الأهمية التي تمثّلها حرّيات البشر كمصدر للقوّة الأخلاقية لحقوق الإنسان²، يجب إعادة تشكيل مبدأ السّيادة (*Sovereignty Principle*)، لأنّ عالمية حقوق الإنسان لا تُؤلي اعتباراً للسّيادة الوطنية إلاّ إذا احترمت الدّولة الوطنية حقوق أفرادها³.

كما يُدافع البرنامج (UNDP) عن نظرية السّيادة المسؤولة التي تقضي بضرورة إلزام الدّول باحترام حقوق وواجبات وسلامة وأمن جميع الأفراد المقيمين على أراضيها، بشكل يتوافق مع ما ورد في النصوص والعهود الدّولية لحقوق الإنسان، وأيّ إخفاق من طرف الدّولة في إحترام حقوق الإنسان والأمن الإنساني يؤدّي إلى أعمال مسؤولة الحماية، وإسقاط حقّها في التّمتع بالسّيادة التي تتحوّل هنا إلى مسؤولية. والهدف من وراء كلّ ذلك هو معالجة فشل المجتمع الدولي في منع وقوع جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم التّطهير العرقي، وكلّ أشكال انتهاكات حقوق الإنسان⁴.

ثانياً: إثراء حقوق الإنسان من خلال التأسيس لحقوق جديدة

لقد حاول برنامج الأمم المتحدة للتنمية إعطاء قراءة جديدة لحقوق الإنسان تقوم على مبدأ قابلية هذه الحقوق للإثراء استناداً على الدّراسة عبر التخصّصية التي يتبنّاها في طروحاته في إطار استدامته للأمن الإنساني.

ومن أهمّ الحقوق الجديدة التي أسّس لها برنامج الأمم المتحدة للتنمية ويعمل على تكريسها في تقاريره وبرامجه ومشاريعه من خلال أدواره الوظيفية نجد الحقوق التالية:

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 15-16.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2004، مرجع سابق، ص 15.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 14.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2013، مرجع سابق، ص 123.

أ- التأسيس للحقّ في الماء:

يُوصي برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالتعامل مع الماء كحقّ من حقوق الإنسان لا يقلّ أهمية عن الحقوق الأخرى على غرار الحقّ في الحياة، والحقّ في التعليم، والمسكن، والحقّ في الصّحة التي وردت في الوثائق العالمية لحقوق الإنسان¹، لأنّ الحقّ في الماء يزيد من إمكانية تمتّع الإنسان بحقوقه أخرى وفقاً لمبدأ الإعتماد المتبادل بين حقوق الإنسان².

ففي ظلّ الإجحاف الواضح في استخدام المياه الذي يتجلّى في الفوارق الكبيرة فيما يدفعه الناس من أجل الحصول على الماء، فمثلاً يدفع سُكّان الأحياء الفقيرة في بلدان جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى أثماناً للحصول على مياه الشّرب تفوق الأثمان التي يدفعها سُكّان أحياء نيويورك أو باريس³.

لذلك يضع برنامج الأمم المتحدة للتنمية مجموعة من الشّروط لإعمال الحقّ في الماء كحقّ إنساني وهذه الشروط يمكننا تلخيصها في النقاط التالية⁴:

● إشتراط الحصول على مياه مأمونة؛

● إشتراط الحصول على كمية كافية من المياه محددة بـ 20 لتر يومياً كحد أدنى لكل فرد؛

● سهولة الحصول على المياه؛

● سعر المياه المناسب.

وعلى هذا الأساس ينبغي الاعتراف لجميع الأفراد بالحقّ في الماء بشكل متساوي بصرف التّظر عن قدرتهم على تسديد كلفة المياه، وتُخضع العديد من الدّول الحقّ في الماء لتشريعات وقوانين خاصّة منها 15 دولة في أمريكا اللاتينية، و13 دولة في جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، وأربع دول في جنوب آسيا ودولتان في جنوب آسيا والمحيط الهادي، ودولتان عربيتان⁵.

كما يرتبط الحقّ في الماء بالصّرف الصحيّ، فالماء من دون صرف صحيّ يجعل الحصول على الماء المأمون أقلّ فائدة بكثير من دون الصّرف الصحيّ وحفظ صحة الإنسان، لأنّ الماء التّظيف والصّرف الصحيّ المحسّن يُمكن من تجنّب الأمراض المتقلّبة عبر الماء ممّا يرفع من مستوى الرّعاية الصحيّة⁶.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2006، مرجع سابق، ص 4.

² نفس المرجع، ص 27.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 18.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2006، مرجع سابق، ص 8.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2011، مرجع سابق، ص ص 74-75.

⁶ نفس المرجع، ص 75.

ولقد اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر جويلية من سنة 2010 بحقّ الإنسان في مياه الشرب وخدمات الصّرف الصحيّ، واعتبرت بأنّ تأمين مياه الشرب وخدمات الصّرف الصحيّ هو حقّ أساسي من حقوق الإنسان¹.

ومن الدّول التي اعترفت بحقّ الإنسان في الماء نجد جنوب إفريقيا التي جعلته حقاً مُعترفاً به بموجب دستور البلاد، حيث وضعت ثلاث شروط للتمتّع بهذا الحقّ الجديد وهي²:

الشرط الأول: ضرورة الحصول على إمدادات المياه الأساسية؛

الشرط الثاني: بيئة غير ضارّة صحياً لضمان هذا الحقّ؛

الشرط الثالث : تأمين حصول الفرد على الكميّة الكافية من الماء .

كما تُعتبر تجربة دولة الشيلي رائدة في مجال توفير المياه المأمونة للمواطن الشيليّ؛ فبحلول سنة 1990 أصبح بإمكان 97 % من سكّان المدن الشيلية التّمون بالمياه المأمونة، كما أصبح 80 % من هؤلاء السكّان يستفيدون من خدمات الصّرف الصحيّ. وترجع عوامل نجاح تجربة المياه في هذا البلد إلى أربع نقاط هي³:

1- اعتماد اللامركزية في مجال المياه؛

2- الرّفع من الاستثمارات في قطاع المياه؛

3- تطوير نُظُم موضوعية لتثبيت التعريفات؛

4- اعتماد نظام عمل تحفيزي فعّال.

وبالإضافة إلى تجربة جنوب إفريقيا والشيلي في مجال المياه هناك بعض النّهج المبتكرة لبعض الدّول في هذا الصّدّد، والتي نلخصها في الجدول رقم (2-35).

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق،

² نفس المرجع ، ص 106

³ نفس المرجع ، ص 118.

الجدول رقم (2-34): نُهَج مُتَكَررة لإعمال حقّ الإنسان في الماء.

دعم المجتمعات المحلية		تيسير الحصول على المياه بأسعار معقولة	
تجارب ناجحة	صيغ الدّعم	تجارب ناجحة	اقتراحات / حلول
<ul style="list-style-type: none"> ● عمل برنامج الأمم المتحدة للتنمية مع الحكومات في إطار برامج الهبات الصغيرة في كلّ من تزانيسا وكينيا وغواتيمالا وموريتانيا، من أجل تأمين حصول المجتمعات المحلية على المياه. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تقديم الهبات الصغيرة في دعم جهود المجتمعات المحلية من أجل إدارة المياه. 	<ul style="list-style-type: none"> ● تُستخدم في الكاميرون أنظمة الترشيح بالرمل المطورة في جنوب إفريقيا لتنقية المياه بحيث تصبح صالحة للشرب. ● في الهند اشتركت منظمة دولية غير حكومية المسماة بـ " مياه للجميع " مع جامعة محلية لتصنيع مرشحات لإزالة مادة الزرنيخ من المياه التي تنبع من الآبار العامة في البنغال الغربية . 	<ul style="list-style-type: none"> ● استخدام التكنولوجيا الصغيرة التي تناسب مع الاحتياجات لتزويد الأسر بمياه الشرب بتكاليف منخفضة. ● يجب على الحكومات وصل السكان بشبكات الإمداد الحديثة للمياه سواء كانت الجهة التي تتولّى هذه العملية قطاع عام أو قطاع خاص أو مجتمع مدني.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2011، مرجع سابق، ص 74.

كما نشير إلى أنّ تغييب إعمال الحق في الماء يخلق اضطرابا في حياة الإنسان الذي تدفعه حاجته للماء إلى الدّخول في رحلة يومية للبحث عن هذا العنصر الحيوي في حياته، هذا ما يمسّ بمستويات انتفاعه من الحقوق الأخرى كالصّحة والتّعليم والغذاء، وتعتبر الفئات الضعيفة مثل الفقراء والنساء والأقليات والأطفال من أشدّ الفئات حساسية لأي اختلال في التزوّد بالماء، لذلك فعادة ما تقطع الفتيات والفتيان مسافات طويلة أو يقفون في الطّابور لمُدّد زمنية طويلة لجلب الماء (الصورة رقم (3-5)) مما يقلّل من فُرصهم في التّعليم والصّحة زيادة على المخاطر التي يتعرّضون لها أثناء رحلة جلب الماء.

كما أن ضمان حقّ الجميع في الحصول على الطّاقة يجب أن يُراعى فيه الحفاظ على البيئة، وهو ما يتطلّب إطلاق استثمارات كبرى في مجال تكنولوجيا الطّاقات المتجدّدة، والتي يجب أن يُرافقها تدليل لمختلف العقبات التي تواجهها، من قبيل العقبات التّقنية والسُّلوكية والتنظيمية والإدارية، فمثلا لا يستطيع أيّ بلد جذب المستثمرين في الطّاقة الرّيجية (*L'énergie éolienne*) إذا كان هناك عوائق للولوج إلى الشّبكات وغموض في إجراءات منح التراخيص أو نتيجة لمحدودية الخبرات المحلية أو لغياب ضمانات لسياسات التسعير بعيدة الأجل. ولتحقيق التّوازن بين مزايا الاستثمار في الطّاقات المتجدّدة والمخاطر التي ترافق هذا الاستثمار يجب تهيئة وتوفير ظروف قانونية مستقرّة وتبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير خبرات محليّة، مع اعتماد أدوات ضامنة من قبيل أسعار تفضيلية وإعفاءات ضريبية وغيرها من التّحفيزات...¹

ت- التأسيس للحقّ في بيئة نظيفة وآمنة²:

رغم أن العديد من الدول لم تتحدّث دساتيرها صراحة عن الحقّ في بيئة نظيفة وآمنة وصحية، إلّا أن هذه الدساتير لم تهمل الحديث عن البيئة في ثنايا نصوصها، ويبرز ذلك من خلال اعتماد 120 بلدا على الأقل لدساتير تنصّ على المعايير البيئية، وحتّى تلك الدّول التي لم تنصّ دساتيرها على هذه المعايير البيئية تستوحي حقّ الإنسان في بيئة نظيفة وآمنة من خلال تفسير الأحكام الدّستورية المتعلّقة بالحقوق الفردية (الجدول رقم (2-36)).

لكن التّكريس الفعلي للحقّ في بيئة نظيفة وآمنة حسب البرنامج يتطلّب مجموعة من الشروط وهي:

1- الاعتراف القانوني بالحقّ في بيئة نظيفة وآمنة: لأنّ الاعتراف القانوني بالحقّ في البيئة يُعزّز المساواة بين الحقوق ويمنحه نفس المرتبة مع الحقوق الأخرى، مما يجعل هذا الحقّ في متناول جميع الأفراد بشكل لا يَحْصِرُ الاستفادة من الموارد للذين يستطيعون تسديد كُلفتِها، بالإضافة إلى ذلك يُساعد الاعتراف القانوني بهذا الحقّ على تغيير التّوجّهات الحكومية نحو تخصيص مزيد من الموارد لإعماله.

2- التّمكن من الحقّ في بيئة نظيفة وآمنة: إنّ الاعتراف القانوني بهذا الحقّ لا يكفي لوحده، بل لا بدّ من مرافقته بمجموعة من الإجراءات الضّامنة لتمتّع الإنسان بهذا الحقّ الجديد؛ ومن قبيل إجراءات تمكين المواطنين من حماية حقّهم في بيئة نظيفة وآمنة وصحيّة نجد الإجراءات التي لخصّها البرنامج في العنصرين التاليين:

- إنشاء نظام قضائي عادل و مستقل؛
- الاعتراف بالحقّ في الحصول على المعلومات البيئية من الشّركات والدول .

¹ نفس المرجع، ص ص 100-101.

² نفس المرجع، ص 10.

الجدول رقم (2-35) : تجارب بعض البلدان فيما يتعلق بالحق في البيئة

تقييم التجربة	تجربته فيما يخص الحق في البيئة	البلد
	● يعترفون بالحقوق البيئية الأساسية ويعتبرونها متأصلة في القانون الطبيعي.	● العديد من بلدان الإتحاد الأوروبي
	● لجميع الأفراد الحق في دخول الأراضي العامة (الريف) بموجب نص دستوري أساسه "لا ترعج لا تدمر".	● السويد
	● تعترف بالحق في بيئة صحية.	● المملكة المتحدة
● الحقوق البيئية قابلة للإنفاذ فقد أبطلت مثلاً المحكمة العليا في الشيلي ترخيصاً بقطع الأخشاب دون اشتراط تقديم أدلة إضافية.	● يعترفون بالحقوق البيئية .	● الإكوادور/الشيلي/كوستاريكا
	● الاعتراف بالحقوق البيئية للسكان الأصليين.	● الباراغواي
	● قانون الطبيعة الأم (المستمدة من نظرة شعب الإنديز الروحانية للعالم)، يمنح هذا القانون الطبيعة الأم حقوقاً تتساوى مع حقوق الإنسان.	● بوليفيا
	● يمنح القانون للأفراد المتضررين حق تقديم طعن في أي إجراء تتخذه الدولة أو تقصير منها فيما يتعلق بالطبيعة، كما توسع القضاء في تفسير النصوص البيئية الدستورية.	● الهند
● تعاني الحقوق البيئية من نقص في إنفاذها.	● تنص دساتيرها على الحقوق البيئية.	● 31 دولة إفريقية
● الحقوق البيئية قابلة للإنفاذ.	● تعترف بالحقوق البيئية.	● جنوب إفريقيا
	● اعترف الدستور الكيني بالحق في بيئة نظيفة .	● كينيا

المصدر : برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2011، مرجع سابق، ص ص 88-89.

ثالثاً: توسيع بعض حقوق الإنسان

إنّ الدّراسة عبر التخصّصية التي يتبنّاها برنامج الأمم المتحدة للتنمية في مجال الأمن الإنساني ساعدته على طرح قراءة جديدة لحقوق الإنسان الواردة في النصوص القانونية والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وتقوم هذه القراءة الجديدة على مبدأ الاتساع الحقوقي الذي يُقصد به: قابلية هذه الحقوق القائمة للتوسيع من أجل الاستجابة لمختلف التحوّلات الوطنية والإقليمية والعالمية.

ومن أهم الحقوق التي قام البرنامج (UNDP) بتوسيعها من خلال إعطائها مدلولاً جديداً في تقاريره وجسدها في برامج ومشاريعه في إطار أدواره الوظيفية نجد الحقوق التالية:

أ- الحق في الحرية الثقافية:

تعتبر الحرية الثقافية حق من حقوق الإنسان يحتاج لاهتمام الدولة ورعايتها، وتُعدّ هذه الحرية الثقافية بتوسيع الخيارات الفردية ليس فقط كمجرد قيم وعادات، بل باعتبارها غاية في حد ذاتها¹. ويقع على الدولة الاعتراف بالتباينات الثقافية في تشريعها ودساتيرها وفي ممارسات مؤسساتها، فهذا التنوع الثقافي يُساهم عند تكريسه في إثراء التراث الاجتماعي والثقافي في ظل ممارسة وتمتع الإنسان بحقوقه الثقافية، لذلك يربط البرنامج بين الحرية الثقافية والتنوع الثقافي، رغم أن ممارسة الحرية الثقافية نفسها قد تؤدي في بعض الأحيان إلى انخفاض في التنوع الثقافي. وتتجلى هذه الصورة عندما يتأقلم الناس مع أساليب معيشة الغير، خاصة في عالم اليوم المعوّم الذي طغى فيه التأثير المتعاضم للثقافة الغربية ونزعتها الإستهلاكية، فالقصف الثقافي المستمر والآتي من المدن الغربية استفاد كثيرا من حالة اللاتماثل الثقافي الهائل بين الغرب والبلدان الأخرى².

ب- الحق في الغذاء:

تشير التقديرات اليوم إلى وجود مليار شخص يعانون من سوء التغذية عبر العالم، ويعيشون على أقل مما يسد قوتهم من الغذاء ويوفر لهم الطاقة الغذائية، حيث تعيش نسبة 63% من هذا العدد في منطقة آسيا والمحيط الهادي، و26% في منطقة جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، و1% في البلدان المتقدمة وبالمقابل يستأثر بضعة ملايين من الناس على أكثر من حاجتهم من الغذاء ضاعفت أخطار إصابتهم بالأمراض المرتبطة بالبدانة³.

لذلك صوّف برنامج الأمم المتحدة للتنمية الحق في الغذاء⁴ في نفس مرتبة قداسة الحق في التصويت وأساس البرنامج في ذلك هو مبدأ عالمية حقوق الإنسان الذي يقتضي ضمينا تمكين جميع الناس وحماية جميع حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية⁵.

ومشكلة الغذاء في العالم ليست ناتجة عن ضعف في الإنتاج، بل هي مرتبطة بسوء توزيعه على المستوى العالمي كما ذهب إلى ذلك أماتيا سان⁶، مضافا إليها ممارسة بعض المجتمعات إجحافا في توزيع

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2004، مرجع سابق، ص 4.

² نفس المرجع، ص 4-7، 16، 23-20.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 36.

⁴ وتجدر الإشارة إلى أنه: في عام 2008 تم الاعتراف بالحق في الحصول على غذاء كاف، وذلك كعنصر من العناصر اللازمة للحل المستدام لأزمة الأمن الغذائي العالمي التي نتجت عن ارتفاع أسعار الأغذية آنذاك. لمزيد من التفاصيل. أنظر:

(منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: «حالة إنعدام الأمن الغذائي العالمي، الأزمات الاقتصادية: التأثيرات والدروس المستفادة» ، روما: 2009 ص 44.

<ftp://ftp.fao.org/unfao/bodies/council/.../k7654A.doc>

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 13.

⁶ Jean- Michel Bonvin, Nicolas Farvaque: op.cit, p.44.

الغذاء الكافي على أفرادها (الفئات الضعيفة)، فعلى سبيل المثال تُساهم المرأة الإفريقية في إنتاج معظم الغذاء المستهلك في إفريقيا ولكنها في المقابل تمتلك حقاً محدوداً في الحصول على الغذاء داخل الأسرة¹. وعليه اجتهد برنامج الأمم المتحدة للتنمية في توسيع الحق في الغذاء ليشمل جميع الفئات من خلال تفعيل برامج وإجراءات لتوفير الغذاء سواء بانتاجه أو استراده، مع الإستعانة بثلاثية المساواة والعدالة والإنصاف كضمانات تُمكن جميع الأفراد من الانتفاع الحقيقي بهذا الحق الأساسي.

الفرع الثاني: تحقيق التمكين في حقوق الإنسان

ويُعرّف التمكين (*Empowerment*) بأنه: قُدرة الناس والمجموعات على المشاركة وممارسة التأثير في مختلف العمليات السياسية والإنمائية، والاستفادة من منتجاتها. فالتمكين إذن يرتبط ارتباطاً عضوياً بالمشاركة من خلال إيضاح المجال أمام الناس ولا سيما الفئات الضعيفة. ومن مظاهر التمكين قُدرة الناس على التعبير عن آرائهم والتصرف وفق مُقتضيات قِيمِهِمْ، وكذلك من خلال ممارسة هؤلاء الأفراد للسلطة عن طريق المؤسسات التي تمكّنهم من المشاركة².

فالدولة يقع على عاتقها إزالة العقبات التي تُحول دون تمكين مختلف الفئات³، وهنا يلعب الإصلاح السياسي والمؤسسي دوراً حاسماً في تسهيل وضمان الحق في المواد الأساسية على غرار الأرض والسكن والقروض، وهياكل التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية الأخرى⁴.

ومن أبعاد التمكين نجد قُدرة الأفراد على الإلمام بالقراءة والكتابة والحق في التصويت وحرية التعبير وحرية المرء في اختيار مصيره من خلال المشاركة في صنع القرارات في البيت وضّمّ صوته للأصوات الأخرى⁵.

كما أنّ تحقيق حقوق الإنسان لا يكون فقط بالبيانات المعيارية، وإنما يكون أيضاً بالتمكين من هذه الحقوق من خلال تفعيل آليات التمكين على غرار النظم التنظيمية، ونظم الإدارة السليمة، والقوانين المختلفة. فهذه الحقوق إذن لا تكون ذات قيمة كبيرة ما لم تدعمها سياسات عملية وآليات ضامنة لِقَدَرٍ من المساءلة تُمكن الأفراد من المطالبة بحقوقهم⁶.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق، ص 90.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 71-171

³ نفس المرجع، ص 118.

⁴ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1997, op.cit, p.69.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 117.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2006، مرجع سابق، ص 76-78.

الفرع الثالث: تحقيق الانتفاع من حقوق الإنسان

إنّ تحقيق حقوق الإنسان يقتضي ضمانات هيكلية¹، فقد يحدث أن تعترف الدولة بحقوق الإنسان في تشريعها وقوانينها ودساتيرها، وتُنشأ من البرامج، وتتخذ ما تراه مناسباً من السياسات والقرارات من أجل تمكين الأفراد من هذه الحقوق المكرّسة في التصوص القانونية، ولكن نتيجة لتدخل بعض المتغيّرات لا يحدث انتفاع حقيقي للأفراد من هذه الحقوق، فالأمر هنا يحتاج إلى مجموعة من الآليات لضمان الانتفاع من الحقوق، وفي نفس الوقت إلغاء المعوقات التي تحوّل دون الانتفاع الفعلي والحقيقي من هذه الحقوق.

أولاً: آليات مراقبة الانتفاع من حقوق الإنسان

يُنظر برنامج الأمم المتحدة للتنمية إلى الإطار القانوني والتشريعي الدولي لحقوق الإنسان² كإنجاز عظيم رغم آليات التدعيم التي تنقصه³، وهو ما تمّ إستدراكه لاحقاً بوضع نظام قضائي دولي مدعّم بالمحاكم الجنائية الدولية مثل نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية لسنة 1998⁴ التي تمتلك ولاية عامة لمحكمة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم العدوان⁵. وبالرجوع إلى إتفاقيات حقوق الإنسان نجدتها تضع التزاماً على عاتق الدول برصد حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁶. وعملية الرصد هذه تتطلب مجموعة متنوّعة من الأدوات⁷.

ويُشترط في الآليات المؤسسية لحقوق الإنسان على المستوى الداخلي القوّة والفعالية وأن تكون أكثر عملية خاصّة بالنسبة للمؤسسات القضائية⁸، وينطبق نفس الأمر على باقي المصالح الإدارية، دون نفي دور بعض الكيانات المتخصصة من قبيل لجان حقوق الإنسان، واللجان الوطنية المستقلّة لمراقبة الانتخابات، ولجان الخدمات العامة وأمناء المظالم وهيئات مكافحة الفساد⁹، وآلية الوسيط الإداري ولجان حقوق الإنسان المنشأة في إطار البرلمانات¹⁰.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2004، مرجع سابق، ص 18.

² فيما يخصّ الإطار القانوني والآليات لحماية حقوق الإنسان: راجع الفرع الثالث من المطلب الأول من المبحث الثالث من الفصل الأول أعلاه

³ د أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، مرجع سابق، ص 276

⁴ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000, op.cit, p.29.

⁵ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002, op.cit, p.107.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 114.

⁷ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2004، مرجع سابق، ص 15.

⁸ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000, op.cit, p.7.

⁹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002, op.cit, p.65.

¹⁰ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000, op.cit, p.7.

كما تمتلك المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان وسائل بالغة الفعالية من أجل ممارسة التأثير على الحكومات في مجال حماية حقوق الإنسان، ومن أمثلة هذه المنظمات غير الحكومية نجد منظمة العفو الدولية (*Amnesty International*) ومنظمة مُراقب حقوق الإنسان (*Human Rights Watch*)¹.

ثانيا: إلغاء مُعيقات الانتفاع من حقوق الإنسان

سبق القول أن الدولة قد تعترف بقائمة طويلة من الحقوق وتضع ما تراه مناسباً من البرامج والمشاريع من أجل تمكين الأفراد من هذه الحقوق، لكن في الواقع قد لا يحدث انتفاع حقيقي من هذه الحقوق أو قد ينتفع بعض الأفراد و يُحرّمُ الباقون، والسبب يرجع إلى وجود معيقات تُحوّل دون تحقيق انتفاع من حقوق الإنسان. لذلك يجب العمل على إلغاء هذه المعوقات التي تمنع جميع الأفراد أو بعض الفئات من الانتفاع الحقيقي بحقوقها كباقي الأفراد.

أ-إلغاء مُعيقات الانتفاع اتّجاه جميع الأفراد:

وتتنوّع مُعيقات الانتفاع الحقيقي من حقوق الإنسان فبعضها يرتبط بضعف أداء الدولة في المجال السياسي أو الإقتصادي أو الاجتماعي، فهذا الضعف ينعكس سلباً على انتفاع جميع الأفراد من حقوق الإنسان.

ومن أجل استدامة أفضل للأمن الإنساني يقع على الدولة إلغاء المعوقات الشائعة التي تُحوّل دون الانتفاع الحقيقي لكافة الأفراد من حقوقهم، وهذه المُعيقات التي يجب إلغاؤها هي:

1- الفساد:

عرّف برنامج الأمم المتحدة للتنمية الفساد (*Corruption*) في بداية الأمر بأنه: "إساءة استعمال القوة الرسمية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس"².

لكن يُعاب على هذه التعريف الضيق في أنّه يَحصر الفساد في ممارسات الفساد الصادرة عن موظفي الدولة. لذلك استدرج البرنامج هذا التعريف بآخر أكثر اتساعاً يعرف الفساد بأنه: "إساءة استعمال السلطة المخولة لتحصيل كسب خاص". فهذا التعريف الواسع للفساد الذي شرع البرنامج في العمل بمقتضاه يشمل أيضاً الفساد الذي يتورّط فيه القطاع الخاص³.

¹ PNUD: *Rapport mondial sur le développement humain 2002*, op.cit, p.106.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «الفساد والتنمية: مكافحة الفساد من أجل الحدّ من الفقر، تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة» مرجع سابق، ص 6.

³ نفس المرجع، نفس الصفحة.

1-1- أنواع الفساد:

وينقسم الفساد إلى عدة أنواع هي¹:

- الفساد السياسي؛
- الفساد الاقتصادي الذي يعتبر في كثير من الأحيان نتيجة للفساد السياسي؛
- الفساد البيوي الذي يتمثل في استغلال المنصب والتصرف في المال العام لأغراض شخصية مثل أخذ عمولات ورشاوى في الصفقات المعقودة مع الدولة؛
- الفساد الصغير الذي يهدف للإضرار بالمواطنين عن طريق إستخدام الوساطة والمحسوبية، ودفع رشاوى للحصول على خدمات غالبا ما تكون مشروعة أولتجّبت عقاب ما من جهات إدارية²؛
- الفساد المالي الممارس من قبل السّطات³ وهو يمسّ الصفقات العمومية وخاصة صفقات التسليح التي تشوبها عمليات فساد كبير من جانب المشتريين والبائعين⁴.

1-2- آثار الفساد على حقوق الإنسان:

ينتج عن انتشار الفساد عدّة آثار على حقوق الإنسان نُجملها في العناصر التالية⁵:

- التمييز في الحصول على الخدمات العامة، ففي صربيا مثلا يعاني قطاع الصّحة من شيوع ممارسات الفساد اتخذت شكل التمييز بين المرضى في حصولهم على الخدمات الصّحية، كما يَنخرُ الفساد قطاع العدالة في هذا البلد من خلال انتهاكه لحقّ الإنسان الأساسي في المساواة أمام القانون.
- تُعطلّ الأنظمة السياسية الفاسدة حقّ الإنسان الأساسي في المشاركة الديمقراطيّة من خلال وضع العقوبات التي تحول دون إعمال الحقوق المدنية والسياسية، فالرقابة الذاتية التي تمارسها الصّحافة على أعمالها من جرّاء شيوع الفساد تعتبر إعتداء على الحقّ في حرّية التعبير، كما يجرّم الفساد التّأخيين من حقّهم في التصويت عندما يتمّ بيع الأصوات لصالح جهة معيّنة.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي: برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004، مرجع سابق، ص 16.

وتجدر الإشارة أيضا إلى وجود نوع من الفساد يسمّى الفساد التّاعم أوردته تقرير البنك اللّوئي المعنون "بمؤشرات التنمية في إفريقيا 2010" ويُقصد بالفساد التّاعم حسب هذا التقرير: هو إخفاق الموظفين العموميين في توريد السلع أو الخدمات التي دفعت الحكومة وفي جميع المجالات (مجالات الإنتاج المادّي أو المجالات الاجتماعية مثل الصّحة والتّعليم) ثمنها، ويُلقق هذا التّوع من الفساد (التّاعم) أضرارا جدّ بالغة بفئة الفقراء الذين يعتمدون على الخدمات الحكومية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. في: (نوّي سميحة: مرجع سابق، ص 143).

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي: برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004، مرجع سابق، ص 1.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000, op.cit, p8..

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 54-55.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «الفساد والتنمية: مكافحة الفساد من أجل الحدّ من الفقر، تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية»، مرجع سابق، ص

● يُؤدّي الفساد في عقود الإستثمارات المُتحصّل عليها بطرق فاسدة إلى انخفاض في مستوى مدفوعات الضرائب للدّولة، ممّا يُضعف قدرتها على توفير الخدمات الاجتماعية الرّئيسية، كما تُؤدّي هذه العقود الفاسدة إلى استغلال العمّال وعدم الالتزام بالمعايير البيئية في إقامة الاستثمارات¹.
وعليه فإنّ آثار الفساد وما يتّصل به من سلوكات سلبية كالحجّابة وغيرها، فكلّها مُعيقات تحدّ من المبادرات الإنسانية وتقتل الإبداع وتحرم أصحاب الجدارة والإستحقاق من المكافأة والتّقدير².

1-2- خطوات مكافحة الفساد:

هناك مجموعة من الخطوات الواجب اتّباعها للقضاء على الفساد وهي³:

- إقرار إصلاح اقتصادي؛
- تفعيل مختلف القوانين؛
- تفعيل آليات المحاسبة والرّقابة؛
- إضفاء شفافية أكبر على نظام الحكم؛
- القيام بإصلاح جذري للبنية السياسية فيما يخصّ الفساد البيوي.

2- التسلّح:

ويعتبر التسلّح معيق من المعوقات التي تحول دون انتفاع الأفراد من حقوقهم لكونه يهدّد أمنهم بصفة مباشرة من خلال لجوء الدّولة لاستخدام الأسلحة التي تقتنيها في قمع التّاس عند حدوث الإضطرابات والتوتّرات الدّاخلية والدّولية، كما يُعيق انتفاعهم من حقوقهم بصفة غير مباشرة عندما تلجأ الدّولة إلى الاقتطاع من ميزانياتها الدّاخلية لتوفير الأموال اللاّزمة لشراء السّلاح، ممّا يقلّص من حجم الأموال الموجهة لتمويل المشاريع والمؤسّسات والخدمات التي تساهم في تحقيق انتفاع التّاس من حقوقهم المختلفة.

2-1- أنواع الأسلحة:

تنقسم الأسلحة بالتّظر إلى من يمتلكها إلى نوعين: أسلحة تمتلكها الدّول وأسلحة يمتلكها الأفراد وهو ما سنحاول تفصيله من خلال العناصر التّالية:

● الأسلحة التي تحوزها الدّول:

تَميل الدّول إلى امتلاك أحدث نُظُم المتوصّل إليها في إنتاج الأسلحة والإحتفاظ بقدراتها العسكرية لمواجهة مختلف التّهديدات التي تتربّص بها. وعادة ما تبرّر الدّول التّامة إنفاقها العسكري⁴ المتزايد لشراء

¹ نفس المرجع، نفس الصفحة .

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: الصندوق العربي للإقصادي و الإجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 ، مرجع سابق، ص4.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: الصندوق العربي للإقصادي و الإجتماعي: برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية: تقرير

التنمية الإنسانية العربية 2004 ، مرجع سابق ، ص 16.

⁴ فيما يخصّ الإنفاق العسكري راجع : الفرع الأوّل من المطلب الأوّل من المبحث الثالث من الفصل الثاني أعلاه .

الأسلحة بأن ذلك يوفر لها رادعا فعّالا ضدّ تدخلات الدّول الأجنبية، ويكسبها المزيد من الإحترام على السّاحة الدّولية¹.

• الأسلحة التي يجوزها الأفراد:

وتعتبر الأسلحة الخفيفة أو الصغيرة من الأسلحة المفضّلة في التّراعات المدلعة اليوم عبر العالم، ورغم أنّ هذه الأسلحة لا تُسبّب التّزاع مباشرة، إلّا أنّها تزيد من إحتمال وقوعه أو اتّخاذه شكلا أعنف. وتُشير التّقديرات إلى وجود 639 مليون قطعة سلاح خفيف مُتداولة، وتتصدّر الولايات المتّحدة الأمريكية وروسيا والصين قائمة الدّول المنتجة لهذه الأسلحة².

• آثار الأسلحة الخفيفة على حقوق الإنسان:

ينتج عن انتشار الأسلحة بيد الأفراد عدّة آثار على حقوق الإنسان نجملها في العناصر التّالية³:

- يُقتل بها حوالي 500.000 شخص كمعدل وسطي أي شخص واحد كل دقيقة؛
- تستخدمها المجموعات المتصارعة في مناطق الصّراع لإرهاب السكّان العزل، وتهجيرهم وتشريدهم؛
- تستخدمها الجيوش الخاصّة والميليشيات في ممارسة العنف؛
- تسهيل ممارسة العنف السّياسي والإجرامي خاصّة في المجتمعات الخارجة للتّو من الصّراعات.

2-2- خطوات لتزع السّلاح العالمي:

ونظرا للآثار السلبية للتسلّح على الانتفاع من حقوق الإنسان، وجب أن تشمل عملية إزالة هذا المعيق كلّ من الأسلحة الخفيفة التي يمتلكها الأفراد والأسلحة التي تمتلكها الدّول، لذلك يقترح برنامج الأمم المتّحدة للتنمية مجموعة من الخطوات لتزع السّلاح العالمي بنوعيه، وتتمثّل هذه الخطوات في مايلي⁴:

- إنشاء محافل لتزع السّلاح: وذلك عن طريق خلق أطر مؤسّسية جديدة لتزع السّلاح، وتمثّل التكتّلات الإقليمية على غرار الإتحاد الإفريقي، ومنظمة الدول الأمريكية، ورابطة جنوب شرق آسيا نقاط الانطلاق لهذه العملية، وعلى سبيل المثال وقّع ستة من رؤساء دول أمريكا الوسطى في تيغوا سيغالبا في ديسمبر 1991 مبادرة رائدة في اتّجاه نزع السّلاح على المستوى الإقليمي.
- ولكن لا ينبغي إغفال دور الأمم المتّحدة في مبادرات نزع السلاح، وإغفال الأسلحة الخفيفة والتركيز على الأسلحة الرّفيعه، لأن آثار الأسلحة الخفيفة على الأمن الإنساني أكثر سلبية.

¹ برنامج الأمم المتّحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص ص 94-50.

² برنامج الأمم المتّحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2005، مرجع سابق، ص

³ نفس المرجع، ص ص 172-173.

⁴ برنامج الأمم المتّحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص ص 51-53، 52-55، 54.

- إزالة التوترات في شتى أنحاء العالم: مع إيلاء دول ريادي للأمم المتحدة قبل اندلاع الأعمال القتالية عن طريق المصالحة السلمية والعمل الإنمائي.
- إنهاء المساعدات العسكرية تدريجيًا: ويتم ذلك عن طريق إتفاق دولي لإنهاء المساعدات العسكرية تدريجيًا لأن هذه المبادرة ستجد معارضة من لوبي السلاح.
- تنظيم تجارة السلاح: و تتطلب هذه الخطوة الأخذ بعين الاعتبار بأن التجارة كثيرا ما تمتاز بغموض أهداف صفقاتها؛ هل الحصول على السلاح من أجل هدف مشروع أو لخوض حروب عدوان خارجية أو للقمع الداخلية؟، كما أن صفقات شراء وبيع السلاح كثيرا ما تشوبها عمليات فساد من جانب المشترين والبائعين، لذلك يجب تبني إطار لسياسة شاملة فيما يخص إنتاج وبيع السلاح على حد سواء.

ب- إلغاء معيقات انتفاع الفئات الضعيفة:

إن الفئات الضعيفة هي تلك الفئات التي يرجع ضعفها إما إلى جنسها مثل المرأة أو قد يرجع ضعفها إلى انتمائها إلى مجموعة معينة مثل الأقليات، أو قد يعود ضعفها إلى انعدام أو قلة الدخل والفرص وهم الفقراء، فالضعف الذي تعاني منه هذه الفئات كثيرا ما ينتج أوضاعا معينة تحول دون انتفاع هذه الفئات الضعيفة من حقوق الإنسان.

وبما أن استدامة الأمن الإنساني تقتضي تفعيل انتفاع كل الفئات من حقوقها، لذلك وجب إلغاء معيقات الانتفاع بالنسبة للفئات التالية:

1- إلغاء معيقات انتفاع المرأة من حقوق الإنسان:

- ويعتبر التمييز الجنوسي من أهم معيقات التي تحول دون انتفاع المرأة من حقوقها، لذلك هناك مجموعة من النهج المساعدة على إلغاء هذا المعيق والوصول إلى انتفاع حقيقي للمرأة من حقوقها¹:
- على المستوى القانوني يجب الإضمام إلى اتفاقيات حقوق الإنسان على غرار اتفاقية سنة 1979 الخاصة بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة .
- على مستوى النظم الاجتماعية والمؤسسية يتطلب الأمر تعديل بعض القواعد والأعراف الاجتماعية التي تحرم هذه الفئة من الانتفاع الحقيقي من حقوقها.

ففي العديد من البلدان تُحرم المرأة من حيازة الممتلكات والأصول (العقارية) بالقدر المسموح للرجل وكشفت مُسوح أُجريت في خمس دول من أمريكا الجنوبية والبحر الكاريبي أن فئة النساء يُشكلن نسبة من 11 إلى 27% من أصحاب ملاك الأراضي، وفي أوغندا تنتج المرأة الحصة الأكبر من الانتاج الزراعي في البلد لكنها لا تحوز أكثر من 5% من الأراضي؛ وإن حازت فإن حيازتها غير آمنة. ومن أجل

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1995, op.cit, pp.112-116.

ضمان تكافؤ بين الجنسين في امتلاك الأراضي تعتبر كل من تترانيا ورواندا وناميبيا من الدول التي أقرت إصلاحات شجاعة لتحقيق المساواة بين الجنسين في امتلاك الأصول العقارية¹.

● تفعيل نظام الحِصص (*Quota*) وحاليا يعمل بلد واحد من أصل خمسة بلدان بنظام الحِصص التي يفرضها القانون أو الدستور من أجل حفظ نسبة معينة من المقاعد البرلمانية لفئة النساء. فقد سمح هذا النظام من رفع حصة النساء في هذه المقاعد من أقل من 11% في عام 1975 إلى 19% في سنة 2010، وتعتبر التجربة الهندية جدّ متميّزة في هذا الشأن حيث تخصّص نسبة 30% من مقاعد الحكومات المحلية (بانشايات) للنساء².

2- إلغاء مُعيقات انتفاع الأقليات:

لقد تمّ إحصاء 267 أقلية مهدّدة على مستوى أرجاء المعمورة³، ويختلف نوع التّهديد الذي يهدد هذه الأقليات من أقلية إلى أخرى، فهناك أقلية مهدّدة في أمنها الشّخصي من خلال أعمال القتل والتعذيب والتّهجير المُمارس ضدّ أفرادها، وهناك أقلية مهدّدة في أمنها الاقتصادي من خلال حرمانها من حقّها في تملك الأرض، وحقّها في العمل والوصول إلى المناصب والوظائف التّوعوية في مجتمعاتها وهناك أقلية مهدّدة في أمنها السياسي من خلال حرمانها من التمتع بحقوق الإنسان، والمشاركة في شؤون الحكم، إلى غير ذلك من أنواع التّهديدات التي تواجهها هذه الفئة الضّعيفة.

ويتحقّق الإنتفاع الحقيقي للأقليات من حقوقها من خلال اتباع بعض التّهُج التي أثبتت فعاليتها في بعض الدول منها:

● مكافحة اللامساواة الأفقية: فهذه اللامساواة تأخذ شكل ممارسات تمييزية ضدّ هذه المجموعات والأقليات كما سبق القول⁴، لذلك يُساهم إلغاء هذا الميعق في إعادة تصحيح الأوضاع غير العادلة اتّجاه هذه الفئة الضّعيفة حتّى تنتفع من حقوقها كباقي أفراد الدولة.

● تبني سياسات التّمييز الإيجابي اتّجاه فئة الأقليات في مجال العمل، والتّرقية، والقروض التّجارية، وفي فرص التّعليم العالي، وأثناء توزيع حصص المقاعد النيابية في المجالس التّشريعية، وقد أُستخدمت سياسات التّمييز الإيجابي في ماليزيا لإدماج الفئات المهمّشة في المجتمع بعد الإضطرابات التي عرفتها البلاد سنة

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 77.

² نفس المرجع، ص 70.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000, op.cit, p.63.

⁴ Ibid.

1969، ويضاف إلى التجربة الماليزية سلسلة من التجارب الناجحة في استخدام سياسات التمييز الإيجابي في كل من جنوب إفريقيا والهند والولايات المتحدة الأمريكية¹.

3- إلغاء مُعيقات انتفاع الفقراء:

يشكّل الفقر إنكاراً لحقوق الإنسان كما أشار إلى ذلك كوستاف سبيث (Gustave Speth) المدير السابق لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية²، فالفقر باعتباره ظاهرة حركية تتطلّب مقاومة دائمة من طرف الأفراد والمجتمع لكل أشكال المعاناة التي تحدّ من إمكانيّات الحياة³.

ويقترح البرنامج استراتيجية لمكافحة الفقر متكوّنة من أربعة عناصر هي⁴:

- ضمان وصول الفقراء للموارد الأساسية مثل الأرض والقروض والسكن؛
 - ضمان وصول الفقراء للخدمات مثل الصحة والتعليم وغيرها من الفرص اللازمة لتطوير قدراتهم؛
 - وضع إطار لنمو اقتصادي حامي للفقراء؛
 - وجود إرادة سياسية لتغيير الممارسات على مستوى الوطني مع ضرورة وجود بيئة دولية مناسبة.
- وتتضمّن التجربة الجزائرية في مجال مكافحة الفقر للفترة الممتدة من (2000-2005) عدّة تدابير هي⁵:

- ترقية العمل عبر خلق مؤسسات ونشاطات مُصغّرة؛
- تفعيل العمل التضامني واستهداف الفئات الضعيفة؛
- الرّفع من المخصّصات والحصص المالية الموجهة للولايات التي عرفت نمواً متزايداً في نفس الفترة؛
- إطلاق مشاريع التنمية الريفية الجوارية (PPDR)⁶ وهي مشاريع تهدف إلى تخفيض عدد الفقراء في الوسط الريفي، من خلال تشجيع المشاركة الجماعية في مكافحة المشاكل البيئية وترقية المعارف والتراث المحلي.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2004، مرجع سابق، ص 69.

² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1998, op.cit.

نقلا عن :

Desmond Mc Neill : Asuncion Lera St. Clair ,op.cit,p.86.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1997, op.cit, p.65.

⁴ Ibid, p.89.

⁵ Conseil national économique et social : Rapport national sur le développement humain 2006 ,PNUD Algerie, p. 37-38,39.

http://www.dz.undp.org/publications/national/Rapport_CNES2006.pdf...ALGERI2006

⁶ Projets de proximité de développement Rural

المطلب الثاني: تحقيق التنمية الإنسانية

في الوقت الذي تعرف فيه اقتصاديات دول الشمال في السنوات الأخيرة حالة من الركود وعدم اليقين شهدت الساحة العالمية انتعاش العديد من اقتصاديات دول الجنوب، ورغم تأثر هذه الاقتصاديات بالركود الاقتصادي الذي تعرفه دول الشمال، إلا أنها تحوّلت في الأونة الأخيرة إلى اقتصاديات نشطة تسجل أداء متميزاً في النمو الاقتصادي والتجاري، كما حققت إلى جانب ذلك تقدماً سريعاً في التنمية الإنسانية. فهذه الموجة الجديدة التي شهدتها بعض بلدان الجنوب شملت بلدانا نامية مختلفة عن بعضها من حيث ما تزخر به من تنوع و ثراء، وما تنفرد به من معالم جغرافية وموروث حضاري، وما تتخذه من هياكل اجتماعية؛ فالصين وأندونيسيا والبرازيل والجزائر والأرجنتين والهند والشيلى وغينيا وغيانا وماليزيا والموزمبيق والبنغلاداش، كلّها بلدان متنوعة أثبتت أن التنمية المتمحورة حول الإنسان يمكن تحقيقها في ظروف متنوعة¹.

وبما أن هذه التنمية الإنسانية المحققة هي عملية توسيع للخيارات والإمكانات والحريات البشر بشكل يُتيح لهم العيش الحياة التي يُريدونها²، فإن جوهرها الحقيقي هو ترقية الحالة الإنسانية للبشر أفراداً وجماعات من أوضاع تعتبر إلى حدّ ما غير مقبولة في سياق حضاري معيّن إلى أوضاع أرقى من الوجود البشري³.

لذلك يحتاج هذا المفهوم للتنمية الإنسانية إلى تدعيمه بمبادئ أساسية لا تقل أهمية عن توسيع خيارات البشر على غرار الإنصاف والإستدامة واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الإجحاف الهيكلية، وبما أن مكاسب التنمية الإنسانية مُعرضة للإنتكاس، فمن الضروري بذل المزيد من الجهود لضمان استمرارية نتائجها الإيجابية أي استدامة التنمية الإنسانية⁴.

ويحتاج الأمن الإنساني بدوره إلى هذا النموذج الإنمائي المُستدام الخادم للإنسان والمُلبّي لحاجاته دون إضرار بالموارد، بشكل يُمكن هذا الإنسان من توسيع وتوظيف خياراته وفُرصه بإنصاف وعدالة دون إلغاء لحق الآخر في توسيع خياراته وفُرصه هو أيضاً.

وبناء على ذلك سوف نعالج في الفرع الأول شروط تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة، أمّا في الفرع الثاني فسوف نتناول شروط تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة، وفي الفرع الثالث سوف نتطرّق لشروط تحقيق التنمية الإنسانية العادلة .

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2013، مرجع سابق، ص 45-63.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2011، مرجع سابق، ص 17.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، مرجع سابق، ص 37.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 22.

الفرع الأول: شروط تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة

ومن خصائص التنمية الإنسانية الشاملة والخادمة للأمن الإنساني أنها تمتاز بتلبية احتياجات جميع الأفراد، فهي بمنظور فتاتي تُعنى بتلبية حاجات فئة الفقراء والنساء والأقليات، لأنّ هذه الفئات تعاني نقصاً في إشباع حاجاتها وتوسيع فرصها وتحقيق حقوقها .

أولاً: تنمية إنسانية تلبي حاجات الإنسان

يُشكل مبدأ عالمية مطالب الحياة الأساس الفلسفي والتوجيهي للسياسات المعاصرة في تلبية احتياجات الإنسان الأساسية مثل الرعاية الصحية، والحصول على التعليم، وتمكين جميع الناس من تنمية قدراتهم الممكنة¹. وحاجات الإنسان ليست قائمة محدّدة سلفاً، بل هي حاجات متطوّرة وذات طبيعة متنوّعة حسب عاملي الزّمان والمكان. وهنا يظهر أهمية نموذج التنمية الإنسانية الملبّي والمُشبع لحاجات الإنسان في نفس الوقت.

ويقوم القطاع العام بدور هام لتلبية حاجات الناس من خلال الخدمات العامة التي يوفرها من صحة وتعليم وبنى تحتية²، وإلى يلعب جانبه القطاع الخاص دور مفتاحي في تحقيق نموّ مناصر للفقراء فالمشروعات التجارية الصّغيرة والمتوسطة التي يتولّى إدارتها تقوم بدور محوري كهمزة وصل بين الأسواق وفي هذا الصّدّد تقوم شركة " غراميفون" في بانغلاداش بدور هامّ في التزوّد بالهاتف الخليوي في البلاد من خلال العديد من المشاريع الريفية توفر خدمة لحوالي 50 مليون شخص، وهذا ما كان له الأثر الإيجابي على فعالية المشروعات التجارية المحليّة³.

ثانياً: تنمية إنسانية توسّع الفرص

وتُصنّف الفرص (*Opportunities*) إلى ثلاثة أنواع هي: الفرص الاقتصادية والفرص الاجتماعية والفرص السياسية، وهذه الفرص مُرتبطة ببعضها البعض بشكل تفاعلي؛ حيث يؤدي توسيع فرصة معينة إلى توسيع فرصة من نوع آخر، فمثلاً فرصة الوصول إلى التعليم (فرصة اجتماعية) توسّع من فرصة الحصول على عمل (فرصة اقتصادية)، وتُحسّن من وضعية الفرد في المجتمع (فرصة اجتماعية)، وتوسّع فرصة مشاركته في المجموعة والمجتمع (فرصة سياسية)⁴.

وبعبارة أخرى تعتبر الفرص حيوية للحياة الإنسانية وهي ذات طبيعة متنوّعة مثل الوصول إلى العمل والمعلومة والتكنولوجيا، والوصول إلى الانتاج التّشيط على غرار الأرض والقروض المالية والماء التّقي

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 13.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 20.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2005، مرجع سابق، ص 67.

⁴ PNUD: *Rapport mondial sur le développement humain 1996*, op.cit, p.98.

وفُرصة التعليم، وكذلك فُرص الوصول إلى الخدمات الصحيّة، وخدمات الهياكل الأساسية مثل التّقل والكهرباء ووسائل الاتصال، وكذلك فُرص الكلام بحرية، وأن يكون للفرد مُعتقدات ثقافية ودينية والمساهمة في نشاطات المجتمع المدني بدون تمييز أو استغلال، بالإضافة إلى حرية الاستقلال الذاتي للفرد واحترام وتقدير ذاته كعنصر في المجموعة¹.

ثالثاً: تنمية إنسانية تُفَعِّل حقوق الإنسان وحرّياته

يرى برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن هناك اعتماد متبادل بين حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية حيث تستفيد هذه الأخيرة من قواعد حقوق الإنسان مثل المساواة وعدم التمييز، مما يضمن استفادة أكبر لمختلف فئات المجتمع من مزايا التنمية الإنسانية، كما تُضيف قواعد الشّرعية التي تتميز بها حقوق الإنسان للتنمية الإنسانية ضماناً عمليّة لوصول مزاياها إلى من يستحقونها²، بشكل لا يُلغِي حقّ استفادة الفئات الضعيفة مثل الأقليات والنساء والأطفال والسكان الأصليين من مزايا توسيع وتوظيف الفرص التي توفرها التنمية الإنسانية.

وهناك اليوم ربط بين التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان، وترعّم هذه التّظرة أمارتيا سان (*Amartya Sen*) الذي ينظر إلى التنمية كحرية (*As Liberty*)³، بل إن جوهر التنمية الإنسانية ذاته يقوم على الحرّية ذاتها⁴، فالحرّية إذن ضرورية لتحقيق قدرات الأفراد وممارسة خياراتهم والمشاركة في اتّخاذ القرارات التي تسيّر شؤونهم⁵.

وتعزّز التنمية الإنسانية حقوق الإنسان من خلال بنائها لقدرات الناس هذا ما يخلق لديهم إمكانية ممارسة حرّياتهم، وهنا تتدخل حقوق الإنسان فتؤدّد فُرصاً لممارسة هذه الحرّيات من خلال توفيرها للإطار الضّروري لذلك، فالحرّية الإنسانية هي الضّامن للتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان وغايتها وقاسمهما المشترك (الجدول رقم (2-34))⁶.

وعليه يجب توسيع المعنى الضيّق للحرّية الذي يحصرها في الحقوق والحرّيات المدنية والسياسية ليشمل التحرّر من جميع أشكال القهر، وجميع أشكال الخطّ من الكرامة كالفقر والمرض والجوع والجهل والخوف⁷.

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1997, op.cit

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: « مذكرة تطبيقية حول حقوق الإنسان في برنامج الأمم المتحدة»، مرجع سابق، ص 6.

³ Peter Uvin : « **Human rights and development** », US: Kumarian press, 2004, p.175.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2002، مرجع سابق، ص 14.

⁵ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2001, op.cit, p.9.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، مرجع سابق، ص 3.

⁷ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004، مرجع سابق، ص 8.

ونظرا لأن التنمية الإنسانية مفهوم شامل يحتوي أهداف التنمية للألفية والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان ومبادئ المشاركة والديمقراطية¹، ينبغي إذن دمج المبادئ التي تقوم عليها التنمية الإنسانية المتمثلة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية في نظريات وتطبيقات الحوكمة الاقتصادية العالمية².

الجدول رقم (2-36): العلاقة بين التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان

ما تُقدّمه التنمية الإنسانية لحقوق الإنسان	ما تُقدّمه التنمية الإنسانية لحقوق الإنسان
<p>ما تُقدّمه حقوق الإنسان للتنمية الإنسانية</p> <p>◀ تصفي حقوق الإنسان الشرعية الأخلاقية والعدالة الاجتماعية على التنمية الإنسانية.</p>	<p>◀ تُقدّم التنمية الإنسانية منظور حركي ديناميكي على المدى الطويل لتحقيق الحقوق.</p> <p>◀ إن تركيز التنمية الإنسانية على السياق الاقتصادي والاجتماعي يُمكن من تجسيد الحقوق وتحديد مُهدّدات هذه الحقوق.</p>
<p>ما تتقاسمه التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان</p>	
<p>◀ تتقاسم التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان هدف تحقيق الحريات السبع³.</p> <p>◀ تهدف التنمية الإنسانية لتحسين حياة الناس وزيادة حريات الفرد وهو ما يشكل جوهر مواثيق حقوق الإنسان.</p> <p>◀ جذور حقوق الإنسان تتصل بالحريات الإنسانية.</p>	

Source :PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2000,op.cit,pp.1-2,19-20.

الفرع الثاني : تحقيق تنمية إنسانية مستدامة

ويعني مفهوم الإستدامة⁴ (Durability): "إمكانية الحفاظ على التحسّن المحقّق في التنمية الإنسانية"⁵ الإنسانية⁵ فهي بذلك تتجاوز الإطار البيئي (الإطار الضيق) الذي طالما تمّ ربطها به، لتعني خلق نظام اقتصادي واجتماعي مرن ومطّاط يساعد على امتصاص الصّدّامات أثناء الأزمات التي تهدّد رفاهية الفرد ورفاهية الأجيال المستقبلية⁶.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق ص 17.

² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1999,op.cit, p.99.

³ فيما يخص الحريات السبع: راجع الفرع الثاني من المطلب الثاني من المبحث الثالث من الفصل الأول أعلاه.

⁴ يطرح قياس الاستدامة عدّة صعوبات على المستويين الوطني والعالمي، ذلك لأنه لم يتم يتوصّل إلى استيعاب وافٍ للاستدامة في التنمية الإنسانية من حيث قياسها وتقييمها. مقتبس من : (برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010،مرجع سابق،ص82)

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010،مرجع سابق، ص78.

⁶ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1996,op.cit, p.72.

كما أن المفهوم التقليدي القائل بأن التنمية الإنسانية المستدامة هي التنمية التي تستجيب لاحتياجات الأجيال الحاضرة دون إغفال احتياجات الأجيال اللاحقة، هو مفهوم يعبر عن جزء فقط من مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة، لأنه لا يشير إلى توسيع الخيارات والحقوق والإمكانات، ولا يعترف بقابلية بعض أبعاد الرفاه الإنساني للقياس¹.

وفي الأخير نصل إلى القول بأن من شروط تحقيق الاستدامة في التنمية ضرورة قطع ذلك الرباط القوي بين النمو الاقتصادي غير المُستدام والطاقة الأحفورية، مع محاولة تغيير سلوك المستهلكين وزيادة أعمال البحث والتطوير في التكنولوجيا النظيفة عن طريق آليات دولية مشتركة موضوعة لهذا الغرض².

أولاً: تنمية إنسانية تحقق الرّشادة البيئية

لتحقيق الرّشادة البيئية (*Environmental Governance*) وجب اتباع نهج الاستدامة البيئية الذي يقوم على تحقيق أنماط تنموية مستدامة، وهذا ما يستدعي ضرورة استبدال الأنماط الإنتاجية الحالية التي تتسم بالطابع الاستهلاكي المؤذي، مع اعتماد المنظور الجئوسي في تقاسم مخلفات التدهور البيئي³.

وهناك علاقة بين الرّشادة البيئية ومبدأ العدالة البيئية الذي يشترط ضرورة إيجاد نُظم تعويض عن الأضرار البيئية التي قد تلحق بالدول الفقيرة، وتقوم نظم التعويض هذه على فرض ضوابط بيئية⁴. علاوة على ذلك يساعد الانضمام إلى المعاهدات الدولية على حماية البيئة⁵ لأنه يسمح بتوسيع الرّقابة الدولية على حماية البيئة من خلال آليات الرّقابة التي تُنشأها هذه المعاهدات الدولية.

ثانياً: التنمية الإنسانية تحتاج لنمو مستدام

يُساهم النمو الاقتصادي المُستدام في التحرر من الفقر من خلال الزيادة في الاستثمارات الموجهة إلى قطاع التربية والقطاع الصحي والبنى التحتية الأساسية والتحكّم في الأمراض المختلفة⁶ والزيادة في دُخُول (*Revenues*) الأسر الفقيرة، وبعبارة أخرى فهو يساعد على الرّفع من الاستثمارات العامة في القطاعات الحيوية⁷.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2011، مرجع سابق، ص 17.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 112.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق، ص 123.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 05.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2002، مرجع سابق، ص 29.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق، ص 17-18.

⁷ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 17.

لذلك فإنّ النموّ الاقتصادي الجيّد هو ذلك التّمو الذي يحمي جميع أبعاد التنمية الإنسانية، وعليه يتميّز هذا التّمو الاقتصادي الخادِم للتنمية الإنسانية بمجموعة من المميّزات أهمّها¹:

- تُموّ مُنشئٍ لفرص العمل؛
- تُموّ عادل في توزيع الفرص والإمكانيات والثروات؛
- تُموّ مُشجّع للحريّة وعلى مراقبة الأفراد لمصائره؛
- تُموّ مُكرّس للتعاون الاجتماعي بشكل يضمن أمن وسائل البقاء .

ثالثا: التنمية الإنسانية تتطلّب رفع القيود المؤسّسية

إنّ تحقيق متطلّبات التنمية الإنسانية في ميادين الصّحة والتّعليم يحتاج إلى اعتماد سياسات جديدة تقوم على معايير المسائلة والشفافية والتزاهة والفعالية والكفاءة، بالإضافة إلى الاستجابة لاحتياجات الناس. فالفشل في إلغاء المعيقات المؤسّسية معناه الفشل على مستوى نتائج التنمية الإنسانية، وهذا المأزق وقعت فيه العديد من البلدان العربية التي ورغم إنفاقها الحكومي المرتفع بالمقارنة مع دول نامية أخرى، إلّا أنّها فشلت في مواجهة متطلّبات التنمية الإنسانية، وتلبية تطلّعات الشّعوب العربيّة التي أصبحت أكثر وعياً وارتفع سقف مطالبها تحت تأثير المتغيّرات الخارجية التي ساقطتها العولمة التي جلبت معها تقدّم تقني هائل للمنطقة، وبالمقابل مازالت الحكومات العربية بالمقارنة مع شعوبها متأخّرة في التعامل والتكيّف مع هذه المتغيّرات الجديدة المتسارعة².

الفرع الثالث: تحقيق تنمية إنسانية عادلة

إنّ منظور التنمية الإنسانية واسع جدّا يهتمّ بالمساواة في الفرص الأساسية وترقية العدل بين مختلف الفئات، لكن في بعض الأحيان قد يحدث تقاسم غير متساوٍ للموارد بين الأفراد³. وبما أنّ التنمية الإنسانية الإنسانية تهتمّ ببناء التقدّم الإنساني على أساس مُنصفٍ وشامل⁴، يستدعي الأمر هنا مساعدة بعض الفئات مثل الفقراء الذين يحتاجون لدعم من الدولة أكثر من الأغنياء، ونفس الشيء بالنسبة لباقي الفئات الضعيفة الأخرى كالمعوقين مثلا الذين يعتبرون من أشدّ الفئات حاجة إلى سياسات تمكين إيجابية حتى يلتحقوا بمستويات قدرات الفئات الأخرى⁵.

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1996,op.cit, p.63.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، مرجع سابق، ص 4.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1996,op.cit, p.62.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 120.

⁵ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1996,op.cit, p.62.

أولاً: تنمية إنسانية تحقّق الإنصاف

وترجع بدايات إهتمام الفكر المعاصر بالإنصاف إلى كتابات الفيلسوف جون رولز (John Rawls) الذي سبق له القول بأن النتائج العادلة هي تلك التي يقبل بها الناس "على غير علم"، أي التي يقبلون بها كما لو كانوا لا يعرفون موقعهم في المجتمع¹، وإلتقت أعمال رولز حول العدالة مع الحريّات الأساسية والعدالة الإجرائية².

كما ارتبط مفهوم الانصاف بمكافأة الأفراد كلّ حسب مساهمته في المجتمع وتطوّر هذا المفهوم ليشمل العدالة التوزيعية³ بشكل ينفي عدم المساواة بين الأفراد⁴. ويحتلّ الإنصاف بين الأجيال نفس أهمية الإنصاف داخل أفراد الجيل الواحد⁵.

لكن الإنصاف يكون على مستوى إتاحة الفرص للجميع وليس على مستوى النتائج النهائية؛ لأن هذه الأخيرة تتوقف على كيفية استغلال البشر للفرص المتاحة لهم⁶. وبذلك ينقسم الإنصاف إلى نوعين هما⁷:

- النوع الأوّل يُعرّف بالإنصاف الرأسي: ويُعنى بأثر التوزيع على الأفراد والفوارق بينهم؛
- النوع الثاني يُعرّف بالإنصاف الأفقي: وهو يُعنى بأثر التوزيع على المجموعات أو المناطق والفوارق بينها، وهنا يبرز مدى ارتباط الإنصاف بالتوزيع، رغم أن هذا الأخير أي التوزيع لا تزال التحليلات تربطه بالدخل وتستخدم أدوات اقتصادية تقليدية تركز على آليات التحويل المتمثلة في الأسعار والعمل وهي تحليلات قاصرة تُغفل العديد من العناصر، لذلك يقترح برنامج الأمم المتحدة للتنمية توسيع نهج التحليل المتعلق بالإنصاف والتعمّق فيه (الشكل رقم (4-13)).

¹ John Rawls : «A Theory Of Justice»,Cambridge,MA: Harvard University Press,1971.

نقلا عن :

برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2011، مرجع سابق، ص 18.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

³ وتجدر الإشارة إلى أنّ: العدالة التوزيعية ترتبط بتوفير الفرص لتحقيق الحياة الكريمة، ذلك أنّ الدولة كمكوّن إجتماعي لا تنهض إلا بمساهمات الأفراد في الحياة الإجتماعية، فإذا كانت هذه الدولة تسعى من أجل صالح الأفراد، فذلك يتطلّب توزيعا عادلا لتحقيق العيش الكريم من منافع التوزيع. مقتبس من :

(محمد قدرى عمر الشريف: «موسوعة حقوق الإنسان، دراسة تأصيلية – تحليلية – مقارنة»، سرت: مجلس الثقافة العام، الجزء الأوّل، 2008، ص (76-77).

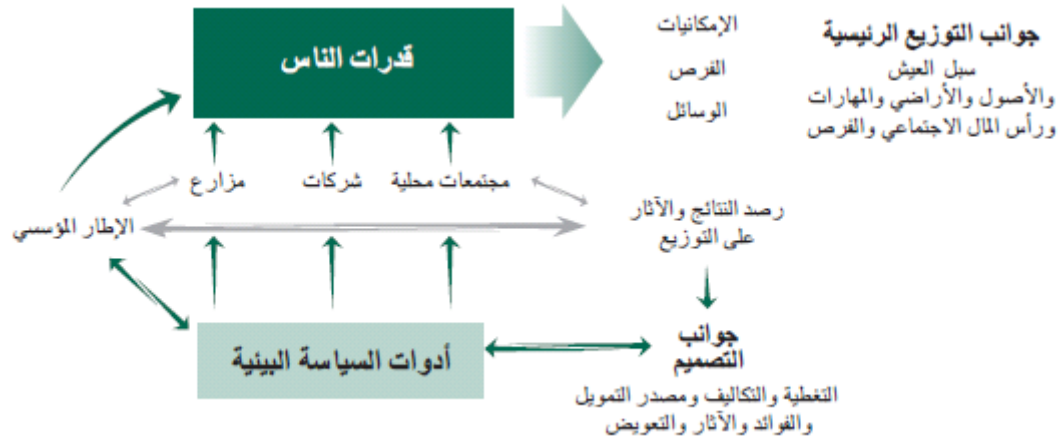
⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2011، مرجع سابق، ص 18.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 19.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 13.

⁷ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2011، مرجع سابق، ص 85.

الشكل رقم (4-13): دمج الإنصاف في جميع السياسات



المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2011، مرجع سابق، ص86.

ويظهر من خلال الشكل رقم (4-13) بأن الإعانات والقوانين البيئية يمكن أن تؤثر على إمكانات الناس كأفراد في الأسر وأفراد مستقلين ومزارعين وعمّالاً ورجال أعمال، وبدورها تؤثر السياسة على ما يملكه الناس من وسائل وإمكانات وفرص، فهي بذلك تؤثر على توزيع مجموعة من الأصول¹.

ثانيا: تنمية إنسانية تحقق المساواة

والمساواة (*Equality*) هنا لا يجب النظر إليها كهدف تقنوقراطي، بل هي التزام سياسي شامل يتطلب أعمال عمليات طويلة المدى لتغيير النظم الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فهذا النوع من التفكير الجديد يساعد على ولادة فلسفة جديدة تعتبر كل فرد عامل أساسي للتغيير، وبأن التنمية عملية هي توسيع لخيارات الناس².

أما بالنسبة للمساواة الجنسانية (بين الرجل والمرأة) فهي تختلف من بلد لآخر حسب المسارات الثقافية والاقتصادية لكل مجتمع، ولكن أولويات المساواة الجنسانية في جميع المجتمعات يجب أن تنصب على المساواة في مجال الوصول إلى الوسائل اللازمة لتنمية القدرات الإنسانية الأولية من قبيل المساواة في الفرص والمشاركة، واتخاذ القرارات في الميدان السياسي والمساواة في الأجور والتوزيع في الميدان الاقتصادي والاجتماعي³.

¹ نفس المرجع، نفس الصفحة، ص85.

² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1995, op.cit, p.107.

³ Ibid., p.107.

كما يجب اعتماد سياسات الحدّ من اللامساواة من خلال إعادة توزيع الدّخل وتوسيع نطاق الحصول على مختلف الخدمات والاعتماد على فرض الضّرائب التصاعديّة¹، وفي هذا المجال حقّقت العديد من البرامج الحكومية نجاحات في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية الضّروية لجميع الأفراد بصورة جيّدة².

ثالثا: تنمية إنسانية تحقّق المشاركة

تعتبر التنمية الإنسانية مفهوما متطورا يشمل مراقبة الأفراد لمصائرهم، فالفرد لا يستطيع ممارسة خياراته إذا كان مقيدا أو جائعا أو فقيرا. لذلك تتحقّق مراقبة الأفراد لمصائرهم من خلال عنصّر المشاركة في اتّخاذ القرارات التي تؤثّر على حياتهم³.

وأساس المشاركة في منهج التنمية الإنسانية مُستمدّ من كونّ الفرد ليس مستفيدا فقط من عملية التنمية بل هو شريك فيها⁴، مما يدلّ على أنّ المشاركة تشكلّ الجوهر الحيوي للتنمية الإنسانية⁵. والتنمية الإنسانية المستدامة لا تقتصر فقط على مشاركة الأفراد⁶ بل تتعدّى ذلك لتشمل إشراك مختلف الفواعل غير الحكومية باعتبارها وسيط هام في تحديد أولويات التنمية الإنسانية⁷ والتّعريف بحاجات بحاجات الأفراد والكشف عن الفئات الضعيفة التي تحتاج إلى اتّخاذ سياسات وبرامج اتّجاهها، بشكل يضمن تمتّع هذه الفئات بالحياة الكريمة كباقي الأفراد .

وفي الأخير، إنّ جوهر استراتيجية التنمية الإنسانية هو ضمان استدامة الرّزق للجميع، وهذه الاستراتيجية تقوم على المستوى الوطني على ثلاثة عناوين كبرى هي: الحدّ من الفقر وإيجاد فرص العمالة والتّكامل الاجتماعي على أساس من المشاركة الفعّالة، أمّا على المستوى الدّولي فهي تقوم على مبدأ أخلاقي عالمي يتمثّل في عالمية الاعتراف بمطالب الحياة لأنّ تحقيق العدالة العالمية شرط للاستدامة العالمية⁸.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 118.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق، ص 118.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1996, op.cit, p.62.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 23.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2002، مرجع سابق، ص 14.

⁶ وتنصّ المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أنّ: المشاركة حق من حقوق الإنسان تضمن له المشاركة في إدارة شؤون بلده إما مباشرة أو من خلال ممثلين يختارهم بكل حرّية . في :

(قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د-3) مؤرخ في 10 ديسمبر 1948 المتضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ص 3.)

⁷ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1996, op.cit, pp.83-84.

⁸ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 21.

الشكل رقم (4-14): الإطار النظري للتنمية الإنسانية



المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق ص 24.

ويوضح الشكل رقم (4-14) ثراء مفهوم التنمية الإنسانية، حيث يبين العناصر الثلاثة للإمكانات وهذه العناصر ترتبط أساسا بحريات التصرف وبالفرص ومبادئ العدالة. وترمز الدائرة الخضراء التي تضم هذه العناصر الثلاثة إلى البيئة المشتركة التي تفرض قيودا على توسيع هذه الحريات المتداخلة نتيجة محدودية الموارد المشتركة على سطح الأرض¹.

المطلب الثالث : تحقيق الرّشادة الديمقراطيّة

وتكوّن الديمقراطيّة (*Democracy*) حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية إلى جانب التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان ثلاثية استدامة الأمن الإنساني، ولقد احتلت النقاشات المتعلقة بالديموقراطية وأشكالها ومقوماتها حيزا هاما في تقارير البرنامج وأدواره الوظيفية .

وتوجت هذه النقاشات بضرورة تحقيق الرّشادة الديمقراطيّة التي تتجاوز التصوّر التقليدي للديموقراطية المعرفة بالانتخابات الدورية، والتي كثيرا ما يغلب عليها الطابع الصوري والشكلي، وعلى هذا الأساس سوف نناقش تصوّر البرنامج للرّشادة الديمقراطيّة في إطار مسعاه الشامل لترقية الأمن الإنساني، حيث نقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، نتناول في الفرع الأول توسيع الديمقراطيّة وتعميقها، وفي الفرع الثاني نستعرض أنواع الديمقراطيّة، أمّا الفرع الثالث فسوف نخصّصه لمقومات الرّشادة الديمقراطيّة ونختتم بالفرع الرابع الذي نستعرض فيه آثار الرّشادة الديمقراطيّة على أبعاد الأمن الإنساني.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 23.

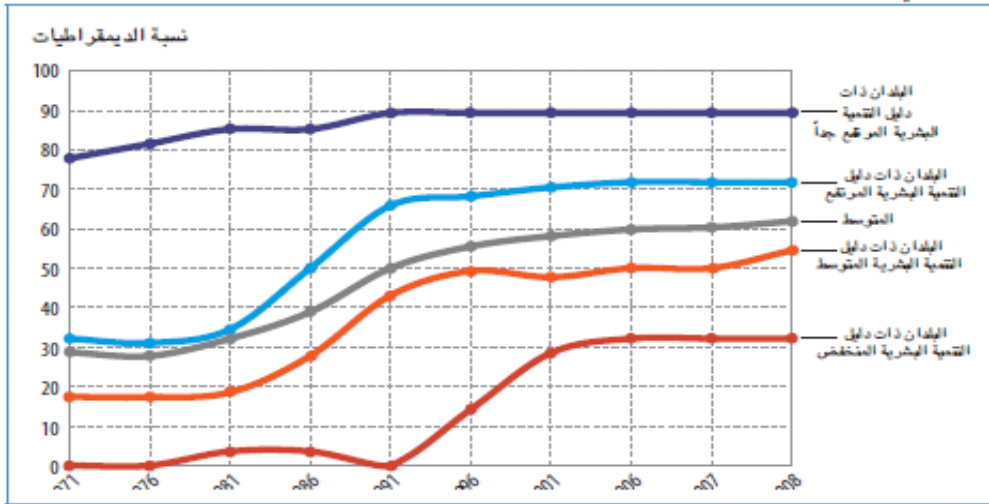
الفرع الأول: توسيع الديمقراطية وتعميقها

تحتاج الديمقراطية¹ إلى عملية توسيع وتعميق في نفس الوقت من أجل تمكين السياسات والمؤسسات من تحقيق التنمية الإنسانية وحماية كرامة وحريات الأفراد²، لذلك فإن عملية توسيع الديمقراطية يجب أن ترافقها تعميق لهذه الديمقراطية، وإلا بقيت هذا الديمقراطية شكلية محصورة في إجراء إنتخابات دورية صورية، وهو الوضع الذي تعيشه العديد من دول العالم التي تعتمد ديموقراطية الواجهة فقط .

أولاً: توسيع الديمقراطية

يُوصف العقدين الأخيرين من القرن العشرين بأنهما عقداً التحوُّل الديمقراطي لأنه شهد سقوط العديد من الأنظمة الدكتاتورية، وبدأت موجة هذا التحوُّل باختيار الأنظمة الدكتاتورية العسكرية الأمريكية لاتيينية في كل من الإكوادور والبيرو، وفي هذا الإطار تخلصت الفلبين من الدكتاتور ماركوس فرديناند سنة 1986، وتخلصت مالي من الدكتاتور موسى تراوري سنة 1994، وفي مالايو سقط حكم الدكتاتور كاموزو باندا سنة 1994³.

الشكل رقم (4-15) : الاتجاهات في الديمقراطية حسب دليل التنمية الإنسانية وعموما، (1971-2008)



Source :cheibub,J.A.,J.Gandi,and J.R. Vreeland. Democracy and dictatorship Revisited,University off Illinois at Urbana-Champaign .2009. (netfiles.uiic.edu/cheibub/www/DD_page.html.)

نقلا عن : برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق ص68.

¹ وتُجدر الإشارة إلى أنّ الديمقراطية ذات أصل يوناني وتتكوّن من مقطعين هما (Démos) وتعني الشعب و (Cratos) وتعني السيادة أو الحكومة أو السلطة، وبجمع المقطعين تعبر الديمقراطية عن حكم الشعب أمّا اصطلاحاً فتعني الديمقراطية ذلك: " النظام السياسي أو نظام الحكم الذي يعطي السيادة والسلطة للشعب أو لغالبية العظمى، بحيث يكون الشعب هو صاحب السلطة ومصدرها وأيضاً يمارسها بصورة فعلية ". مقتبس من :

رأ د محمد رفعت عبد الوهاب: « الأنظمة السياسية »، لبنان : منشورات الحلبي القانونية، 2004 ، ص 152.

² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002,op.cit, pp.01-54.

³ Ibid, pp.1-14-16.

ملاحظات:

● تشمل هذه البيانات الحسائية عدد الأنظمة التي تناوب فيها الأحزاب الحاكمة على السلطة، وجرى حسابها كنسبة من عدد الحكومات غير الديمقراطية إضافة إلى الديمقراطيات التي ليس فيها تناوب على السلطة.

ومن خلال الشكل رقم (4-15) تتجلى ملاحظتين هامتين نحاول استعراضهما كالتالي:
تتمثل **الملاحظة الأولى** في أن نسبة الدول التي تبنت الديمقراطية كنظام حكم أخذت منحى تصاعدي فقد ارتفعت من أقل من ثلث الدول في بداية السبعينيات من القرن الماضي إلى أكثر من النصف في سنة 1996، ثم ارتفعت هذه النسبة في سنة 2008 لتبلغ ثلاثة أخماس الدول، وإذا أدرجنا ضمن هذه المجموعة الدول التي تبني نظام ديمقراطي شكلي (ديموقراطية شكلية) ترتفع نسبة الأنظمة الديمقراطية في العالم إلى أربعة أخماس¹.

وتتمحور **الملاحظة الثانية** التي تظهر من خلال هذا الشكل في أن الدول التي تُسجّل دليلا مرتفعا جدا للتنمية الإنسانية هي بلدان ديمقراطية. أما الدول التي تُسجّل دليلا منخفضا للتنمية الإنسانية فقد حققت أعلى نسبة تقدّم في عملية التحوّل إلى النظام الديمقراطي، حيث أصبح ثلثها ديمقراطيا في سنة 2008 وهي التي لم يكن تضم أي بلد ديمقراطي سنة 1991².

ونتيجة لعملية التوسّع التي عرفتها الديمقراطية فقد أصبحت أغلبية شعوب الأرض تبنيها وتنظّم انتخابات محلية³، ممّا يدلّ على أنّ الديمقراطية كنظام حكم يمكن تبنيها بغضّ النظر عن كون المجتمع غنيا أو فقيرا⁴، وأنّ الديمقراطية ليست نموذجا واحدا يُطبّق في جميع الدول، بل لكلّ بلد الحرية في تكيف ديمقراطيته حسب ظروفه التاريخية والمحلية فمثلا يختلف النموذج الديمقراطي المتبع في دول أوروبا الغربية عن النموذج الديمقراطي المتبع في دول أمريكا اللاتينية⁵.

ولكن يبقى تبني الديمقراطية وحده غير كاف إذا لم يصاحبه تحذيرٌ لهذه الديمقراطية في سلوكيات المسؤولين، وفي ممارسات مختلف الفواعل من هيئات عمومية ومنظمات حكومية وغير حكومية وشركات ومؤسسات وغيرها من الفواعل.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 68.

² نفس المرجع، نفس الصفحة .

³ نفس المرجع، ص 103.

⁴ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 1994، مرجع سابق، ص 14.

⁵ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002, op.cit, p.61.

ثانيا: تعميق الديمقراطية (Deepening Democracy)

يدافع برنامج الأمم المتحدة للتنمية عن ديمقراطية فعلية تعطي الأولوية للمشاركة للتشبيطة لمختلف الفواعل¹، فإذا كانت الانتخابات تمثل نموذج المسائلة الحزبية للحكومة من طرف أفراد الشعب، فإن هذه الانتخابات الدورية ليست هي الديمقراطية في ذاتها²، ففي العديد من الدول العربية مثلا تُجرى الكثير من العمليات الانتخابية إلا أنها تمثل تطبيقات شكلية لاستحقاقات دستورية تعاني معظمها من تزييف إرادة الناخبين وضعف تمثيل المعارضة مما يُعيد إنتاج نفس الحكام. وبهذا لم تُؤدِّ الانتخابات دورها كأداة للمشاركة وزيادة فرص التداول على السلطة³.

فالديمقراطية إذن لا تعني فقط إجراء انتخابات تعددية فقد أثبت دليل قياس الديمقراطية أنه من ضمن 140 دولة التي تتبنى الديمقراطية يوجد فقط 80 دولة تتبنى ديمقراطية حقيقية مما يمثل 55% من سكان العالم⁴، وعمدت بعض الدول الديمقراطية مثل السويد وبلجيكا إلى توسيع حقوق المشاركة المدنية حتى بالنسبة للمقيمين غير المتمتعين بجنسيتها⁵.

الفرع الثاني: أنواع الديمقراطية

إن الديمقراطية ليست نموذجا واحدا يمارس في جميع الدول، بل في الواقع هناك عدة نماذج لممارسة الديمقراطية انطلاقا من ظروف وحاجات كل بلد، لكن إجمالاً يمكننا التمييز بين نوعين من الديمقراطية هما:

أولاً: ديمقراطية الأغلبية (Majoritarian Democracy)

ففي هذا النوع من الديمقراطية يعود ممارسة السلطة للأغلبية بينما تمارس الأقلية المعارضة، وينتج عن ممارسة هذا النوع من الديمقراطية خاصة في المجتمعات المتعددة انتشار الاقصاء والتمييز والتهميش الدائم لبعض الأقليات التي لا تستطيع الوصول إلى السلطة التي تبقى حكرا للأغلبية، مما يُشجع على اللجوء إلى العنف، وهو الوضع الذي عرفته نيجيريا منذ رجوعها إلى النظام الديمقراطي، كما عاشته الهند قبل ذلك في سنة 1947 عندما تم تطبيق ديمقراطية الأغلبية حيث تخوّفت الأقلية المسلمة آنذاك من احتكار ممارسة السلطة من طرف الأغلبية الهندية مما أدى لاحقا إلى انقسام الهند إلى دولتين⁶.

¹ Gedeon M. Mudacumura : «**Implementing Sustainable Development Policies**», In: Gedeon .M , Mudacumura And Desta Mebrati And M.Shamsul Haque : op.cit ,p. 425.

² PNUD: **Rapport mondial sur le développement humain 2002**,op.cit, p.54.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية:الصدوق العربي للإثراء الاقتصادي والاجتماعي : برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية :تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004 ، مرجع سابق، ص 9.

⁴ PNUD: **Rapport mondial sur le développement humain 2002**,op.cit, pp.56-57.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2004، مرجع سابق، ص 12.

⁶ PNUD: **Rapport mondial sur le développement humain 2000**,op.cit, pp

ثانيا: الديمقراطية المُدمجة (Inclusive Democracy)

وهذا النوع من الديمقراطية يقوم على تقاسم السلطة بطرق مختلفة من أجل حماية الأقليات وضمان المشاركة وحرية التعبير للجميع، ويعتبر التمثيل بناءً على التوافق والمشاركة عماد هذا النوع من الديمقراطية، وهو ما يُمثل استبعاداً للقوة الضاربة للأغلبية الانتخابية. وتتم هذه الديمقراطية كثيراً بتشجيع منظمات المجتمع المدني وحرية الإعلام، فسياساتها الاقتصادية تهدف لتحقيق الحقوق والفصل بين السلطات، كما تلجأ هذه الديمقراطية إلى خلق آليات تُقدم بموجبها الأطراف الممارسة للسلطة حساباتها للأقلية. وتم أعمال الديمقراطية المُدمجة في أول انتخابات عرفتها دولة جنوب إفريقيا الجديدة حينما دعى الرئيس نالسون مانديلا (Nelson Mandela) أحد أبرز قادة المعارضة لترأس مجلس الوزراء رغم أن المؤتمر الوطني الإفريقي كان يحوز على الأغلبية آنذاك¹.

الفرع الثالث: مقومات الرشادة الديمقراطية

يرى برنامج الأمم المتحدة للتنمية بأن معظم الأنظمة الديمقراطية القائمة تعاني من الضعف والهشاشة² فالكثير منها يغلب عليها الطابع الشكلي؛ وهذا دليل على عجز لا يخدّم الأمن الإنساني الذي تتطلب استدامته رشادة ديمقراطية إلى جانب كل من التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان. ولكن الرشادة الديمقراطية التي تساهم في استدامة الأمن الإنساني لا تتحقق إلا بتوفر مجموعة من الشروط نحاول إجمالها في العناصر التالية :

أولاً: فعالية السلطات الثلاث للدولة

وتتطلب الديمقراطية سلطة فعالة تستند إلى القيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ذلك أن الديمقراطية تفترض وجود سلطة تشريعية تمثل الشعب، ولا تخضع لسلطة البيروقراطيين أي لا لرئيس الجمهورية ولا للوزير الأول ولا للإدارة أو الجيش؛ كما تفترض الديمقراطية وجود سلطة قضائية قادرة على فرض احترام سيادة القانون على الجميع³.

¹ Ibid., p.57.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 6

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002, op.cit, pp.01-54.

وبالتسبب للأداء الحكومي يقع على عاتق الدولة ضرورة تحسين قدراتها التسييرية للأعمال العمومية لأنّ حسن تسيير الوظائف العمومية أمر حيوي لضمان احترام القانون والحماية من الجريمة المنظمة والمحافظة على البنى الاقتصادية والاجتماعية الداخليّة¹.

وتخضع هذه السّطات الثلاث لضوابط وتوازنات من أجل منع الطّغيان (*Tyranny*) والتّزعة الشّعوبية (*Populism*) ومنع تجاوزات السّطات لصلاحيات بعضها البعض، وهذا لن يتحقق إلاّ من خلال مبدأ الفصل بين السلطات وإضفاء مهنية أكثر على أداء الجهاز الإداري والمؤسسة العسكرية².

ثانيا: اللامركزية كنموذج للتسيير الإداري

وتعتبر لامركزية السّطة طريقة هامة لإشراك المواطنين في الإدارة وزيادة الفعالية³، لأنّ اللامركزية (*Decentralization*) تشجع على إنشاء تحالفات بين السّطات العمومية والفواعل غير الحكومية والمؤسسات المحليّة والمتعدّدة الجنسيات ممّا يسهم في تقوية التعاون لتحقيق الأهداف المشتركة⁴. وتُظهر التجربة البوليفية لعام 1994 إيجابيات اللامركزية حيث أدّى تبني اللامركزية كأسلوب تسيير إداري إلى تحوّل هام في الاستثمار العام لصالح المجتمعات المحليّة في عدّة قطاعات منها الصّرف الصحي والمياه والتعليم⁵.

فاللامركزية إذن، تُقرّب الحكومة من الشعب وتجعلها أكثر اطلاعا بالأوضاع المحليّة وبالتالي أكثر استجابة لمطالب الشّعب، مما يرفع من مستوى المشاركة الشعبية في صنع القرار. ومن إيجابيات اللامركزية أيضا هي أنّها تعزّز من الشفافية (*Transparency*) والمحاسبة (*Accountability*) وبالمقابل تُخفّض من عمليات الفساد (*Corruption*) ففي دراسة حديثة لـ 55 بلد أظهرت النتائج أنّ "إلغاء مركزية الإنفاق الحكومي مرتبط على نحو وثيق بتدني الفساد في صفوف البيروقراطيين وتقلّص نسبة الجهات الخاصّة السّاعية إلى إيجارات مُخفّضة"⁶.

ثالثا: المشاركة

وتعني المشاركة (*Participation*) بأن يساهم الناس في اتّخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر على حياتهم⁷. وتعتبر هذه المشاركة حقّ أساسي من حقوق الإنسان وجزء هامّ من التنمية الإنسانية لأنّها تمكّن الإنسان من المساهمة في وضع القواعد والقوانين وتسيير

¹ PNUD: *Rapport mondial sur le développement humain 1997*, op.cit, p.100.

² PNUD: *Rapport mondial sur le développement humain 2002*, op.cit, pp.31-55.

³ PNUD: *Rapport mondial sur le développement humain 1993*, op.cit, p.71.

⁴ PNUD: *Rapport mondial sur le développement humain 1999*, op.cit, p. 95.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 53.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق، ص ص 134-135.

⁷ PNUD: *Rapport mondial sur le développement humain 1993*, op.cit, p.23.

المؤسسات التي تحكم مجتمعه، ويمكن أن تُضفي المشاركة على الحكم فعالية أكثر¹، كما تترتبط المشاركة بالشفافية وبوجود منطيات مفتوحة للمناقشة من أجل إشراك الفرد في عمليات اتخاذ القرار².

فهذه المشاركة تعزز الجهد الجماعي والفردى الذي يدفع قاطرة التقدم من خلال الحركات السياسية والاجتماعية التي تناضل من أجل المسائل الجوهرية في مجال حماية البيئة وحقوق الإنسان وتحقيق الإنصاف بين الجنسين، وجميع ما يتعلّق بالتنمية الإنسانية خاصّة مع التغيّر الواضح في العناصر الفاعلة الذي ميّزه ظهور فواعل جديدة مثل المجتمع المدني ووسائل الإعلام والشركات الوطنية والدولية والمنظمات غير الحكومية، هذا ما يستدعي تغيّر في القواعد واشراك أكبر لهذه الفواعل الجديدة في وضع الميزانيات المحلية والقواعد التجارية الإقليمية وصولاً إلى الحماية الدولية لحقوق الإنسان³.

رابعاً: نظام التصويت الديمقراطي

وتشكّل الانتخابات عنصر هام في الحكم لأنّها تجسّد نموذج المسائلة الجبرية (*Enforceable Accountability*) للحكومة من طرف أفراد الشعب، لكنّ من الخطأ تعريف وربط الديمقراطية بالانتخابات المنتظمة كما سبق ذكره⁴.

خامساً: ضرورة تبني أدوات للرقابة

وتتطلب الديمقراطية تبني أدوات الرقابة من أجل إضفاء مصداقية أكبر على الأداء السياسي والاقتصادي ومكافحة الفساد، ومن أهم أدوات الرقابة نجد الشفافية والمسائلة:

أ- الشفافية:

ويُقصد بالشفافية (*Transparency*) انفتاح المؤسسات والعمليات المجتمعية مباشرة على مختلف المهتمين مع ضمان التدقّق الحرّ للمعلومات بشكل يسمح بإمكانية مراقبتها وتفهمها⁵، وتتيح الشفافية لأصحاب المصلحة الحصول على المعلومات الحاسمة في فضح الخروقات والتجاوزات والدفاع عن مصالحهم، وعادة ما تعتمد النظم الشفافة على إجراءات واضحة لاتخاذ القرارات العامة وقنوات مفتوحة للتقارب والاتصال بين أصحاب المصالح ومختلف المسؤولين الرسميين⁶، لذلك تعتبر الشفافية أداة هامة لمكافحة الفساد بمناسبة تسيير الشؤون العمومية (الصفقات)⁷.

¹ PNUD: *Rapport mondial sur le développement humain 2002*, op.cit, p.51.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: *تقرير التنمية الإنسانية 2011*، مرجع سابق، ص 90.

³ PNUD: *Rapport mondial sur le développement humain 2002*, op.cit, p.53.

⁴ Ibid, p.54.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: *الصدوق العربي للإثراء الاقتصادي والاجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002*، مرجع سابق ص 102.

⁶ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «إدارة الحكم لخدمة التنمية الإنسانية المستدامة»، مرجع سابق.

⁷ PNUD: *Rapport mondial sur le développement humain 1991*, op.cit, p.55.

ب- المسئلة:

والمسئلة هي: "محاسبة المسؤولين أمام أصحاب المصلحة بشأن طريقة استخدامهم لنفوذهم وأدائهم لمهامهم، ومدى مراعاتهم لما يوجّه إليهم من انتقادات أو طلبات، وتحملهم (بعض) المسؤولية عن الفشل وانعدام الكفاءة أو الغشّ والخداع"¹.

وتستمدّ المسئلة فلسفتها من كون أن المواطنين يدفعون الضرائب للدولة، وعلى هذا الأساس يحقّ لهم مسئلة مؤسّسات الحكم عن مصير وكيفية صرف أموالهم التي سخروها لخدمة الصّالح العام، ومن أجل ذلك فوّضوا الحكومة للتصرّف فيها باسمهم ولحسابهم. لذلك تُعتبر المؤسّسات التّيابية أهم آليات لممارسة المسئلة².

فالمسئلة إذن، هي منح الإمكانية للناس لطرح أسئلة بشأن القرارات والأفعال التي يتّخذها المسؤولين ومختلف الهيئات، ومعاقتهم إن اقتضى الأمر إذا لم يرتق أدائهم إلى مستوى مسؤولياتهم وتمتدّ المسئلة اليوم إلى مختلف الفواعل الأخرى مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني والشركات المتعدّدة الجنسيات، وغيرها من الكيانات وفق الأشكال والطرق المنظّمة لهذه العملية³.

سادسا: التعدّدية الحزبية

وتقتضي الرّشادة الديمقراطيّة أحزابا سياسية تعمل بشكل جيّد خاضعة لمجموعة من المعايير الأخلاقية التي تضبط الشؤون الداخليّة لهذه الأحزاب السياسية عن طريق التّدريب والجودة في التسيير المالي والإداري⁴.

وقد كان لنشاط الأحزاب والمجتمع المدني بالإستعانة بمواقع شبكة الإنترنت في السّنوات الأخيرة دورا هاما في المنطقة العربيّة⁵، ففي مصر أعلنت العديد من منظّمات وحركات المجتمع المدني والأحزاب معارضتها لتمديد ولاية الرّئيس أو توريث السّلطة، وفي لبنان إنضمت أصوات الجماهير لأصوات الأحزاب السياسيّة ودخل الجميع في حوار من أجل إصلاح الدولة ومؤسّساتها وتثمين حرية التعبير والمواطنة في إطار التمثيل السياسي، وفي سوريا وقعت مجموعة من القوى السياسيّة المعارضة

¹ برنامج الأمم المتّحدة للتّمية: «إدارة الحكم لخدمة التّمية الإنسانيّة المستدامة»، مرجع سابق

² برنامج الأمم المتّحدة للتّمية: الصندوق العربي للإتّماء الاقتصادي والاجتماعي: برنامج الخليج العربي لدعم منظمّات الأمم المتّحدة الإنمائيّة: تقرير التّمية الإنسانيّة العربيّة 2004، مرجع سابق، ص 143-144.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002, op.cit, p.65.

⁴ Ibid, pp.55-71.

⁵ وهذا الدّور الذي لعبته الأحزاب السياسيّة والمجتمع المدني في العالم العربي كان قبل الأحداث الأخيرة التي تشهدها المنطقة العربيّة.

"إعلان دمشق" الذي يدعو إلى إجراء إصلاحات دستورية شاملة والقيام باستفتاء رئاسي وإقرار التّداول على السّلطة السياسية¹.

سابعاً: حرية وسائل الإعلام

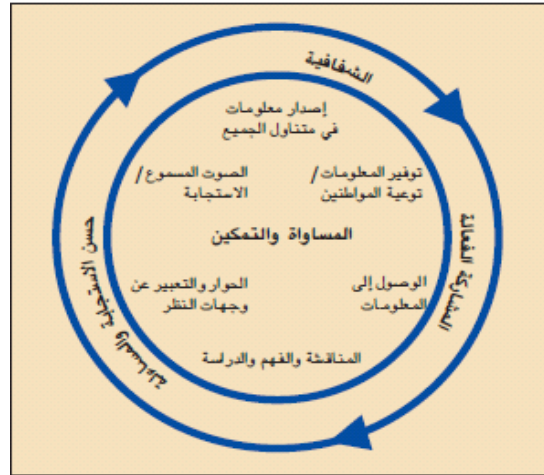
وتلعب وسائل الإعلام دوراً هاماً في ترشيد الممارسات الديمقراطية، فالصحافة الحرّة والتّشيطة تقوم بدور رئيسي في مراقبة العمل الحكومي ومساءلة صناع القرار². لأنّ دور وسائل الإعلام المختلفة عموماً لم يعد ينحصر في نقل المعلومات ونشرها، بل أصبح منبراً يعبر عن الضّمير العام لجلب انتباه السّطات والرأي العام بإبراز التّقائص والتعسّف في استعمال السّطة³.

أ- أدوار وسائل الإعلام في إطار الرّشادة الديمقراطية:

تؤدّي وسائل الإعلام في إطار الرّشادة الديمقراطيّة عدّة أدوار تُحاول إبرازها في التّقاط التّالية⁴:

- 1- تعتبر محفل وطني لمنح الصّوت لقطاعات واسعة من شرائح المجتمع؛
- 2- تعتبر أداة لتعبئة وتيسير المشاركة المدنية للمواطنين؛
- 3- تقوم بدور الرّقيب الكابح لتجاوزات السلطة؛
- 4- تزيد وسائل الإعلام من الشفافية والمسائلة الحكومية أمام الرّأي العام.

الشكل رقم (4-16): دورة المعلومات



المصدر: معهد التخطيط القومي بمصر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية المصري 2008، مرجع سابق، ص 232.

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: الصندوق العربي للإئماء الإقتصادي والإجتماعي: برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2005، مرجع سابق، ص 2.

ونشير أيضاً إلى أنّ نشاط هذه القوى السياسية المعارضة في سوريا كان قبل الأحداث الأخيرة المندلعة في هذا البلد .

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2008/2007، مرجع سابق، ص 58.

³ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1992, op.cit, p.85.

⁴ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002, op.cit, pp.75-76.

وتوضّح دورة المعلومات (الشكل رقم (4-16)) أهمية تطوير قدرات فهم وتحليل والسياسات والمعلومات لدى العناصر الفاعلة لكلّ من المجتمع المدني ومختلف المنظمات وذلك في إطار جلسات الاستماع والتّقاشات العامة، ومختلف الاجتماعات، ومنتديات الحوار والتّشاور بهدف الوصول إلى آراء وأفكار مبنية على معلومات صحيحة بشأن مختلف القضايا والانشغالات التي تؤثر على حياة الناس¹.

ب- مقومات وسائل الإعلام في إطار الديمقراطية الرّاشدة:

لقد أدّت تكنولوجيا الاعلام الجديدة والخصوصية إلى تحرير وسائل الإعلام وانتقال ملكية بعضها من أيدي الحكومات إلى أيدي القطاع الخاص، ولكن مهما تكن طبيعة الجهة المسيطرة على هذه الوسائط الإعلامية، فإنّ هذه الوسائط تقوم في إطار الرّشادة الديمقراطية على خمس مقومات هي²:

1- الحرّيّة والاستقلالية؛

2- عدم خضوع وسائل الإعلام للرّقابة؛

3- قدرة وسائل الإعلام على الوصول إلى مصدر المعلومة.

ففي العالم العربي مثلا رغم أنّ المشرّع غلب في تنظيمه القانوني لمهنة الصحافة و وسائل الإتصال الجماهيري اعتبارات الأمن والتّظام العام على اعتبارات حقوق الإنسان³، إلا أنّ شبكة الأنترنت والمؤسّسات الإعلامية العربية كالصحف والقنوات الفضائية، أصبحت توفرّ حيزا جديدا للتواصل بين مختلف القوى السّياسية والمدنية للتعريف بمبادراتهم السّياسية⁴، فقد لعبت الهواتف النقالة ومواقع الإتصال الاجتماعي دورا كبيرا في تسريع نقل الأفكار والمعلومات عن الأحداث الأخيرة الدائرة في الدول العربية حاليا (منذ 2011)⁵.

ثامنا: المجتمع المدني

ويُعرّف المجتمع المدني⁶ (*Civil Society*) بأنّه: "أفراد وجماعات منظّمون وغير منظّمين يتفاعلون في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفقا لقواعد وقوانين رسمية وأخرى غير رسمية، ويُوفّر هذا

¹ معهد التخطيط القومي. بمصر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية،: تقرير التنمية الإنسانية المصري 2008، مرجع سابق، ص 232.

² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002, op.cit, pp.,01-54,75.

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: الصندوق العربي للإئماء الاقتصادي والاجتماعي : برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004 ، مرجع سابق، ص 13-39.

⁴ نفس المرجع، ص 28.

⁵ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2011، مرجع سابق، ص 24.

⁶ ويقوم المجتمع المدني بدور الوسيط بين الأفراد والجموعات والدولة، مما يرفع من مستوى المشاركة في السياسات والقرارات الحكومية الإنمائية، ويحقّق في نفس الوقت درجة عالية من الشعور بالانتماء إلى الدولة. وتُساعد منظمات المجتمع المدني على تحويل مؤشرات النموّ الكميّ إلى معدلات تنمية حقيقية وتختفّض من مستوى الاستغلال عن طريق إعمال آليات توازن المصالح الضامنة لمشاركة الأفراد. مقتبس من :

(د مجد الدّين حمّش: « الدولة في إطار العولمة: تحليل سوسيولوجي لأزمة التنمية العربية ودور الدولة في تجاوزها »، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع الطّبعة الأولى ، 2004 ، ص 277).

المجتمع المدني تشكيلة دينامية متعدّدة المستويات من المنظورات والقيم التي تسعى للتعبير عن نفسها في المجال العام¹.

وتتطلب الرّشادة الديمقراطيّة ضرورة وجود مجتمع مدني نشيط وحيوي متشعب بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، يراقب أداء العمل العمومي وأداء جماعات المصالح، بشكل يجعل منه قوّة اقتراح لتوفير أشكال بديلة لمختلف صيغ المشاركة³، وتتجلّى أهمية المجتمع المدني أيضا في قدرة منظّماته على ملئ الفراغات التي تخلفها الدولة⁴.

تاسعا: الرّشادة الأمنيّة

من الشروط الهامة لقيام الرّشادة الديمقراطيّة هو وجود أجهزة أمنية مدربة ومحايّدة سياسيا، خاضعة للسلطة المدنيّة وخادمة لاحتياجات التّاس، فهذه الشّروط لن تتحقق إلاّ بإضفاء الطّابع الديمقراطي على أداء هذه المؤسّسات وزيادة احترامها لحقوق الإنسان⁵.

فالرّشادة الأمنيّة (*Security Governance*) إذن تقوم على مجموعة من المقوّمات هي⁶:

أ- إضفاء مهنية واحترافية أكثر على أداء المؤسّسة الأمنيّة؛

ب- مؤسّسة أمنية محترفة محايدة سياسيا وفي خدمة الأفراد؛

ت- سيطرة مدنيّة على المؤسّسة الأمنيّة لضمان عدم انتهاك هذه القوات لأمن المواطنين.

ث- المسائلة والشفافية في تسيير المؤسّسة الأمنيّة؛

ج- تدريب أفراد المؤسّسة الأمنيّة على حقوق الإنسان.

الفرع الرابع: آثار الرّشادة الديمقراطيّة على أبعاد الأمن الإنساني

تعتبر الديمقراطيّة أفضل النّظم لتجنّب الكوارث لأنّها توفر كلّ ما يتعلّق بالتصرّف في المنعطفات المفاجئة التي تهدّد بقاء الإنسان على قيد الحياة⁷، فالرّشادة الديمقراطيّة بشروطها المذكورة سابقا أساس هامّ

¹ برنامج الأمم المتّحدة للتّسمية: «إدارة الحكم لخدمة التنمية الإنسانيّة المستدامة»، مرجع سابق .

² ويقوم المجتمع المدني بدور الوسيط بين الأفراد والجموعات والدولة، مما يرفع من مستوى المشاركة في السياسات والقرارات الحكوميّة الإنمائيّة، ويحقّق في نفس الوقت درجة عالية من الشعور بالانتماء إلى الدّولة. وتُساعد منظّمات المجتمع المدني على تحويل مؤشرات النموّ الكميّ إلى معدّلات تنمية حقيقيّة وتخفّض من مستوى الاستغلال عن طريق إعمال آليات توازن المصالح الضامنة لمشاركة الأفراد. مقتبس من :

(د مجد الدّين حمّش: « الدولة في إطار العولمة: تحليل سوسيولوجي لأزمة التنمية العربيّة ودور الدولة في تجاوزها »، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتّوزيع الطّبعة الأولى ، 2004 ، ص 277).

³ PNUD: *Rapport mondial sur le développement humain 2002*, op.cit, pp.54-55.

⁴ برنامج الأمم المتّحدة للتّسمية: «إدارة الحكم لخدمة التنمية الإنسانيّة المستدامة»، مرجع سابق، ص 23.

⁵ PNUD: *Rapport mondial sur le développement humain 2002*, op.cit, p.55.

⁶ Ibid, pp.31-54,55-87.

⁷ Ibid,p.57.

هامّ لبناء استدامة الأمن الإنساني إلى جانب التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان. وهو ما سنحاول استعراضه من خلال آثار الرّشادة الديمقراطية على الأبعاد السبعة الأمن الإنساني :

أولاً: آثار الرّشادة الديمقراطيّة على الأمن الاقتصادي

وآثار الرّشادة الديمقراطيّة على الأمن الاقتصادي تكمن في أنّها تساعد على مكافحة الفقر¹ لأنها تمكّن الفقراء من المشاركة في الحكم من خلال مختلف صيغ المشاركة المتاحة مثل الانتخابات و المشاركة في الهياكل المنتخبة، وبذلك تُتاح لهؤلاء الفقراء فرصة التعبير عن حاجاتهم ومطالبهم. ونظراً لانتساع مفهوم الفقر الذي أصبح يشمل إلى جانب الفقر المادي، الفقر في الفرص والخيارات² نجده (الفقر) منتشر حتّى في ظلّ الأنظمة السياسية الديمقراطيّة³.

ثانياً: آثار الرّشادة الديمقراطيّة على الأمن الغذائي

أظهرت بعض الأبحاث أنّ الديمقراطيّة توفر حماية للأفراد من المجاعات والكوارث لأنّ هؤلاء الأفراد الذين يعيشون في ظلّ نظام ديمقراطي يتمتّعون بالحقوق السياسية التي تمكّنهم من ممارسة الضّغط من أجل الدّفع نحو اتّخاذ سياسات توسّع من خياراتهم الاقتصادية والاجتماعية. هذا ما يجعل الديمقراطيّة عاملاً مساعداً لحماية الناس من المجاعات والكوارث كما ذهب إلى ذلك أمارتيا سان (*Amartya Sen*) في طرّوحاته لِمّا ربط بين انعدام المجاعة في ظلّ نظام ديمقراطي تسوده حرّيّة الصحافة وإجراء الانتخابات، وبرهن على ذلك بالمجاعة التي شهدتها الصين بين عامي 1958 و1961 والتي أودت بالمجاعة بحياة حوالي 30 مليون إنسان في حين لم تشهد الهند منذ استقلالها عام 1947 أي مجاعة رغم عدم كفاية المحاصيل الزراعية في بعض الأحيان⁴.

ثالثاً: آثار الرّشادة الديمقراطيّة على الأمن الصحيّ

تنعكس آثار الرّشادة الديمقراطيّة إيجاباً على البعد الصحيّ للأمن الإنساني لأنّها تساعد على الإعلام والتّعريف بالقضايا الصحيّة ونشر أنباءها من خلال توعية المرأة حول مخاطر كثرة الولادات ومنافع الرّضاعة الطّبيعية على المواليد، وإبراز أخطار الممارسات الجنسيّة⁵.

¹ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1997,op.cit,p.89.

² فيما يخص فقر الفرص . أنظر :

(PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 1997,op.cit.)

³ برنامج الأمم المتحدة للتنمية:الصيدوق العربي للإتماء الاقتصادي والاجتماعي : برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية :تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004 ، مرجع سابق، ص 47.

⁴ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002,op.cit,p.3.

⁵ Ibid,p.58.

لكن رغم أهمية المؤسسات الديمقراطية في المجال الصحي، إلا أنه لا توجد رابطة آلية بين الديمقراطية والأداء الاجتماعي للدولة في المجال الصحي، وأبرز مثال في هذا الشأن هي الولايات المتحدة الأمريكية كدولة ديمقراطية لكن أدائها سيئ في تقديم الخدمات الصحية¹.

رابعا: آثار الرّشادة الديمقراطيّة على الأمن البيئي

وترجع أغلب المشكلات البيئية حسب البرنامج إلى الإخفاقات المؤسّساتية (*Institutional Failures*) والحكم الرديء (*Poor Governance*)²، لذلك تُعتبر الديمقراطية أفضل النُظم لتجنّب الكوارث لأنها تُوفّر حُلولا للتصرّف أثناء وقوع المنعطفات المفاجئة التي تهدّد بقاء الإنسان على قيد الحياة مثلما أشار إلى ذلك أمارتيا سان في دراسته حول المجاعة، والتي توصل من خلالها إلى أن وجود العملية الديمقراطيّة يدفع بالمسؤولين إلى تجنّب المجاعة، لكن عند عدم وجود أحزاب سياسية وصحافة حرّة تمارس النّقْد يتصرّف المسؤولون بدون عقاب لأنهم يعلمون بأنّ هذه المجاعة لن تصيهم مما يؤدي إلى تفاقم المجاعة³.

خامسا: آثار الرّشادة الديمقراطيّة على الأمن الشخصي

تتطلب الرّشادة الديمقراطيّة أن تُخضع الدولة أجهزتها الأمنية والعسكرية للرّشادة الأمنية، ويتحقّق ذلك من خلال تدريب عناصر هذه الأجهزة على احترام حقوق الإنسان وتبني الشفافية في أداء وظائفها وأدوارها، فهذا ما يساعد على تعييب العنف الأمني الذي تمارسه أجهزة الأمن على الأفراد .

سادسا: آثار الرّشادة الديمقراطيّة على الأمن المجتمعي

تشهد النُظم السُلطويّة وحتى النُظم الديمقراطيّة انتشار مختلف أوجه الظلم الاجتماعي وبأشكال ونسب متفاوتة خاصّة ما تعلق منه بانتشار التعصّب والتطرّف والتمييز ضدّ أطفال الشوارع وضدّ سكّان الأحياء الفوضوية؛ وغيرهم من الفئات الضّعيفة مثل النساء والأقليات العرقية والمسنّين، فكثيرا ما تكون هذه الفئات ضحايا للتمييز في الاستفادة من الخدمات العامّة⁴.

سابعا: آثار الرّشادة الديمقراطيّة على الأمن السياسي

من أهم آثار الرّشادة الديمقراطيّة على البعد السياسي للأمن الإنساني هي أنها تُساعد على زيادة التمدّد الديمقراطي ليستوعب الأحزاب السياسية المختلفة حتى تلك المتطرفة منها التي تعتنق ايديولوجيات عدوانية، وبالتالي تمنحها فرصة للمشاركة في العمليات الانتخابية مما يساهم في خلق تواصل ديمقراطي

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2010، مرجع سابق، ص 51.

² برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2003، مرجع سابق، ص 127.

³ Amartya Sen : « **Development as Freedom** » New York : Random House.,2000, p.181.

نقلا عن :

PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002,op.cit,pp.57-58.

⁴ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002,op.cit,pp.59-61

للتعبير عن المطالب وإبداء الاستياء، هذا ما يؤدي إلى امتصاص شُحُنات العنف التي تختزنها هذه الأحزاب المتطرفة¹.

كما تعتبر الديمقراطية النظام الوحيد الضامن للحريّات المدنية والسياسية وحرّية الأفراد في المشاركة². فهذا الانفتاح السياسي الذي تقوم عليه الديمقراطية يوّلّد مزيداً من الإنصاف في صنع القرارات³ ويحمي التّمكن السياسي من سيطرة التّخبة على مؤسسات الحكم الرّئيسية⁴.

وتساهم الرشادة الديمقراطيّة في التّخفيف من الصّراعات الداخليّة وعدم تحوّلها إلى أزمات سياسية وارتباك اقتصادي، فقد أظهرت البحوث أن الديمقراطيات الرّاسخة لا تندلع فيها حروب أهلية أو حروب بين هذه الديمقراطيات نفسها، لكن لا يجب أخذ هذه الفكرة على إطلاقها فمثلاً لم تنجح الديمقراطيّة في وضع حدّ للصّراعات العنفيّة التي تُعاني منها بعض الديمقراطيات مثلما هو الحال في الهند فيما يخصّ نزاع ولاية جرجارات والصّراع في إيرلندا الشماليّة وسري لانكا، وعليه فإنّ الديمقراطيّة في حدّ ذاتها غير ضامنة للعدل الاجتماعي والاستقرار السياسي والاجتماعي والنمو الاقتصادي⁵.

ومن المفارقات أيضاً تعايش الديمقراطيّة حتى مع انتهاكات الحرّية بمفهومها الضيّق ممثلة في الحقوق المدنية والسياسية، ولا يقتصر الأمر هنا على الدّول التّامية الحديثة العهد بالديمقراطية التي تلجأ إلى تقييد الحرّيات و وسائل الإعلام والمجتمع المدني. فانتهاك الحرّيات يحدث أيضاً حتّى في الديمقراطيات العريقة ففي الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانيا كان الأفراد في القرن التّاسع عشر يتمتّعون بالحرّية قبل قيام الديمقراطيّة في هذه الدّول⁶.

ضف إلى ذلك أنّ العالم في الوقت الحاضر يُحصي وجود 106 دولة تتبنى الديمقراطيّة ولكنها في ديمقراطيات تُضيق على ممارسة الحقوق والحرّيات المدنية والسياسية⁷، لهذا السّبب يجب التّفريق بين الديمقراطيّة والحرّية لأنّ عملية الرّبط بينها قد تُحدث فائضاً في إحداها وعجزاً في الأخرى⁸.

¹ برنامج الأمم المتّحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانيّة 2004، مرجع سابق، ص 81.

² PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002, op.cit, p.3.

³ برنامج الأمم المتّحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانيّة 2010، مرجع سابق،

⁴ نفس المرجع .

⁵ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002, op.cit, pp.57-64,85-99.

⁶ برنامج الأمم المتّحدة للتنمية: الصندوق العربي للإتماء الاقتصادي والاجتماعي: برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتّحدة الإنمائية: تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة 2004، مرجع سابق، ص48.

⁷ PNUD: Rapport mondial sur le développement humain 2002, op.cit, pp.1-14-16.

⁸ برنامج الأمم المتّحدة للتنمية: الصندوق العربي للإتماء الاقتصادي والاجتماعي: برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتّحدة الإنمائية: تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة 2004، مرجع سابق، ص48.

خلاصة الفصل الثالث:

تطرّقنا في هذا الفصل إلى أنّ حديث البرنامج (UNDP) عن ترقية الأمن الإنساني قد انتقل من مجرد تحقيق التحرّر من الخوف والجوع، إلى الحديث عن ضرورة تحقيق الكرامة والجودة في جميع مناحي الحياة الإنسانية، بمعنى أن تحرّر الإنسان من الجوع والخوف يرتبط أساسا بتحقيق كرامته من خلال تلبية وإشباع حاجاته المادّية المتمثّلة في الغذاء والملبس والمسكن والصحة بشكل يصل إلى حدّ إلى الرّفاه الإنساني، كما ترتبط ترقية الأمن الإنساني بتلبية حاجات الإنسان المعنوية المتمثّلة في احترام حقوقه وحرّياته بشكل يصل إلى تحقيق ذاته.

ويتطلّب الأمن الإنساني حسب البرنامج (UNDP) وجود ضمانات أخلاقية وقانونية حقيقية تضمن ترقّيته بشكل فعّلي وتسهر على هذه الترقية آليات دولية تعمل في هذا الشّأن، وإلى حين إنشاء هذه الآليات يُوصي البرنامج بتكليف وظائف وأدوار المنظمات الدّولية القائمة مثل الأمم المتّحدة وأجهزتها الرئيسية والفرعية ووكالاتها المتخصّصة مع متطلبات ترقية الأمن الإنساني.

ويربط البرنامج (UNDP) مسألة استدامة الأمن الإنساني بثلاثية حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية والديموقراطية، فهذه المداخل الأساسية توفر له توليفة هامّة من المبادئ كالمساواة والإنصاف والعدالة التوزيعية والمشاركة... بشكل يساهم في ترقية أمن الجيل الحالي بجميع فئاته ومكوناته، كما تضمن هذه المبادئ أيضا أمن الأجيال المستقبلية.

فهذه المنطلقات التأسيسية تجعل الأمن الإنساني في حركة (*In Action*)، من أجل ضمان تمتّع جميع الأفراد، وفي كلّ الأوقات بحقوقهم مع توسيع لفرصهم وحسن توظيفها في بيئة راشدة ديموقراطية تمكّن هؤلاء الأفراد من المشاركة النشيطة في المؤسسات التي تحكّمهم وفي وضع القواعد التي تسيّرهم.

خاتمة:

تناولنا من خلال بحثنا موضوع دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ترقية الأمن الإنساني، وهو موضوع من المواضيع التي أصبحت تكتسي أهمية بالغة خاصة بعد مرور خمسة عقود من إنشاء البرنامج حيث كانت وظائفه وأدواره طوال كل هذه المدة محلاً للعديد من عمليات التحديث والتكيف من أجل الاستجابة لمختلف التحوّلات التي كانت تطرأ على الساحة الدولية والإقليمية والوطنية، لكن العقد البارز في تاريخ البرنامج هو عقد التسعينيات من 20م الذي عرف انطلاق البرنامج في إصدار تقارير سنوية حول التنمية الإنسانية شكّلت موجهها فكرياً لأدواره الوظيفية، ويُصنّف تقريره لسنة 1994 كأحد أبرز التقارير المؤسسة للأمن الإنساني، واشتغل البرنامج في هذه التقارير المتلاحقة من أجل إيجاد ربط عضوي بين التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان والديموقراطية كمدخل أساسية للأمن الإنساني .

ولقد حاولنا من خلال بحثنا المعنون بـ: دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ترقية الأمن الإنساني الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: ما هو دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ترقية الأمن الإنساني؟.

لكن الإجابة على الإشكالية الرئيسية تقتضي الإجابة أولاً على التساؤلات الفرعية التي تفرّعت عنها والتحقّق من مدى صحّة فرضيات البحث التي طرحت للاختبار.

ففيما يتعلّق بالإجابة على التساؤلات الفرعية ونتائج اختبار مدى صحّة الفرضيات المطروحة:

نبدأ بالإجابة على التساؤل الفرعي الأوّل: حيث يمكننا القول بأنّ وظائف البرنامج تنقسم إلى وظائف تقليدية ووظائف حديثة، ففيما يخصّ وظائفه التقليدية فقد عمل البرنامج بمقتضاها منذ إنشائه إلى غاية بداية عقد التسعينيات أين أضيفت إلى قائمة مهامه وظائف جديدة. أمّا فيما يخصّ أدوار البرنامج فهي ثلاثة أدوار: دور على المستوى العالمي ودور على المستوى الإقليمي والدور الوطني.

خاتمة

وعندما ننتقل إلى اختبار مدى صحّة الفرضية الأولى فيمكن القول بصحّتها، لأنه كلما ارتقى البرنامج من أداء وظائف وأدوار تقليدية إلى أداء وظائف وأدوار جديدة، كلما ارتقى الأمن الإنساني وهي حقيقة يمكن ملاحظتها في الفترة التي كان البرنامج يشتغل فيها بوظائف وأدوار تقليدية؛ فقد كان الأمن الإنساني خلالها مغيباً من أجندته تماماً، حيث كان عمل البرنامج محصوراً في تقديم المساعدات الفنيّة والمالية للدول لا غير .

وفيما يخصّ الإجابة على التساؤل الفرعي الثاني: فيمكننا القول بأن مفهوم الأمن الإنساني من منظور البرنامج هو: التحرّر من الخوف والتحرّر من الحاجة مع العيش بكرامة، أمّا بالنسبة لفاعلات الأمن الإنساني من منظور البرنامج فهي تنقسم أيضاً إلى فواعل معزّزة وفواعل مهدّدة له، كما تنقسم تهديدات الأمن الإنساني من منظور البرنامج إلى تهديدات تماثلية وتهديدات لاتماثلية.

وعندما ننتقل إلى اختبار مدى صحّة الفرضية الثانية فيمكن القول بصحّتها، لأنّه كلما ضيّبَ برنامج الأمم المتحدة للتنمية مفهوماً للأمن الإنساني وشخصّ تهديداته وحدّد فواعله، كلما ارتقى الأمن الإنساني فلو لم يدافع البرنامج عن مفهومه للأمن الإنساني ولتهديداته وفواعله؛ لما تمكّن الأمن الإنساني من الصمود أمام المفاهيم الأمنية التقليدية، وإحداث كل هذه الثورة المفاهيمية الكبرى التي جعلت منه موجهاً لسياسات العديد من الفواعل.

ونختتم سلسلة الإجابات على التساؤلات الفرعية بالإجابة على التساؤل الفرعي الثالث، فقد قام البرنامج من أجل تحقيق ترقية أفضل للأمن الإنساني بترقية مضامينه من خلال تحقيق الجودة في جميع مناحي الحياة، لذلك لم يعد الأمن الإنساني يعني مجرد البقاء على قيد الحياة، بل أصبح يعني الجودة في الحياة والجودة في الغذاء، والجودة في التعليم، والجودة في الصحّة... وبمزيد من الرفاهية، وتحقيق اللذات وفي ظلّ الكرامة، كما قام البرنامج بترقية الأدوات التحليلية للأمن الإنساني المتمثلة في مؤشّراته وكل ما

يتعلق بها من بيانات وإحصائيات ومعطيات. وقد قام البرنامج أيضا بتطوير المنظور الاستراتيجي للأمن الإنساني من خلال وضع استراتيجيات فعّالة تساعد على تحقيق أفضل ترقية للأمن الإنساني، ولم يغفل البرنامج عن مسألة أساسية في الأمن الإنساني وهي مسألة استدامته؛ حيث ربط هذه الأخيرة بالمداخل الأساسية التي يقوم عليها الأمن الإنساني ذاته وهي: التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان والديموقراطية.

وإذا انتقلنا إلى اختبار مدى صحة الفرضية الثالثة فنقول بصحتها؛ فكلما رقى برنامج الأمم المتحدة للتنمية مضامين وأدوات واستراتيجيات الأمن الإنساني وبشكل مستدام، كلما ارتقى الأمن الإنساني. لأن ترقية الأمن الإنساني ترتبط أساسا بترقية مضامينه وأدواته التحليلية واستراتيجياته وبشكل مستدام. بمعنى أن لا ترقية للأمن الإنساني بدون تحقيق ثلاثية التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان والديموقراطية.

بعد عرضنا التفصيلي لمختلف معطيات بحثنا الذي مكّنا من الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، خلصنا إلى جملة من النتائج ندرجها في النقاط التالية:

- إن أدوار البرنامج الميدانية جعلته يمتلك خبرة فنية متميزة مكّنته من تبوء مكانة ريادية وعلى أساسها أسندت له منظمة الأمم المتحدة قيادة العديد من الصناديق الأمية، كما رشّحته هذه الخبرة إلى تقديم الاستشارة والدعم للعديد من الدول في مجال وضع سياسات مكافحة الفقر، وتقوية قدرات الفئات الضعيفة وتأطير عمليات الانتقال الديمقراطي ودعم الانتخابات.
- رغم سياسة الحياد التي يتّبعها البرنامج، والتي جعلت منه الشريك المفضّل للعديد من الفواعل كالدولة وقطاعها العام والخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، إلا أنّ فعالية وظائفه وأدواره تأثرت إلى حدّ كبير بالمعطيات الدولية والإقليمية والوطنية، حيث تواجه البرنامج في الواقع عدة عقبات في هذا الشأن. فقد ظهر جلياً بأن كبار المانحين والممولين كثيرا ما يسعون إلى توجيه سياسات البرنامج مستغلين في ذلك مساهماتهم التمويلية. ويواجه البرنامج أيضا

صعوبات ميدانية في أداء مهامه على المستوى الوطني فكثيرا ما تتذرع الدول بمبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية للتضييق على نشاط البرنامج على مستواها.

● ساهم البرنامج من خلال تقاريره السنوية حول التنمية الإنسانية في تطوير الدراسة عبر التخصصية التي مكنته من تعريف وإعادة تعريف العديد من المفاهيم ذات الصلة بالأمن الإنساني مثل التنمية والنمو، والفقر والبيئة، والديموقراطية. فكل هذه الجهود الفكرية جعلت من البرنامج يحوز ثروة مفاهيمية نوعية حوّلت تقاريره حول التنمية الإنسانية إلى مرجع هام للبحوث العلمية .

● عرفت الأدوار الوظيفية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية تغييرات حاسمة بعد تبنيه للأمن الإنساني فقد تحوّل البرنامج إلى ناظم للأمن الإنساني (*Régulateur*) ومُنظماً به (*Régularisé*).

● تبنى البرنامج مفهوما واسعا للأمن الإنساني يقوم على التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة والعيش بكرامة مع السعي لتحقيق الجودة في جميع مناحي الحياة.

● إنّ نظرة البرنامج للفواعل المعززة للأمن الإنساني ليست هي كذلك في كلّ الأحوال فقد تتحوّل هذه الفواعل في بعض الأحيان إلى فواعل مهددة للأمن الإنساني.

● يمتلك البرنامج منظورا واسعا لتهديدات الأمن الإنساني وهو ما أبرزته تقاريره المتلاحقة التي طرحت تشكيلة واسعة من هذه التهديدات.

● يستعين البرنامج بالأدوات التحليلية المتمثلة في البيانات والاحصائيات التي تُمكنه من بناء مؤشرات قياس حسابية وإجراء مقارنات عبر الزمن و وضع تصانيف للدول على سلم التنمية الإنسانية والديموقراطية والفقر والمساواة الجنوسية...

خاتمة

● يتطلّب الأمن الإنساني حسب البرنامج وجود آليات لقيادة جهود ترقية الأمن الإنساني من قبيل مجلس أمن إنساني، وإلى حين إنشاء هذه الآليات يقترح البرنامج إعادة تشكيل وظائف وأدوار المنظّمات الدولية القائمة وفق مقتضيات الأمن الإنساني، الذي يتطلّب حوكمة عالمية تقوم في شقّها السياسي على ضرورة ديمقراطية المنظّمات الدولية من أجل تمثيل أفضل لجميع الفواعل الحكومية وغير الحكومية، كما تقوم هذه الحوكمة العالمية في شقّها الاقتصادي على عدالة التبادلات التجارية وإلغاء القيود التجارية مع مساعدة الدول الفقيرة وتحمل الأعباء البيئية بالتساوي بين الدول.

● تعدّ حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية والديموقراطية مداخل أساسية لاستدامة الأمن الإنساني حسب البرنامج، لأنّ حقوق الإنسان توفر قيم معيارية تعبّر عن نوعية الحياة؛ أما التنمية الإنسانية فتوسّع فرص وخيارات وإمكانات الإنسان مما يُوفّر مؤشّرات كميّة عن الحياة في حين أنّ الديموقراطية توفرّ نظام حكم يقوم على مشاركة الناس في وضع القواعد، وتسيير المؤسسات التي تحكّمهم مما يُمكن الإنسان من ممارسة حقوقه وحرّياته وتوظيف فرصه على أحسن وجه.

● يتبنّى برنامج الأمم المتحدة للتنمية مبدأ الإدارة الشاملة والمتكاملة القائم على ضوابط المساواة والإنصاف والعدالة والاستدامة، والهادف لتحقيق أفضل ترقية لأمن الأجيال الحالية ومجموعاتها الضّعيفة مثل النساء والأطفال والأقليات والمسنين والمعوقين... كما يُوفّر هذا المبدأ والإعمال الحقيقي لضوابطه أفضل ترقية لأمن الأجيال المستقبلية من خلال المحافظة على بيئة سياسية واقتصادية وطبيعية سليمة للانتفاع من حقوقهم وتوسيع فرصهم وخياراتهم.

وعليه تكون إجابتنا على الإشكالية الرئيسية كالتالي: يقوم برنامج الأمم المتحدة للتنمية من خلال أدواره الوظيفية بدور بارز في ترقية الأمن الإنساني من حيث المفهوم والفواعل والأدوات التحليلية

والاستراتيجيات وبشكل مستدام، وتشكّل هذه الترقية من جانب البرنامج أراضية دولية وإقليمية ووطنية لترقية الأمن الإنساني من طرف الفواعل الأخرى، لأنّ البرنامج يحتلّ دوراً جدّ متقدّم في ترقية خطاب الأمن الإنساني.

إنّ إنهاء الدراسة عند هذا الحدّ لا يعني أبداً نهاية البحث في الموضوع، من هذا المنطلق فإنّنا نرى أنّ موضوع الدّراسة لا يزال مفتوحاً على آفاق بحثية مستقبلية مكّملة تتناول بالتحليل والمناقشة مواضيع تتمثل في:

- دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في استدامة الأمن الإنساني.
- دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في وضع مؤشرات قياس للأمن الإنساني.
- دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تطوير الدّراسات عبر التخصصية في مجال الأمن الإنساني.
- دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ترقية التنمية الإنسانية المستدامة.
- دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ترقية حقوق الإنسان.

وختاماً أحمّد الله سبحانه وتعالى العليّ القدير الذي بنعمته تتمّ الصّالحات أن وفقني إلى إنهاء هذا البحث المتواضع، وأسأله جَلَّ شأنه أن يجعل ما توصلت إليه من صواب في موازين حسناتنا جميعاً وأن يتجاوز عني إذا أخطأت أو زلّ قلمي، وما توفيقني إلاّ بالله العليّ العظيم.

وصلّى الله على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

1- المصادر:

1. برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني»، تقرير التنمية الإنسانية 1994 بيروت: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 1994.
2. برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «تعميق الديمقراطية في عالم المتفتت»، تقرير التنمية الإنسانية 2002 بيروت: مطبعة كركي، 2002.
3. برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية» تقرير التنمية الإنسانية 2003، ترجمة غسان غصن، ماريا أبو خليفة، سامر أبو هوش، بيروت: مطبعة كركي، 2003.
4. برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع»، تقرير التنمية الإنسانية 2004 ترجمة غسان غصن ماريا أبو خليفة، عمر الأيوبي سعيد العظم، بيروت: مطبعة كركي، 2004.
5. برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ»، تقرير التنمية الإنسانية 2005، ترجمة غسان غصن، ماريا أبو خليفة، عمر الأيوبي، سعيد العظم محمد شومان، بيروت: مطبعة كركي، 2005.
6. برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقير وأزمة المياه العالمية»، تقرير التنمية الإنسانية 2006، ترجمة: (euroscript Luxembourg S à r.l)، القاهرة: مركز معلومات الشرق الأوسط (MERIC)، 2006.
7. برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم»، تقرير التنمية الإنسانية 2007/2008، نيويورك ولبنان: شركة الكركي للنشر، 2007.
8. برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «التغلب على الحواجز قابلية التنقل البشري والتنمية»، تقرير التنمية الإنسانية 2009، ترجمة أمال التريزي، القاهرة: مركز معلومات الشرق الأوسط (MERIC)، 2009.
9. برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «الثورة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية»، تقرير التنمية الإنسانية 2010، ترجمة: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بإشراف عهد سبول، فرجينيا: (Colocraft of Virginia)، 2010.

10. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، «الإستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع»، تقرير التنمية الإنسانية 2011، ترجمة: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) فرجينيا: (Colocraft of Virginia)، 2011.
11. برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «نهضة الجنوب: تقدّم بشري في عالم متنوّع»، تقرير التنمية الإنسانية 2013، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، كندا: (Lowe-Martin) 2013 .
12. برنامج الأمم المتحدة للتنمية: « شراكات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل مكافحة الفقر»، التقرير السنوي 2001، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2001.
13. برنامج الأمم المتحدة للتنمية: « الوفاء بالالتزامات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان العمل 2010/2009»، الدّمارك: (Phoenix Design Aid A/S)، 2010/2009.
14. برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «المستقبل المستدام الذي نريد»، التقرير السنوي 2012/2011 شعوب متمكنة شعوب صامدة، ترجمة أيمن ح. حداد نيويورك: مكتب العلاقات الخارجية والمساعدة للبرنامج (a.g.s.custom graphis-a Consolidated graphics Company) جوان 2012.
15. برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «دعم التقدّم العالمي»، التقرير السنوي 2013/2012، شعوب صامدة شعوب متمكنة ترجمة أيمن ح. حداد نيويورك: مكتب العلاقات الخارجية والتوعية للبرنامج (Consolidated Graphics) 2013 .
16. برنامج الأمم المتحدة للتنمية: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: «خلق فرص للأجيال القادمة»، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، عمان: المكتب الإقليمي للدول العربية برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2002.
17. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: «نحو إقامة مجتمع معرفة»، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، عمان: المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية 2003 .
18. برنامج الأمم المتحدة للتنمية: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية: «نحو الحرّية في الوطن العربي»، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004 عمّان: المكتب الإقليمي للدول العربية، 2004.
19. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، المكتب الإقليمي للدول العربية: «تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية» تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009، بيروت: لبنان: شركة كركي للنشر، 2009 .

20. معهد التخطيط القومي المصري: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «شباب مصر: بناء مستقبلنا» تقرير التنمية الإنسانية 2010، مصر: 2010.

2- الكتب :

1. أبو النصر فضيل: «الإنسان العالمي والعالمية والنظام العالمي العادل»، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، الطبعة الأولى، 2001.
2. أبو جودة إلياس: «الأمّن البشري وسيادة الدول»، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2008.
3. د أحمد خليفة إبراهيم: «دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية في ظل التطورات الدولية المعاصرة»، دراسة في الطبيعة القانونية للقاعدة الدولية للتنمية، الأزراطية: دار الجامعة الجديدة. 2007
4. د إسماعيل سعد الله عمر: «القانون الدولي للتنمية دراسة في النظرية والتطبيق»، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.
5. العربي إسماعيل: «التعاون الاقتصادي للتنمية في نطاق المنظمات الدولية»، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1979.
6. د بوجلال بطاهر: «دليل آليات المنظومة الأممية لحماية حقوق الإنسان»، تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2004.
7. بن غربي ميلود: «مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة»، منشورات الحلبي الحقوقية الطبعة الأولى. 2008.
8. أ د حسين الفتلاوي سهيل: «العولمة وآثارها في الوطن العربي»، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2009.
9. د حسين خليل: «النظرية العامة والمنظمات العالمية: البرامج والوكالات المتخصصة: التنظيم الدولي»، دار المنهل اللبناني: المجلد الأوّل، الطبعة الأولى، 2010.
10. د خمّش مجد الدّين: «الدولة في إطار العولمة: تحليل سوسيلوجي لأزمة التنمية العربية ودور الدولة في تجاوزها»، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2004.
11. أ د رفعت عبد الوهاب محمد: «الأنظمة السياسية»، لبنان: منشورات الحلبي القانونية، 2004
12. زانغي كلوديو: ترجمة فوزي عيسى: «الحماية الدولية لحقوق الإنسان»، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون. 2006.
13. سعادي محمد: «حقوق الإنسان»، الجزائر: دار ريجانة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002.

14. د سعد الله عمر: د بن ناصر أحمد: « قانون المجتمع الدولي المعاصر »، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثالثة، 2005.
15. د سعد الله عمر: « حقوق الإنسان وحقوق الشعوب »، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثالثة، 2005.
16. د شورو البشير: « الأطر الأخلاقية والمعارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية »، باريس: اليونيسكو، 2005.
17. د صادق الشريفي نداء: « تجليات العولمة على التنمية السياسية »، دراسة استقرائية استنباطية عمان : دار جهينة، 2007.
18. عياد أحمد: « مدخل منهجية البحث الاجتماعي »، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
19. غريفيثس مارتن: تيري أو كالاها، ترجمة مركز الخليج للأبحاث: « المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية »، دبي: مركز الخليج للأبحاث 2008.
20. د غضبان مبروك: « التنظيم الدولي والمنظمات الدولية: دراسة تاريخية تحليلية وتقييمية لتطور التنظيم الدولي ومنظّماته: مع التركيز على عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة »، بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.
21. د عبد الموجود إبراهيم أبو الحسن: « التنمية وحقوق الإنسان: نظرة اجتماعية »، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006.
22. أ د عبد الناصر مانع جمال: « القانون الدولي العام، المدخل والمصادر »، عنابة : دار العلوم للنشر والتوزيع 2005.
23. د عبد العزيز قادري: « حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية، المحتويات والآليات » الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، 2008.
24. د لباد ناصر: « القانون الإداري: التنظيم الإداري »، د ب ن، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، مخبر الدراسات السلوكية والدراسات حول القانون، د ت ن.
25. د محمود خليفة محروس: « التنمية البشرية وقضاياها النظرية والمنهجية - تحليل نقدي- » الإسكندرية : منتدى التنمية البشرية للشباب بالإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، أوت 2003.
26. د محمد عاشور أشرف: « جغرافية التنمية في عالم متغير »، الإسكندرية، الأزراطية: دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، 2008.
27. د محمد أبو الفضل عبد الشافعي: « الحالات الاستراتيجية، نحو مدخل إجرائي تحليلي »، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 2005.

28. د محمد مسعد محي الدين: « دور الدولة في ظل العولمة: دراسة تحليلية مقارنة، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب الطبعة الأولى، 2004.
29. د مراد الدعمة إبراهيم: « التنمية البشرية (الإنسانية): بين النظرية والتطبيق»، عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2008.
30. د مصطفى الجمل هشام: « دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي: دراسة مقارنة»، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007.
31. د مصطفى إبراهيم خليل نبيل: «آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان»، القاهرة: دار النهضة العربية 2005.
32. د نصر مهنا محمد: د منال أبو زيد الشهابي: « في النظرية السياسية وفلسفة السياسة»، الأزراطة الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2009.
33. د نعيمة عمير: « ديمقراطية منظمة الأمم المتحدة»، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.

3- الرسائل والأطروحات

- نوي سميحة: « دور المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأكثر فقرا: دراسة حالة الدول الإفريقية الأكثر فقرا»، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011/2012.

4-المجلات العلمية:

1. د علي أحمد الطراح: د غسان منير حمزة سنو: الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني « مجلة العلوم الإنسانية»، العدد الرابع، الجزء الأول، منشورات جامعة محمد خيضر بسكرة . 2003.
2. عمر بغزوز: فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر، والتحديات في إطار العولمة «مجلة الفكر البرلماني»، العدد السادس مجلس الأمة، 2004.

5-المعاجم والموسوعات :

1. د إسماعيل عبد الفتاح: أ زكريا القاضي: « معجم مصطلحات حقوق الإنسان »، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2006 .
2. أ د حسين الفتلاوي سهيل: « نظرية المنظمة الدولية »، موسوعة المنظمات الدولية، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.
3. د عدنان أبو مصلح : « معجم علم الاجتماع »، عمان: دار أسامة، المشرق الثقافي، 2006.
4. محمد قدرى عمر الشريف: « موسوعة حقوق الإنسان، دراسة تأصيلية - تحليلية - مقارنة » سرت: مجلس الثقافة العام، الجزء الأول، 2008.

6-المقالات والمداخلات:

1. المنظمة العربية للتنمية الإدارية : «التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة» ، أعمال مؤتمرات مصر 2007 .
2. سكونر إزايث: «تمويل الأمن في سياق عالمي». في: مركز دراسات الوحدة العربية: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي SIPRI المعهد السويدي بالإسكندرية، ترجمة حسن حسن: عمر الأيوبي: « التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي »، الكتاب السنوي، 2005.
3. د هلال علي الدين : « الديمقراطية وهموم الإنسان العربي المعاصر»، مقال منشور في : « الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي »، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي (4) ، الطبعة الأولى ، 1983 .
4. أ د مفيد شهاب : «الإرهاب: التحديات القانونية»، مؤتمر القاهرة الدولي ، 8-9 جويلية 2006.

7-الإعلانات والوثائق والنصوص:

1. الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار 217 ألف (د-3) مؤرخ في 10 ديسمبر 1948 المتضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
2. برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «إدارة الحكم لخدمة التنمية الإنسانية المستدامة»، وثيقة للسياسات العامة نيويورك: مكتب السياسات ودعم البرامج، يناير 1997.

8- المحاضرات

• أ د برقوق أمحمد: «الأمن الإنساني»، محاضرات أقيمت على طلبة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سطيف 2، 2009-2010.

9- الأنترفيت :

1. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) : «نحو سياسات متكاملة للتنمية الاجتماعية: تحليل مفاهيمي»، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية (8)، نيويورك: الأمم المتحدة 2004 .
www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/SDD16A1.pdf
2. «الإستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات»، التقرير العالمي لمنظمة اليونسكو: موجز تنفيذي باريس : منظمة الأمم المتحدة الثقافة والعلم والتربية، 2009 .
www.unesco.org/ar/world-reports/cultural-diversity
3. برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «الفساد والتنمية : مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر، تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة»، نيويورك: ديسمبر 2008.
<http://www.pogar.org/publications/finances/anticor/Corruption-and-Development-Primer-08a.pdf>
4. برنامج الأمم المتحدة للتنمية : « مذكرة تطبيقية حول حقوق الإنسان في برنامج الأمم المتحدة للتنمية » نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، أبريل 2005 .
<http://www.undp.org/governance/docs/HRPN-Arabic.pdf>
5. برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «الفساد والتنمية، مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر، تحقيق أهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة» نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2008.
<http://www.pogar.org/publications/finances/anticor/Corruption-and-Development-Primer-08a.pdf>
6. بول هوفمان: «برنامج الأمم المتحدة للتنمية»، السياسة الدولية ، مجلة العالم الثالث ، أبريل وجوان 1971 .
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=213366&eid=3767>
7. ريتشارد جولي، ديبايان باسوراي، ترجمة بدعم من المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية: « المذكرة الإرشادية المحورية الخامسة للتقارير الوطنية حول التنمية الإنسانية: إطار أمن الإنسان والتقارير الوطنية حول التنمية الإنسانية »، برنامج الأمم المتحدة للتنمية: وحدة التقارير الوطنية للتنمية الإنسانية، 2006.
<http://www.arab-hdr.org/publications/other/hdresources/hs-ar.pdf>

8. د فاديا كيوان: « دور المنظمات الدولية في تمكين المرأة في البلدان العربية»: <http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/papers/2005/kiwan.pdf>
9. د كمال التابعي: « التنمية البشرية دراسة حالة مصر »، القاهرة: كتب عربية. <http://www.kotobarabia.com>
10. معهد التخطيط القومي بمصر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «العقد الاجتماعي في مصر: دور المجتمع المدني»، تقرير التنمية الإنسانية 2008، مصر: 2008. <http://www.arab-hdr.org/publications/other/undp/hdr/2008/egypt-a.pdf>
11. مرصد التنمية الإنسانية المستديمة والفقير: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «التقرير الوطني حول التنمية الإنسانية المستديمة والفقير 2005» موريتانيا 2005. <http://www.arab-hdr.org/publications/other/undp/hdr/2005/mauritania-a.pdf>
12. وحدة الأمن البشري: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: «الأمن البشري للجميع استجابات متكاملة لحماية الأفراد والمجتمعات المحلية وتمكينهم: نظرة على تسعة جهود واعدة»، نيويورك: الأمم المتحدة 2008، ص 13. <http://ochaonline.un.org/humansecurity> (pdf)
13. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: «حالة إنعدام الأمن الغذائي العالمي، الأزمات الاقتصادية: التأثيرات والدروس المستفادة»، روما: 2009. <ftp://ftp.fao.org/unfao/bodies/council/.../k7654A.doc>
14. معهد التخطيط القومي بمصر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «العقد الاجتماعي في مصر: دور المجتمع المدني» تقرير التنمية الإنسانية 2008، مصر: فيرجن جرافيكس، 2008. <http://www.arab-hdr.org/publications/other/undp/hdr/2008/egypt-a.pdf>
15. وزارة التخطيط الفلسطينية: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: فريق من المؤلفين: «الإستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقبلية»، تقرير التنمية الإنسانية للأراضي الفلسطينية المحتلة 2010/2009 مؤسسة الناشر للإعلان والدعاية والعلاقات العامة. <http://www.arab-hdr.org/publications/other/undp/hdr/2010/palestine-10-a.pdf>

ثانيا : باللغة الأجنبية :

1-المصادر:

1. Programme des Nations Unies pour le développement: «**Définition et mesure du développement**» ,Rapport mondial sur le développement Humain 1990 , Paris: Economica, PNUD,1990.
2. Programmes des Nations Unies pour le développement:«**Financement du développement humain**» ,Rapport mondial sur le développement Humain 1991 , Paris: ECONOMICA, PNUD ,1991.
3. Programme des Nation Unies pour le développement: «**Aspects mondiaux du développement humain**», Rapport mondial sur le développement humain 1992 , Paris: Economica, PNUD, 1992.
4. Programme des Nations Unies pour le développement: «**Participation populaire au développement humain**» ,Rapport mondial sur le développement humain 1993 , Paris: Economica, PNUD, 1993.
5. Programme des Nations Unies pour le développement : «**La Révolution de l'égalité entre les sexes**», Rapport mondial sur le développement humain 1995 , Paris : Economica, 1995.
6. Programme des Nations Unies pour le développement : «**La croissance au service du développement humain**» Rapport mondial sur le développement Humain 1996 , Paris: Economica, PNUD,1996.
7. Programme des Nations Unies pour le développement: «**Le développement humain au service de l'éradication de la pauvreté** » Rapport mondial sur le développement Humain 1997 , Paris: Economica, PNUD,1997.
8. Programme des Nations Unies pour le développement :_«**Modifier les modes de consommation d'aujourd'hui pour le développement humain** », Rapport mondial sur le développement Humain 1998 , Paris: Economica, PNUD, 1998.
9. Programme des Nations unies pour le développement, «**La Mondialisation à Visage Humain** », Rapport mondial sur le développement Humain 1999 , Paris, Bruxelles: De Boeck & Larcier s.a, PNUD,1999.
10. Programme des Nations Unies pour le développement: « **Droits de l'homme et développement humain**», Rapport Mondial sur le développement Humain 2000 , Paris Bruxelles: De Boeck & Larcier s.a,2000.
11. Programme des Nations Unies pour le développement :« **mettre les nouvelles technologie au service du développement humain** », Rapport

mondial sur le développement Humain 2001, Paris, Bruxelles: De Boeck & Larcier s.a, PNUD,2001.

12. Programme des Nations Unies pour le développement : «Approfondir la démocratie dans un monde fragmenté», Rapport mondial sur le développement humain 2002 , Bruxelles: De Boeck & Larcier s.a,2002.

13. Le Gouvernement Algérien, Système des Nations Unies :«Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement», Alger: Le Gouvernement Algérien, El-Diwan, Juillet, 2005.

14. Conseil d'administration du Programme des Nations Unies pour le développement, Fonds des Nations Unies pour la population, Bureau des Nations Unies pour les services d'appui aux projets: «Programme de pays pour l'Algérie (2012-2014)», New York : Deuxième session ordinaire, 6-9 septembre 2011.

: 2-الكتب :

1. Andreopoulos George, et al : « Non-State actors in the Human rights universe », United States of America : Kumarian press 2006.

2. Alfredsson Gudmundur, et al : « International human rights monitoring mechanisms », Leiden: Boston , 2nd Revised Edition Volume 35 , Martinus Nijhoff publishers , 2009.

3. Alston Philip, Mary Robinson: Human rights and development : towards mutual reinforcement » Oxford , Oxford University press reprinted in 2009.

4. Behnassi Mohamed: Sidney Draggan Sanni Yaya : «Global food insecurity ,rethinking agricultural and rural development paradigm and policy», Editions , Springer, 2011.

5. Booth Ken : « Theory of world security » ,New York :Cambridge, University Press :First published 2007 .

6. Bonvin Jean- Michel : Nicolas Farvaque: «Amartya Sen : une politique de la liberté », Paris , Michalon,2008.

7. Buzan Barry:«People , State , and Fear : the national security problem in international relations », Great Britain : First Published, 1983 , Wheat sheaf books LTD.

8. C. Carey Sabine , Mark Gibney , Steven C.Poe: «The politics of Human rights :the quest for dignity », UK:Cambridge,Cambridge university press ,2010.

9. Chandler David : Nik Hynek : «Critical Perspectives On Human Security : Rethinking Emancipation And Power In International Relations», London And New York : Routledge, 2011.

10. Chandler David : « From Kosovo to Kabul and beyond , human rights and international intervention », London : Pluto press, new edition, 2006.

11. Couret Branco Manuel : «Economics versus human rights », London : New York : Routledge first published,2009.

12. Dodds Felix, Tim Pippard: «**Human and Environmental security, an agenda for change** », UK and USA: First published, Earthscan.
13. Evans Gareth : «**The responsibility to protect : ending mass atrocity crimes once and for all** », Washington D.C :The Brooking Institution , 2008.
14. François Rioux Jean : « **La sécurité humaine : une nouvelle conception des relations internationales** », Paris:L Harmattan 2001.
15. G. Weiss Thomas, et al : « **The United Nations and changing world politics** », Colorado,USA : fifth edition , West view press , 2007.
16. Glasius Marlies , Mary Kaldor :«**A human security doctrine for Europe** », New York :Routledge, First published, 2006.
17. Gorden Lauren Paul: «**The Evolution of Human rights**»,Philadelphia : second edition,University of Pennsylvania press,2003.
18. Goucha Moufida :John Crowley: «**Rethinking human security**», UK: Blackwell publishing Ltd oxford, UNESCO , 1st published,2008.
19. Hussein Karim:Donata Gnisci, Julia Wanjiru: «**Security and Human security :an overview of concepts and initiatives what implications for west Africa ?**», Paris :Sahel and west Africa club December, 2004.
20. Jessup Brad, Kim Rubenstein: « **Environmental discourses in public and international law** » UK :Cambridge University press, 2012.
21. J.Maclean Sandra, David R .Black, Timothy M. Shaw: « **A decade of Human security:Global governance and new multilateralisms**»,England: Ashgate publishing limited, USA: Ashgate publishing company, 2006.
22. Krahmman Elke: « **New threats and new actors in international security**» England: Palgrave Macmillan ,First published , 2005.
23. MacFarlane S.Neil ,Yuen Foong Khong :«**Human security and the UN :A critical history** », Bloomington and Indianapolis :Indiana University Press, 2006.
24. Manuel Diez De Velasco Vallejo : «**Les organisation internationales**» , paris: Collection droit international, Economica , 2002.
25. M. Bailliet Cecilia: «**Security: a multidisciplinary normative approach**», Leiden , Boston: Martinus Nijhoff publisher , 2009.
26. Mbonda Ernest-Marie : « **La sécurité humaine et la responsabilité de protéger :vers un ordre international plus humain ?**», Cameroun Université catholique d'Afrique centrale Faculté de philosophie.
27. Mc Neill Desmond , Asuncion Lera St. Clair : «**Global poverty : ethics and Human rights :The role of multilateral organisations** » , London : New York : Routledge,2008.
- 28.M ,Mudacumura Gedeon : Desta Mebrati : M.Shamsul Haque:«**Sustainable Development Policy And Administration**», London , New York : CRC Press ,Taylor & Francis Group, 2006.
29. Nef Jorge : «**Human security and mutual vulnerability : The global political economy of development and underdevelopment**» , Canada:

Second edition , international development research centre , national library of Canada, 1999.

30. Okubo Shiro, Louise Shelley: « Human security, transnational crime and human trafficking: Asian and western perspectives » , London : New York: First published , Routledge, 2011.

31. Pierik Roland: Wouter Werner : « Cosmopolitanism in context , perspectives from international law and political theory » , UK: Cambridge: Cambridge university press, first published, 2010.

32. Ramcharan Bertrand G: « Contemporary human rights ideas », New York : Routledge, global institutions, First published, 2008.

33. Robert E. Bedeski : « Human security and the chinese state: historical transformations and the modern quest for sovereignty », London: New York: first published, 2007.

34. Tadjbakhsh Sharbanou, Anuradha M . Cheney : « Human security concepts and applications », London : New York : Routledge , 1st published , 2007.

35. Thomas Caroline : « Global governance: development and Human security : the challenge of poverty and inequality » , London : First published, Pluto press 2000.

36. Travares Rodrigo: « Regional security: the capacity of international organizations », New York: Thomas G. Weiss, 2009.

37. Uvin Peter: « Human rights and development », US: Kumarian press, 2004.

3-المجلات العلمية:

1. Human security journal, Program for peace and Human security (CERI), Paris : volume 6, Spring 2008.

2. Hans Gunter Brauch et al : « Coping With Global Environment Change , Disasters And Security , Threats Challenges , Vulnerabilities And Risks », Verlag Berlin Heidelberg : Vol 5 /Hexagon , Series On Human And Enviromtal Security And Peace , Springer , Berghof Foundation , Springer, Verlag Berlin Heidelberg, 2011.

3. Human security Journal, The Journal of the Center for Peace and Human Security, issue 1, April 2006.

4. Human Security Journal, The Journal of the CERI Program for Peace and Human Security , Issue 3 , February 2007.

4-المعاجم والموسوعات :

1. Mokhtar Lakehal: Dictionnaire de Science politique, Harmattan, 2009.

2. The Europa world year book: « International Organizations », London : Europa publications limited, Volume 1, 37 edition , 1996.

5-المقالات والمدخلات :

● Michael Brzoska : Peter .J.Croll : « Promoting security : but how and for whom ? », contribution to BICC, s, Bonn international Center for conversion BICC ,10 anniversary conference, October 2004.

6-الإعلانات والاتفاقيات والوثائق:

1. Jyotsna Puri, et al : « Précis De Mesure Du Développement Humain » lignes directrices et outils pour la recherche statistique, l'analyse et les actions de sensibilisation, New York : Gretchen Sidhu, AIGA , PNUD, 2008.
2. L'Assemblée Générale: **Résolution 1029**, le 22 Novembre 1965 Créant le Programme des Nations Unies pour le développement .
3. United Nations Development Program: « Evaluation of UNDP contribution at the regional level to development and corporate results », USA: Evaluation office, A.K. Office Supplies, Ltd, UNDP, December 2010.

7-الأنترنيت :

1. Alexandre Bertin : « L'Approche par les capacités d Amartya Sen , une voix nouvelle pour le socialisme liberal », Groupe de recherche en économie théorique et appliquée , France, 2008.
www.gretha.fr
2. Amartya Sen : « Violence , identity and poverty », Journal of Peace research , Sage publications Los Angeles, London, New Delhi: Singapore: 2008.
www.sagepub.com/martin3study/articles/Sen.pdf
3. Conseil national économique et social Rapport national sur le développement humain 2006 , Algérie : PNUD, CNES.
http://www.dz.undp.org/publications/national/Rapport_CNES2006.pdf...ALGERI2006
4. Conseil national économique et social : programme des Nations Unies pour le développement: Rapport national sur le développement humain 2007, Algérie: CNES ,Juillet 2008 .
http://www.dz.undp.org/publications/national/Rapport_CNES2007.pdf...ALGERI2007
5. Conseil national économique et social, PNUD d'Algérie : Rapport national sur le développement humain 2008 , Algérie : CNES 2009.
http://www.dz.undp.org/publications/national/Rapport_CNES2008.pdf...ALGERI2008
6. Damon Barrett : « Security, development and human rights: normative, legal and policy challenges for the international drug control system » , international journal of drug policy, 2010.
<http://www.elsevier.com/locate/drugpo>
7. Jean Marc Bellot, Marc Chatigner : « Réduire les inégalité, a quoi sert le programme des Nation unies pour le développement ? » .

<http://www.umanuscrit/france/org.ndp-pdf.pnud>

8. Kanti Bajpai : « **The idea of Human Security** », *International Studies* , London: sage, 2003.

<http://isq.sagepub.com/content/40/3/195.full.pdf+html>

9. « **Le PNUD pour débutants** », un guide du PNUD à l'attention des non-initiés, deuxième édition , Juin 2006 .

www.sas.undp.org/documents/UNDP_for_Beginners_fr.pdf

10. « **Les objectifs du millénaire pour le développement : un pacte entre acteurs pour vaincre la pauvreté humaine au Niger** » :5ème Rapport national sur le développement humain 2004 République de Niger : système des Nations Unies au Niger.

<http://www.pnud.ne/rndh04.pdf>

11. Le Gouvernement Algérien : « **1ère Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement 2010** », Algérie : part1, Le Gouvernement Algérien, septembre, 2010.

http://www.dz.undp.org/publications/national/RNODM_2010/RNODM_2010_part_1.pdf

12. Le Gouvernement Algérien : « **1ère Rapport National Sur Les objectifs du millénaire pour le développement** », Algérie : septembre 2010.

http://www.dz.undp.org/publications/national/RNODM_2010/RNODM_2010_part_1.pdf

13. M. Thomas Winderl : « **Le PNUD pour débutants** » .2ème édition, 2006

[http://www.gpsj.](http://www.gpsj.undp.org/egingersb_for_undp/sdocument/org-orbeginners_f-pdf.r f)

[undp/egingersb_for_undp/sdocument/org-orbeginners_f-pdf.r f](http://www.gpsj.undp.org/egingersb_for_undp/sdocument/org-orbeginners_f-pdf.r f)

14. Programme des Nations Unies pour le développement : « **Sur la voie de la réalisation des objectifs du millénaire pour le développement** » : Synthèse des expériences pays recueillies à travers le Monde , USA : Juin 2010.

www.undp.org/.../Synthesis%20Report_French_Sept%202010.pdf

15. Programme des Nations Unies pour le développement : « **Du rôle du PNUD dans le processus des DSRP** », *Rapport Principal 2003* , New York : Evaluation , Bureau De L'évaluation , Sept 2003.

www.undp.org/eo/documents/PRSP-French.pdf

16. Programme des Nations Unies pour le développement en Algérie, (Date de visite : 17/11/2012):

<http://www.dz.undp.org>

17. PNUD : « **Pour une Mondialisation au bénéfice de tous** » *Rapport annuel 2007* , New York : 2007.

[http://www.undp.org/french\(pdf\)](http://www.undp.org/french(pdf))

18. République Algérienne Démocratique et Populaire : *Système des Nations Unies en Algérie* : « **Cadre de Coopération Stratégique 2012-2014** », Alger : Bureau du coordinateur Résident des Nations Unies en Algérie.

http://www.dz.undp.org/publications/national/CdCS_Algeria12-14.pdf

19. Sabina Alkire : «**A conceptual framework for Human security**», working paper 2 centre for Research on inequality, Human security and Ethnicity, CRISE Queen Elizabeth House, University of Oxford, 2003 .

<http://www.globalgovernancewatch.org/resources/a-conceptual-framework-for-human-security.pdf>

20. «**The politics Of MDGS & Nigeria** » ,Report 2005, Zimbabwe: African Forum & network On debt & development,

www.undp.org/.../MDG/.../MDG%20Country%20Rep

21. UNDG :«**Addendum to the 2nd guidance note on country reporting on the millennium development goals**», 2009.

[www.statssa.gov.za/.../Addendum to 2nd Guidance](http://www.statssa.gov.za/.../Addendum%20to%202nd%20Guidance)

22. UNDP :«**The Rise of the South:Human Progress in a Diverse World**», Human Development Report 2013, Explanatory note on 2013 HDR composite indices, Algeria

www.undp.org/content/dam/rbas/img/.../Algeria.docx

19.UNDP :«**Dryland development center Arabs States programme**».

<http://www.ddc->

[as.org/index.php?option=com_content&view=article&id=192:pa-prchat-launch&catid=50:whatsnewarticles\)](http://www.ddc-as.org/index.php?option=com_content&view=article&id=192:pa-prchat-launch&catid=50:whatsnewarticles)

الملاحق

2029 (XX). Fusion du Fonds spécial et du Programme élargi d'assistance technique en un Programme des Nations Unies pour le développement

L'Assemblée générale,

Ayant examiné la recommandation du Conseil économique et social contenue dans sa résolution 1020 (XXXVII) du 11 août 1964 et tendant à combiner le Fonds spécial et le Programme élargi d'assistance technique en un programme des Nations Unies pour le développement,

Convaincue qu'une telle fusion contribuerait beaucoup à rationaliser les activités dont le Programme élargi d'assistance technique et le Fonds spécial s'acquittent séparément ou conjointement, simplifierait les arrangements et procédures en matière d'organisation, faciliterait la planification d'ensemble et la coordination nécessaire des divers types de programmes de coopération technique exécutés par l'Organisation des Nations Unies et les institutions qui s'y rattachent et augmenterait leur efficacité,

Reconnaissant que les demandes d'assistance des pays en voie de développement ne cessent d'augmenter en volume et en portée,

Estimant qu'une réorganisation est nécessaire pour donner une base plus solide à la croissance et à l'évolution futures des programmes d'assistance de l'Organisation des Nations Unies et des institutions qui s'y rattachent financés par des contributions volontaires,

Convaincue que les programmes d'assistance des Nations Unies visent à appuyer et à compléter les efforts que les pays en voie de développement déploient sur le plan national pour résoudre les problèmes les plus importants de leur développement économique, y compris leur développement industriel,

Rappelant et réaffirmant les dispositions de la section III de sa résolution 1219 (XII) du 14 décembre 1957 et de la partie C de sa résolution 1240 (XIII) du 14 octobre 1958 concernant la décision et les conditions aux termes desquelles l'Assemblée générale examinera à nouveau la portée et les opérations futures du Fonds spécial et prendra les mesures qu'elle estimera utiles,

Réaffirmant que la fusion prévue se ferait sans préjudice d'un examen de l'étude que l'Assemblée générale, dans sa résolution 1936 (XVIII) du 11 décembre 1963, a prié le Secrétaire général de préparer au sujet des mesures pratiques propres à transformer le Fonds spécial en fonds d'équipement, de façon qu'il exerce à la fois des activités de préinvestissement et d'investissement, et sans préjudice de la recommandation de la Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement au sujet de la transformation graduelle du Fonds spécial, de façon qu'il exerce à la fois des activités de préinvestissement et d'investissement proprement dit¹, ni de la recommandation du Conseil économique et social et de l'Assemblée générale à ce sujet,

Prenant acte du message dans lequel le Secrétaire général a déclaré notamment que, loin de limiter les possibilités d'un programme d'équipement des Nations Unies, les propositions en question devraient au contraire les accroître²,

¹ Voir *Actes de la Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement*, vol. 1: *Acte final et rapport* (publication des Nations Unies, numéro de vente: 64.II.B.11), annexe A.IV.8, p. 54.

² Voir *Documents officiels du Conseil économique et social, trente-septième session, Annexes*, point 19 de l'ordre du jour, document E/3933, annexe VI.

Reconnaissant que le fonctionnement efficace d'un programme des Nations Unies pour le développement dépend de la participation pleine et active et de la contribution technique de toutes les organisations intéressées,

1. *Décide* de combiner le Programme élargi d'assistance technique et le Fonds spécial en un seul programme qui sera dénommé Programme des Nations Unies pour le développement, étant entendu que l'on maintiendra les caractéristiques et opérations propres à chacun des deux programmes ainsi que deux fonds distincts et que les contributions pourront, comme jusqu'à présent, être annoncées pour les deux programmes séparément;

2. *Réaffirme* les principes, procédures et dispositions régissant le Programme élargi d'assistance technique et le Fonds spécial qui ne sont pas incompatibles avec la présente résolution et déclare qu'ils continueront à être applicables aux activités pertinentes du Programme des Nations Unies pour le développement;

3. *Invite instamment* le Conseil d'administration dont il est fait mention au paragraphe 4 ci-dessous à étudier les conditions permettant d'appliquer efficacement les dispositions de la section III de la résolution 1219 (XII) de l'Assemblée générale et de la partie C de sa résolution 1240 (XIII);

4. *Décide* de créer un comité intergouvernemental unique composé de trente-sept membres, dénommé Conseil d'administration du Programme des Nations Unies pour le développement, qui s'acquittera des fonctions précédemment exercées par le Conseil d'administration du Fonds spécial et le Comité de l'assistance technique et, notamment, examinera et approuvera les projets, les programmes et les allocations de fonds; en outre, ledit conseil définira et dirigera la politique générale du Programme des Nations Unies pour le développement dans son ensemble, ainsi que celle des programmes ordinaires d'assistance technique de l'Organisation des Nations Unies; il se réunira deux fois par an et soumettra des rapports et des recommandations y relatifs à la session d'été du Conseil économique et social; les décisions du Conseil d'administration seront prises à la majorité des membres présents et votants;

5. *Prie* le Conseil économique et social d'élire les membres du Conseil d'administration parmi les Etats Membres de l'Organisation des Nations Unies ou membres d'institutions spécialisées ou de l'Agence internationale de l'énergie atomique, en assurant une représentation équitable et équilibrée des pays économiquement plus développés, d'une part, compte dûment tenu de leur contribution au Programme des Nations Unies pour le développement, et des pays en voie de développement, d'autre part, compte tenu de la nécessité d'une représentation régionale convenable parmi ces derniers et conformément aux dispositions de l'annexe à la présente résolution; la première élection aura lieu à la première séance du Conseil économique et social qui se tiendra après l'adoption de la présente résolution;

6. *Décide* de créer, pour remplacer le Bureau de l'assistance technique et le Comité consultatif du Fonds spécial, un comité consultatif dénommé Bureau consultatif interorganisations du Programme des Nations Unies pour le développement, lequel sera présidé par le Directeur ou le Codirecteur mentionnés au paragraphe 7 ci-dessous et comprendra le Secrétaire général de l'Organisation des Nations Unies et les chefs des secrétariats des institutions spécialisées et de l'Agence internationale de l'énergie atomique ou leurs représentants; les directeurs généraux du Fonds des Nations Unies

pour l'enfance et du Programme alimentaire mondial seront invités, le cas échéant, à participer aux travaux du Bureau; pour fournir aux organisations participantes l'occasion de prendre pleinement part, à titre consultatif, à l'élaboration des directives et décisions, le Bureau consultatif interorganisations sera consulté sur tous les aspects importants du Programme des Nations Unies pour le développement et il devra notamment:

a) Donner des avis à la direction concernant les programmes et projets présentés par les gouvernements par l'intermédiaire du représentant résident, avant qu'ils soient soumis pour approbation au Conseil d'administration, en tenant compte des programmes d'assistance technique exécutés au titre des programmes ordinaires des institutions représentées au Bureau consultatif, en vue d'assurer une meilleure coordination; si le Bureau consultatif en manifeste le désir, son opinion sera transmise au Conseil d'administration par le Directeur, avec les observations éventuelles de ce dernier, lorsqu'il recommandera, pour approbation, des directives générales concernant le Programme dans son ensemble ou les programmes et les projets demandés par les gouvernements;

b) Etre consulté sur le choix des institutions chargées d'exécuter tel ou tel projet;

c) Etre consulté sur la nomination des représentants résidents et examiner les rapports annuels soumis par eux;

le Bureau consultatif interorganisations siègera aussi souvent et aussi longtemps qu'il sera nécessaire pour qu'il s'acquitte des fonctions ci-dessus;

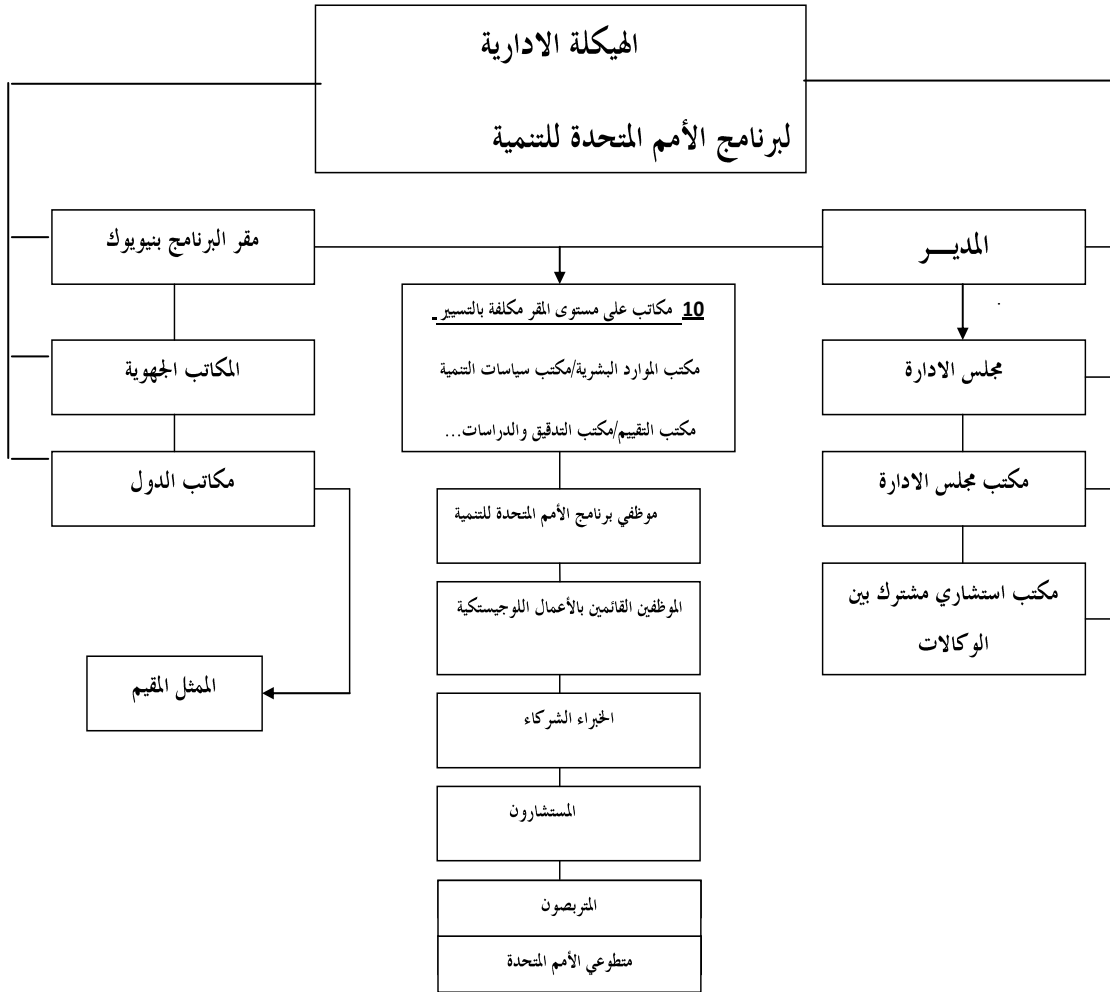
7. *Décide* qu'à titre provisoire le Directeur général actuel du Fonds spécial deviendra Directeur du Programme des Nations Unies pour le développement et que le Président-Directeur actuel du Bureau de l'assistance technique deviendra Codirecteur du Programme, l'un et l'autre devant rester en fonctions jusqu'au 31 décembre 1966 ou, en attendant un nouvel examen du dispositif au niveau de la direction, jusqu'à une date ultérieure que le Secrétaire général pourra fixer après consultation avec le Conseil d'administration;

8. *Décide* que la présente résolution entrera en vigueur le 1^{er} janvier 1966 et que les mesures qui pourront être nécessaires aux termes de la présente résolution seront prises avant cette date.

1383^e séance plénière,
22 novembre 1965.

Source : L'Assemblée Générale: Résolution 1029, op.cit.,

الملحق رقم (1-2): الهيكلية الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية



المصدر: اسماعيل العربي: مرجع سابق.

M. Thomas Winderl : « Le PNUD pour débutants », op.cit,p20-21-22-23

الملحق رقم (1-3): ترتيب مانحي البرامج حسب الدّخل الذي تمّ استلامه خلال سنة 2011

المانحين	الموارد العادية/ \$	الموارد الأخرى/ \$	الإجمالي/ \$
1.اليابان	82,114,552	368,881,397	450,995,949
2.الو.م.أ	84,060,360	299,404,328	383,464,688
3.النرويج	132,461,724	123,001,388	255,463,112
4.المملكة المتحدة	87,813,972	147,493,003	235,306,975
5.السويد	104,765,970	76,453,699	181,219,670
6.هولندا	94,849,785	64,441,273	159,291,058
7.كندا	51,493,306	83,323,548	134,816,854
8.الدنمارك	60,445,788	46,894,284	107,340,072
9.ألمانيا	38,029,322	58,470,990	96,500,312
10.أستراليا	23,000,987	54,674,921	77,675,908
11.سويسرا	58,631,922	18,089,201	76,721,123
12.بلجيكا	29,941,369	24,576,419	54,517,788
13.فنلندا	28,612,303	17,097,446	45,709,749
14.إسبانيا	24,386,667	19,767,845	44,154,512
15.فرنسا	21,403,134	3,790,954	25,194,088
16.إيرلندا	12,884,633	4,928,189	17,812,822
17.إيطاليا	2,112,676	14,297,923	16,410,599
18.جمهورية كوريا	5,000,000	8,319,561	13,319,561
19.لكسمبورغ	4,154,930	8,551,632	12,706,562
20.نيوزلندا	6,191,950	4,302,376	10,494,326
21.التمسا	5,494,505	3,064,433	8,558,938
22.الهند**	4,147,590	2,210,000	6,357,590
23.الصين**	3,625,000	1,151,594	4,776,594
24.م.ع. السعودية	2,000,000	-	2,000,000
25.ماليزيا	1,155,000	-	1,155,000

* قائمة أكبر المانحين تستند إلى الدخل المُستلم للموارد العادية.

** الأرقام الخاصّة بالهند والصين لا تتضمن الدخل المُستلم لغرض نشاطات الدعم الذاتي.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: «المستقبل المستدام الذي نريده»، التقرير السنوي 2011/2012، مكتب العلاقات

الخارجية و المساعدة، نيويورك: UNDP، شعوب متمكنة شعوب صامدة، جوان 2012، ص 36.

الملحق رقم (1-4): أمن الإنسان والتقارير الوطنية حول التنمية الإنسانية: مفاهيم وأبعاد التحليل

الفلبين	مقدونيا	لاتفيا	أفغانستان	
				الجزء الأول: وضوح المفاهيم
				تعريفات أمن الإنسان
✓	✓	✓	✓	هل تمّ تعريف أمن الإنسان؟
✓	✓	✓	✓	هل تمّ تعريف أمن الإنسان في سياق البيئة المتعلقة به؟
				التحليل السياقي لأوجه انعدام أمن الإنسان السبعة التي حدّدها برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي:
	✓	✓	✓	الأمن الاقتصادي
		✓	✓	الأمن الغذائي
	✓	✓	✓	الأمن الصحيّ
	✓	✓	✓	الأمن البيئيّ
	✓	✓	✓	الأمن الشخصيّ
✓	✓	✓	✓	أمن المجتمع
✓		✓	✓	الأمن السياسيّ
✓	✓	✓	✓	هل التعريف مدمج في البنية العامّة للتقرير؟
				تعريفات التنمية البشريّة
✓		✓	✓	هل تمّ تعريف التنمية البشريّة؟
✓		✓	✓	هل تمّ تعريف التنمية البشريّة في سياق البيئة المتعلقة بها؟
✓			✓	هل التعريف مدمج في البنية العامّة للتقرير؟
				الجزء الثاني: أبعاد أمن الإنسان والتنمية البشريّة
✓	✓	✓	✓	هل أُجري قياس كميّ للتحليل بطريقة ما؟
✓	✓	✓	✓	هل تمّ الخروج باستنتاجات تتعلّق بالسياسات؟
✓				هل ثمة مقترحات للمراقبة؟

الفلبين	مقدونيا	لاتفيا	أفغانستان	
				الجزء الثالث: التحليل والتنبؤات أو السيناريوهات للمستقبل
	✓	✓	✓	هل تمّ شرح المنهج المستخدم للوصول إلى التنبؤات؟
			✓	هل يتضمّن التحليل تنبؤات؟
✓			✓	أهناك تحليل موازنة بين البدائل واستخدام الموارد؟
✓			✓	هل تمّ إجراء تحليل للتكاليف لكلّ بُعد من أبعاد أمن الإنسان؟
			✓	هل تمّ إجراء تحليل مالي لكلّ بُعد من أبعاد أمن الإنسان؟
				الجزء الرابع: تفاصيل التحليل
				التحليل المركز
✓	✓	✓	✓	تحليل أوجه انعدام الأمن؟
✓		✓	✓	تحليل أوجه الضعف؟
✓	✓	✓	✓	تحليل الفقر؟
✓			✓	تحليل عدم المساواة؟
✓		✓	✓	التحليلات الخاصّة بالأطفال؟
		✓	✓	التحليل الخاصّ بالمرأة؟
			✓	التحليل الخاصّ بكبار السن؟
✓	✓		✓	التحليل الخاصّ بالأقليات العرقية؟
	✓	✓	✓	التحليل الخاصّ للجماعات الضعيفة؟
			✓	التحليل الخاصّ لجماعات المصالح الخاصّة؟
		✓	✓	تحليل مقارنة بأمن الإنسان في دول أخرى؟
				تحليل الأثر
	✓		✓	أمثلة خاصّة للإجراءات المتعلقة بالسياسات؟
✓	✓		✓	أمثلة خاصّة للتوصيات المتعلقة بالسياسات؟
			✓	أمثلة خاصّة للنجاحات المتعلقة بالسياسات؟

الملحق رقم (5-1): المساعدات التي قدمها البرنامج للجزائر في إطار أدواره الوظيفية التقليدية وموئها الصندوق الخاص

مساعدة البرنامج الدول العربية

مشروعات يمولها عنصر الصندوق الخاص

الجزائر

المشروع	المنظمة المنفذة	مصدق عليه مجلس المهاجرين في المدة	التقديرات بالدولار
التدريب في الهندسة المدنية والكهربائية	اليونسكو	7 يونيو 1963	1244500
المدرسة القومية للاتصالات اللاسلكية	اتحاد الاتصالات الدولي	يناير 1964	1420000
تدريب المهندسين في جامعة الجزائر	اليونسكو	5 يونيو 1964	1137300
مركز التدريب المهني لكبار	الدولة الفاو	5 يونيو 1964	1251000
تدريب الخبراء في الزراعة مسح الموارد الطبيعية في منطقة الحظنة	3 يونيو 1966	1381700	
	0 يونيو 1966	2026700	

- 40 -

المشروع	المنظمة المنفذة	مصدق عليه مجلس المهاجرين في المدة	التقديرات بالدولار
مشروع تجريبي لتعليم الكبار	اليونسكو	5 يونيو 1966	1156800
المعهد القومي للاتاجية والتسمية الصناعية في الجزائر	منظمة العمل الدولية	5 يونيو 1966	1761500
تخطيط الموارد البشرية والادارة	الدولية الفاو	2 يناير 1968	576100
تسمية الغابات وادارتها مركز الدراسات الصناعية والتكنولوجية	اليونيدو الفاو	3 يناير 1968	820700
تنمية المراعي في الجلفة معهد الاجتاث المائية	منظمة الارصاد الجوية العالمية	5 يناير 1969	1304500
التدريب والبحث تسمية الارياض في شرق الجزائر	الجوية العالمية الفاو	2-1/2 يونيو 1969	1317700
تدريب الخبراء الزراعيين (مرحلة 2)	الفاو	2 يونيو 1969	364500
تدريب المعلمين - وهران	اليونسكو	31/2 يونيو 1970	1253000
تدريب المدربين على المستوى الجامعي - مدرسة الفنون العليا	اليونسكو	3 يونيو 1970	1274800
			950400

- 41 -

المصدر: إسماعيل العربي: مرجع سابق، ص 40-41.

الملحق رقم (6-1): قائمة ترتيب الدول حسب دليل التنمية الإنسانية حسب تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2013

الرتبة	البلد	الرتبة	البلد	الرتبة	البلد	الرتبة	البلد
تنمية إنسانية مرتفعة جداً							
1	النرويج	15	الدنمارك	29	اليونان	43	البرتغال
2	أستراليا	16	إسرائيل	30	بروني دار السلام	44	لاتيفيا
3	و.م. الأمريكية	17	بلجيكا	31	قبرص	45	الأرجنتين
4	هولندا	18	النمسا	32	مالطة	46	سيشيل
5	ألمانيا	18	سنغافورة	33	أندورا	47	كرواتيا
6	نيوزيلاندا	20	فرنسا	33	أستونيا		
7	إيرلندا	21	فنلندا	35	سلوفاكيا		
7	السويد	21	سلوفينيا	36	قطر		
9	سويسرا	23	إسبانيا	37	هنغاريا		
10	اليابان	24	ليختنشتاين	38	بربادوس		
11	كندا	25	إيطاليا	39	بولندا		
12	ج. كوريا	26	لكسمبورغ	40	شيلي		
13	هونغ كونغ (الصين)	26	المملكة المتحدة	41	ليتوانيا		
13	إيسلندا	28	الجمهورية التشيكية	41	الإمارات.ع. المتحدة		
الرتبة	البلد	الرتبة	البلد	الرتبة	البلد	الرتبة	البلد
تنمية إنسانية مرتفعة							
48	البحرين	61	المكسيك	72	سانت كيتس ونيفس	88	سانت لوسيا
49	جزر البهاما	62	كوستاريكا	76	إيران. الج الإسلامية	89	إكوادور
50	بيلاروس	63	غرينادا	77	بيرو	90	تركيا
51	أروغواي	64	ليبيا	78	جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة	91	كولومبيا
52	الجبل الأسود	64	ماليزيا	78	أوكرانيا	92	سيريلانكا
52	بالاو	64	صربيا	80	موريشيوس	93	الجزائر

54	الكويت	67	أنتيغوا وبربودا	81	البوسنة والهرسك	94	تونس
55	الإتحاد الروسي	69	كازاخستان	82	أذربيجان		
56	رومانيا	70	ألبانيا	83	سانت فنسنت وجزر غرينادين		
57	بلغاريا	71	فترويلا	84	عمان		
57	م.ع. السعودية	72	دومينكا	85	البرازيل		
59	كوبا	72	جورجيا	85	جامايكا		
59	بنما	72	لبنان	87	أرمينيا		
الرتبة	البلد	الرتبة	البلد	الرتبة	البلد	الرتبة	البلد
تنمية إنسانية متوسطة							
95	تونغا	108	منغوليا	121	جنوب إفريقيا	135	غانا
96	بليز	110	فلسطين	124	فانواتو	136	غينيا الإستوائية
96	الجمهورية الدومينيكية	111	باراغواي	125	قيرغيزستان	136	الهند
96	فيجي	112	مصر	125	طاجيكستان	138	كمبوديا
96	ساموا	113	جمهورية مولدوفا	127	فيت نام	138	جمهورية لاو الديموقراطية الشعبية
100	الأردن	114	الفلبين	128	ناميبيا	140	بوتان
101	الصين	114	أوزبكستان	129	نيكاراغوا	141	سوازيلندا
102	تركمانستان	116	ج.ع. السورية	130	المغرب		
103	تايلاندا	117	ميكرونيزيا. الولايات المتحدة	131	العراق		
104	ملديف	118	غيانا	132	الرأس الأخضر		
105	سورينام	119	بوتسوانا	133	غواتيمالا		
106	غابون	120	هندوراس	134	تيمور - ليشتي		
107	السلفادور	121	إندونيسيا				
108	بوليفيا	121	كيريباس				
الرتبة	البلد	الرتبة	البلد	الرتبة	البلد	الرتبة	البلد

تنمية إنسانية منخفضة							
142	الكونغو	156	بابوا غينيا الجديدة	170	مالاوي	184	تشاد
143	جزر سليمان	157	نيبال	171	السودان	185	موزامبيق
144	سان تومي وبرينسيبي	158	ليسوتو	172	زيمبابوي	186	جمهورية الكونغو الديمقراطية
145	كينيا	159	توغو	173	إثيوبيا	186	النيجر
146	بانغلاديش	160	اليمن	174	ليبيريا		
146	باكستان	161	هايتي	175	أفغانستان		
148	أنغولا	161	أوغندا	176	غينيا-بيساو		
149	ميانمار	163	زامبيا	177	سيراليون		
150	الكاميرون	164	جيبوتي	178	بورندي		
151	مدغشقر	165	غامبيا	178	غينيا		
152	جمهورية تنزانيا المتحدة	166	بنن	180	جمهورية إفريقيا الوسطى		
153	نيجيريا	167	رواندا	181	إريتريا		
154	السينغال	168	كوت ديفوار	182	مالي		
155	موريتانيا	169	جزر القمر	183	بوركينافاسو		

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: تقرير التنمية الإنسانية 2013، مرجع سابق، ص ص 156-158، 157-159.

فهرس المحتويات

13-1	مقدمة.....
15	الفصل الأول: برنامج الأمم المتحدة للتنمية: مقارنة في الوظائف والأدوار.....
16	المبحث الأول: وظائف برنامج الأمم المتحدة للتنمية.....
16	المطلب الأول: برنامج الأمم المتحدة للتنمية كجهاز أممي.....
16	الفرع الأول: نشأة برنامج الأمم المتحدة للتنمية.....
18	الفرع الثاني: تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية.....
18	أولاً: الشخصية القانونية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.....
19	ثانياً: الهيكلية الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.....
20	ثالثاً: الموارد المالية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.....
23	الفرع الثالث: وظائف برنامج الأمم المتحدة للتنمية.....
24	أولاً: الوظائف التقليدية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.....
25	ثانياً: الوظائف الجديدة للبرنامج وأدوات تفعيلها.....
39	المطلب الثاني: التحديث المُستمر لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.....
39	الفرع الأول: الإصلاحات التي مسّت البرنامج منذ إنشائه إلى غاية سنة 1990.....
40	الفرع الثاني: الإصلاحات التي مسّت البرنامج بعد سنة 1990.....
42	المطلب الثالث : فعالية برنامج الأمم المتحدة للتنمية.....
43	الفرع الأول: محدّدات متعلّقة بتوزيع المهام بين المؤسسات الأممية.....
45	الفرع الثاني: محدّدات مالية تتحكّم في نشاط البرنامج.....
45	الفرع الثالث: محدّدات تقنية متعلّقة بكفاءة البرنامج وبنظّم إحصائياته.....
47	المبحث الثاني: أدوار برنامج الأمم المتحدة للتنمية.....
47	المطلب الأول : الدّور الوطني لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.....
47	الفرع الأول: أساس الدّور الوطني للبرنامج.....
50	الفرع الثاني: نماذج عن الدّور الوطني للبرنامج (مع التّركيز على دوره في الجزائر).....
50	أولاً: دور البرنامج في الجزائر.....
56	ثانياً: دور البرنامج في بعض الدّول.....
59	المطلب الثاني : الدّور الإقليمي للبرنامج.....
59	الفرع الأول: أساس الدّور الإقليمي للبرنامج.....
60	الفرع الثاني: نماذج عن الدّور الإقليمي للبرنامج(مع التّركيز على دوره في المنطقة العربية).....

61	أولاً: دور البرنامج في المنطقة العربية.....
63	ثانياً: دور البرنامج في المناطق الإقليمية الأخرى.....
64	المطلب الثالث: الدور العالمي للبرنامج.....
65	الفرع الأول: أساس الدور العالمي للبرنامج.....
65	الفرع الثاني: نماذج عن الدور العالمي للبرنامج.....
67	المبحث الثالث: ثلاثية حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية والأمن الإنساني.....
67	المطلب الأول: قِيمَ حقوق الإنسان كأساس للأمن الإنساني.....
68	الفرع الأول: تعريف حقوق الإنسان.....
69	الفرع الثاني: خصائص حقوق الإنسان.....
69	أولاً: عالمية حقوق الإنسان.....
70	ثانياً: عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة.....
71	ثالثاً: الاعتماد المتبادل بين حقوق الإنسان.....
72	الفرع الثالث: معيارية حقوق الإنسان كإطار للأمن الإنساني.....
72	أولاً: الإطار القانوني لحقوق الإنسان.....
75	ثانياً: آليات حماية لحقوق الإنسان.....
81	المطلب الثاني: التنمية الإنسانية كمدخل للأمن الإنساني.....
82	الفرع الأول: تعريف التنمية الإنسانية ومكوناتها.....
82	أولاً: تعريف التنمية الإنسانية.....
84	ثانياً: مكونات التنمية الإنسانية.....
85	الفرع الثاني: التنمية الإنسانية الممتحورة حول حقوق الإنسان وحرّياته.....
86	أولاً: تحقيق الأولويات الثلاث.....
86	ثانياً: تحقيق الحرّيات السبع.....
87	الفرع الثالث: قياس التنمية الإنسانية.....
88	أولاً: تطوّر دليل التنمية الإنسانية عبر الزمن (HDI).....
91	ثانياً: أهمية دليل التنمية الإنسانية.....
93	ثالثاً: استعراض دليل التنمية الإنسانية حسب تقرير البرنامج لسنة 2013.....
99	المطلب الثالث: بؤاير اهتمام البرنامج بالأمن الإنساني.....
99	الفرع الأول: الأصول الفكرية لمفهوم الأمن الإنساني.....

99	أولاً: محاولات إعادة تعريف مفهوم الأمن.....
100	ثانياً: تبني الأمن الإنساني في أعمال بعض اللجان والمنظمات غير الحكومية.
101	الفرع الثاني: محاولة البرنامج لإعادة تعريف مفهوم الأمن.....
103	خلاصة الفصل الأول.....
105	الفصل الثاني: الأمن الإنساني فواعله وتهديداته من منظور برنامج الأمم المتحدة للتنمية.....
106	المبحث الأول: مفهوم الأمن الإنساني من منظور البرنامج.....
106	المطلب الأول: توظيف البرنامج للدراسة عبر التخصصية في الأمن الإنساني.....
106	الفرع الأول: أهمية الدراسة عبر التخصصية في الأمن الإنساني.....
107	الفرع الثاني: تعريف الأمن الإنساني من منظور البرنامج.....
107	أولاً: التحرر من الخوف.....
108	ثانياً: التحرر من الحاجة.....
109	المطلب الثاني: تعميق وتوسيع الأمن الإنساني.....
109	الفرع الأول: تعميق الأمن الإنساني (الفرد كشخص أمني جديد).....
110	الفرع الثاني: توسيع الأمن الإنساني.....
110	أولاً: أبعاد الأمن الإنساني.....
119	ثانياً: التأسيس لأبعاد جديدة للأمن الإنساني.....
129	المطلب الثالث: خصائص الأمن الإنساني.....
129	الفرع الأول: مكونات الأمن الإنساني يتوقف كل منها على الآخر.....
129	الفرع الثاني: الأمن الإنساني شاغل عالمي.....
130	الفرع الثالث: الأمن الإنساني كفالتة عن طريق الوقاية المبكرة أسهل من التدخل اللاحق.....
130	الفرع الرابع: الأمن الإنساني محوره الناس.....
131	المبحث الثاني: الفواعل المعززة للأمن الإنساني من منظور البرنامج.....
131	المطلب الأول: أنواع الفواعل المعززة للأمن الإنساني.....
132	الفرع الأول: الفواعل الوطنية المعززة للأمن الإنساني.....
132	أولاً: الفواعل الوطنية غير الدوائية المعززة للأمن الإنساني.....
135	ثانياً: الفواعل الوطنية الدوائية المعززة للأمن الإنساني.....
136	الفرع الثاني: الفواعل عبر الوطنية المعززة للأمن الإنساني.....
136	أولاً: الفواعل عبر وطنية غير الدوائية المعززة للأمن الإنساني.....

138	ثانيا: الفواعل عبر وطنية الدّوليّة المعزّزة للأمن الإنساني.....
140	المطلب الثّاني: أشكال تعزيز الفواعل للأمن الإنساني.....
141	الفرع الأوّل: مساهمة فواعل الأمن الإنساني في تصميم الاستراتيجيات.....
141	الفرع الثّاني: توفير فواعل الأمن الإنساني للخدمات.....
143	الفرع الثّالث: فواعل الأمن الإنساني تسهر على وفاء الفواعل الدّولتية بالتزاماتها.....
145	المطلب الثّالث: أساس مسؤولية الفواعل المعزّزة للأمن الإنساني.....
146	المبحث الثّالث: تهديدات الأمن الإنساني من منظور البرنامج.....
147	المطلب الأوّل: التّهديدات التّماتلية واللامتاتلية للأمن الإنساني.....
147	الفرع الأوّل: التّهديدات التّماتلية للأمن الإنساني.....
147	أوّلا: الحروب بين الدّول.....
148	ثانيا: الحروب داخل الدّول.....
148	ثالثا: السّباق نحو التسلّح.....
150	الفرع الثّاني: التّهديدات اللامتاتلية للأمن الإنساني.....
150	أوّلا: نموّ السكّان نموّاً لا ضابط له.....
151	ثانيا: التّفاوتات في الفرص الاقتصادية.....
152	ثالثا: ضُغوط الهجرة.....
155	رابعا: الإنحطاط البيئي.....
157	خامسا: صناعة وتجارة المخدّرات.....
158	سادسا: الإرهاب الدّولي.....
161	المطلب الثّاني: التّرابط بين التّهديدات وفُقدان الأمن الإنساني.....
161	الفرع الأوّل: التّرابط بين تهديدات الأمن الإنساني ونمذجتها.....
163	أوّلا: أسباب التّرابط بين تهديدات الأمن الإنساني.....
170	ثانيا: نمذجة تهديدات الأمن الإنساني؟.....
173	الفرع الثّاني: فقدان الأمن الإنساني.....
173	أوّلا: فقدان الأمن الإنساني بشكل فجائي.....
174	ثانيا: فقدان الأمن الإنساني بشكل بطيء.....
174	المطلب الثّالث: الفواعل المهدّدة للأمن الإنساني وأشكال التّعامل معها.....
175	الفرع الأوّل: الفواعل المهدّدة للأمن الإنساني.....

175	أولاً: الفواعل الدّولتية المهدّدة للأمن الإنساني.....
176	ثانيا: الفواعل غير الدّولتية المهدّدة للأمن الإنساني.....
178	الفرع الثّاني: أشكال التّعامل مع الفواعل المهدّدة للأمن الإنساني.....
178	أولاً: احتواء الفواعل المهدّدة للأمن الإنساني.....
179	ثانيا: مُجابهة الفواعل المهدّدة للأمن الإنساني.....
181	خلاصة الفصل الثّاني.....
183	الفصل الثّالث: ترقية الأمن الإنساني من خلال الأدوار الوظيفية للبرنامج.....
184	المبحث الأوّل: ترقية مضامين وأدوات الأمن الإنساني وضمّاناتها.....
184	المطلب الأوّل: ترقية مضامين الأمن الإنساني.....
184	الفرع الأوّل : تحقيق الأمن الانساني من خلال الجودة.....
185	أولاً: تحقيق الجودة في الصّحة.....
187	ثانيا: تحقيق الجودة في الغذاء.....
188	ثالثا: تحقيق الجودة في التّعليم.....
192	الفرع الثّاني: تحقيق الأمن الانساني من خلال الكرامة الإنسانيّة.....
193	أولاً: تلبية واشباع الحاجات الإنسانيّة.....
194	ثانيا: احترام حقوق الانسان وحرّيّاته.....
194	ثالثا: الرّفاهية الإنسانيّة.....
195	رابعا: تحقّق الذات.....
197	المطلب الثّاني: ترقية الأدوات التّحليلية للأمن الإنساني.....
197	الفرع الأوّل: جودة الإحصائيات والمعلومات.....
198	الفرع الثّاني :جودة المؤشّرات.....
199	المطلب الثّالث: ضمانات ترقية الأمن الإنساني.....
200	الفرع الأوّل: التّضامن الإنساني.....
202	الفرع الثّاني: الالتزام الأخلاقي.....
203	الفرع الثّالث: مبدأ العدالة العالميّة.....
204	المبحث الثّاني: استراتيجيات الأمن الإنساني وآليات ترقّيته.....
204	المطلب الأوّل : استراتيجيات الأمن الإنساني.....
205	الفرع الأوّل : استراتيجية الاستباقية.....

205	أولاً: التخطيط الاستباقي.....
206	ثانيا: بناء القدرات.....
206	الفرع الثاني : استراتيجية الوقاية.....
207	أولاً: الدبلوماسية الوقائية.....
207	ثانيا: آليات الإنذار المبكر (EWM).....
208	الفرع الثالث : استراتيجية الحماية.....
208	أولاً : نُظْم الإغاثة.....
209	ثانيا: نشر قوَّات السَّلام.....
210	المطلب الثاني: آليات ترقية الأمن الإنساني.....
210	الفرع الأول: الدَّولة كآلية لترقية الأمن الإنساني.....
210	أولاً: خصائص الدَّولة المُرقِّية للأمن الإنساني.....
213	ثانيا: أدوات عمل الدَّولة المُرقِّية للأمن الإنساني.....
213	الفرع الثاني: الآليات الإقليمية والدَّولية لترقية الأمن الإنساني.....
214	أولاً: المنظَّمات الإقليمية كآليات لترقية الأمن الإنساني.....
215	ثانيا: المنظَّمات الدَّولية كآليات لترقية الأمن الإنساني.....
220	المطلب الثالث: إنشاء آليات جديدة لترقية للأمن الإنساني.....
220	الفرع الأول: إنشاء مجلس أمن إنساني.....
222	الفرع الثاني: إنشاء صندوق للأمن إنساني.....
223	المبحث الثالث: استدامة الأمن الإنساني.....
223	المطلب الأول: تحقيق الاعتراف والتمكين والانتفاع من حقوق الإنسان.....
224	الفرع الأول: تحقيق الاعتراف بحقوق الإنسان.....
224	أولاً: أدوات الاعتراف بحقوق الإنسان.....
226	ثانيا: إثراء حقوق الإنسان من خلال التأسيس لحقوق جديدة.....
232	ثالثا: توسيع بعض حقوق الإنسان.....
234	الفرع الثاني: تحقيق التمكن في حقوق الإنسان.....
235	الفرع الثالث: تحقيق الانتفاع من حقوق الإنسان.....
235	أولاً: آليات مراقبة الانتفاع من حقوق الإنسان.....
236	ثانيا: إلغاء مُعيقات الانتفاع من حقوق الإنسان.....

243	المطلب الثاني: تحقيق التنمية الإنسانية.....
244	الفرع الأول: شروط تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة.....
244	أولاً: تنمية إنسانية تلبي حاجات الإنسان.....
244	ثانيا: تنمية إنسانية توسع الفرص.....
245	ثالثا: تنمية إنسانية تُفعل حقوق الإنسان وحرّياته.....
246	الفرع الثاني : تحقيق تنمية إنسانية مستدامة.....
247	أولاً: تنمية إنسانية تحقّق الرّشادة البيئية.....
247	ثانيا: التنمية الإنسانية تحتاج لنموّ مستدام.....
248	ثالثا: التنمية الإنسانية تتطلب رفع القيود المؤسّسية.....
248	الفرع الثالث: تحقيق تنمية إنسانية عادلة.....
249	أولاً: تنمية إنسانية تحقّق الإنصاف.....
250	ثانيا: تنمية إنسانية تحقّق المساواة.....
251	ثالثا: تنمية إنسانية تحقّق المشاركة.....
252	المطلب الثالث : تحقيق الرّشادة الديمقراطيّة.....
253	الفرع الأول: توسيع الديمقراطيّة وتعميقها.....
253	أولاً: توسيع الديمقراطيّة.....
255	ثانيا: تعميق الديمقراطيّة.....
255	الفرع الثاني: أنواع الديمقراطيّة.....
255	أولاً: ديمقراطية الأغلبية.....
256	ثانيا: الديمقراطيّة المُدمجة.....
256	الفرع الثالث: مقومات الرّشادة الديمقراطيّة.....
256	أولاً: فعالية السّلطات الثلاث للدولة.....
257	ثانيا: اللامركزية كنموذج للتسيير الإداري.....
257	ثالثا: المشاركة.....
258	رابعا: نظام التصويت الديمقراطي.....
258	خامسا: ضرورة تبني أدوات للرّقابة.....
259	سادسا: التعددية الحزبية.....
260	سابعا: حرية وسائل الإعلام.....

261	ثامنا: المجتمع المدني.....
262	تاسعا: الرّشادة الأمنية.....
262	الفرع الرابع: آثار الرّشادة الديمقراطيّة على أبعاد الأمن الإنساني.....
263	أوّلا: آثار الرّشادة الديمقراطيّة على الأمن الاقتصادي.....
263	ثانيا: آثار الرّشادة الديمقراطيّة على الأمن الغذائي.....
263	ثالثا: آثار الرّشادة الديمقراطيّة على الأمن الصحيّ.....
264	رابعا: آثار الرّشادة الديمقراطيّة على الأمن البيئي.....
264	خامسا: آثار الرّشادة الديمقراطيّة على الأمن الشّخصي.....
264	سادسا: آثار الرّشادة الديمقراطيّة على الأمن المجتمعي.....
264	سابعا: آثار الرّشادة الديمقراطيّة على الأمن السياسي.....
266	خلاصة الفصل الثالث.....
267	خاتمة
274	قائمة المراجع.....
	الملاحق
290	الملحق رقم (1-1) قرار الجمعية العامّة رقم (1029) الخاصّ بإنشاء برنامج الأمم المتّحدة للتنمية.....
292	الملحق رقم (2-1) الهيكل الإداري لبرنامج الأمم المتّحدة للتنمية.....
293	الملحق رقم (3-1) قائمة ترتيب مانحي البرنامج خلال سنة 2011.....
294	الملحق رقم (4-1) أمن الإنسان والتّقارير الوطنية حول التنمية الإنسانية: مفاهيم وأبعاد التّحليل.....
298	الملحق رقم (5-1) المساعدات التي قدمها البرنامج للجزائر في إطار أدواره الوظيفية التّقليدية وموّلها الصندوق الخاصّ.....
299	الملحق رقم (6-1) قائمة ترتيب الدّول حسب دليل التنمية الإنسانية حسب تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2013.
	قائمة الجداول
	قائمة الخرائط
	قائمة الأشكال
	قائمة الصور
	قائمة الرسوم
	فهرس المحتويات

الملخص :

يُعتبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية جهاز دولي تابع للأمم المتحدة، وبهذه الصفة يكون البرنامج أول جهة رسمية تتبني مفهوم الأمن الإنساني، وذلك من خلال تقريره حول التنمية الإنسانية لسنة 1994.

فهذا التقرير يُصنّفُ كتقرير تأسيسي لمفهوم الأمن الإنساني، فقد عرفه بأنه التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، كما حدّد هذا التقرير سبعة أبعاد وأربعة خصائص، ومجموعة من التهديدات تهدّد الأمن الإنساني.

ويقوم برنامج الأمم المتحدة للتنمية بدور بارز في ترقية الأمن الإنساني على مستوى المضامين والأدوات التحليلية، وربط هذا المفهوم بمجموعة من الضمانات والآليات على المستويين الوطني والدولي.

وفي الأخير، ومن أجل ترقية أفضل للأمن الإنساني اعتبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية والديمقراطية كأسس هامة لاستدامته.

Résumé:

Le Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD) est considéré comme une organisme international dépendant des Nations Unies, et ainsi il est la première partie officielle qui a adopté la notion de la Sécurité Humaine à partir de son Rapport sur le Développement Humain en 1994.

Ce Rapport est classé comme rapport fondateur de la Sécurité Humaine qui la définit de la manière suivante : se libérer de la peur et se prémunir contre le besoin.

En plus, ce Rapport a déterminé sept dimensions, quatre caractères et un groupe de menaces pour la Sécurité Humaine.

Le Programme des Nations unies pour le Développement joue un rôle éminent pour la promotion de la Sécurité Humaine au niveau du contenu et des outils d'analyse, il a lié cette promotion à un groupe de garanties et de mécanismes aux niveaux national et international.

Enfin, pour une meilleure promotion de la Sécurité Humaine, le Programme a considéré les Droits de l'Homme, le Développement Humain et la Démocratie comme des fondements importants dans sa durabilité .